

العلاقة بين الأجور والمتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية  
السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

The Relationship Between Wages and Macroeconomic Variables  
in Saudi Arabia During The Period (1991-2015)

"دراسة معدة في إطار مقرر مشروع تخرج"

إعداد:

أثير عبدالله الزومان	لجين عبدالله الحوشان
أسماء فيحان العتيبي	مروه احمد المري
بدور أحمد المالك	نوف منصور الحيزان
حصه عبدالرحمن الحمدان	هديل عبدالله الهدلق
روان عبدالرحمن الربيع	وجدان عبدالرحمن الشهري
شهد عبدالاله الحرمل	وعد عبدالعزيز المشهدي
فاطمه محمد المنصور	

أ.د. نشوى مصطفى علي محمد

أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة الملك سعود

أستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة حلوان

٢٠١٦/١٤٣٨

## المحتويات

المقدمة .....	٢
أثر سياسة الأجور على التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015) .....	٣
أثر الأجور على أسعار السلع وتقييم التوازن بينهما في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥) .....	٣
أثر الأجور على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) .....	٣
أثر الأجور على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015) .....	٣
أثر الاجور على سوق الاسهم السعودي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) .....	٣
أثر الأجور على الواردات الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) .....	٣
اثر الأجور على السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠١٥) .....	٣
أثر الدعم الحكومي على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) .....	٣
تقلب أسعار النفط وأثره على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015) .....	٣
أثر مستويات التعليم على الأجور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) .....	٣
أثر الأجور على الإنتاجية في الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥) .....	٣
أثر الأجور في المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) .....	٣
أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي: الدروس المستفادة من التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥) .....	٣

## المقدمة

تعتبر الأجور واحدة من أهم الأمور التي تهتم الفرد والحكومة على حد سواء. فالأجر يعتبر للفرد هو الوسيلة التي يستطيع بها المبادلة للحصول على أعلى رفاهية يرغبها. أما للحكومة فالأجور تعتبر أداة لتحفيز الطلب الكلي للاقتصاد، وتعتبر من أكبر عناصر الانفاق الحكومي لأنها بالأساس تكلفة توظيف العاملين لديها. وفي قرابة منتصف العام الحالي أعلنت الحكومة السعودية عن خفضها للأجور الحكومية ممثلاً ذلك خفضها للبدلات وللمكافآت. واتي هذا القرار نتيجة لسعي الحكومة لخفض العجز المتوقع لميزانيتها لعام ٢٠١٦م والبالغ ٣٢٦ مليار ريال سعودي. وقد نجحت هذه السياسة في تحقيق مبتغاها، حيث بلغ العجز في نهاية هذا العام قرابة ٢٩٧ مليار ريال سعودي.

الا انه من المتوقع ان يكون لقرار خفض الاجور ابعاد كثيرة على المستوى الجزئي والكلي للاقتصاد. وهذا ما سيكون محور هذه الدراسة. فهناك العديد من المتغيرات سيتم دراستها تؤثر على الاقتصاد والتي يتوقع لها أن تمس رفاهية الفرد عن طريق التأثير على كل من التضخم، وموازنة الأسعار، والانفاق الاستهلاكي. كما يتوقع ان يكون هنالك تأثير على فرص العمل لذلك سيتم دراسة أثر الأجور على معدلات البطالة. بالإضافة الى امكانيه تأثير هذا الانخفاض على الادخار لذلك سيناقش تأثير الأجور على سوق الأسهم. ولمعرفة إذا كان للأجور أثر على المتغيرات المسربة للمال القومي سيتم دراسة أثر الاجور على متغيري السياحة المغادرة والواردات الاستهلاكية. وسيتم دراسة أيضا الدعم الحكومي واثرة على الأجور.

اما على مستوى الاقتصاد الكلي فسيتم قياس بعض المتغيرات الكلية التي يتوقع ان يكون للأجور تأثير عليها كالإنتاجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف. ومتغيرات يتوقع ان تؤثر على الأجور كمتغيري النفط، والتعليم. والغاية من إجراء هذه الدراسة هو الرغبة بتقديم دراسة متكاملة قد تساعد متخذ القرار حيال ما قد يترتب عليه القرار الحكومي الصادر بخفض الأجور في المملكة العربية السعودية.

أثر سياسة الأجور على التضخم في المملكة العربية السعودية خلال  
الفترة (1991-2015)

**The Impact of Wages on Inflation Policy in Saudi  
Arabia During the Period (1991-2015)**

## أثر سياسة الأجور على التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-1991)

د. نشوى مصطفى علي محمد<sup>٢</sup>

وعد عبدالعزيز ابراهيم المشهدي<sup>١</sup>

**المستخلص:** يتمثل الإسهام الرئيسي لهذا البحث في كونه استهدف المملكة العربية السعودية لدراسة أثر سياسة الأجور على التضخم، فيما ركزت باقي البحوث على دول أخرى. فقد هدف البحث إلى توضيح أثر سياسة الأجور النقدية على التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015). واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي في شرح مفاهيم التضخم وتحليل بيانات تطورات الأجور والتضخم خلال الفترة المختارة، كما اعتمد على الأسلوب القياسي لتحديد أثر الأجور النقدية على التضخم في المملكة العربية السعودية بطريقة المربعات الصغرى العادية. وجاءت النتائج بعدم وجود علاقة بين المتغيرين.

**الكلمات المفتاحية:** التضخم - الأجور النقدية - الأجور الحقيقية - القوة الشرائية.

## The Impact of Wages on Inflation Policy in Saudi Arabia During the Period (1991-2015)

Waad Abdulaziz Almashhadi

Dr. Nashwa Mostafa Ali Mohhamed

**Abstract:** The main contribution of this research is to focus on Saudi Arabia to study the impact of wages on inflation rate, While the previous research concentrated on other countries aimed to clarify the impact of nominal wages on inflation in the Saudi Arabia, during the period (1991-2015). The study relied on a descriptive method to explain the concepts of inflation and analyze developments in wages and inflation during the selected period, also it adopted an econometric model to determine the impact of monetary wages on inflation in Saudi Arabia by using ordinary least squares (OLS). It has concluded that there was no relationship between the two variables.

**Keywords:** Inflation- Nominal wages- real wages- Purchasing power.

**JEL classification:** E31, E24, E51

<sup>١</sup> طالبة مستوى ثامن، بكالوريوس .

<sup>٢</sup> أستاذ مشارك في كلية الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

## 1. المقدمة:

يعد التضخم في نظر الاقتصاديين من التحديات الأساسية التي تواجه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، والتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وتآكل الأجور الحقيقية بمعنى انخفاض كميات السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجر النقدي. وارتفاع الأجور النقدية كمحدد للتضخم، يؤدي في الغالب لارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب وفقا لقانون الطلب. وفي المقابل يؤدي ارتفاع الأجور إلى ارتفاع القوة الشرائية بالتالي ارتفاع الطلب الكلي. ومع محدودية عرض السلع يحدث التضخم.

وقد قامت المملكة العربية السعودية مؤخرا بتغيير في سياسة الأجور؛ بسبب عجز الميزانية العامة البالغ 326.2 مليار ريال وانخفاض الاحتياطي النقدي بنسبة 15% خلال الفترة (2013-2015) من 2.72 تريليون ريال إلى 2.31 تريليون ريال. وعند تتبع التغيرات السنوية وجد أن مستويات الأجور عام 1991 كانت 62 مليار ريال وقد ارتفعت إلى 95 مليار ريال عام 1997 أي بنسبة 53% وقد تبعها ارتفاع في معدلات التضخم بنسبة 6.7% من 107.8 عام 1991 إلى 115 عام 1997. وعند تتبعها خلال الفترة (2011-2015) لوحظ ارتفاع معدلات التضخم من 118.97 عام 2011 إلى 132.9 عام 2015 مع ارتفاع مستويات الأجور من 237 مليار ريال إلى 323 مليار ريال للعامين 2011 و 2015 على التوالي. (الهيئة العامة للإحصاء، أعداد متفرقة)

ويُلاحظ من ذلك أن التضخم يرتفع تبعا لارتفاع الأجور مما قد يشير إلى وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين، ولتقييم مدى فعالية السياسة الجديدة للأجور سيتم دراسة علاقة الأجور بمعدلات التضخم خلال الفترة (1991-2015). للإجابة على تساؤل: ما مدى تأثير سياسة الأجور النقدية على معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية؟

ويهدف البحث إلى توضيح أثر سياسة الأجور النقدية على التضخم في المملكة العربية السعودية. من خلال توضيح النظريات والدراسات السابقة، والوقوف على أسباب التضخم وأثرها على الاقتصاد القومي وبناء نموذج قياسي يساهم في الوصول للنتائج والتوصيات، وبالتالي اقتراح الإجراءات المناسبة التي تساعد صانع القرار في تخفيف حدة التضخم.

كما يتمثل الإسهام الرئيسي لهذا البحث بحدثة الفترة بالإضافة إلى أنها طبقت على اقتصاد المملكة العربية السعودية في حين أن البحوث السابقة طبقت على اقتصاديات دول أخرى. وتعتمد فرضية هذا البحث على ما يلي: "يؤدي ارتفاع الأجور النقدية إلى ارتفاع معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية".

وقد طبق البحث على المملكة العربية السعودية بسبب التغيرات الأخيرة في سياسات الأجور وتم اختيار الفترة (1991-2015) بناءً على توافر البيانات. وأخيراً يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي في شرح مفاهيم التضخم وبيان أثر الأجور على التضخم وتحليل البيانات. كما يعتمد على الأسلوب القياسي لتحديد أثر الأجور النقدية على التضخم في المملكة العربية السعودية من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية.

## 2. الإطار النظري:

يتناول هذا الإطار التأصيل النظري والدراسات السابقة، ثم التطرق إلى مفهوم التضخم والقوة الشرائية بالإضافة إلى توضيح الفرق بين الأجر الحقيقي والأجر النقدي وأخيراً يوضح ماهية علاقة الأجور بالتضخم.

### 1/2 التأصيل النظري والدراسات السابقة:

اختلفت النظريات والمدارس الاقتصادية في تفسير التضخم وأسبابه وبيان علاقته بالأجور. حيث ظهرت عدة نظريات حول أسباب ظاهرة التضخم، فقد عزتها بعض النظريات إلى أن نمو جانب الطلب يكون أسرع من نمو جانب العرض وفقاً لنظرية سحب الطلب التضخمي والنظرية الكينزية. فيما عزتها بعض النظريات إلى عوامل جانب العرض مثل نظرية دفع التضخم الناشئ من دفع النفقة بالإضافة إلى التقليديين الجدد. وقد يُفسر التضخم بزيادة عرض النقود وفق النظرية النقدية. (الهجهوج ٢٠٠٩)

وفيما يخص العلاقة بين الأجور والتضخم تحديداً فقد ركزت نظرية دفع النفقة على أن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج مثل أسعار مواد الخام، وأسعار النفط، وأسعار التقنية، وارتفاع الضرائب على السلع الأساسية للإنتاج، وسعر صرف العملة، وتكلفة القروض<sup>٣</sup>، وأسعار الأراضي وأجور العمال تؤثر على معدلات التضخم. (الهجهوج ٢٠٠٩، محمد and الطيب ٢٠٠٩)

ويلاحظ أن مدرسة التقليديين الجدد يرون أن التضخم ينشأ بسبب جانب العرض، بمعنى أن أي تغيرات أو هزات تؤدي إلى انخفاض في العرض الكلي للسلع والخدمات سوف ينشأ منها ارتفاع في مستوى التضخم مثل تغير أسعار المدخلات وأهمها أسعار الطاقة والأجور. (الهجهوج ٢٠٠٩)

وقد تطرقت عديد من الدراسات لمحددات التضخم التي تتفق مع ما سبق من النظريات فقد اتفقت دراسة (محمد and الطيب ٢٠٠٩، الجراح ٢٠١١)، بالتطبيق على دولتي المملكة العربية السعودية

<sup>٣</sup> تكلفة القروض يقصد بها سعر الفائدة. الهجهوج، ح. ر. (٢٠٠٩). محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي: أسلوب التكامل المشترك. اللقاء السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول. الرياض.

والسودان مع ما جاء في النظرية النقدية في أن زيادة الكتلة النقدية المتداولة يُصعّد الطلب على السلع والخدمات في ظل ثبات العرض وبالتالي ترتفع الأسعار ويصبح الوضع تضخمي.

فيما اتفقت دراسة (Josheski, Lazarov et al. 2011، صبيح ٢٠١٥)، على ارتفاع معدلات التضخم تبعاً لارتفاع الأجور الاسمية مما يؤدي لانخفاض قيمة الأجر الحقيقي، كما جاء في نظرية دفع التكاليف التضخمي ونظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة بالإضافة إلى مدرسة التقليديين الجدد.

من ناحية أخرى هناك دراسة (Kumar, Webber et al. 2009) والتي درست العلاقة التبادلية بين الأجور الحقيقية والتضخم وإنتاجية العمل في استراليا. والتي توصلت إلى أن زيادة الأجور الحقيقية بنسبة معينة في قطاع الصناعات التحويلية أدت إلى زيادة الإنتاجية ولكن بنسبة أقل. كما استخلصت إلى أن الأجور الحقيقية والتضخم تسبب الإنتاجية على المدى الطويل.

ويتضح مما سبق أن أغلب الدراسات السابقة درست بشكل مفصل علاقة التضخم بالأجور وكان استنتاج تلك الدراسات إما وجود علاقة طردية أو عكسية أو عدم وجود علاقة بين التضخم والأجور. لكن يلاحظ أن الفترة الزمنية للدراسات السابقة قديمة. كما تطرقت بعض الدراسات إلى محددات أخرى تؤثر في التضخم. ولكن هناك ندرة في الدراسات، ويُلاحظ أيضاً عدم تطرق الدراسات إلى المملكة العربية السعودية مما يدل على وجود فجوة في الأدب الاقتصادي.

## 2/2. مفاهيم أساسية:

يعتمد هذا البحث على دراسة العلاقة بين الأجور والتضخم مما يبرز أهمية التعريف بمصطلحات أساسية وهي التضخم، القوة الشرائية، بالإضافة إلى توضيح الفرق بين الأجر الحقيقي والأجر النقدي. فالتضخم يُعرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. ويقصد بالارتفاع المستمر أن التضخم لا يعني مجرد انتقال السعر من مستوى معين إلى مستوى أعلى فحسب، بل إلى استمرار الأسعار في الارتفاع بصورة متواصلة (صقر ١٩٧٧) وهو ما يؤثر على القوة الشرائية للنقود. ويُقصد بالقوة الشرائية القيمة الحقيقية للنقود، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها والحصول عليها عن طريق الأجر النقدي. ومن تأثير التضخم الانخفاض المستمر في القوة الشرائية وتدهورها (دنيا ١٩٩٧، صبيح ٢٠١٥) بما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي. ويُبين الأجر النقدي الأجر الذي يعطى للعامل نظير ما قام به من جهد سواء كان يدوي أو غيره. بينما يُبين الأجر الحقيقي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من خلاله. (محمد and الطيب ٢٠٠٩)

## 3/2 ماهية علاقة الأجور بالتضخم:

غالباً ما يصاحب فترات التضخم فترات ارتفاع الأجور. ولكن ليس من الضروري أن كل زيادة في



الأجور تسبب ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار. فعند افتراض أن الأجور ترتفع وترتفع معها الإنتاجية أيضاً فليس هناك أي خوف من حدوث تضخم عن طريق الطلب. (ألبريتيني ١٩٨٠) حيث يؤدي ارتفاع الإنتاجية لانخفاض الأسعار بسبب زيادة المعروض. (عبدالمهدي ١٩٧٨) ولكن قد يطالب العمال في فترة التضخم السريع، بوضع سلم متحرك للأجور، بمعنى ربط الأجور بالأسعار بشكل عام وذلك للمحافظة على القدرة الشرائية. ولكن هذا قد يسبب ما يُعرف بالوهم النقدي. (ألبريتيني ١٩٨٠)

ويقصد بالوهم النقدي ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يحدث تبعاً للزيادة في الأجور بدون ربطها بفائض الطلب. ويحدث في الغالب بسبب ارتفاع الأجور الذي يتم نتيجة ضغط نقابات العمال القوية، دون أن يقابل ذلك ارتفاع في الإنتاجية. مما يؤدي إلى ارتفاع نفقة الإنتاج بالتالي ارتفاع أسعار السلع. مما يؤدي لمطالبة النقابات العمالية برفع الأجور كلما ارتفع المستوى العام للأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار يتسبب في ارتفاع نفقة المعيشة فتطالب النقابات العمالية برفع معدلات الأجور، فيقوم أصحاب العمل برفع أسعار منتجاتهم فيؤدي هذا إلى تدخل نقابات العمال للمطالبة بزيادة الأجور لمواجهة الموقف. وهكذا ترتفع الأجور والأسعار في شكل لولبي لا نهائي. (محمد and الطيب ٢٠٠٩)

### 3. الإطار التحليلي:

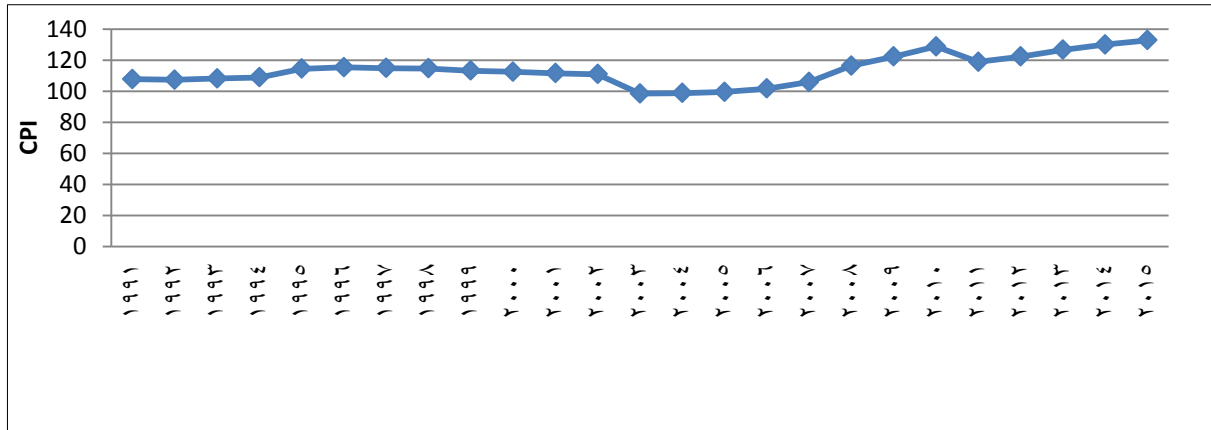
يتناول الإطار التحليلي العلاقة في الدولة والفترة محل الدراسة. حيث يستعرض أثر الأجور<sup>٤</sup> على معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015). وفي إطار ذلك سيتم التطرق إلى الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لقياس التضخم ثم تأثير الأجور على التضخم.

#### 1/3 تطور الرقم القياسي لتكاليف المعيشة:

يُقاس التضخم في المملكة العربية السعودية باستخدام الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة CPI. وقد قامت الهيئة العامة للإحصاء باعتماد سنة 2007 كسنة أساس في حساب CPI (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦). وقد شهد المستوى العام للأسعار في المملكة العربية السعودية تذبذباً خلال السنوات (1991-2015) لكنه استمر في الارتفاع في الخمس سنوات الأخير حيث وصل معدل التضخم في عام ٢٠١٥ إلى ١٣٢,٩ وهو أعلى معدل له منذ ٢٥ سنة كما يوضح الشكل (١).

<sup>٤</sup> تعبر الأجور هنا عن الأجور الحكومية وبأسعار الاسمية وهي شاملة الأجور للسعوديين وغير السعوديين. (الهيئة العامة للإحصاء، أعداد متفرقة)

## شكل (١): معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991 - 2015)

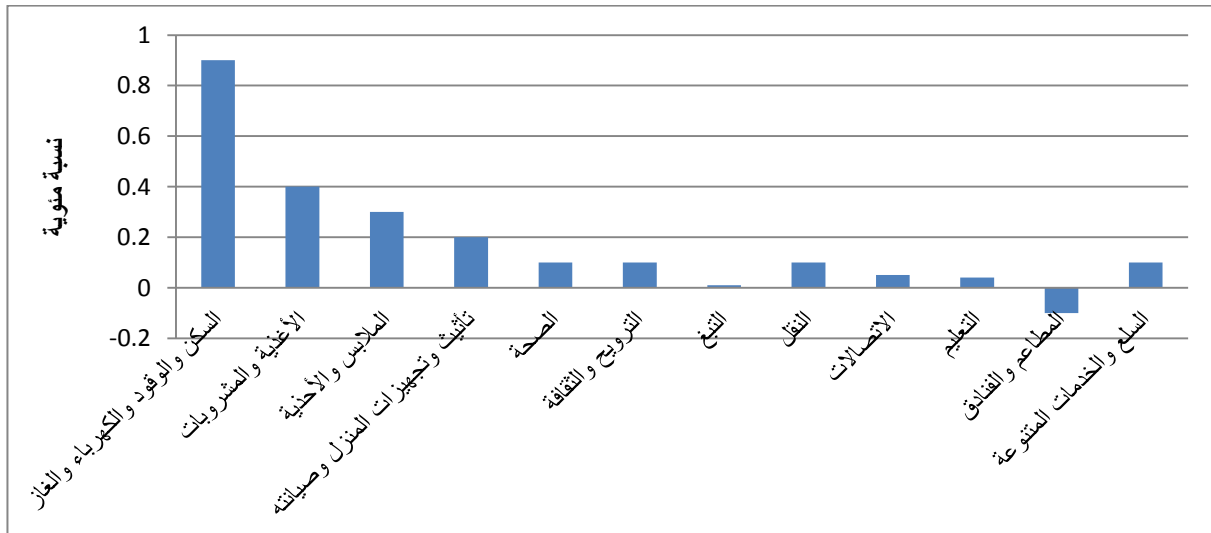


المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: الهيئة العامة للإحصاء، أعداد متفرقة.

ويمكن تفسير الارتفاع في سنة 2015 من خلال قسمين من الأقسام الرئيسية التي ساهمت في ارتفاع الرقم القياسي خلال عام 2015 وهي قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.9% يليه قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 0.4% (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦).

ويستعرض الشكل (٢) الأقسام المؤثرة في ارتفاع المستوى العام للأسعار لعام 2015 مع نسب المساهمة لكل قسم. فقد احتل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز المركز الأول وجاء من بعده قسم الأغذية والمشروبات.

## شكل (٢): نسب مساهمة الأقسام المؤثرة في التضخم لعام 2015.



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦.

ويوضح الشكل (٢) تفاوت نسب الأقسام المؤثرة في التضخم. فقد كانت نسبة مساهمة السكن والمياه والكهرباء والغاز هي الأعلى وذلك بسبب تضخم الإيجارات التي تعتبر أكبر مساهم في تضخم السكن، بالإضافة إلى زيادة أسعار الطاقة التي أثرت على تعرفه خدمات الماء والكهرباء. أما بالنسبة للارتفاع في الأغذية والمشروبات فيعود إلى التأثير بمسار أسعار الأغذية العالمية. (جدوى للاستثمار، ٢٠١٦)

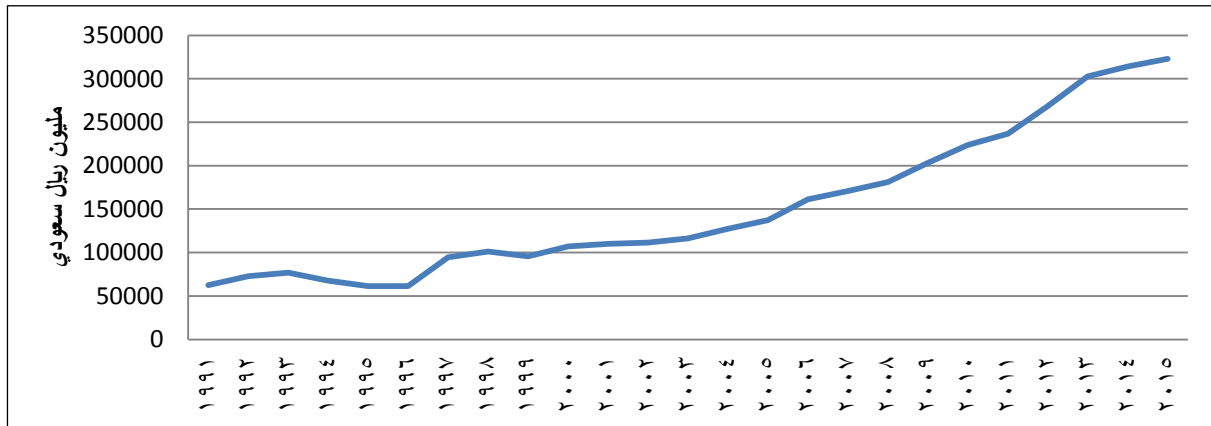
### 3/3 تأثير التضخم بالأجور:

يمكن الوقوف على مدى تأثير التضخم بالأجور في المملكة العربية السعودية من خلال إلقاء الضوء على سياسية الأجور بالإضافة إلى أسباب التضخم الراجع للأجور.

### 1/3/3 سياسة الأجور في المملكة العربية السعودية:

اتبعت المملكة العربية السعودية سياسة الحد الأدنى للأجور والتي أدت إلى ارتفاع معدلات الأجور كما يوضحه الشكل (٣). وتستخدم سياسة الحد الأدنى للأجور غالباً لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، أو لتشجيع النشاط الاقتصادي وزيادة القوى الشرائية للطبقة العاملة بالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي (النفيسة ١٩٩١) وهو ما سيتم بيانه لاحقاً.

### شكل (٣): إجمالي الأجور والرواتب والبدلات خلال الفترة (1991-2015).



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: الهيئة العامة للإحصاء، أعداد متفرقة.

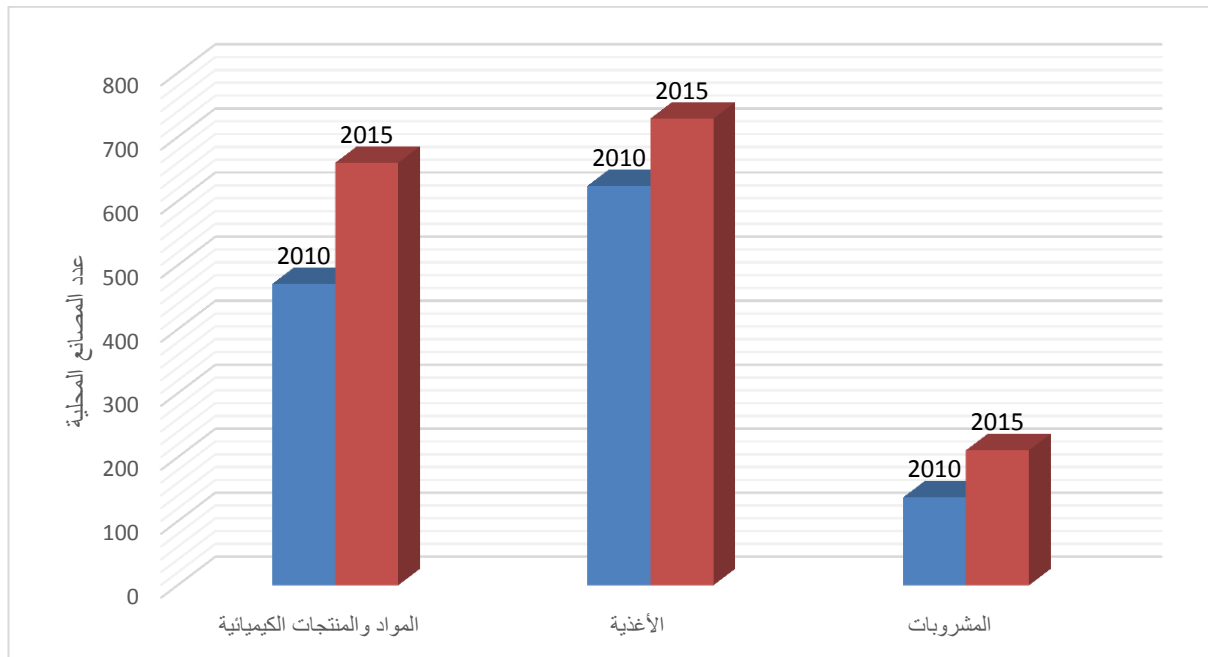
يوضح الشكل (٣) تذبذب في معدلات الأجور خلال الفترة (1991-1999). فيما استمرت في الارتفاع خلال الفترة (2000-2015) حتى وصلت إلى 323 مليار ريال عام 2015 أي بنسبة زيادة فاقت 200% عن عام 2010 الذي بلغت معدلات الأجور فيه 107 مليار ريال. وتعود أسباب الزيادة في الأجور إلى ارتفاع إيرادات النفط.

## 2/3/3 أسباب التضخم الراجع للأجور:

تؤثر الأجور على التضخم من خلال مدخلين إما عن طريق نظرية دفع التضخم الناشئ من دفع النفقة أو نظرية سحب الطلب التضخمي.

وبما أن الأجور الممنوحة من الحكومة للقطاع العام تعبر عن نفقات إنتاج فيمكن إعتبارها من أسباب التضخم الناشئ من دفع النفقة، فعند إرتفاع الأجور يحدث التضخم. ويدخل من ضمن أسباب التضخم الناشئ من دفع النفقة ارتفاع التكاليف والتي يمكن قياسها من خلال عدد المصانع المحلية كما يوضحه الشكل (٤).

## شكل (٤): عدد المصانع المحلية في أهم القطاعات الإنتاجية ما بين عامي (2010 - 2015)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي.

يبين الشكل (٤) ارتفاع عدد مصانع أهم المنتجات المحلية وهي مصانع المواد والمنتجات الكيميائية التي ارتفعت من 471 عام 2010 إلى 660 عام 2015 أي ارتفعت بنسبة 40% ومصانع المواد الغذائية ارتفعت من 624 عام 2010 إلى 729 عام 2015 أي بنسبة 16% أما بالنسبة لمصانع المشروبات فقد ارتفعت من 137 عام 2010 إلى 211 عام 2015 أي بنسبة تفوق 50%. مما يدل على توسع الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية والذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالتالي ارتفاع الأجور.

ونتيجة لارتفاع الأجور كما تثبته البيانات في الشكل (٣) السابق. يحدث غالباً ارتفاع في الطلب الكلي بالتالي زيادة المستوى العام للأسعار، وهذا ما تمثله نظرية سحب الطلب التضخمي. كما يوضح الجدول (١) العلاقة بين معدلات الأجور والانفاق الاستهلاكي والتضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2009-2014).

**جدول (١): مقارنة بين معدلات الأجور والتضخم والإنفاق الاستهلاكي النهائي للفترة (2009-2014).**

السنة	معدلات الأجور	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بالأسعار الثابتة	التضخم
2009	203 مليار ريال	616 مليار ريال	122.4
2010	224 مليار ريال	639 مليار ريال	128.9
2011	237 مليار ريال	650 مليار ريال	118.97
2012	269 مليار ريال	726 مليار ريال	122.38
2013	303 مليار ريال	750 مليار ريال	126.7
2014	314 مليار ريال	796 مليار ريال	130.1

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: الهيئة العامة للإحصاء، ومؤسسة النقد العربي السعودي.

يتضح من خلال الجدول (١) ارتباط الإنفاق الاستهلاكي بالأجور بعلاقة طردية. فارتفاع معدلات الأجور بنسبة 55% أدت إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 29% أي بنسبة أقل من معدل الزيادة في الأجور. أما بالنسبة للتضخم فهو في حالة تذبذب خلال نفس الفترة فاستمرار ارتفاع معدلات الأجور والانفاق الاستهلاكي قابلتها ارتفاع وانخفاض في مستويات التضخم.

ويستنتج مما سبق احتمالية وجود محددات أخرى بخلاف الأجور والانفاق الاستهلاكي تؤثر على مستوى التضخم في المملكة العربية السعودية.

#### 4. النموذج القياسي:

يهدف النموذج القياسي إلى قياس مدى تأثير سياسة الأجور على معدلات التضخم، في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015)، ويتناول توصيف متغيرات النموذج، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$Y = C + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 - \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \mu \quad (1)$$

حيث يعبر  $C$  عن القاطع، بينما تمثل  $\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4$  معلمات النموذج القياسي. فيما يعبر  $\gamma$  عن المتغير التابع ويقصد به معدلات التضخم. ويعبر المتغير المستقل  $X_1$  عن معدل الأجور مقاسة بالأسعار الاسمية بملايين الريالات وقد تم توضيحه بالتفصيل في الإطار النظري وبناءً على دراسة (الجراح ٢٠١١) فإن ارتفاع الأجور سببا في ارتفاع المستوى العام للأسعار في المملكة العربية السعودية. وتعبر  $X_2$  عن معدل عرض النقود مقاسة بالعملة خارج البنوك والودائع تحت الطلب بالإضافة إلى الودائع الادخارية وبناءً على نظرية كمية النقود فإن التضخم يرتبط بعلاقة طردية مع عرض النقود حيث أن ارتفاع عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. كما تعبر  $X_3$  عن معدل الإنتاجية والتي تقاس بالنتائج الصناعي مقسوما على عدد العمال والعلاقة بين الإنتاجية والتضخم عكسية كما جاء في كتاب (عبدالمهدي ١٩٧٨) فارتفاع الإنتاجية يؤدي إلى خفض الأسعار بسبب انخفاض تكاليف إنتاجها. وأخيرا يعبر  $X_4$  عن معدل الواردات التي تقاس بإجمالي الواردات والتي ترتبط بعلاقة طردية مع التضخم استناداً على ما جاء في كتاب (عبدالمهدي ١٩٧٨) فالدول تستورد التضخم بسبب استيرادها السلع والخدمات. ويعبر  $\mu$  عن المتغير العشوائي للنموذج. وقد تم الاعتماد على الهيئة العامة للإحصاء في بيانات الأجور، فيما تم الاعتماد على مؤسسة النقد العربي السعودي للحصول على بيانات التضخم وعرض النقود والإنتاجية والواردات.

#### 1.4 تحليل سكون السلاسل الزمنية وتحليل الارتباط:

يتطلب تقدير النموذج القياسي إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، والذي يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال المدة الزمنية للدراسة، والتأكد من مدى استقرارها، حتى يمكن تقدير النموذج القياسي بطريقة المربعات الصغرى العادية دون الحصول على انحدار زائف. ويتضح من الجدول (٢) سكون السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات عند 10%.

جدول (٢): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

Variable	t-statistic	Exogenous
$\gamma$	-3.594458(5%)	Constant
$X_1$	-6.324339(1%)	Constant
$X_2$	-3.224779(5%)	Constant
$X_3$	-5.071700(5%)	Constant
$X_4$	-4.000686(10%)	Constant

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

ويتطلب لتقدير النموذج القياسي تقادي مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، للوصول إلى أفضل نتائج التقدير، بحيث تخلو من المشكلات القياسية التي قد تؤثر على جودة التقدير والنتائج المتحصل عليها، ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول (٣).

جدول (٣): مصفوفة الارتباط

	Y	X1	X2	X3	X4
Y	1.000000	-0.207008	0.320615	0.133491	0.453342
X1	-0.207008	1.000000	0.057108	-0.094648	0.098503
X2	0.320615	0.057108	1.000000	0.409776	0.585475
X3	0.133491	-0.094648	0.409776	1.000000	0.282785
X4	0.453342	0.098503	0.585475	0.282785	1.000000

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

ويتضح من الجدول (٣) وجود علاقة ارتباط متوسط بين المتغير المستقل  $X_2$  عرض النقود والمتغير المستقل  $X_4$  الواردات حيث أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.585475). ووجود علاقة ارتباط متوسط بين المتغير المستقل  $X_2$  والمتغير المستقل  $X_3$  الإنتاجية حيث أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.409776) لذا سيتم استبعاد المتغير  $X_2$  عند تقدير النموذج القياسي لتجنب مشكلة الارتباط الخطي.

#### 2.4 نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية<sup>٥</sup>. وبعد إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج القياسي والوصول إلى أفضل النتائج التي تخلو من المشكلات القياسية، مما استدعى إجراء حذف لبعض المتغيرات، وإدخال متجه الانحدار الذاتي AR(1) Auto Regressive واستخدام اختبار LM.

جدول (٤): نتائج اختبار LM للارتباط التسلسلي بين البواقي

F-statistic	1.200650	Prob. F(2,17)	0.3253
Obs*R-squared	2.970481	Prob. Chi-Square(2)	0.2264

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

<sup>٥</sup> باستخدام برنامج EViews.

## جدول (٥): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.065127	0.042450	-1.534208	0.1415
X3	-0.223814	0.156194	-1.432924	0.1681
X4	0.161728	0.040233	4.019791	0.0007
C	0.018147	0.014696	1.234850	0.2319
AR(1)	0.475018	0.187856	2.528627	0.0205
R-squared	0.484817	Mean dependent var		0.012500
Adjusted R-squared	0.376357	S.D. dependent var		0.033783
S.E. of regression	0.026679	Akaike info criterion		-4.226832
Sum squared resid	0.013524	Schwarz criterion		-3.981404
Log likelihood	55.72198	Hannan-Quinn criter.		-4.161720
F-statistic	4.470020	Durbin-Watson stat		1.683735
Prob(F-statistic)	0.010287			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

يوضح الجدول (٤) خلو نتائج التقدير من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة لأن  $\text{Prob.F}(2,17)$  تساوي 0.1918، بالتالي يمكن الاعتماد على النتائج الموضحة في جدول (٥) في تفسير العلاقة بين المتغير التابع وهو التضخم، والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية  $X_4$  لأن احتمالية  $t$  أقل من 5%، وعدم معنوية  $X_1$  و  $X_3$  لأن احتمالية  $t$  أكبر من 5%. وتتضح العلاقة الطردية بين المتغير التابع التضخم والمتغير المستقل  $X_4$  الواردات، حيث أن تغير الواردات بمعدل 1% يزيد التضخم بمعدل 0.16%. ويتضح أيضاً معنوية  $\text{AR}(1)$  فعند ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% السنة السابقة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في السنة الحالية بنسبة 0.48%، وتشير  $R^2$  إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، فهي تفسر 48% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع التضخم. أما النسبة المتبقية 52% فهي تعود لمتغيرات لم تتدرج في النموذج القياسي وهي ما يعبر عنها بالمتغيرات العشوائية  $\mu$ . وتساوي قيمة  $\text{Prob(F-statistic)}$  0.010287 مما يدل على معنوية النموذج ككل عند 5%. ويتبين من عدم معنوية المتغير المستقل  $X_1$  معدل الأجور الاسمية أن التضخم لا يتأثر بالتغير في الأجور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015) وهو عكس ما استندت عليه الفرضية، رغم اتفاق الإشارة الموجبة مع النظريات الاقتصادية.



## النتائج والتوصيات

هدف البحث إلى تسليط الضوء على مدى تأثير سياسة الأجور على معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015). فقد اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال توضيح مفهوم التضخم والقوة الشرائية بالإضافة إلى أنواع الأجور وتأثيرها على التضخم، والأسلوب القياسي في صياغة نموذج انحدار متعدد لبيانات سلسلة زمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وقد بين الإطار النظري أن الدراسات السابقة لم تتطرق للعلاقة في الدولة محل التطبيق مما دل على وجود فجوة في الأدب الاقتصادي، وقد توصل الإطار التحليلي من خلال تتبع تطورات الأجور ومعدلات التضخم إلى احتمالية وجود محددات أخرى بخلاف الأجور تؤثر على معدلات التضخم بشكل أكبر من الأجور، وهذا ما أكدته نتائج تقدير النموذج القياسي، فقد اتضح أن الواردات تؤثر على التضخم، وقد يعود إلى حجم الاستيراد الكبير في المملكة العربية السعودية خصوصا مع ترابط الاقتصاديات العالمية مما يجعلها تتأثر بالظروف الاقتصادية.

ويوصي البحث من خلال ما تم الوصول إليه من نتائج إلى تقنين حجم الاستيراد وذلك بوضع شروط معينة تساعد على الحد منه خصوصا استيراد السلع الكمالية والترفيهية لأن السلع والخدمات المستوردة لها دور في هيكل الأسعار المحلية. كما يوصي البحث بزيادة الأبحاث المستقبلية حول موضوع سياسة الأجور وأثرها على التضخم في المملكة العربية السعودية.

## المراجع العربية:

- البريتيني، ف. (١٩٨٠). ماهو التضخم. دمشق، وزارة الثقافة والارشاد القومي.
- الجراح، م. ع. (٢٠١١). "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 27(١): 133-153.
- النفيسة، م. (١٩٩١). الأجور وآثارها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي. قسم الاقتصاد، كلية الشريعة الإسلامية، جامعة أم القرى. رسالة ماجستير غير منشورة
- الهيئة العامة للإحصاء، أعداد متفرقة.
- الجهوج، ح. ر. (٢٠٠٩). محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي: أسلوب التكامل المشترك. اللقاء السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودي التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول. الرياض.
- جدوى للإستثمار، قاعدة البيانات على الانترنت، <http://www.jadwa.com/ar>
- دنيا، ش. أ. (١٩٩٧). "التضخم: مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره". مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي 1(٢): ١١٧-١٧٥.
- صبيح، م. ح. (٢٠١٥). "تحليل العلاقة بين معدلات التضخم و الأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني". مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية 23(١): ٧٤-٩٧.
- صقر، ص. أ. (١٩٧٧). النظرية الاقتصادية الكلية الكويت، وكالة المطبوعات
- عبدالمهدي، ع. (١٩٧٨). التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي. طرابلس، معهد الانماء العربي، الطبعة الأولى.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، قاعدة البيانات على الانترنت، <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>
- محمد، إ. ع. and ه. إ. الطيب (٢٠٠٩). سياسات الأجور وأثرها على التضخم في السودان خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. غير منشورة جامعة أم درمان الإسلامية. رسالة دكتوراه.

## المراجع الأجنبية:

- Josheski, D., et al. (2011). Causal relationship between wages and prices in UK: VECM analysis and Granger causality testing, University–Stip.
- Kumar, S., et al. (2009). Real Wages, Ination and Labour Productivity in Australia. Department of Business Economics. New Zealand, Auckland University of Technology.

أثر الأجور على أسعار السلع وتقييم التوازن بينهما في المملكة  
العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٥)

**The Impact of Wages on Prices of Goods and  
Assess the Balance Between them in Saudi Arabia  
During the Period (1991 – 2015)**

## أثر الأجور على أسعار السلع وتقييم التوازن بينهما في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٥)

د. نشوى مصطفى علي محمد

شهد عبدالاله الحرمل

المستخلص:

هدف البحث الى تحليل وقياس علاقة الأجور النقدية والأجور الحقيقية بأسعار السلع في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، حيث ان ما يميز هذا البحث انه تناول توازن الاجور مع الأسعار بينما اقتصرت الدراسات السابقة على اثر الأجور على الاسعار، واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الاطار النظري والتطبيقي، بالإضافة الى الأسلوب القياسي الذي يتناول نتائج تقدير الاطار القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وتوصلت نتائج البحث الى ان العلاقة التي تربط الأجور بالأسعار في المملكة العربية السعودية علاقة عكسية.

الكلمات المفتاحية: الأجور، الأسعار، توازن، المملكة العربية السعودية.

التصنيف: E13, E24, E52

## The Impact of Wages on Prices of Goods and Assess the Balance Between them in Saudi Arabia During the Period (1991 – 2015)

Shahd Abdulelah Alharmal Dr. Nashwa Mostafa Ali Mohamed

### Abstract:

The research aims to analyze and measure the monetary wages and real wages commodity price relationship in Saudi Arabia during the period (1991-2015), what distinguishes this research that it taken up the balance prices and wages, while previous studies were limited to the impact of wages on prices, and adopted Find the descriptive analytical method in the theoretical and practical framework, in addition to the econometric model, which deals with analyzing the results of estimating a econometric model as a whole, using ordinary least squares, and reached your search results that the relationship between wage rates Saudi Arabia is an inverse relationship.

**Keywords:** wages, prices, balance, Saudi Arabia.

**Jel Classification:** E13, E24, E52

## ١/ مقدمة البحث:

تعتبر الأجور والأسعار من الأمور الأساسية في الاقتصاد والتي تؤخذ دائماً في عين اعتبار الأفراد عامة والاقتصاديين خاصة.

ويحظى الاجر النقدي بأهمية كبيرة لدى العامل وصاحب العمل حيث يعتبر للعامل حق من حقوقه الأساسية مقابل جهده ووقته بينما يعتبر لصاحب العمل تكلفة يجب أن يتم تعويضها.

اما بالنسبة للأسعار فهي أيضاً تحظى بنفس أهمية الأجور حيث تربطهما علاقة تسمى بالوهم النقدي أو الحلقة المفرغة حيث تطلب نقابات العمال برفع الأجور وبالتالي ترتفع التكلفة لدى صاحب العمل فيقوم برفع الأسعار لتعويض تلك الخسارة وبالتالي ينخفض الاجر الحقيقي الذي سيؤدي لمطالبة نقابات العمال برفع الأجور مرة أخرى لذلك سميت بالحلقة المفرغة لذا من المهم الموازنة بين الاجر النقدي والاسعار في ظل أي تغير يطرأ على أي منهما أو على الاقتصاد بشكل عام.

لقد حدثت في المملكة العربية السعودية مستجدات اقتصادية كبيرة أهمها صدور أوامر ملكية تقضى بخفض الأجور وإلغاء البدلات والعلاوات والزيادات المالية لهذا العام، وبالرغم من العزم على خفض الأجور فإن انخفاض الأسعار غير مؤكد.

وتتضح طبيعة المشكلة في عدم قدرة الأجر النقدي على تحمل أسعار السلع في ظل تلك المستجدات، وتوضح آخر دراسات الهيئة العامة للإحصاء ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الأجور في السنوات الأخيرة حيث وصل إجمالي الأجور في سنة ٢٠١٤ الى (٣١٤,٢) مليار ريال اما في سنة ٢٠١٥ وصلت الى (٣٢٣) مليار ريال، أي أن الأجور سجلت ارتفاعاً بنسبة ٢,٨٪ تقريباً خلال سنة واحدة.

أما بالنسبة لأسعار السلع فقد سجلت أيضاً ارتفاع حيث سجل مؤشر الرقم القياسي العام لسنة ٢٠١٤ (١٣٠,١) مقابل (١٣٢,٩) لسنة ٢٠١٥، ويعكس ذلك ارتفاعاً في مؤشر سنة ٢٠١٥ بلغت نسبته (٢,٨٪) قياساً بمؤشر سنة ٢٠١٤.

يتضح من المؤشرات السابقة أن الزيادة في الأجور أدت الى الزيادة في الأسعار بنفس النسبة أي ان العلاقة بينهما تعتبر علاقة طردية.

لذلك فإن البحث يستدعي طرح التساؤل التالي: كيف يمكن موازنة الأجر النقدي مع أسعار السلع؟ وما تأثيرهما على الاجر الحقيقي؟

يقوم البحث على فرضية مفادها:

"يؤثر مستوى الاجور طردياً على الاسعار في المملكة العربية السعودية"

يهدف البحث الى ابراز كيفية ومدى أهمية موازنة الأجر النقدي مع أسعار السلع، كما تهدف الى عرض دور معدلات الأجور في صنع القرارات وتحديد مستويات الأسعار من خلال إلقاء الضوء على الدراسات السابقة ومعرفة انعكاس العلاقة بين الاجر والاسعار على الاقتصاد بالإضافة للأدوات والسياسات النقدية المستخدمة والخروج بنتائج وتوصيات قد تسهم في توجيه صانعي القرار.

يتميز البحث في أنه تناول توازن الاجر النقدي مع أسعار السلع بالإضافة الى معرفة أثر الأجور على الأسعار وأثر كليهما على الاجر الحقيقي بينما لم يسبق لأي من الدراسات السابقة ان تناولت مثل هذا الموضوع، كما ان البحث الحالي طبق في المملكة العربية السعودية بينما الدراسات السابقة طبقت في دول مختلفة، أيضا تميز هذا البحث انه تناول فترة زمنية حديثة.

يطبق البحث على المملكة العربية السعودية وذلك بسبب إلغاء الزيادات المالية لهذا العام، حيث تم استخدام الفترة من عام ١٩٩١ الى ٢٠١٥ نظرا لتوافر البيانات.

تعتمد منهجية البحث على استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي من خلال شرح مفاهيم واثار الأجور على الأسعار وتحليل البيانات والمقارنة.

كما يعتمد على الأسلوب القياسي وذلك لتحديد اثر الأجور على أسعار السلع في المملكة العربية السعودية، من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية.

## ٢/ الإطار النظري:

يقوم الإطار النظري باستعراض النظريات والدراسات السابقة المتعلقة بتوازن الأسعار والأجور وأثار كل منهما والعلاقة بينهما، وذلك بتعريف نظرية كينز وسلوك المستهلك، وأيضا التطرق الى مفاهيم ومحددات الأجور والأسعار.

### ١/٢ التاصيل النظري:

لم يتم التوصل الى نظريات تدرس العلاقة بين الأجور والأسعار بشكل مباشر ولكن تم التطرق الى هذه العلاقة في نظرية كينز للطلب على النقود، حيث ان الطلب على النقود ناشئ من الحاجة إليها لشراء السلع، لذا فالنظرية تنص على ان الزيادة في الاجور تؤدي الى زيادة الطلب على النقود بهدف شراء السلع، والزيادة في كمية النقود ينتج عنها زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار، لذلك يتضح ان الزيادة في الأجور تؤدي الى الزيادة في الأسعار (الحميدي، الخلف ٢٠٠٩).

أيضا تناولت نظرية سلوك المستهلك أثر الأجور والأسعار، حيث وضحت ان المتغيرين مؤثرين رئيسيين على الميزانية وإمكانات الشراء المتاحة للمستهلك، فالنظرية بينت ان تغير الأجور او الأسعار سيؤدي الى تغير إمكانات الشراء، فارتفاع الأجور سيؤدي الى ارتفاع الامكانات الشرائية اما ارتفاع الأسعار سيؤدي الى انخفاض الامكانات الشرائية (الدخيل ٢٠٠٠).

وجاءت دراسة (المهدي ١٩٩٠)، لتؤكد ما ورد في نظرية سلوك المستهلك، حيث تناولت سياسات الأجور والأسعار والعدالة الاجتماعية في مصر خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠، وخرجت الدراسة بنتائج اهمها ان العلاقة بين تطورات الأجور وتطورات الأسعار مختلفة، فعلى الرغم من الزيادات السنوية للأجور النقدية الا ان المعدلات التضخمية المرتفعة التي تحققت في النطاق قد خفضت من القوة الشرائية للأجور بشكل كبير.

لذلك لابد من الموازنة بين الأجور والأسعار لخفض معدلات التضخم ولزيادة الانتاجية مثل ما وضحت دراسة (محرم ١٩٩٠)، ان توازن الاجر النقدي مع أسعار السلع يؤدي الى زيادة الانتاجية، كذلك الموازنة ستؤدي الى خفض معدلات التضخم كما ذكرت دراسة (الطحاوي ١٩٩٣)، التي تناولت

الاختلال بين الأسعار والأجور في الاقتصاد المصري وإمكانية تصحيحه باستخدام السياسة النقدية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠، وأكدت ان الزيادة في الأجور التي لا تقابلها زيادة في الانتاجية سينصرف أثرها على الأسعار فتكون سببا في تقوية الضغوط التضخمية.

وكذلك دراسة (مندور ١٩٧٦)، أتت مؤيدة لنظرية كينز حيث تناول في الدراسة الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠، وكان هدف الدراسة معرفة مدى تأثير الأسعار على الأجور ولقد توصل الى أن العلاقة بين الأجور والمستوى العام للأسعار علاقة موجبة.

وبما ان الأجور تؤثر على الأسعار، والاسعار تؤثر على التضخم فبالتالي فإن الأجور ستكون مؤثر غير مباشر على التضخم، وأكدت ذلك دراسة Hashem (2010)، عنالأجور والإنتاجية والأسعار في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٧، حيث وضحت ان التغيرات في الأجور تؤثر على تضخم الأسعار، ويتضح في نهاية الامر ان علاقة الأجور بالأسعار تؤثر على التضخم والإنتاجية معا.

يتضح من خلال النظريات والدراسات السابقة ان أثر الأجور على الأسعار طردي، حيث زيادة الاجور تؤدي الى زيادة الأسعار ولكن ارتفاع الأجور الذي لا يقابله زيادة في الانتاجية سيجعل من ارتفاع الأسعار ارتفاعاً في معدلات التضخم، لذلك لابد من الموازنة بين الأجور والاسعار لخفض معدلات التضخم ورفع الانتاجية.

## ٢/٢ مفهوم الأجور والرقم القياسي للأسعار:

الأجور هي ثمن العمل الذي يعتبر عنصر من عناصر الإنتاج وهي حق من حقوق العامل وتكلفة على صاحب العمل وقد يحاسب صاحب قوة العمل على أساس الوحدة الزمنية التي قد تكون ساعة او يوم او أسبوع او شهر او على حسب الوحدات المنتجة (مختار ٢٠١٣).

اما بالنسبة للرقم القياسي للأسعار فهو عبارة عن رقم نسبي مئوي، ويستخدم كأداة لقياس التغيرات.

لذلك فالرقم القياسي للأسعار يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها المجتمع خلال فترة زمنية معينة (الجراح، المحيميد ٢٠١١).

## ٣/٢ محددات الأسعار والأجور:

تتحدد الأسعار في السوق عن طريق الطلب والعرض (المنيف ٢٠١٣)، ولكن السياسة المالية هي من اهم محددات الأسعار والتي من ادواتها الانفاق الحكومي والضرائب فإذا شرعت الحكومة في خفض انفاقها (سياسة مالية انكماشية) فإن الطلب الكلي سينخفض وينخفض تبعاً له الدخل التوازني الذي سيقود سوق السلع والخدمات الى موضع توازني جديد (نصر ١٩٩٦).

اما بالنسبة للأجور فتتحدد نتيجة تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي (مختار ٢٠١٣).

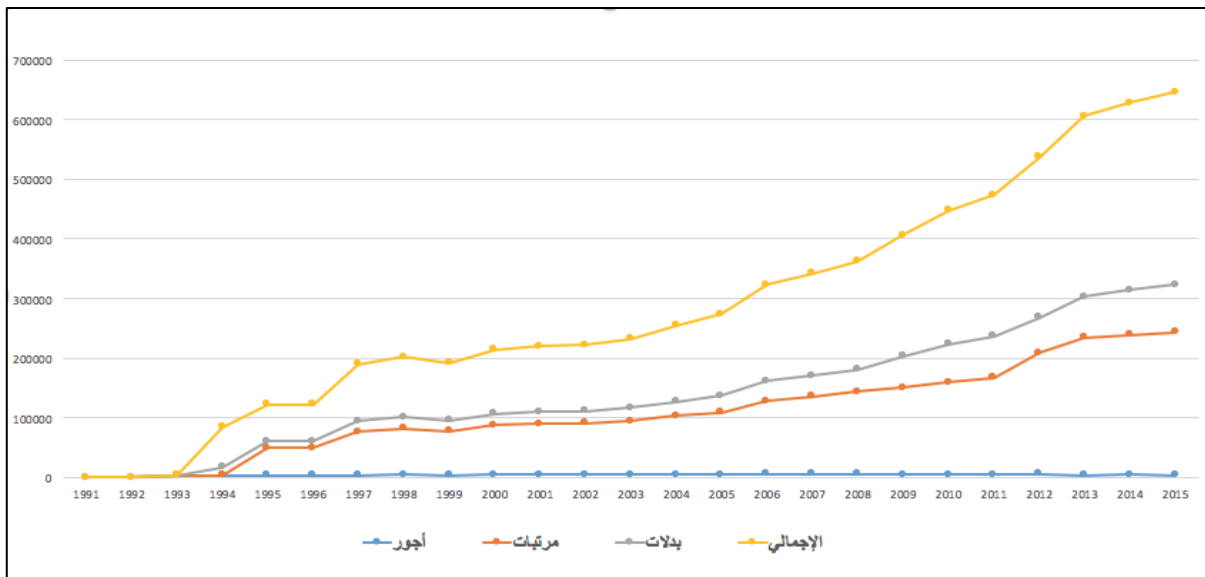
## ٣/ الإطار التحليلي:

يتناول الإطار التحليلي وضع مستويات الأجور والأرقام القياسية للأسعار في المملكة العربية السعودية.

## ١/٣ مستويات الأجور في المملكة العربية السعودية:

ارتقت الخطط التنموية بالاقتصاد الوطني من خلال تنمية القوى البشرية السعودية وزيادة توظيفها وتحقيق الكفاءة والفاعلية الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني (وزارة التخطيط، ٢٠٠٠) وبالتالي ارتفع متوسط دخل الفرد حيث شهدت مستويات الأجور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٥-١٩٩١) تطورات مستمرة كما ورد في شكل (١)

شكل (١): مستويات (الأجور-الرواتب-البدلات) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٥-١٩٩١)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على موقع هيئة الإحصاء العامة.

ويلاحظ من الشكل (١) ان اجمالي مستويات الأجور في المملكة العربية السعودية يسجل ارتفاعاً وتطوراً مستمراً وملحوظاً خلال الفترة (٢٠١٥-١٩٩١)، ويلاحظ أيضاً من الشكل ان تغيرات المرتبات والبدلات متقاربة الى حد كبير ويزداد الفارق تدريجياً مع مرور الزمن بينما معدلات الأجور منخفضة جداً ولم ترتفع ارتفاعاً ملحوظاً في أي سنة خلال الفترة، مما يدل على انخفاض الانفاق على القطاع الصناعي على عكس القطاع الإداري.

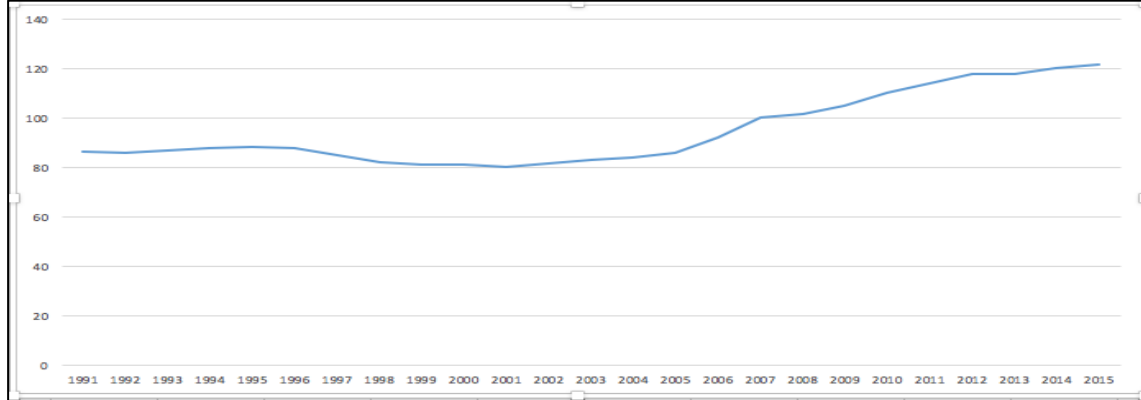
## ٢/٣ الأرقام القياسية للأسعار في المملكة العربية السعودية:

تعتبر الأرقام القياسية للأسعار مقياس إحصائي للتغيرات في أسعار سلة من السلع والخدمات، ويتم تكوين سلة السلع والخدمات من واقع النتائج النهائية لمسح انفاق ودخل الأسرة بناءً على ما تمثله السلعة أو الخدمة من أهمية نسبية داخل سلة السلع والخدمات (هيئة الإحصاء، ٢٠١٦) ولقد شهدت أيضاً



الأرقام القياسية للأسعار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) ارتفاعاً مستمراً كما ورد في شكل (٢)

شكل (٢): الأرقام القياسية للأسعار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

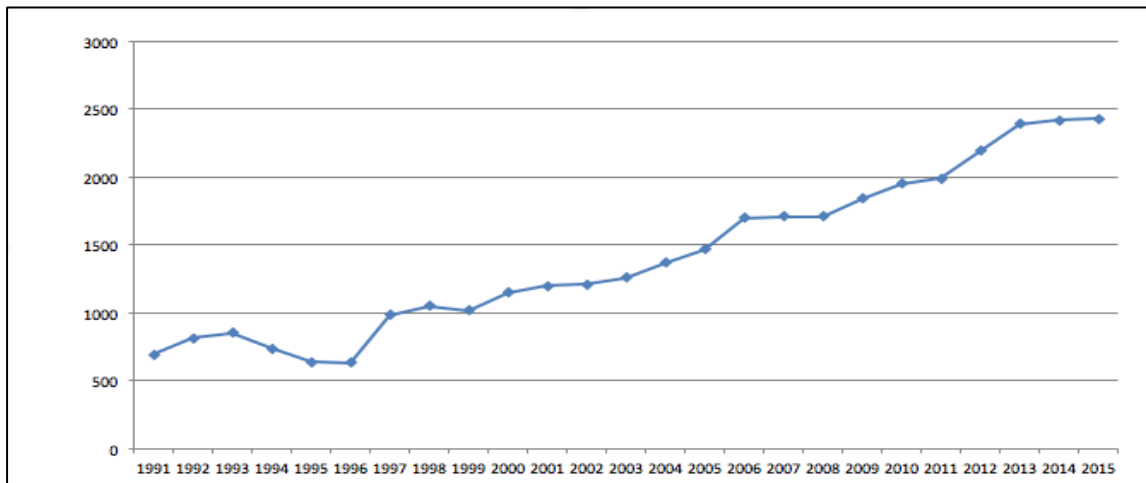


المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على موقع هيئة الإحصاء العامة.

ويلاحظ من الشكل (٢) ان الأرقام القياسية للأسعار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) ترتفع تقريباً بارتفاع الأجور التي سبق ذكرها في شكل (١) ويعكس ذلك العلاقة الطردية التي تربط الأجور بالأسعار، وتعود أسباب ارتفاع الأسعار الى ارتفاع تكلفة الإنتاج مما أدى الى ارتفاع الأسعار.

### ٣/٣ الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية:

تقاس الأجور الحقيقية بقسمة الأجور على الأسعار ويوضح الشكل (٣) مستويات الأجور الحقيقية



في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

الشكل (٣): الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على موقع هيئة الإحصاء العامة.

يلاحظ من الشكل (٣) ان مستويات الأجور الحقيقية اقل من مستويات الأجور التي سبق ذكرها في شكل (١) ويعود السبب الى ارتفاع الأسعار فكلما زادت الأسعار انخفضت قيمة الأجور الحقيقية.

مما سبق يتضح ان علاقة الأجور بالأسعار ليست مباشرة بل عندما ارتفعت الأجور ارتفعت تكلفة الإنتاج مما ادى الى ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفض الاجر الحقيقي الذي يقاس بقسمة الأجور على الأسعار ولهذا تأتي أهمية الموازنة بين الأجور والاسعار.

#### ٤/ الاطار القياسي:

يهدف الإطار القياسي الى قياس علاقة الاجور النقدية والأجور الحقيقية بالاسعار، في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، ويتناول توصيف متغيرات الإطار، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير الاطار القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = C + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \mu$$

يعبر C عن القاطع، وتمثل  $\beta_1$  و  $\beta_2$  و  $\beta_3$  و  $\beta_4$  معاملات النموذج المقدر، ويتضمن النموذج القياسي على متغير تابع Y يتمثل مرة في أسعار السلع ومرة في الاجور النقدية ومرة في الاجور الحقيقية، ويمثل  $X_1$  مرة اجمالي الأجور النقدية ومرة أسعار السلع في المملكة العربية السعودية وربطت بين المتغيرات الكثير من الدراسات السابقة التي ذكرت في الاطار النظري، ويمثل  $X_2$  الانتاجية حيث وضحت دراسة (محرم ١٩٩٠) العلاقة بين الأسعار والإنتاجية وأضافت ان زيادة الأجور التي لا تقابلها زيادة في الانتاجية ستنعكس على الأسعار وستزيد من معدلات التضخم، ويمثل  $X_3$  عدد السكان حيث ان السكان هم المستهلكين ويربط بين الأسعار والمستهلكين نظرية سلوك المستهلك والتي وضحت ان زيادة الأسعار تؤدي الى خفض القوة الشرائية، اما  $X_4$  فيمثل الناتج المحلي الإجمالي والتي بينت دراسة (حمزة ٢٠١٤) العلاقة الطردية بين الأسعار والناتج المحلي الإجمالي، ولقد تم قياس جميع المتغيرات بمؤشر معدل التغير.

#### ٤/١ تحليل سكون السلاسل الزمنية وتحليل الارتباط:

يتطلب تقدير النموذج القياسي اجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، والذي يهدف الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال المدة الزمنية للدراسة، والتأكد من مدى إستقراريتها، حتى يمكن تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة بطريقة المربعات الصغرى، ويتضح من الجدول (١) ان السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ساكنة.

#### جدول (١): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

Variables	t-statistic	Exogenous
Y	-4.861903 (5%)	ساكنة
X1	-6.007109 (5%)	ساكنة
X2	-4.047388 (5%)	ساكنة
X3	-3.382920 (5%)	ساكنة

ساكنة	-4.023038 (5%)	X4
-------	----------------	----

المصدر: أعد بواسطة الباحثة

وبالتالي يتطلب لتقدير النموذج القياسي علاج مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، للوصول إلى أفضل نتائج للتقدير، بحيث تخلو من المشكلات القياسية التي قد تؤثر على جودة التقدير والنتائج المتحصل عليها، ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين المتغير التابع اسعار السلع والخدمات، والمتغيرات

	Y	X1	X2	X3	X4
Y	1.000000	-0.796009	0.103726	0.161440	0.054683
X1	-0.796009	1.000000	-0.081380	0.130173	0.026003
X2	0.103726	-0.081380	1.000000	0.130276	0.972294
X3	0.161440	0.130173	0.130276	1.000000	0.176203
X4	0.054683	0.026003	0.972294	0.176203	1.000000

المستقلة الاجور النقدية، الانتاجية، اعداد السكان والنتائج المحلي الاجمالي، من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول (٢)

### جدول(٢): مصفوفة الارتباط

المصدر: أعد بواسطة الباحثة

يتبين من الجدول انه توجد علاقة ارتباط متوسط بين المتغير المستقل X2 الانتاجية، والمتغير المستقل X4 الناتج المحلي الاجمالي حيث ان قيمة معامل الارتباط تساوي (٠,٩٧٢٢٩٤)، لذلك سيتم استبعاد X2 عند تقدير النموذج القياسي لتجنب مشكلة الارتباط الخطي.

### ٢/٤ نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية، وتأتي نتائج التقدير في جدول(٣)

### جدول(٣): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 12/12/16 Time: 23:20 Sample: 1991 2015 Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-302.3656	43.41485	-6.964566	0.0000
X3	1617.255	741.3476	2.181507	0.0407
X4	10.82346	43.79714	0.247127	0.8072
C	-34.94885	22.03959	-1.585730	0.1277
R-squared	0.705953	Mean dependent var	-8.965809	
Adjusted R-squared	0.663947	S.D. dependent var	44.12736	
S.E. of regression	25.58067	Akaike info criterion	9.467198	
Sum squared resid	13741.78	Schwarz criterion	9.662218	
Log likelihood	-114.3400	Hannan-Quinn criter.	9.521288	
F-statistic	16.80575	Durbin-Watson stat	1.720501	
Prob(F-statistic)	0.000008			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة

يوضح الجدول (٣) معنوية  $X_1$  و  $X_3$  لأن احتمالية  $t$  تقل عن ٥%، وعدم معنوية  $X_4$  لأن احتمالية  $t$  اكبر من ٥%، وتتضح العلاقة العكسية بين الاسعار والاجور النقدية وهو عكس ما استندت عليه هذه الدراسة، وايضا تتضح العلاقة الطردية بين الاسعار واعداد السكان وهو ما اثبتته هذه الدراسة، ويتبين انه كلما زادت الاجور بوحدة واحدة ستنخفض الاسعار بقيمة (٣٠٢) وحدة تقريبا، اما اذا زاد السكان بوحدة واحدة سترتفع الاسعار بقيمة (١٦١٧) وحدة تقريبا، وتشير البيانات ان ٧٠% من المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والنسبة المتبقية هي متغيرات اخرى لم يتم ادراجها

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 12/18/16 Time: 01:45 Sample: 1991 2015 Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.002308	0.000331	-6.964566	0.0000
X3	4.391123	2.056134	2.135621	0.0446
X4	0.025938	0.121047	0.214282	0.8324
C	-0.077515	0.062174	-1.246734	0.2262
R-squared	0.702987	Mean dependent var	0.075186	
Adjusted R-squared	0.660556	S.D. dependent var	0.121306	
S.E. of regression	0.070675	Akaike info criterion	-2.315807	
Sum squared resid	0.104894	Schwarz criterion	-2.120786	
Log likelihood	32.94758	Hannan-Quinn criter.	-2.261716	
F-statistic	16.56798	Durbin-Watson stat	1.550505	
Prob(F-statistic)	0.000009			

في النموذج وهي مايعبر عنها بالمتغيرات العشوائية والتي يرمز لها بالرمز  $(\mu)$ ، ويتضح من نتائج التقدير معنوية النموذج ككل حيث ان قيمة Prob(F-statistic) تساوي (٠,٠٠٠٠٠٠٨) لانها اقل من ٥%.

#### ٣/٤ أثر الاسعار على الاجور النقدية:

#### جدول (٤): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى

المصدر: أعد بواسطة الباحثة

يوضح الجدول (٤) معنوية  $X_1$  و  $X_3$  لأن احتمالية  $t$  تقل عن ٥%، وعدم معنوية  $X_4$  لأن احتمالية  $t$  اكبر من ٥%، ونوع العلاقة سبق ذكره في المعادلة السابقة، ويتضح ايضا انه كلما زادت الاسعار بنسبة ١% ستنخفض الاجور بقيمة (٠,٢٣%)، اما اذا زاد السكان بنسبة ١% سترتفع الاجور بنسبة (٤٤٠%)، وتشير البيانات ان ٧٠% من المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والنسبة المتبقية هي متغيرات اخرى لم يتم ادراجها في النموذج وهي مايعبر عنها بالمتغيرات العشوائية والتي يرمز لها بالرمز  $(\mu)$ ، ويتضح من نتائج التقدير معنوية النموذج ككل حيث ان قيمة Prob(F-statistic) تساوي (٠,٠٠٠٠٠٠٩) لانها اقل من ٥%.

## ٤/٤ أثر الاسعار على الاجور الحقيقية:

## جدول (٥): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 12/18/16 Time: 02:13 Sample: 1991 2015 Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.000651	0.006655	0.097842	0.9230
X3	-62.07165	41.29187	-1.503241	0.1477
X4	2.281297	2.430907	0.938455	0.3587
C	1.524331	1.248599	1.220833	0.2357
R-squared	0.115786	Mean dependent var	-0.142815	
Adjusted R-squared	-0.010531	S.D. dependent var	1.411899	
S.E. of regression	1.419313	Akaike info criterion	3.683870	
Sum squared resid	42.30345	Schwarz criterion	3.878890	
Log likelihood	-42.04837	Hannan-Quinn criter.	3.737960	
F-statistic	0.916634	Durbin-Watson stat	1.714818	
Prob(F-statistic)	0.449849			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة

يتضح من الجدول (٥) عدم معنوية جميع المتغيرات المستقلة وعدم معنوية النموذج ككل مما يدل على عدم وجود علاقة بين الاسعار والاجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥).

## ٥/ النتائج والتوصيات:

هدف البحث الى تحليل أثر الأجور على أسعار السلع وتقييم التوازن بينهما في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، حيث اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي من خلال توضيح مفاهيم ومحددات الأجور والاسعار، وأيضاً اعتمدت على الأسلوب التحليلي في عرض دور معدلات الأجور في تحديد مستويات الأسعار ومعرفة انعكاس العلاقة بين الاجور والاسعار على الاقتصاد، وكذلك اعتمدت على الأسلوب القياسي الذي يتناول توصيف متغيرات الدراسة، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير الاطار القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

وقد ألقى الإطار النظري الضوء على النظريات والدراسات السابقة حتى توصل الى ان أثر الأجور على الأسعار طردي، حيث زيادة الاجور تؤدي الى زيادة الأسعار ولكن ارتفاع الأجور الذي لا يقابله زيادة في الانتاجية سيجعل من ارتفاع الأسعار ارتفاعاً في معدلات التضخم، لذلك لابد من الموازنة بين الأجور والاسعار لخفض معدلات التضخم ورفع الانتاجية.

اما الإطار التحليلي فقد تتبع تطورات الاسعار والأجور النقدية والحقيقية حيث ان الاسهام الرئيسي لهذه الدراسة وما يميزه عن الدراسات السابقة هو تناوله للأجور الحقيقية وتم التوصل الى ان علاقة الأجور بالأسعار ليست مباشرة بل عندما ارتفعت الأجور ارتفعت تكلفة الإنتاج مما ادى الى ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفض الاجر الحقيقي الذي يقاس بقسمة الأجور على الأسعار ولهذا تأتي أهمية الموازنة بين الأجور والاسعار.

واختلفت نتائج الإطار القياسي عن نتائج الإطار التحليلي حيث اتضح ان العلاقة التي تربط الأجور النقدية بالأسعار علاقة عكسية وليست طردية، وكذلك علاقة الأجور الحقيقية بالأسعار عكسية وليست طردية، وتوصلت أيضا الى رفض فرضية الأجور الحقيقية بالأسعار مما يدل على عدم وجود علاقة بين الأسعار والأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية وقد يعود السبب في ذلك الى ان السياسات التي جرت على اقتصاديات العالم لا تجري على اقتصاد المملكة العربية السعودية.

مما سبق توصل البحث الى أهمية معدلات الأجور الحقيقية في تحديد مستويات الأسعار في المملكة العربية السعودية وتحقيق التوازن بين الأجور والاسعار وتخفيض معدلات التضخم ورفع الانتاجية، لذلك يوصي البحث صانعي القرار الى تغيير سياسة الأجور في المملكة العربية السعودية وجعل الأجور الحقيقية هي المحدد لمستويات الأسعار.

**المراجع العربية:**

- الجراح والمحيميد، محمد واحمد (٢٠١١)، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات، مكتبة الملك فهد، الطبعة الثالثة، السعودية، ٥٤
- الحميدي والخلف، عبدالرحمن وعبدالرحمن (٢٠٠٩)، النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الملك فهد، الطبعة الثالثة، السعودية، ٢٠١-١٩٨
- الدخيل، خالد (٢٠٠٠)، النظرية الاقتصادية الجزئية، مكتبة الملك فهد، الطبعة الاولى، السعودية، ١٣٥
- الطحاوي، منى (١٩٩٣)، "الاختلال بين الأسعار والأجور في الاقتصاد المصري وإمكانية تصحيحه باستخدام السياسة النقدية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، عدد ١، ٣٥٧ - ٤١٣
- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٥)، "الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة"
- محرم، فتحي (١٩٩٠)، "تقييم توازن الاجر النقدي للعاملين مع أسعار الحاجات الأساسية لمتطلبات المعيشة بجمهورية مصر العربية"، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي السابع (الأسعار والدخول في مصر)، كلية التجارة - جامعة المنصورة، القاهرة، شهر مارس
- مندور، صلاح الدين (١٩٧٦)، "الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار في جمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية"، مجلة المال والتجارة، مصر، مجلة ٨، عدد ٨٢، ٤٦ - ٤٧
- المنيف، ماجد (٢٠١٣)، مبادئ الاقتصاد التحليل الجزئي، مكتبة الملك فهد، الطبعة الرابعة، السعودية، ٨٣
- المهدي، خليفة (١٩٩٠)، "سياسات الأجور والاسعار والعدالة الاجتماعية في مصر"، المجلة العلمية، كلية التجارة جامعة أسيوط، مصر، مجلة ١٠، عدد ١٦، ١٠٦ - ١٥١
- نصر، عبدالمحمود (١٩٩٦)، الاقتصاد الكلي النظرية المتوسطة، مكتبة الملك فهد، الطبعة الاولى، السعودية، ٢٢٦-٢٢٥

**المراجع الأجنبية:**

- Hashem, Eman Ahmed (2010). "Wages, Productivity and Prices in Egypt". Journal of Economic Research. Egypt. 51. 12 – 3

أثر الأجور على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال  
الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

**The Effect of Wages on Unemployment Rates in  
Kingdom of Saudi Arabia During the Period (1991-  
(2015)**



## أثر الأجور على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)<sup>٦</sup>

نشوى مصطفى علي محمد<sup>٨</sup>

فاطمة محمد المنصور<sup>٧</sup>

### المستخلص:

يعتبر الاسهام الرئيسي لهذا البحث بأنه يتناول العلاقة بين متغيرين لم يسبق التطرق إليها في الدراسات السابقة وهي أثر الأجور على معدل البطالة في المملكة العربية السعودية، والتي بنيت على فرضية "يؤثر التغير بالأجور بطريقة عكسية على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية". وذلك خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥). وتعتمد منهجية البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل طبيعة العلاقة في الدولة محل التطبيق. كما تم استخدام النموذج القياسي لقياس العلاقة محل البحث من خلال صياغة معادلة الانحدار المتعدد والذي تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وقد أظهرت النتائج رفض للفرضية وبينت وجود علاقة طردية بين معدلات الاجور ومعدلات البطالة في المملكة العربية السعودية.

**الكلمات المفتاحية:** الأجور، البطالة، التوظيف، المملكة العربية السعودية.

## The Effect of Wages on Unemployment Rates in Kingdom of Saudi Arabia During the Period (1991-2015)

Fatimah Mohammed Almansour

Dr. Nashwa Mostafa Ali Mohammed

**Abstract:** The research aimed to analyze the effect of wages on Unemployment Rates in Saudi Arabia during the period (1991-2015). Where the main contribution of this research was that it examined the effect of wages on unemployment, in particular, in contrast to previous studies that examined unemployment in Saudi Arabia in general. The methodology based on descriptive analytical method in reviewing previous literature. As well as the econometric method through formulate multiple regression model, which has been estimated by ordinary least squares method (OLS). The results concluded that there is a positive correlation between wages and the unemployment rates in Saudi Arabia.

**Key words:** Wages, Unemployment, Employment, Saudi Arabia.

**JEL Classification:** E24, J21, J31, J58, J64.

<sup>٦</sup> بحث مُعد في إطار مقرر مشروع التخرج، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي / 1438 هـ و 2016 / 2017م.

<sup>٧</sup> طالبة مستوى ثامن، بكالوريوس اقتصاد.

<sup>٨</sup> أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

## ١. المقدمة:

تأتي البطالة بأنواعها في مقدمة المشاكل التي تواجهها الدول، سواء أكانت دول نامية أو متقدمة. فأضرارها لا تقتصر على الجانب الاجتماعي فحسب بل تمتد إلى جوانب أخرى كالجانب السياسي والاقتصادي أيضا. ويشير مكتب العمل الدولي (١٩٨٢) إلى مفهوم العاطل بأنه: كل شخص يزيد عمره على سن معينة ويكون خلال الفترة المرجعية: بلا عمل، ومتاح حاليا للالتحاق بعمل، ويبحث عن عمل. وتتسبب البطالة نتيجة عديد من المسببات منها: عدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية، وتزايد معدلات السكان، وتدني مخرجات التعليم بما لا يتوازي مع ما هو مطلوب في سوق العمل. ومن أحد العوامل المسببة لخفض معدلات البطالة هو ارتفاع معدلات الأجور. فالزيادة في الأجر قد تكون دافعا لرفع المعروض من العمل بمعنى زيادة عدد الراغبين والقادرين على العمل عند هذا المستوى الجديد من الأجور، مما قد يؤدي إلى خفض معدلات البطالة. والعكس صحيح، حيث أن انخفاض الأجور قد يكون سببا لانخفاض المعروض من العمل مما قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة. المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن تقوم بسياسة مالية نقدية. وذلك متمثل بخفض الانفاق الحكومي للعديد من القطاعات والمشاريع؛ بسبب العجز المتوقع في الموازنة العامة لعام ٢٠١٦م، والذي سيبلغ قرابة ٣٧٠ مليار ريال. ومن القرارات التي أصدرت بهذا الصدد هو إيقاف وتخفيض البدلات والعلاوات لبعض الموظفين الحكوميين، وهذا يعني خفض لأجور العاملين بالقطاع الحكومي.

فقد لوحظ ان نسبة التغير في معدلات الأجور بين عامي ١٩٩١/١٩٩٢م كان ١٦%، وكانت نسبة التغير لمعدل البطالة لنفس الفترة هو ٩% (الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢)، (البنك الدولي ٢٠١٥). ولعامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م انخفض مقدار التغير في معدل الأجور وكان ذلك بنسبة ٤%، رافقه في تلك الفترة ازدياد في معدل التغير في البطالة بنسبة ١٣% (الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٣)، (البنك الدولي ٢٠١٥). أما في عامي ٢٠١٣/٢٠١٤م كان هنالك ازدياد في معدل الأجور بمعدل ١٢%، أما التغير في معدل البطالة شهد انخفاضا بمقدار ١% (الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٤)، (البنك الدولي ٢٠١٥). وهذه الإحصائيات تتفق مع ما تم ذكره بالمقدمة من حيث انه كلما انخفضت الأجور أثر ذلك على البطالة بالزيادة والعكس بالعكس. ومن الإحصائيات والقرار الحكومي الصادر مؤخرا ما يدفع للتساؤل التالي:

ما مدى تأثير التغير في الأجور على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية؟

يتقوم البحث الحالي على الفرضية التالية: "يؤثر التغير بالأجور بطريقة عكسية على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية". ويهدف البحث إلى معرفة إذا ما كانت التغيرات في الأجور تؤثر على معدلات البطالة. وذلك من خلال توضيح واستعراض النظريات والدراسات السابقة. والتعرف على

أثر التغيرات بالأجور وما يقابلها من تأثير على البطالة في المملكة العربية السعودية. ثم قياس هذا الأثر باستخدام نموذج قياسي لمعرفة طبيعة ونوع العلاقة بين تغير الأجور ومعدلات البطالة في المملكة العربية السعودية. لكي يتم التوصل إلى نتائج وتوصيات قد تسهم في توجيه صاحب القرار لاتخاذ السياسة المناسبة للأجور لتتفادى الانعكاسات السلبية على البطالة. ويتميز البحث عما قبله بأنه يتناول العلاقة بين تغير الأجور ومعدل البطالة على وجه الخصوص. ويتميز أيضا بأنه يتطرق لنطاق اضييق، وهذا يتمثل بتحديد الدولة موضع التطبيق وهي المملكة العربية السعودية، بينما الدراسات السابقة طبقت اما على مستوى أكبر وهو الخليج العربي او على نطاق مكاني اخر. ويتخذ البحث الاسلوب الوصفي لتوضيح أثر التغير في مستويات الأجور على معدلات البطالة، بالإضافة إلى الاسلوب القياسي لقياس العلاقة بين التغير في معدل الاجر واثرة على معدل البطالة في المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، لتقدير نموذج انحدار متعدد. يطبق البحث على المملكة العربية السعودية، وذلك يعود لمعرفة هل للقرارات الملكية التي أصدرت مؤخراً أثراً على معدلات البطالة أم لا. أما في الفترة الزمنية فقد تم اختيارها من عام ١٩٩١م إلى ٢٠١٥م وذلك لتوفر البيانات لتلك الفترة.

## ٢. الإطار النظري:

ينقسم الإطار النظري إلى التأصيل النظري الذي يشمل النظريتين الكلاسيكية والكينزية والدراسات السابقة. ويتناول هذا الإطار أيضا أنواع البطالة ومفاضلة بين قرار العمل والبطالة.

### ١.٢) التأصيل النظري والدراسات السابقة:

تعددت المدارس الاقتصادية التي تطرقت لقضية البطالة. ومن أبرز المدارس المدرستين الكلاسيكية والكينزية. فالمدرسة الكلاسيكية تفترض أن البطالة تنشأ بسبب العرض والطلب من العمل، وهذه الآلية كفيلة بحلها. وافترضت أيضا عدم وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد، فإن كان هنالك بطالة فهي إما بطالة احتكاكية او اختيارية (خصاونه ٢٠١٥، القرشي ٢٠٠٧). أما المدرسة الكينزية فهي تنادي بتدخل الدولة لحل هذه المشكلة، وذلك لأن ترك السوق حتى يحدث التوازن التلقائي بين العرض والطلب لن يتم، ويجب على الدولة التدخل، ويتمثل تدخل الدولة باتباع سياسات مالية ونقدية لتحفيز الطلب الكلي على السلع والخدمات (خصاونه ٢٠١٥، الجالودي ١٩٩١).

أما فيما يخص الأجور، فالنظام الكلاسيكي يرى أن الأجر يتحدد وفق لآلية العرض والطلب من العمل ودور المنظمات العمالية في الضغط على النظام لزيادة معدلات الأجور. وقد توصلوا لهذه النتيجة عن طريق نظريتي حد الكفاف ونظرية مخصص الأجور. أما في النظام الاشتراكي، تؤخذ ظروف العرض

والطلب لكن ليست هي الأساس في تحديد الأجر، فالأجور يتم تنظيمها على أساس تعيين معدلات العمل ونظام التعريفات وفقاً للخطة الاقتصادية المركزية للدولة (طاقة وحسن ٢٠٠٨، مشورب ٢٠١٢).

وجاءت بعض الدراسات السابقة لتؤكد ما ورد في النظريات السابقة، مثل دراسة (bin-obaid 2000) التي أيدت انتقاد النظرية الكينزية للنظرية الكلاسيكية بعدم وجود بطالة اجبارية. وذلك خلال دراسته لسبع من الدول الصناعية الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية. حيث وضح أن عدم مرونة الأجور تمنع من حدوث التشغيل الكامل، لذلك تحدث البطالة الاجبارية على المدى القصير. وأيضاً دراسة (خليفة ٢٠١١) أيدت النظرية الكينزية وبينت ضرورة تدخل الدولة لتحفيز الطلب الكلي لما لذلك من أثر على الانفاق ومن ثم الناتج وتوفير فرص عمل جديدة وبذلك تتخفض البطالة. وعلى الجانب الآخر انتقدت دراسة (الخضري ١٩٨٩) المدرسة الكينزية، موضحة أن الدول الرأسمالية إذا كانت تعاني من البطالة فقط عند تطبيقها للنظرية الكلاسيكية، فالنظرية الكينزية قد انتجت عند تطبيقها بطالة وتضخم. وذلك يعود بأن الانفاق الحكومي-الممثل لجانب الطلب-يجب أن يعمل على زيادة حجم التشغيل وليس على خفض أرباح الرأسماليين ولا أن يقوم بمحلهم؛ لأن ذلك سوف يؤدي إلى خفض الإنتاج السلعي الاستهلاكي والإنتاجي، مما يؤدي إلى الكساد التضخمي.

وبذات الصلة بينت دراسة (الديري ٢٠٠٤)، بأن الإنفاق الحكومي -والذي يندرج من تحته الأجور النقدية- له تأثيراً كبيراً على معدلات البطالة في الدولة محل التطبيق وهي الأردن حيث ان العلاقة معنوية بين المتغيرين وباتجاه عكسي. خلال فترة تطبيق الدراسة من عام ١٩٦٩ إلى ٢٠٠١. واتفقت جزئياً معها دراسة القعود (١٩٩٧)، حيث وضحت بأن التوظيف في دول مجلس التعاون الخليجي ينمو بشكل موجب سواء أكان مستوى النمو في الانفاق الحكومي في تلك الدول موجب او سالب خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٤م. اما دراسة (محمود ١٩٩٧)، فتشير إلى أن تحديد الاجر الحكومي -وهو حاله خاصة على مستوى الاقتصاد الكلي- يواجه صعوبات منهجية، فضلاً عما يتميز به من خصوصيات، منها صعوبة النظر للإدارة الحكومية بأنهم وحدات متجانسة ليتم تحديد متوسط الاجر، وصعوبة تحديد قيمة الناتج الحكومي ذاته، وصعوبة قياس إنتاجية العمل للمشتغلين الحكوميين.

مما سبق، تطرقت النظريات السابقة للعلاقة بين الأجور ومعدلات البطالة بشكل مباشر او غير مباشر. ولكن معظم الدراسات كانت بفترات زمنية قديمة، وفي نطاقات مكانية واسعة، ولم تطبق أي دراسة على المملكة العربية السعودية. مما يفيد بوجود فجوة في الأدب الاقتصادي، وحاجة للمزيد من الدراسات الحديثة ذات نطاق تطبيقي مكاني أضيق.

## ٢.٢) أنواع البطالة:

يتفق الاقتصاديون على أن أنواع البطالة متغيرة ومتجددة باستمرار، وذلك لأسباب متعددة منها: درجة اهتمام الباحثين، وطول مدة البطالة، ومعيار التصنيف المتبع في دراسة حالة البطالة. ويمكن تقسيم أنواع البطالة حسب التصنيفات التالية: البطالة حسب نمط التشغيل، والبطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي، وبطالة حسب طبيعتها الخاصة (خليفة ٢٠١١).

وتتدرج تحت البطالة حسب نمط التشغيل عدة أنواع منها البطالة السافرة والمقنعة. فالبطالة السافرة تعرف بالبطالة الناتجة عن زيادة في عرض العمل عن الطلب عليه، وخاصة للذين ليس لديهم الكفاءة والمهارة الفنية التي تتلاءم مع طرق الإنتاج الحديثة. أما البطالة المقنعة فهي الأيدي العاملة التي تفيض عن النشاط الاقتصادي. أما البطالة حسب تصنيف النشاط الاقتصادي فمن أنواعها البطالة الاحتكاكية والهيكلية. فالبطالة الاحتكاكية هي البطالة التي تنتج بسبب نقص المعلومات عن فرص العمل المتوفرة، وبسبب تنقل العمال بين المهن والمدن المختلفة. والبطالة الهيكلية هي التي تحدث بسبب تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي. أما آخر تصنيف للبطالة هو حسب طبيعتها الخاصة فهناك عدة أنواع منها البطالة الاجبارية والاختيارية. فالأولى هي تعطل العامل بشكل خارج عن إرادته، وتحدث عندها يتم التسريح للعمال بشكل اجباري. أما الثانية تعطل العامل بمحض إرادته (خصاونه ٢٠١٥، خليفة ٢٠١١).

### ٣.٢ المفاضلة بين قرار العمل والبطالة:

يوجد اعتقاد سائد بأن الزيادة في الأجر يدفع لرفع المعروض من العمل أي زيادة عدد الراغبين والقادرين على العمل عند هذا المستوى الجديد من الأجور، والعكس أيضا. ويقتضي تحليل سلوك الفرد في اتخاذ القرار بين العمل والبطالة نظير تغير الأجر تحليل لدوافع العمل وذلك عن طريق قياسها بالطلب على الراحة، حيث يتحدد الطلب على الراحة بناء على الدخل الكلي ومعدل الأجر. وهذا يكون عن طريق التناول لأثر الدخل وأثر الإحلال. فإذا زاد الدخل مع ثبات الأجر زاد الطلب على الراحة، ويطلق الاقتصاديون على ذلك (أثر الدخل)<sup>٩</sup>. فإذا كان أثر الدخل هو السائد سيستجيب الفرد الى الزيادة في الأجر بأن يقلل من عرضه لساعات العمل ويرتفع طلبه على الراحة. أما إذا زادت الأجور بينما الدخل ثابت فسيولد أثر يدعى (أثر الإحلال)<sup>١٠</sup>، أي أن العرض من العمل سيزيد مع زيادة معدل الأجور (طاقة وحسن ٢٠٠٨، عرب ١٩٩٤).

ويستدل بذلك على أن البطالة قد تكون مفضلة على العمل في إطار تفضيل الراحة عن العمل، والأجر عامل محوري في ذلك. فالفرد قد يفضل الراحة على حصوله على عمل إذا كان الأجر لا يوازي تطلعاته، فبذلك يكون انخفاض الأجر عامل أساسي في عزوف الفرد عن العمل وتفضيله للبطالة.

<sup>٩</sup> يقوم هذا الأثر على أساس ان الزيادة في الدخل مع ثبات تكلفة الفرصة البديلة للراحة يدفع الناس الى استهلاك المزيد من الراحة.  
<sup>١٠</sup> يقوم على أساس ان الزيادة في الاجر تدفع لطلب ساعات عمل إضافية مقابل الراحة.

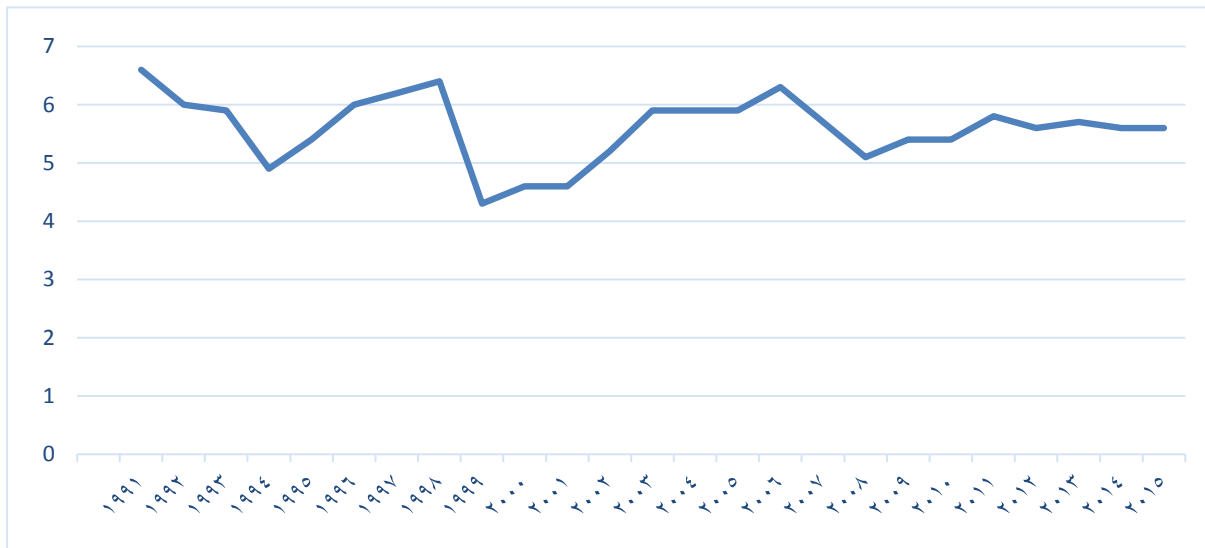
## ٢. الإطار التطبيقي:

يتناول الإطار التطبيقي واقع البطالة في السعودية ويستعرض سياسة التوظيف فيها. ويتناول أيضا

الأجور<sup>١١</sup> ودورها في البطالة.

## ١.٣) واقع البطالة في السعودية:

تتماشى معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية أحيانا مع الاحداث الاقتصادية بشكل مغاير لما يتم توقعه عادةً. فعلى سبيل المثال، تؤكد النظرية الاقتصادية وتجارب المجتمعات المختلفة انه في مرحلة الانتعاش الاقتصادي يشهد فيها ازدياد في فرص التوظيف القائمة ويحدث فيها خلق لفرص عمل جديدة. لكن هذه النظرية لا تنطبق بالشكل الكامل على المملكة العربية السعودية، فقد شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات السابقة نمواً وازدهاراً في اقتصادها، لكن هذا النمو لم ينعكس بالشكل الأمثل على معدلات البطالة لديها. ففي عام ٢٠١٢م كان الازدهار الاقتصادي على أشده حيث كانت معدلات الانفاق الحكومي عند أعلى معدل لها على الاطلاق، رغم ذلك استمرت معدلات البطالة على ما يقارب



٥,٦% بفارق ٠,٣ فقط عن السنة ٢٠١١م كما يوضحه الشكل (١).

## شكل (١): معدل إجمالي البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على بيانات البنك الدولي وبيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥.

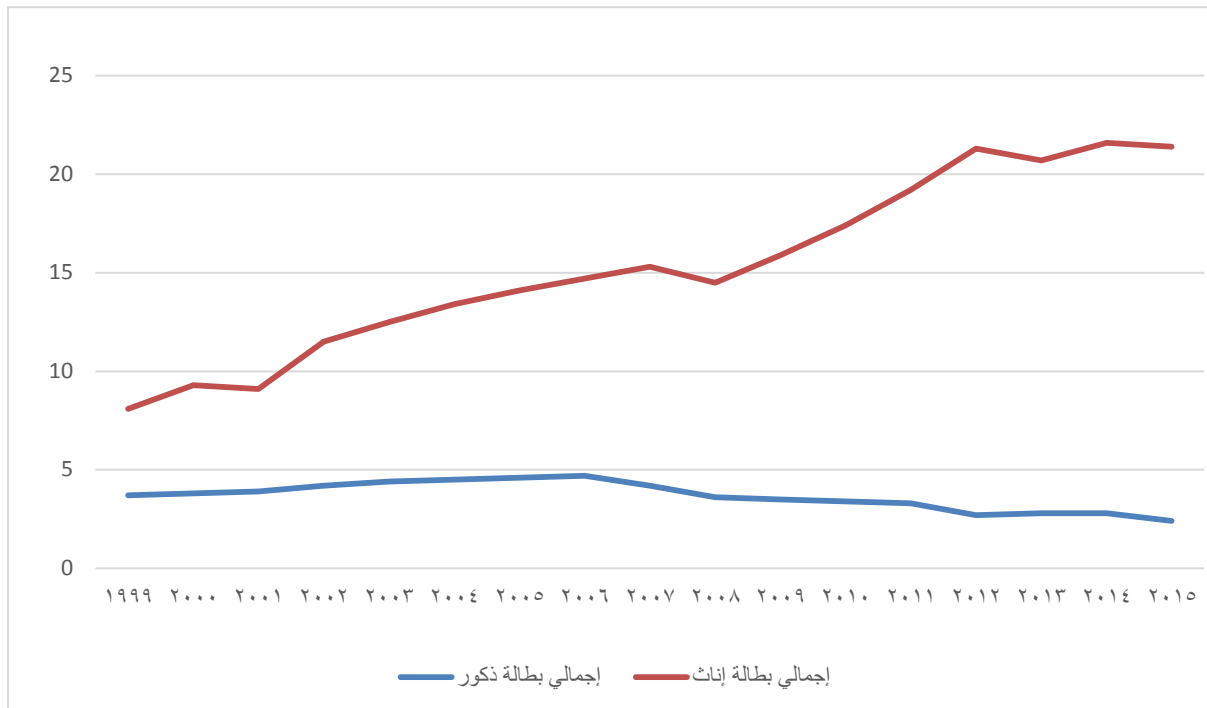
شهدت الفترة موضع البحث (١٩٩١-٢٠١٥) عديد من الاحداث السياسية والاقتصادية وقد تفاعلت معها معدلات البطالة. أبرز تلك الأحداث التي تماشت معدلات البطالة بمثل ما هو متوقع كان في بداية الفترة عام ١٩٩١م حيث نهاية حرب الخليج، وقد شهدت فيها معدلات البطالة أعلى مستوياتها خلال فترة

<sup>١١</sup> الأجور التي تم التطرق لها في هذا البحث هي إجمالي الأجور الحكومية والمخصصة للسعوديين وغير السعوديين وهي أجور نقدية.

هذا البحث حيث كانت معدلات البطالة آنذاك ٦,٥% كما هو موضح بالشكل (١). أما في عام ٢٠٠٨م حيث الازمة العالمية وازدياد معدلات البطالة في اغلب الدول، لكن في الوضع السعودي كان معدل البطالة لتلك السنة عند ٥% منخفضة عن السنة التي تسبقها بما يعادل ٠,٧%، وهذا اقل حتى من الوقت الحالي حيث ان معدل البطالة لعام ٢٠١٥م ٥,٦%.

يتوجب لتوضيح واقع البطالة في المملكة العربية السعودية التمييز بين الفئات التي في حالة بطالة خصوصاً ما بين الذكور والإناث. فقد أوضحت الإحصاءات التي اصدرتها مؤسسة النقد العربي السعودي ان بطالة الإناث تتزايد بشكل كبير جداً خلال السنوات المتاحة بياناتها (١٩٩٩-٢٠١٥). على عكس البطالة لدى الذكور التي لم تشهد تغيرات تذكر مقارنة ببطالة الإناث. فبعد ان كان معدل بطالة الإناث عام ١٩٩٩م ما يقارب ٨,١% ومعدل البطالة للذكور ٣,٧%، أضحي إجمالي معدل بطالة الذكور لعام ٢٠١٥م ٢,٤%. أما بطالة الإناث فقد بلغت لذات السنة ٢١,٤% كما هو موضح بالشكل (٢). وقد عُرِي ارتفاع معدل البطالة لدى الاناث بعديد من المبررات منها: عدم وجود فرص عمل كافية تتناسب مع خصائص المرأة في السعودية، وان وجدت تكون ذا أجر شهري منخفض، ويُعزى أيضاً لتفضيل النساء في الغالب للمهن التعليمية او ذات أعمال مكتبية متجاهلات العمل الحر او الوظائف الميدانية.

شكل (٢): معدل البطالة للذكور وللإناث في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥.



### ٢.٣) استراتيجية التوظيف في السعودية:

تسعى استراتيجية التوظيف في السعودية لتحقيق ثلاثة أهداف عامة وهي: التوظيف الكامل لقوة العمل، وزيادة مستديمة في مساهمة الموارد البشرية الوطنية، والارتقاء بإنتاجية العامل الوطني. وتتلخص الأهداف المرحلية لهذه الاستراتيجية بالآتي: الهدف المرحلي للمدى القصير وهو السيطرة على البطالة من خلال سياسات لتوظيف أعداد من المواطنين والمواطنات الراغبين في العمل لا تقل عن أعداد الداخلين السعوديين الجدد إلى سوق العمل، وبعض السياسات الأخرى ذات الصلة. أما الهدف المرحلي للمدى المتوسط هو تخفيض معدل البطالة من خلال سياسات لتحفيز النمو في معدلات التوظيف والمشاركة والإنتاجية، وغيرها من السياسات الأخرى ذات الصلة. وللمدى البعيد يهدف تحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني اعتماداً على الموارد البشرية الوطنية (الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل ٢٠١٢).

تحقيقاً للهدف على المدى القصير بالسيطرة على معدلات البطالة أعلنت وزارة العمل عن عدة برامج منها: برنامج إعانة للعاطلين (حافز) وهي تأتي بمقدار ٢٠٠٠ ريال كحد أقصى بالشهر ولمدة سنة، وتم إطلاق برنامج نطاقات<sup>١٢</sup> وهو معني بتوطين وظائف الشركات، وأعلن أيضاً عن عدة مبادرات للتوسع في توظيف السعوديات مثل: برامج التوظيف المباشر وبرامج لتطوير آليات التوظيف للسعوديات وغيرها. وقد أشارت بيانات توظيف السعوديين في عام ٢٠١٣ أنه قد تم خلال المدى القصير من الاستراتيجية توظيف ٧٥١,٨٤٠ مواطناً ومواطنة (الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل ٢٠١٣).

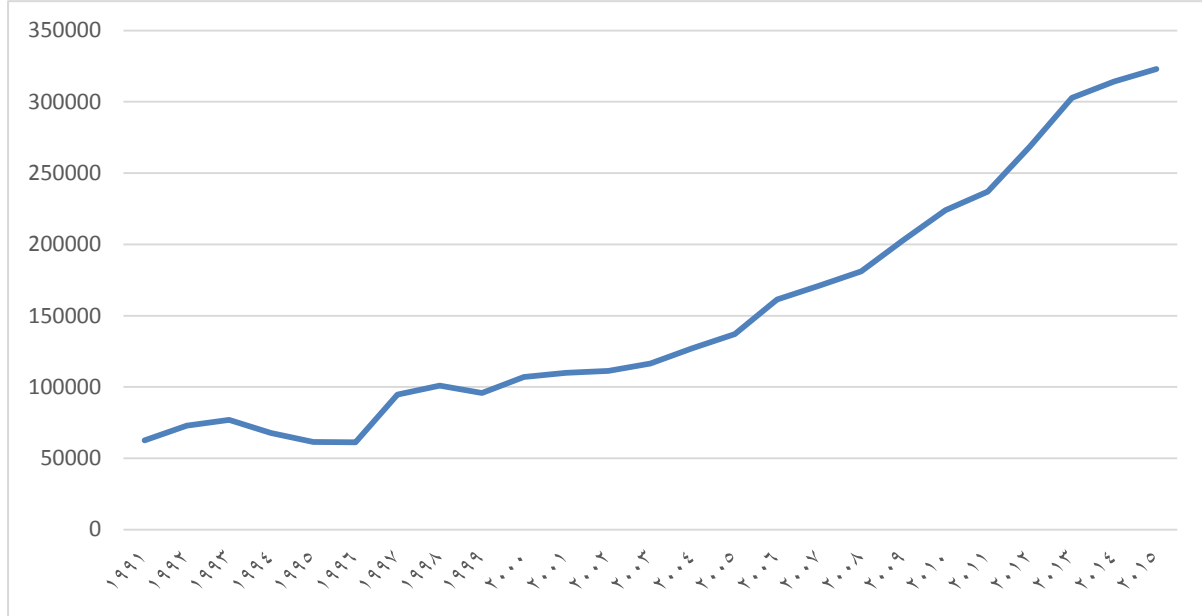
### ٣.٣) الأجور ودورها في البطالة:

تحظى الأجور في المملكة العربية السعودية بنصيب من الاهتمام من قبل الحكومة السعودية فهي تتزايد بشكل كبير وملحوظ، كما هو مبين في الشكل (٣). رافق ارتفاع الأجور زيادة عدد العاملين في القطاع العام. فمن قرابة ٦٩٤ ألف موظف حكومي عام ٢٠٠٠ أصبح عدد الموظفين في القطاع العام لعام ٢٠١٥ م قرابة مليون ومئتي ألف موظف حكومي. أما متوسط الأجر الشهري فبعد أن كان في عام ٢٠٠٠ م ١٢٦٣ ريال بالشهر للموظف الحكومي أصبح ٢١٥٦ ريال بالشهر للموظف الحكومي. وهنا قد يُتوصل لأحد مسببات البطالة وهو ضعف متوسط الأجر الشهري للموظف. وهذا لا يقتصر فقط على الموظف الحكومي فمتوسط الأجر بالقطاع الخاص لا يبعد كثيراً عنه فبحسب الإحصائيات ٢٠١٥ م قد بلغ ٢٤١٧ ريال بالشهر للموظف. هذه المعطيات قد تنشئ نوع من أنواع البطالة وهي البطالة الاختيارية،

<sup>١٢</sup> برنامج نطاقات هو برنامج لتحفيز المنشآت على توظيف الوظائف كمعيار جديد للسعودة. تعتمد فكرته الأساسية على تصنيف المنشآت إلى أربع درجات (ممتاز/أخضر/أصفر/أحمر) حسب تفاوتها في مقدار توظيفها للوظائف. بحيث تكون المنشآت الأقل توطناً في النطاقين الأحمر والأصفر بينما تصنف المنشآت الأعلى توطناً في النطاقين الأخضر والممتاز (الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل ٢٠١٢).



حيث ان الأجر يعتبر غير مغري للباحث عن عمل وقد يفضل البطالة على العمل. وما قد يساعده أيضا في تفضيل البطالة هي إعانة حافز، حيث أن الأجور في القطاعين لا تبعد كثيرا عن المخصص للعاطل الباحث عن عمل وهو ٢٠٠٠ ريال للشهر وهذا الاعانة قد تجعل الباحث عن العمل يفضل الراحة عن



العمل في تلك الفترة، فحافز يأتيه دون جهد ولا يستحق الفارق التضحية بالراحة من أجله.

### شكل (٣): بيانات إجمالي الأجور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتمادا على هيئة الإحصاءات العامة، سنوات متفرقة.

وقد قامت الحكومة في هذا الصدد ممثلة بوزارة العمل باتخاذ عدة قرارات تجاه السياسات الأجرية في السعودية. فقد تم إقرار برنامج حماية الأجور الذي يضمن استلام العمالة بمنشآت القطاع الخاص للأجورهم عن طريق إيداعها في حساباتها المصرفية، وبالتالي يساهم ذلك معالجة مشكلات التستر والتوظيف الوهمي والتحويلات الخارجية وغيرها. وبناء على امر ملكي تم وضع حد أدنى للأجور في القطاع الحكومي بواقع ٣٠٠٠ ريال للشهر، وايضا قامت الوزارة بعمل دراسة لوضع حد أدنى للأجور للقطاع الخاص ولم يتم إصدار قرار حيال ذلك حتى الآن، ولكن يوجد في برنامج نطاقات نموذج مقارب لذلك حيث أنها قامت باحتساب العامل السعودي في نسب التوظيف ببرنامج نطاقات كعامل واحد إذا كان راتبه الشهري ٣٠٠٠ ريال فأكثر. وقد قامت الحكومة أيضا ممثلة بصندوق الموارد البشرية بتقديم إعانات مالية للمؤسسات التي تقوم برفع رواتب الموظفين السعوديين وذلك وفق شروط معينة يتوجب أن تطبقها الشركة للحصول على الاعانة (النفيسة ١٩٩١، الكتاب الإحصائي لوزارة العمل ٢٠١٣)

مما سبق، تبين ان البطالة تتزايد بشكل مطرد، وان الأجور سبب في ذلك. وتبين أيضا انه رغم الجهود الحثيثة التي تقوم بها الوزارات المعنية حيال هذه المشكلة الا انها لم تكن كافية لاحتوائها.

## ٣. الإطار القياسي:

يهدف النموذج القياسي في هذا البحث إلى قياس أثر التغير في معدلات الأجور على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة المعادلة على النحو التالي:

$$Y = \beta_0 - \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 - \beta_3 X_3 - \beta_4 X_4 - \beta_5 X_5 + \mu \quad (١)$$

حيث أن  $\beta_0$  يمثل القاطع، و  $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$  عبارة عن معاملات النموذج.  $Y$  تمثل معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية مقاس بإجمالي البطالة في المملكة العربية السعودية (متغير تابع).  $X_1$  يمثل الأجور في المملكة العربية السعودية مقاسة بمعدل التغير في إجمالي الأجور والمرتبات والبدلات بالريال السعودي (متغير مستقل). وبناء على الإطار النظري من المتوقع وجود علاقة عكسية بينه وبين المتغير التابع.  $X_2$  يمثل اعداد الخريجين في المملكة العربية السعودية مقاس بإجمالي عدد الطلاب الخريجين من المرحلة الثانوية، ومعاهد التعليم والتدريب التقني، ومرحلة البكالوريوس، التعليم العالي (متغير مستقل). حيث يعتبر الخريجين أحد مكونات العرض من العمل، فإذا زاد عدد الخريجين يرتفع المعروض من العمل مما يرفع بذلك من معدلات البطالة (القرشي ٢٠٠٧).  $X_3$  وهو يمثل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية وهو مقاس حسب نوع النشاط الاقتصادي بأقيام المنتجين بالأسعار الجارية بالريال السعودي (متغير مستقل). فالناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أبرز المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي. فالانخفاض (الارتفاع) في الناتج المحلي الإجمالي يدل على تحسن (تدهور) في النمو الاقتصادي للبلاد. ويعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات التي يفترض بها أن تؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي، فكل زيادة في معدلات النمو الاقتصادي يفترض بها أن تؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة (الاسطل ٢٠١٤).  $X_4$  يمثل الاستثمار في المملكة العربية السعودية وهو مقاس بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي حسب نوع البضائع الرأسمالية بأقيام المشتريين بالأسعار الجارية بالريال السعودي (متغير مستقل). حيث أن الزيادة في الاستثمار ترفع من نسب التشغيل مما يؤدي ذلك إلى انخفاض البطالة (الاسطل ٢٠١٤).  $X_5$  يمثل التضخم وهو مقاس بالرقم القياسي للأسعار. فحسب ما توصل له العالم الاقتصادي فيليبس أن هنالك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة.  $\mu$  يمثل المتغير العشوائي للنموذج.

وتم الحصول على بيانات البطالة من البنك الدولي ومن مؤسسة النقد. وتم الاعتماد على هيئة الإحصاءات العامة في الحصول على بيانات المتغير المستقل الأجور. أما أعداد الخريجين فتم الحصول عليها من وزارة التعليم، وبيانات الاستثمار والتضخم تم الحصول عليها من مؤسسة النقد.

## ١.٣ تحليل خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

يتطلب تقدير النموذج القياسي خصائص السلاسل الزمنية من حيث السكون وعلاقة الارتباط بينهما ومن ثم تحليل علاقة الارتباط وذلك لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع أو بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض. وأخيرا يسلط الضوء إلى نتائج النموذج القياسي.

ويهدف اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال المدة الزمنية للبحث، والتأكد من مدى استقراريتها كما هو موضح بجدول (١). وتم إجراؤه عن طريق اختبار Augmented Dickey-Fuller test.

جدول (١) نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية:

Variable	t- statistic	prob.	Exogenous
Y	-3.359431	0.0231	Constant
X <sub>1</sub>	-6.060286	0.0001	Constant
X <sub>2</sub>	-2.825027	0.0726	Constant
X <sub>3</sub>	-3.998668	0.0055	Constant
X <sub>4</sub>	-2.743227	0.0083	None
X <sub>5</sub>	-1.980789	0.0474	None

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

بعد إجراء اختبار السكون اتضح أن جميع المتغيرات ساكنة وأنها معنوية عند المستوى ١٠%. وللتحقق من وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات تم استخدام مصفوفة الارتباط في جدول (٢).

جدول (٢) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

X5	X4	X3	X2	X1	Y	
0.167082	0.478993	0.012630	-0.125402	0.394844	1.000000	Y
-0.141650	0.180346	0.029304	0.084882	1.000000	0.394844	X1
0.387329	-0.091562	0.115762	1.000000	0.084882	-0.125402	X2

0.131712	0.626526	1.000000	0.115762	0.029304	0.012630	X3
0.224969	1.000000	0.626526	-0.091562	0.180346	0.478993	X4
1.000000	0.224969	0.131712	0.387329	-0.141650	0.167082	X5

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على برنامج (Eviews7).

يلاحظ من الجدول (٢) اعلاه وجود علاقة ارتباط خطي متوسط بين  $X_3$ ،  $X_4$  وبناء عليه سيتم حذف المتغير  $X_3$  من النموذج المراد تقديره تجنباً لمشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والوصول إلى نتائج تخلو من المشكلات القياسية.

### ١.٣ نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي لهذا البحث على طريقة المربعات الصغرى العادية<sup>١٢</sup>. حيث يلاحظ من جدول (٣) أن قيمة اختبار Durbin-Watson تساوي ١,٥٩ وهي قريبة من ٢ المطلوبة للحكم بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي. ويعبر أيضاً هذا الاختبار عن العلاقة بين المتغير التابع (Y) الذي يمثل البطالة مع المتغيرات المستقلة المفسرة له، واتضح معنويه كل من  $X_1$  الذي يمثل الأجور و  $X_4$  الذي يمثل الاستثمار بمستوى ١٠% لكليهما. بينما المتغيرين  $X_2$  الذي يمثل أعداد الخريجين والمتغير  $X_5$  الذي يمثل التضخم لم تثبت معنويتهم.

تبين أيضاً من الجدول (٣) أن العلاقة بين البطالة والأجور علاقة طردية، أي أن ارتفاع الأجور بمعدل ١% تزداد معها معدل البطالة بمقدار ١,٨%. وتوضح أيضاً ان العلاقة بين الاستثمار والبطالة طردية، بمعنى إذا ازداد معدل الاستثمار ١% تزداد معها البطالة بمعدل ١,٣%. وتشير  $R^2$  إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، فهي تفسر ٣٧% من التغيرات التي تحدث في المتغيرات التابعة التي تتمثل في الأجور والاستثمار، والنسبة المتبقية ٦٣% تعبر عن متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج القياسي وهي ما يعبر عنها بالمتغيرات العشوائية  $\mu$ . وتشير قيمة Prob(F-statistic) والتي تساوي 0.040 إلى معنوية النموذج ككل وذلك لأن قيمتها أقل من 0.05. ومما سبق اتضح أن التغير في معدلات الأجور تؤثر فعلاً على معدلات البطالة لكن باتجاه طردي عند مستوى معنوية ٥%.

<sup>١٢</sup> تم استخدام برنامج (Eviews7) في تقدير النموذج القياسي.

## جدول (٣) نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	1.815767	0.880261	2.062759	0.0524
X2	-3.43E-07	3.17E-07	-1.082834	0.2918
X4	1.361673	0.768633	1.771551	0.0917
X5	5.817674	5.241114	1.110007	0.2802
C	5.526369	0.297591	18.57036	0.0000
0.379241 R-squared		5.600000 Mean dependent var		
0.255089 Adjusted R-squared		0.575181 S.D. dependent var		
3.054655 F-statistic		1.595926 Durbin-Watson stat		
0.040718 Prob(F-statistic)				

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

## النتائج والتوصيات:

يهدف هذا البحث لدراسة إذا ما للأجور تأثير على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥). وذلك بناء على فرضية مفادها "يؤثر التغير بالأجور بطريقة عكسية على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية". وتم استعراض في الإطار النظري بعض النظريات التي تناولت بشكل عام الأجور والبطالة. وتم استعراض أيضا بعض الدراسات التي كانت تتناول علاقة الأجور بالبطالة أما بشكل مباشر أو غير مباشر، واللاتي توصلن اغلبيتهن إلى وجود تأثير عكسي للتغيرات في الأجور على معدلات البطالة. وقد اتضح أيضا وجود فجوة بالأدب الاقتصادي، وهذا ما جعل البحث حول تأثير التغيرات في الأجور على البطالة تحديدا على واقع المملكة العربية السعودية ذات أهمية كبيرة خصوصا بعد القرار الحكومي بتخفيض الأجور. وتم اثبات وجود العلاقة بين المتغيرين في الإطار التطبيقي والإطار القياسي لهذا البحث، لكن اختلف اتجاه العلاقة في الإطار القياسي؛ حيث توضح أن العلاقة بين المتغيرين طردية وليست عكسية مما يجعل الفرضية التي بني البحث عليها مرفوضة، والتي تم افتراضها في الإطارات السابقة بالأساس بناء على المنطق الاقتصادي والدراسات السابقة، مثل دراسة (الديري ٢٠٠٤) التي اثبتت بشكل مباشر وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في الاردن. ودراسة كل من

(الخضيري ١٩٨٩) و (bin-obaid 2000) اللاتين توصلتا إلى وجود أيضا علاقة عكسية بين المتغيرين بشكل غير مباشر. وما قد يفسر سلوك الأجور الحكومية بانتهاجها هذا الاتجاه هو ارتفاع تكلفة التوظيف عند ارتفاع الأجور في المملكة العربية السعودية مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة فيها.

واستمرار لاختلاف الواقع السعودي عن غيره من الاقتصادات، تبين ان الاستثمار في السعودية سبب في ارتفاع معدلات البطالة لا سبب في خفضها. وقد يعزى ذلك بأن المستثمرين يعتمدون في تشغيل مشاريعهم على استقدام العمالة الوافدة لا في توظيف المواطنين او حتى الأجانب القاطنين في المملكة مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة في السعودية. وقد يعزى أيضا إلى أن مخرجات التعليم لا تتوافق مع نوعية الاستثمارات الجديدة، بالإضافة الى اشتراط الخبرة في إدارة هذا النوع من المشاريع الجديدة. وبناء على ما تم الوصول إليه، اتضح أن سياسة الحكومة السعودية في خفض الاتفاق الحكومي والمتمثل في خفض الأجور في القطاع الحكومي ستساهم في خفض معدلات البطالة. لكن ينبغي على الحكومة الحذر في خفضها لأجور العاملين لما لذلك آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد بشكل عام وعلى القوة الشرائية للفرد بشكل خاص. ويوصي البحث بإجراء مزيد من الدراسات للتوصل للمسببات الأساسية للبطالة في المملكة العربية السعودية. وذلك لأنه في هذا البحث تم اختبار أغلب المتغيرات المستقلة التي قد تؤثر في معدلات البطالة حسب الدراسات السابقة وهم الأجور، وعدد الخريجين، والنتائج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والتضخم. الا أن يبدو أن الواقع السعودي مختلف حيث أن هذه المتغيرات لم تفسر الا ٣٧% من البطالة والجزء الباقي يعود لمتغيرات غير معلومة، وينبغي التعرف عليها من قبل أصحاب القرار إذا ما رغب بحل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية.

## المراجع:

## أولاً: المراجع العربية:

- الأسطل، محمد (٢٠١٤)، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- البنك الدولي، قاعدة بيانات من الانترنت،  
<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=SAU>
- الجالودي، جميل (١٩٩١)، "العلاقة بين البطالة ومعدلات التغير في الأجور في ١٩٨١-١٩٨٩" مؤنة للبحوث والدراسات-العلوم الانسانية والاجتماعية، الأردن، المجلد السادس، العدد الثالث، ص ص ١٩٥-١٧٠.
- خصاونه، أحمد (٢٠١٥)، العمل والبطالة، دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- الخضري، سعيد (١٩٨٩)، "أزمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي من الكلاسيك إلى كينز"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ص ص ٣٣-١١٦.
- خليفة، منى (٢٠١١)، "نحو رؤية جديدة لعلاج أزمة البطالة وتصحيح هياكل الأجور في مصر في ضوء بعض التجارب الدولية"، بحث مقدم للمؤتمر السنوي السادس عشر (آثار وسبل مواجهة الازمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي)، جامعة عين الشمس، القاهرة، ٢٤-٢٥ ديسمبر.
- الديري، محمد (٢٠٠٤)، العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الأردن دراسة تطبيقية قياسية (1967-2001)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- طاقة، محمد وحسن، حسين (٢٠٠٨)، اقتصاديات العمل، دار اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- عرب، عاصم (١٩٩٤)، اقتصاديات العمل نظرية عامة، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، الرياض.
- القرشي، مدحت (٢٠٠٧)، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- القعود، ناصر (١٩٩٧)، "الأجور والتوظيف والموازنة العامة"، البحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين الكويتيين: الأجور وتصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، ابريل.

- محمود، سعد (١٩٩٧)، " الأجور والإنتاجية والتوظيف ورقة منهجية "، البحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين الكويتيين: الأجور وتصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، ابريل.
- مشورب، إبراهيم (٢٠١٢)، مبادئ اقتصادية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، لبنان.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، قاعدة البيانات من الانترنت،  
<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>
- النفيسة، محمد (١٩٩١)، الأجور واثارها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى.
- هيئة الإحصاءات العامة، قاعدة بيانات من الانترنت، <http://www.stats.gov.sa/ar/403>
- وزارة التعليم، قاعدة البيانات من الانترنت،  
<http://www.moe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx>
- وزارة العمل، قاعدة بيانات من الانترنت، <https://portal.mol.gov.sa/ar/statistics>

#### ثانيا: المراجع الأجنبية:

- "Bin-Obaid, Ahmad (2000), The Classical Labor Supply Curve: Is Keynes' Critique of This Schedule Still Valid? ,King Saud University Journal(Administration Science), Vol 12, No 2, pp 15-28.



أثر الأجور على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة  
العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015)

**The Impact of Wages on Private Final  
Consumption Expenditure in Saudi Arabia During  
the Period (1991-2015)**

## أثر الأجور على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015)

د. نشوى مصطفى علي محمد<sup>١٥</sup>

روان عبدالرحمن علي الربع<sup>١٤</sup>

**المخلص:** هدف البحث إلى تحليل وقياس أثر الأجور على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015). وامتاز البحث في التركيز على العلاقة بين الأجور والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص تحديداً، في حين بحثت الدراسات السابقة العلاقة بين المتغيرين دون تخصيص. واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي والتحليلي في عرض النظريات، والدراسات السابقة، والمفاهيم الأساسية، وتحليل البيانات. إضافةً إلى الأسلوب القياسي في صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت نتائج البحث إلى تأثر الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بالأجور في المملكة العربية السعودية، وتم قبول فرضية البحث.

**الكلمات المفتاحية:** الأجور - الإنفاق الاستهلاكي - الدخل - المملكة العربية السعودية.

رموز Jel: E24، E21، D33.

## The Impact of Wages on Private Final Consumption Expenditure in Saudi Arabia During the Period (1991-2015)

Rawan Abdulrahman Ali Alruba

Dr. Nashwa Mostafa Ali Mohamed

**Abstract:** The research aimed to analyze and estimate the impact of wages on private final consumption expenditure in Saudi Arabia During the Period (1991-2015). This research's main contribution is to detailing the relationship between the Wages and Private Final Consumption Expenditure, while previous studies examined the relationship between the variables in general. The methodology based on descriptive analytical method in reviewing theories, previous studies, basic concepts and analyzing data. As well as the econometric method through formulate multiple regression model, which was estimated by ordinary least squares method (OLS). It concluded that wages affects private final consumption expenditure in Saudi Arabia. Thus, the hypothesis has been accepted.

**Key words:** wages - consumption expenditure – income – Saudi Arabia.

**Jel Classification:** E24, E21, D33.

<sup>١٤</sup> طالبة اقتصاد، مستوى ثامن.

<sup>١٥</sup> أستاذ مشارك في كلية الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

## ١. المقدمة

يتكون الإنفاق الكلي أو ما يُعبر عنه بالطلب الكلي في اقتصاد أي دولة من إنفاق استهلاكي خاص، إضافةً إلى الإنفاق الحكومي، والإنفاق الاستثماري وصافي الصادرات. ويعتبر الإنفاق الاستهلاكي الخاص من أهم مكونات الطلب الكلي؛ وذلك بسبب النسبة العالية التي يحتلها من إجمالي الناتج المحلي لمعظم الدول، فضلاً عن كونه المحور الرئيسي الذي تدور حوله جميع نشاطات القطاعات الاقتصادية، والذي يعتبر محركاً لها.

يتكون الإنفاق الاستهلاكي الخاص من الإنفاق على السلع المعمرة وغير المعمرة بالإضافة إلى الخدمات المختلفة. وهناك محددات عدة تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد، ومنها مستوى الأسعار للسلع والخدمات إضافةً إلى السياسات الحكومية التي قد تشجع على زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص أو قد تقلص منه، وأيضاً عدد السكان وبالأخص الطبقة ذات الدخل المتوسطة التي تتميز بارتفاع استهلاكها، وغيرها من المحددات والتي تختلف في قوة تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ولكن الجدير بالذكر هو أن الدخل يعتبر المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي الخاص، وذلك بسبب قوة تأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص مقارنة بالمحددات الأخرى. ويشكل الأجر جزءاً من دخل الفرد في حال توفر مصادر أخرى للدخل، وقد يكون الأجر هو مصدر الدخل الوحيد لدى البعض. بالتالي يتأثر الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد بالأجور بشكل كبير كونها الجزء الأساسي من الدخل.

شهدت المملكة العربية السعودية معدلات عالية للإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وخاصةً في السنوات القليلة الماضية، حيث بلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في عام ٢٠١٥ ما يقارب ٩٨٩ مليار ريال سعودي، والذي شكلت نسبته من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (٤٠,٨%)، والذي فاق بقيمته الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، البالغ ٧١٦ مليار ريال سعودي، بنسبة (٢٩,٦%) من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥).

تعود أسباب هذه الطاقة الاستهلاكية الكبيرة في المملكة والتي تعتبر جيدة لتحقيق معدلات عالية في النمو الاقتصادي إلى الانفتاح الاجتماعي والثقافي الكبير بسبب التقدم التكنولوجي في السنوات الأخيرة، كما أن فوائض الميزانية المالية العامة للمملكة تُعد سبباً هاماً في زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص، حيث أن تلك الفوائض تحققت بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية عند ازدهار أسعار النفط خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)، علماً أن الإيرادات النفطية تشكل ٨٨% تقريباً من إجمالي الإيرادات العامة في المملكة خلال تلك الفترة، وبلغ متوسط الإيرادات النفطية ما يقارب ٦٨٥ مليار ريال سعودي من إجمالي الإيرادات العامة وبالتالي تحقيق فوائض في الميزانية العامة ما يقارب في المتوسط ٢٠٤ مليار ريال سعودي لنفس الفترة. (وزارة المالية، ٢٠١٥). أدت فوائض الميزانية العامة إلى انتعاش الاقتصاد في

المملكة مما ساعد على ارتفاع معدلات الأجور، حيث بلغ معدل الزيادة في إجمالي الأجور والمرتبات ما يقارب (١٦٠,١%) خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)، ولوحظ خلال تلك الفترة تغيراً موجباً في معدلات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والذي بلغ ما يقارب (٢٠٣,٥%)، وهذا التغير الكبير الذي طرأ في الإنفاق الاستهلاكي الخاص قد يعود سببه بشكل أساسي إلى الزيادة الحاصلة للأجور في المملكة خلال تلك الفترة. (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥).

إلا أنه في الآونة الأخيرة، انتهجت حكومة المملكة العربية السعودية سياسة خفض الأجور في العام الحالي ٢٠١٦م محاولةً منها في تقليص العجز المحتمل في الميزانية العامة خلال نهاية ٢٠١٦م، وذلك ما سببه العجز الحاصل خلال العام الماضي ٢٠١٥م؛ بسبب تدهور أسعار النفط مؤخراً، حيث أظهرت الميزانية العامة للعام ٢٠١٥م أكبر عجز خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٥) والذي بلغت قيمته ٣٦٧ مليار ريال سعودي، بالتالي سعت المملكة إلى تطبيق القرار الصادر والخفض من المصروفات والذي يعد الإنفاق الحكومي على الأجور جزءاً من تلك المصروفات. (وزارة المالية، ٢٠١٥).

ولبحث انعكاسات هذا القرار على الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، وما يترتب عليه من أثر على الطلب الكلي، يتم طرح التساؤل الآتي: ما مدى تأثير الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بتغير الأجور في المملكة العربية السعودية؟

وتعتمد فرضية البحث على الآتي:

"يؤدي انخفاض الأجور إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية".

ويهدف البحث إلى الوصول والتعرف على مدى تأثير الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص بالأجور في المملكة العربية السعودية، من خلال الاستناد على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة في بيان أسباب ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص وأثر الأجور عليه، فضلاً عن قياس هذا الأثر في المملكة العربية السعودية باستخدام النموذج القياسي بغية الوصول إلى نتائج وتوصيات، التي قد تسهم بدورها في توجيه صانعي القرار إلى الأثر الذي قد يترتب على الإنفاق الاستهلاكي الخاص بسبب سياسة خفض الأجور في المملكة العربية السعودية.

تتمثل أهمية البحث في كونها تناقش أثر الأجور على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والتي امتازت في التركيز على العلاقة بين المتغيرين والتي ندرت في الدراسات السابقة، حيث بحثت معظم الدراسات السابقة على دالة الإنفاق ككل أو على الاستهلاك ولكن بتأثيرها بمتغيرات عديدة أخرى، كما يختلف البحث

الحالي في كونه يُطبّق على المملكة العربية السعودية بينما طبقت الدراسات السابقة متغيري الأجر والإنفاق الاستهلاكي الخاص على دول أخرى، وكذلك يتميز البحث في كونه تناول فترة زمنية حديثة.

وتم اختيار المملكة العربية السعودية لتطبيق البحث عليها؛ وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الحالية والسياسات الحكومية الصادرة والتي قد تخلف أثراً واضحاً في سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وتم استخدام الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) نظراً لتوافر البيانات فيها.

يتبع البحث في منهجيته الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال شرح المفاهيم الأساسية، وتوضيح أثر الأجور على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، واستعراض البيانات وتحليلها، والمقارنة فيما بينها. كما يتبع البحث الأسلوب القياسي لتحديد وقياس أثر الأجور على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية، من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية.

## ٢. الإطار النظري:

يستعرض الإطار النظري التأسيس النظري المرتبط بمتغيري الأجور والإنفاق الاستهلاكي الخاص، إضافةً إلى بعض الدراسات السابقة حولهما، كما يتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية لهذين المتغيرين، ومحددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وعلاقته والأجور بالسياسات الاقتصادية.

### ١/٢ التأسيس النظري والدراسات السابقة:

تعددت النظريات التي تناولت موضوع الاستهلاك، والتي لم تذكر الإنفاق الاستهلاكي الخاص بوجه الخصوص، إلا أنه يعتبر جزءاً مهماً من الاستهلاك الكلي. كما أن تلك النظريات قامت بتحليل علاقة الاستهلاك بالدخل، والذي يعتبر المصدر الرئيسي للأجور. اختلفت النظريات في جوانب ذكرها للاستهلاك والدخل. بعضها ركزت على جانب التحليل الجزئي<sup>١٦</sup> في تحليلها، وأخرى ركزت على جانب التحليل الكلي<sup>١٧</sup>، ولعل أبرز نظريات التحليل الجزئي نظرية سلوك المستهلك، والتي بينت كيف أن الدخل يعتبر القيد الذي يحدد للمستهلك إنفاقه على السلع والخدمات في أن يكون داخل حدود دخله، وهذا يوضح قوة ارتباط الدخل بالاستهلاك واعتباره المحدد الرئيسي له (الوادي، ٢٠١٠).

وتعتبر نظرية الدخل والاستخدام من أبرز نظريات التحليل الكلي التي تطرقت لموضوع الاستهلاك، والتي تحدثت عنها المدرسة الكلاسيكية، مفترضةً إمكانية حدوث توازن تلقائي في الاقتصاد دون تدخل عن طريق تأثير العرض الكلي على الطلب الكلي، حيث أنه عند زيادة الانتاج المعروض

<sup>١٦</sup> التحليل الجزئي يفترض أن الاقتصاد مكون من عدة وحدات وقرارات جزئية، حيث أن مجموعة هذه الوحدات تون الاقتصاد الكلي (الفتاح، ٢٠١٣)

<sup>١٧</sup> التحليل الكلي يوضح منهج خاص لدراسة الاقتصاد القومي ككل، وتفسير عمله كوحدة واحدة (جامع، ١٩٧٦).

سيتولد تلقائيًا زيادة مساوية في الدخل الذي سيتم إنفاقه في شراء الانتاج المضاف. بينما افترضت المدرسة الكنزية العكس في ذلك، حيث وضحت كيف أن الطلب الكلي يعتبر هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الذي ينتج عنه العرض الكلي، حيث مهّد ذلك لجون كينز تحليل مكونات الطلب الكلي، ويعتبر الاستهلاك أحد مكوناته الأساسية والذي عبر عنه بالطلب الاستهلاكي، وأوضح ذلك في تحليله لدالة الاستهلاك (سميس، ٢٠١٠). ويبيّن كينز أن دالة الاستهلاك تشير إلى الإنفاق الاستهلاكي من قدر معين من الدخل، كما أوضح فيها العلاقة الطردية بين المتغيرين حيث أن زيادة الدخل بنسبة معينة يترتب عليها زيادة في الاستهلاك ولكن بنسبة أقل، حيث تختلف نسبة الزيادة في الاستهلاك حسب الميل الحدي له (خليل، ١٩٨٢؛ الوادي والعيسوي، ٢٠٠٧).

تطرقت أيضًا نظرية الدخل والاستخدام لجانب الأجور، حيث فرضت المدرسة الكلاسيكية امكانية استخدام سياسة خفض الأجور عند الحاجة لزيادة معدلات التوظيف في الاقتصاد والتي افترضت عدم حدوث آثار عكسية، إلا أن المدرسة الكنزية اعترضت وبشدة على تلك السياسة، لما يترتب عليه من آثار غير مرغوبة لعل أهمها هو تأثير دالة الاستهلاك وانخفاضها بسبب أثر إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة المدخرة على حساب الطبقة المستهلكة ذات الدخل المنخفضة والمتوسطة (خليل، ١٩٨٢). وبحثت نظرية حد الكفاف في تحديد الأجر، والذي يعتبر ثمنًا للعمل في هذه النظرية، ويتحدد مستوى الكفاف بالأنماط الاستهلاكية إضافةً إلى محددات أخرى مختلفة (الفتاح، ٢٠١٣).

كما جاءت بعض الدراسات مؤكدة لما تم طرحه في النظريات السابقة، حيث أن دراسة (محمد، ٢٠١٣؛ شهاب، ٢٠١٤؛ الحمداني، ٢٠١٤؛ سمارة، ٢٠١٦) التي طبقت على دولة ليبيا، العراق وفلسطين، على التوالي، واشتركت في تحليلها لدالة الاستهلاك وقياسها للعوامل المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي، وتتفق في نتائجها في أن المحدد الأساسي للاستهلاك هو الدخل، وأن هناك علاقة طردية بين المتغيرين. أيضًا تناولت دراسة (صبيح، ٢٠١٥) في تطبيقها على فلسطين تحليل العلاقة بين الأجور الحقيقية ومعدلات التضخم، حيث يمكن تأثر الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالتضخم بسبب انخفاض القوة الشرائية إضافةً إلى ارتفاع الأسعار الحاصل، بالتالي يمكن التوصل إلى امكانية تأثير الأجور على الإنفاق الاستهلاكي الخاص بطريقة غير مباشرة، وتوصلت في نتائجها إلى أن معدلات التضخم تزداد بمعدلات أكبر من الزيادات في الأجر الاسمي مما يعكس انخفاض في الأجر الحقيقي.

ركزت النظريات والدراسات الداعمة لها في التأصيل النظري على قوة العلاقة بين الدخل والاستهلاك، حيث أنهما المصدرين الرئيسيين لمتغيري البحث. وبناءً على ذلك يتم استخلاص وجود علاقة وثيقة بين متغيري الأجور والإنفاق الاستهلاكي الخاص، حيث أن الأجور يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

## ٢/٢ المفاهيم الأساسية:

يعرف الأجر بأنه ثمن خدمة العمل باعتبار هذه الخدمة أحد عناصر الانتاج، أي أنه ثمن القدرة على العمل، أو الثمن الذي يدفع مقابل شراء خدمة قوة العمل، وقد يحاسب صاحب قوة العمل على أساس الوحدة الزمنية التي قد تكون ساعة أو يومًا أو أسبوعًا أو شهرًا، أو على أساس الوحدات المنتجة وقد يضاف إلى الأجر نسبة من الربح (الفتاح، ٢٠١٣). كما يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل شراؤها في ضوء الأسعار السائدة في فترة زمنية معينة (صبيح، ٢٠١٥).

ويقصد بالإنفاق الاستهلاكي الخاص بأنه القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات والإنفاق على الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد المجتمعون على شكل عائلات وهيئات خاصة لا تهدف إلى الربح، ويتكون من الإنفاق على السلع المعمرة، غير المعمرة والخدمات، ويعتبر الإنفاق الاستهلاكي الخاص من أكبر المكونات الأربع للإنفاق الكلي على الناتج المحلي، وهذا ما يكسبه أهمية كبيرة (جامع، ١٩٧٦؛ الوادي، ٢٠١٠).

## ٣/٢ محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

يتضح من خلال النظريات المشار إليها سابقًا علاقة الدخل بالاستهلاك والذي يعتبر المحدد الأساسي له، حيث يمكن تحديد الأثر على الإنفاق الاستهلاكي الخاص كونه جزءًا مهمًا من الاستهلاك، ولكن لا يمكن التجاهل عن وجود بعض المحددات الأخرى التي تؤثر على الاستهلاك أو الإنفاق الاستهلاكي بوجه الخصوص، ومنها توزيع الدخل القومي في المجتمع، نظام الضرائب السائد وسعر الفائدة على الادخار.

يعتبر توزيع الدخل القومي عاملاً مؤثرًا على الإنفاق الاستهلاكي، حيث أنه عند توزيع الدخل لصالح طبقة الدخل المرتفعة على حساب طبقة الدخل المتوسطة، والتي تعتبر الأكثر إنفاقاً نسبةً إلى دخلها، سيحدث انخفاض في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص، حيث أن الطبقة المرتفعة من الدخل تتجه غالبًا للادخار على عكس الطبقة المتوسطة، وهذا ما أشار إليه منحني انجل، والذي يوضح أثر اختلاف مستوى الدخل على مستوى الاستهلاك (ليفنوتيتش، ١٩٨٩). كما أوضحت دراسة (Fisher, Johnson et al. 2013, Sabelhaus, Johnson et al. 2013) أثر حدوث فروقات في مستوى الدخل على مستوى الاستهلاك.

إضافة إلى نظام الضرائب السائد، حيث أن اتباع نظام الضرائب التصاعديّة<sup>١٨</sup> سيزيد من مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص، لأنه يؤثر على الجزء المعد للادخار من الدخل لدى الطبقة المرتفعة بدرجة أكبر من تأثير جزء الاستهلاك، أما عند اتباع نظام الضرائب غير المباشرة<sup>١٩</sup> فهذا سيؤدي إلى تخفيض مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص لأنه يؤثر على استهلاك الطبقة المنخفضة من الدخل.

كما يؤثر سعر الفائدة على الادخار في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص، نظرًا إلى أن الأفراد يلجؤون في الغالب إلى الادخار عند ارتفاع سعر الفائدة والذي يعبر عن ثمن ادخار النقود عوضًا عن استهلاكها، حينها يفضل الأفراد الاستهلاك في المستقبل على الاستهلاك في الوقت الحالي (جامع، ١٩٧٦).

## ٤/٢ علاقة الأجور بالإنفاق الاستهلاكي :

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية، التي تضعها الدولة لمعالجة دورات الركود والتضخم التي يمر بها الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يتم رفع الطلب الكلي في حالات الركود، وذلك عن طريق رفع الإنفاق الحكومي على الأجور لتشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي، الذي يعتبر جزءًا مهمًا من الطلب الكلي. كما يمثل إنفاق الحكومة على المشاريع العامة شكل من أشكال الإنفاق الحكومي الاستثماري، والذي يعد ذا أثر موجب في رفع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، حيث أنه يساعد في رفع مستوى التوظيف والدخول والذي يؤدي بدوره إلى رفع الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

استخدام الدولة لأداة الإنفاق الحكومي ليس بالضرورة لمعالجة الركود أو التضخم، فعند رغبة الدولة في وضع سياسات اصلاحية لبعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد فإنها تلجأ إلى استخدام بعض السياسات الاقتصادية كخفض المصروفات الجارية والتي تتضمن الأجور، وقد يكون ذلك رغبة منها في تقليل إنفاقها الحكومي تحوطًا من حدوث عجز في الميزانية العامة، ولكن قد يتسبب ذلك بخفض مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص بسبب خفض الأجور (جامع، ١٩٧٦؛ خليل، ١٩٨٢). كما أوضحت دراسة (Negem 2014) الإنفاق الحكومي على الأجور وأثره على متغيرات في الاقتصاد ومنها الاستهلاك.

## ٣. الإطار التطبيقي:

يستعرض الإطار التطبيقي تطور وهيكل الإنفاق الاستهلاكي الخاص، فضلًا عن إلقاء الضوء على محدداته، وتحليل معدلات الأجور في المملكة العربية السعودية.

<sup>١٨</sup> يوضح هذا النظام تزايد معدل الضريبة عند ارتفاع مستوى الدخل، بالتالي يكون مقدار دفع الطبقة المرتفعة للضريبة أعلى من الطبقة المنخفضة (جامع، ١٩٧٦).

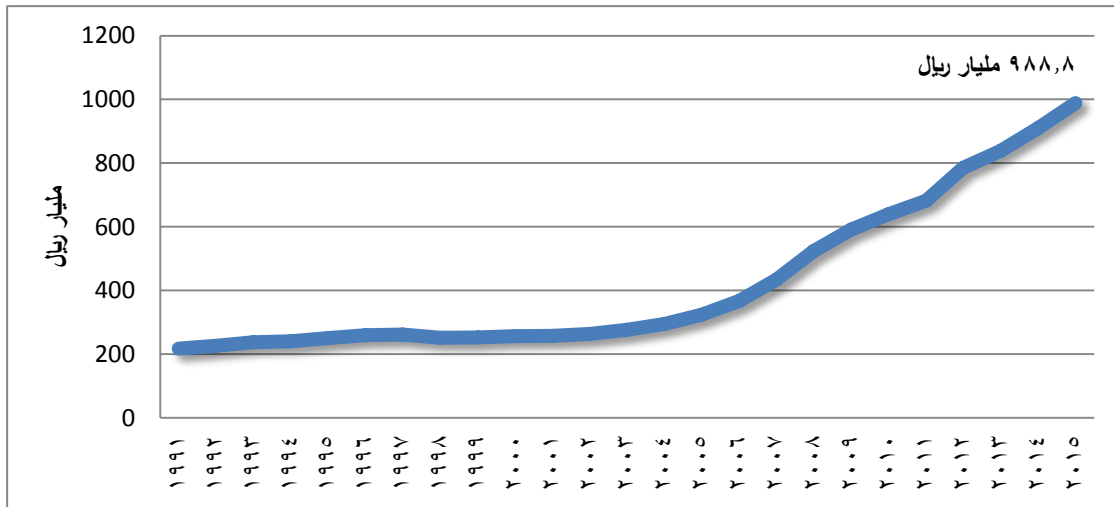
<sup>١٩</sup> يبنى هذا النظام تساوي مقدار الضريبة لدى جميع الأفراد، حيث أن الطبقة المنخفضة ستضطر لدفع جزء كبير نسبةً إلى دخلها، مقارنةً بالطبقة المرتفعة التي يعتبر مقدارها الضريبة منخفضًا نسبةً إلى دخلها (جامع، ١٩٧٦).



## ١/٣ تطور وهيكل الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

تغير الإنفاق الاستهلاكي الخاص تغيراً ملحوظاً خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، حيث اتجه سلوك الأفراد في الاستهلاك نحو الزيادة بشكل كبير. ويوضح الشكل (١) مراحل تطور الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

شكل (١): مراحل تطور الإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥).



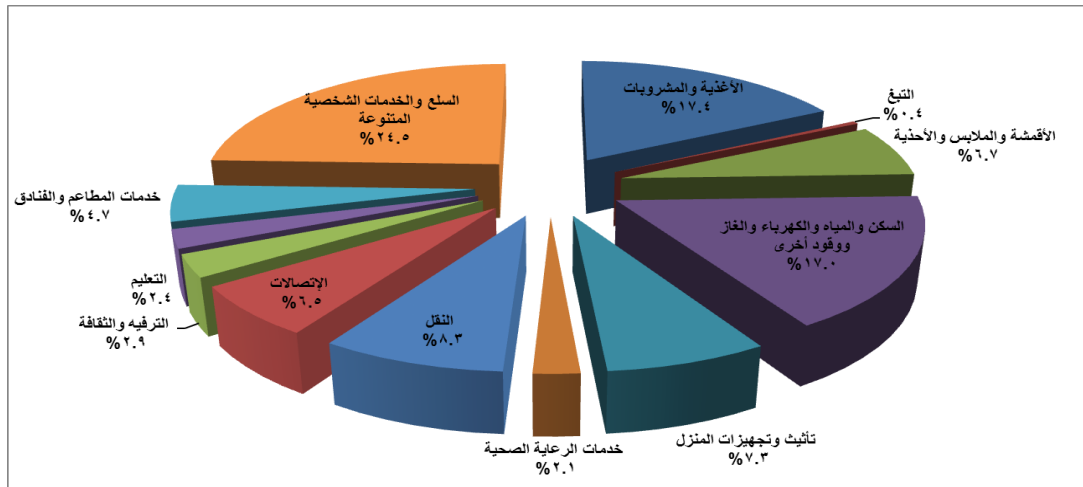
المصدر: أعد بواسطة الباحثة، استناداً على الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للإحصاء، (أعداد متفرقة).

يلاحظ من الشكل (١) ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص بشكل كبير خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)م بوجه الخصوص، والتي حققت معدلات نمو أكبر من سابقتها. حيث سجل عام ٢٠٠٣م نمواً بمقدار (٤,٨٩%) والذي بلغت قيمته ما يقارب ٢٧٦,٣ مليار ريال سعودي، وتسارع النمو ليصل إلى أعلى معدل له في ٢٠٠٨م الذي بلغ (٢٠,٦٧%) ما يقارب قيمته ٥٢٣,٩ مليار ريال سعودي. وواصل الإنفاق الاستهلاكي الخاص نموه ليصل في ٢٠١٥م ما يقارب ٩٨٨,٨ مليار ريال سعودي والذي سجل في هذا العام أعلى قيمة له مقارنة بالسنوات الماضية.

ويتوزع هيكل الإنفاق الاستهلاكي الخاص على مجموعات الإنفاق الرئيسية وهي الأغذية والمشروبات، التبغ، الأقمشة والملابس والأحذية، السكن والمياه والكهرباء والغاز ووقود أخرى، تأثيث وتجهيزات المنزل، خدمات الرعاية الصحية، النقل، الاتصالات، الترفيه والثقافة، التعليم، خدمات المطاعم والفنادق والسلع والخدمات الشخصية المتنوعة.

ووفقاً لما صدر عن الهيئة العامة للإحصاء في نتائج مسح إنفاق ودخل الأسرة، أن متوسط إنفاق الأسرة<sup>٢٠</sup> الشهري لعام ٢٠٠٧م على مجموعات السلع والخدمات (الاستهلاكية وغير الاستهلاكية)<sup>٢١</sup> على مستوى المملكة قد بلغ ١٠٢٨٠ ريال سعودي. مقارنةً بما جاءت به نتائج ٢٠١٣م، والتي بلغ فيها متوسط إنفاق الأسرة الشهري ١١٥٢٢ ريال سعودي، أي بارتفاع الإنفاق بمعدل (١٢,١%) عن عام ٢٠٠٧م. ويوضح الشكل (٢) والشكل (٣) التوزيع النسبي لانفاق الأسرة الشهري حسب مجموعة الإنفاق الرئيسية.

شكل (٢): متوسط إنفاق الأسرة الشهري حسب مجموعة الانفاق الرئيسية عام ٢٠٠٧م.



المصدر: أعد بواسطة الباحثة، استناداً على مسح إنفاق ودخل الأسرة للهيئة العامة للإحصاء، (أعداد مقترقة).

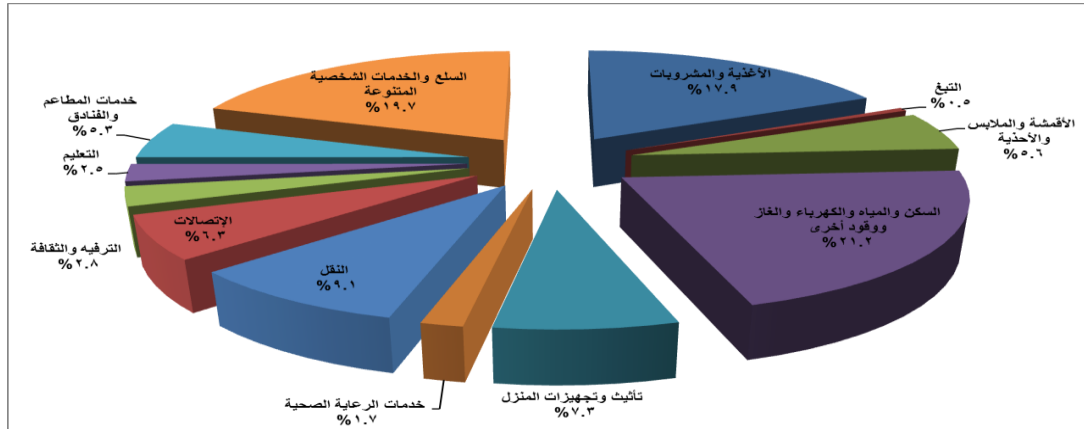
يلاحظ من الشكل (٢) أنه في عام ٢٠٠٧م احتلت مجموعة السلع والخدمات الشخصية المتنوعة<sup>٢٢</sup> أعلى نسبة من إنفاق الأسرة الشهري، والتي بلغت (٢٤,٥%)، تليها مجموعة الأغذية والمشروبات، والتي بلغت نسبتها (١٧,٤%).

<sup>٢٠</sup> الأسر السعودية وغير السعودية.

<sup>٢١</sup> تشمل السلع الاستهلاكية على الأغذية، والمشروبات، والملابس. وتشمل السلع غير الاستهلاكية على التحويلات المالية، والسلع الرأسمالية كسواء المباني، والأراضي، والأسهم والتبرعات والتأمين، وغيرها.

<sup>٢٢</sup> تشمل على مجموعة العناية الشخصية، مجموعة الأمتعة الشخصية غير المصنفة تحت بند آخر، مجموعة الخدمات الاجتماعية، مجموعة التأمين، مجموعة الخدمات المالية غير المصنفة تحت بند آخر، مجموعة خدمات أخرى غير مصنفة في مكان آخر.

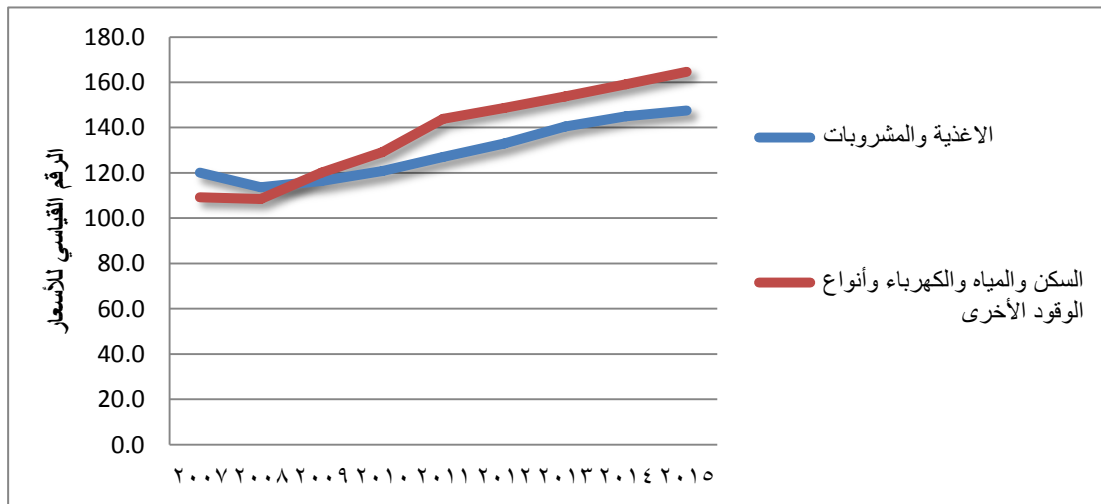
شكل (٣): متوسط إنفاق الأسرة الشهري حسب مجموعة الانفاق الرئيسية عام ٢٠١٣ م.



المصدر: أعد بواسطة الباحثة، استنادًا على مسح إنفاق ودخل الأسرة للهيئة العامة للإحصاء، (أعداد متفرقة).

يلاحظ من الشكل (٣) تغير مجموعة الإنفاق في عام ٢٠١٣ م مقارنة بعام ٢٠٠٧ م، حيث ارتفعت نسبة السكن والمياه والكهرباء والغاز لتشكّل (٢١,١%) من إنفاق الأسرة الشهري، والتي كانت تمثل (١٧%) في عام ٢٠٠٧ م. كما انخفضت نسبة السلع والخدمات الشخصية المتنوعة لتصبح (١٩,٧%). وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الأغذية والمشروبات والتي بلغت (١٧,٩%)، إلا أنها احتلت الترتيب الثالث من إنفاق الأسرة، مقارنة بعام ٢٠٠٧ م والتي كانت تشكّل ثاني أعلى نسبة، وهذا يدل على ارتفاع الإنفاق على السكن والمياه والكهرباء بمعدل أكبر من ارتفاع الإنفاق على الأغذية والمشروبات.

الشكل (٤): الرقم القياسي لأسعار (السكن والمياه والكهرباء والغاز) و(الأغذية والمشروبات) خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥).



المصدر: أعد بواسطة الباحثة، استنادًا على الكتاب الإحصائي السنوي للهيئة العامة للإحصاء، (أعداد متفرقة).

ويلاحظ من الشكل (٤) الرقم القياسي لأسعار السكن والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى والذي سُجلت قيمته في ٢٠١٣ م بما يساوي (١٥٣,٨)، مقارنة بقيمته في ٢٠٠٧ م والتي بلغت (١٠٩,٢)، أي

بمعدل زيادة يساوي (٤٠,٨%)، والذي يعبر عن ارتفاع أكبر من الارتفاع الحاصل في الرقم القياسي لأسعار الأغذية والمشروبات، والذي بلغ معدل الزيادة فيه (١٧%)، حيث سُجلت قيمته (١٢٠,١) في عام ٢٠٠٧م، ليصل في ٢٠١٣م إلى (١٤٠,٥). كما استمر نمو الرقم القياسي لكليهما بحلول ٢٠١٥م، إلا أن الرقم القياسي للسكن والمياه والكهرباء والوقود سجل نمو بمعدلات أسرع ليبلغ (١٦٤,٦).

ويعد هذا الارتفاع في أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود سبباً لارتفاع الإنفاق عليها مقارنة بالأغذية والمشروبات، وخاصة الارتفاع الحاصل في أسعار إيجارات السكن، والتي بلغ الرقم القياسي لأسعارها ما يعادل (١١٠,٩) في عام ٢٠٠٧م، و(١٦٧,٨) في عام ٢٠١٣م (الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي أعداد متفرقة). حيث تشكل إيجارات السكن ما يقارب (٧٣,٣%) من إنفاق الأسرة على مجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود في عام ٢٠٠٧م، وارتفعت بحلول عام ٢٠١٣م لتصل إلى (٨٤,٥%) (الهيئة العامة للإحصاء).

وتمتاز السكن والمياه والكهرباء وكذلك الأغذية والمشروبات بأنها سلع غير مرنة، أي مخصص الإنفاق عليها من الدخل لا يقل مع انخفاض الدخل، بل قد يزيد أحياناً في حال ارتفاع أسعارها، لكونهما من السلع الضرورية، حيث أنه في تلك الحال يتم تخفيض مخصص الإنفاق من الدخل على السلع الأخرى وخاصة الكمالية منها. وتعتبر نسبة الإنفاق الشهري على الأغذية والمشروبات مؤشراً لمستوى معيشة الأسر<sup>٢٣</sup>، حيث انخفاض النسبة يدل على ارتفاع مستوى معيشة الأسرة، أي أنه عندما ينخفض الإنفاق على الأغذية والمشروبات إلى إجمالي الإنفاق يعني ارتفاع الإنفاق على السلع الأخرى والتي قد تعتبر كمالية، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الرفاهية. وتعتبر نسبة (١٧,٩%) من الإنفاق الشهري على الأغذية والمشروبات عن الوضع الآمن لمعيشة الأسر في المملكة.

ومع ارتفاع نسبة الإنفاق الشهري للمجموعتين السابقتين، ارتفعت أيضاً نسب الإنفاق الشهري لبعض المجموعات الأخرى، والتي تصنف بعضها ضمن السلع والخدمات غير الضرورية، كمجموعة المطاعم والفنادق، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق الشهري عليها بمعدل (١٢,٨%) لتصبح (٥,٣%) في عام ٢٠١٣م. كما بلغت مجموعة النقل (٩,١%) بمعدل ارتفاع (٤٠%). ويدل ارتفاع الإنفاق على السلع غير الضرورية على تحسن المعيشة لدى الأسر في المملكة، والذي نتج عن ارتفاع الدخل لديهم. وكما يرجع ارتفاع الإنفاق على السلع الضرورية إلى ارتفاع أسعارها، إلا أن هنا أسباب أخرى أدت إلى ارتفاع الإنفاق على السلع والخدمات بشكل عام. ولعل أبرزها ارتفاع مستوى القروض الاستهلاكية، وازدياد أعداد السكان بشكل كبير، وارتفاع معدلات الأجور في المملكة، وهو ما سيتم التطرق له في النقطة التالية.

<sup>٢٣</sup> يسمى بقانون انجلز لتحديد مستوى فقر الأسرة. (أقل من ٢٠% = مثالي، ٢٠%-٣٠% = جيد، ٣١%-٤٤% = متوسط، أكبر من ٤٤% = ضعيف). (الهيئة العامة للإحصاء، مسح إنفاق ودخل الأسر).

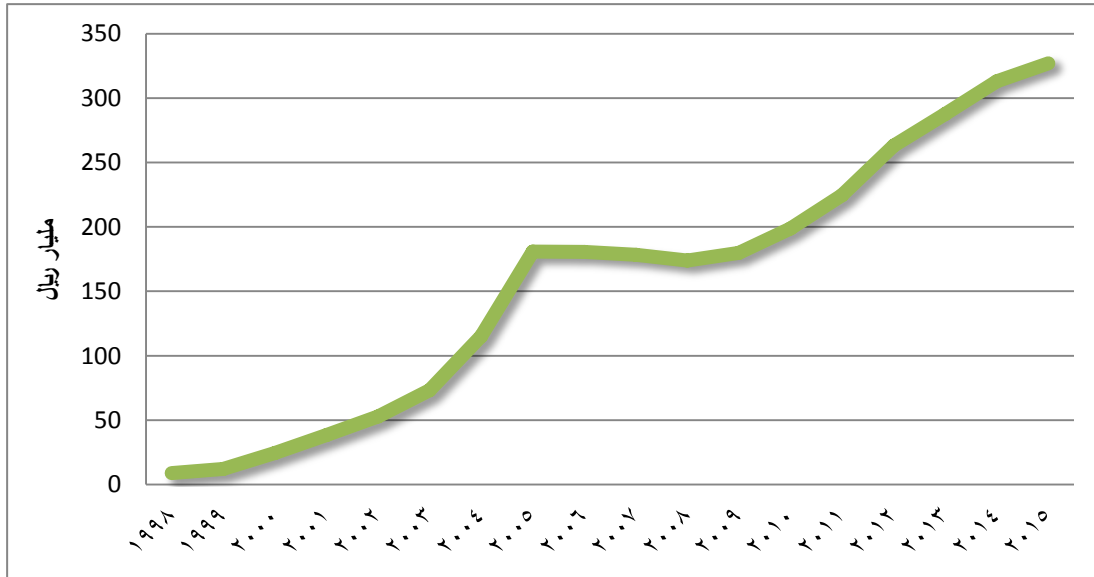
## ٢/٣ محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

يتأثر الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية بمحددات متعددة منها القروض الاستهلاكية، عدد السكان و مستوى الأجور.

## ١/٢/٣ القروض الاستهلاكية:

تطورت القروض الاستهلاكية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٥)<sup>٢٤</sup>، تزامناً مع ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وهو ما يمكن ملاحظته بتتبع الشكل (٥)، والشكل (١).

الشكل (٥): تطور القروض الاستهلاكية في المملكة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٥)م.



المصدر: أعد بواسطة الباحثة، استناداً على التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي (أعداد متفرقة).

يوضح الشكل (٥) نمواً ملحوظاً بشكل كبير للقروض الاستهلاكية خاصة في عام ٢٠٠٤م والذي بلغ معدل النمو فيه (٥٧,٢%) لتصبح قيمتها ما يقارب ١١٥,٣ مليار ريال سعودي، واستمر نموها في ٢٠٠٥م لتصل قيمتها ١٨٠,٧ مليار ريال سعودي، أي بمعدل زيادة بلغ (٥٦,٨%). والذي حدث أثر التوسع الاقتصادي الذي شهدته المملكة.

وانخفضت القروض الاستهلاكية في عام ٢٠٠٦م بمعدل (٠,١٠%)، بسبب ضوابط التمويل الاستهلاكي التي وضعتها مؤسسة النقد العربي السعودي. واستمرت في تراجعها لعامين متتالين آخرين، حيث بلغ معدل الانخفاض (١,٣%) لعام ٢٠٠٧م، و(٢,٥%) لعام ٢٠٠٨م لتصبح قيمتها ١٧٤ مليار

<sup>٢٤</sup> لا تتوفر بيانات القروض الاستهلاكية قبل ١٩٩٨ (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد متفرقة)

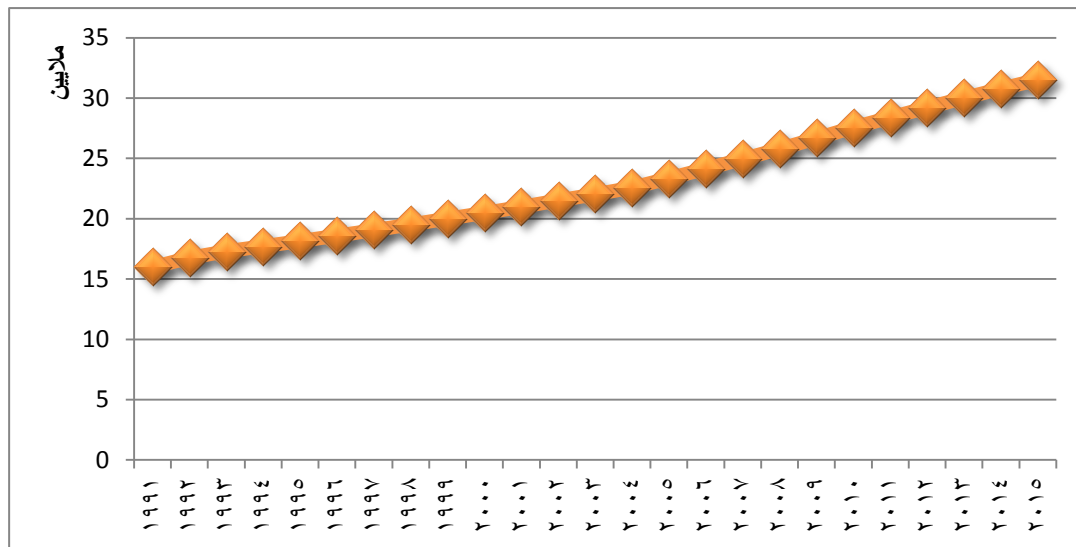
ريال سعودي. وللأزمة المالية العالمية الدور الأكبر في الانخفاض الحاصل في عام ٢٠٠٨م، وما سببته من ركود للقطاع المصرفي، مع تراجع اقتراض كثير من الأفراد سعيًا لتجنب المخاطر.

عادت القروض الاستهلاكية ارتفاعها عام ٢٠٠٩م بمعدل نمو بلغ (٣,٤%) لتصل قيمتها إلى ١٧٩,٩ مليار ريال سعودي، واستمرت بالارتفاع بشكل كبير لتصبح في م ٢٠١٥ ما يقارب ٣٢٧,١ مليار ريال سعودي، بمعدل نمو بلغ (٤,٥%). وذلك أثر تسهيلات القروض التي تمنحها المصارف للمقترضين، وذلك رغبةً منها لتحريك السيولة المتراكمة لديها. حيث يرتبط تحسن القطاع المصرفي بارتفاع إيرادات المملكة النفطية وإنفاقها الحكومي في ظل ارتفاع أسعار النفط وازدياد الفوائض النقدية في الميزانية المالية العامة، خصوصًا عام ٢٠١٢م والذي شهدت أعلى مستويات لأسعار النفط (مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير الاستقرار المالي، أعداد متفرقة). إضافةً إلى ازدياد متطلبات المعيشة لدى الأفراد في ظل ارتفاع التضخم المستمر خلال السنوات الأخيرة الماضية. حيث بلغ معدل التضخم في ٢٠١٥ ما يساوي (١٣٢,٩)، مقارنةً بعام ٢٠٠٣ والذي بلغ (٩٨,٦)، حيث أنه يعتبر الأقل خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥).

### ٢/٢/٣ عدد السكان:

يعتبر لارتفاع عدد السكان في المملكة أثر كبيرًا على ازدياد مستويات الإنفاق الاستهلاكي الخاص. حيث بلغ إجمالي عدد السكان ٣١٥٢١٤١٨ مليون نسمة في عام ٢٠١٥م. يوضح الشكل (٦) التغير الحاصل في أعداد السكان خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)م.

شكل (٢) التغير في عدد سكان المملكة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)م.



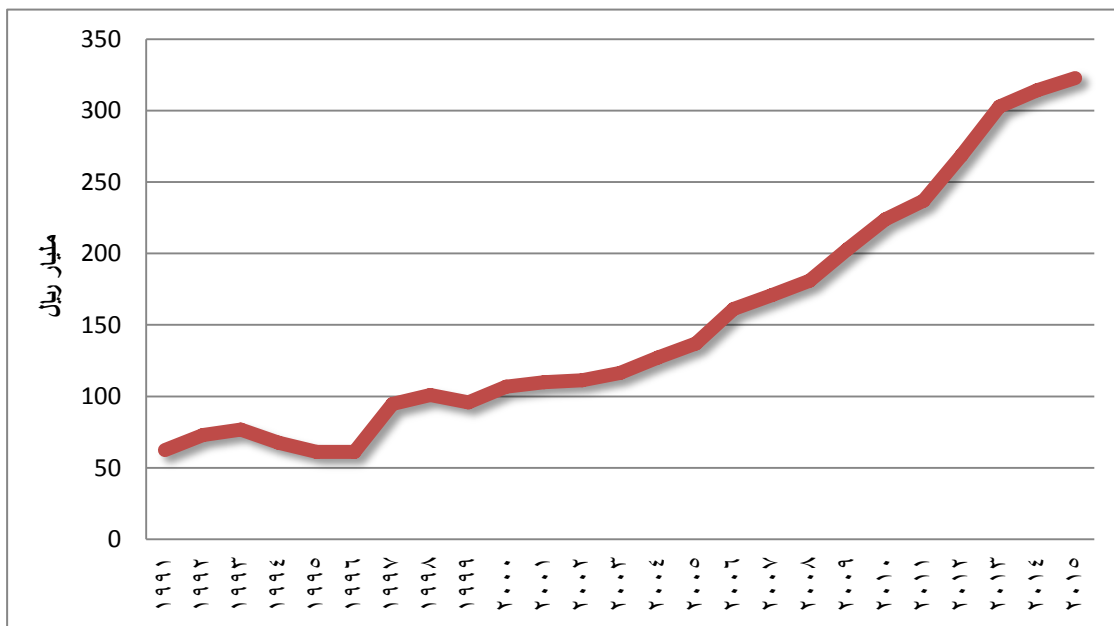
المصدر: أعد بواسطة الباحثة، استنادًا على الإحصاءات السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي، (أعداد متفرقة).

يلاحظ من الشكل (٦) ارتفاع عدد السكان بشكل كبير، وذلك يعود إلى ارتفاع معدل الخصوبة، حيث بلغ متوسط إجمالي معدل الخصوبة خلال فترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)م ما يقارب (٣%) . إضافة إلى ازدياد عدد الوافدين غير السعوديين إلى داخل المملكة، حيث بلغ عددهم ١٠٣٩١٤٥٨ مليون نسمة في عام ٢٠١٥، بنسبة ٣٣% من إجمالي عدد السكان، وبمعدل تزايد بلغ (٨,١٥٠%) مقارنة بعام ١٩٩١م.

### ٣/٢/٣ مستويات الأجور:

تعد أجور القطاع العام جزءًا من مصروفات الدولة، والتي تتفقها على موظفي الدولة العاملين في الوزارات والقطاعات الحكومية. ومن الجدير بالذكر، ارتفاع معدلات الأجور والتي شهدتها المملكة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٥) ، حيث أن زيادة الأجور تعود إلى رفع المرتبات والبدلات والعلاوات التي تعد جزءًا من الأجور وترتفع بزيادة الرتبة الوظيفية. ويستعرض الشكل (٧) تطور إجمالي أجور القطاع العام في المملكة.

### شكل (٧): تطور إجمالي أجور القطاع العام في المملكة خلال (١٩٩١-٢٠١٥)م.



المصدر: أعد بواسطة الباحثة، الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، (أعداد متفرقة).

يلاحظ من الشكل (٧) ارتفاع مستويات أجور القطاع العام بصفة عامة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)م، حيث بلغت قيمة إجمالي الأجور ٦٢,٥ مليار ريال سعودي في عام ١٩٩١م، وما قيمته ٣٢٢,٩ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٥م. أي بمعدل زيادة بلغ (٤٣٢,٧%) بين العاملين. كما أن مستويات الأجور مرت بحالات انخفاض ومعاودة ارتفاع خلال الفترة، إلا الطابع العام لها يعبر عن حدوث ارتفاع كبير.

ولا اعتبار أن أجور القطاع العام جزء من المصروفات الجارية المصنفة تبعًا لمصروفات الموازنة العامة، فإن تقلب مستوياتها ناجم عن التغير في المصروفات، والتي تختلف وفقًا لوضع الموازنة المالية العامة، وحالات العجز والفائض والتي تتأثر بأسعار النفط. حيث تشكل الإيرادات النفطية ما يقارب (٨٨%) من إجمالي الإيرادات العامة في المملكة.

وسجلت المملكة عجزًا في الموازنة العامة من عام ١٩٩١م وحتى عام ١٩٩٩م. وهذا ما يفسر تقلب الصرف على الأجور خلال تلك الفترة. ولكن استطاعت في عام ٢٠٠٠م تحقيق فائض في الموازنة العامة، ومع حدوث عجز في السنتين التاليتين ٢٠٠١م و ٢٠٠٢م، إلا أنه سُجلت فوائض بعد ذلك، من عام ٢٠٠٣م وصولاً إلى عام ٢٠١٣م، باستثناء ٢٠٠٩م بسبب الأزمة المالية العالمية والتي أحدثت عجزًا في الموازنة. حيث أن الجزء الأكبر من ارتفاع الأجور كان في فترة تحقيق المملكة لفوائض الموازنة.

بدأ انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤م، والذي أثر على إيرادات المملكة مما أحدث عجزًا في الموازنة المالية العامة للمملكة. إضافة إلى حدوث عجز آخر في عام ٢٠١٥م، أثر استمرار انخفاض أسعار النفط، والذي بلغت قيمته ٣٦٢,٢ مليار ريال سعودي، والذي يعتبر أكبر عجز في تاريخ المملكة. حيث اتخذت الحكومة بعض التدابير لخفض مصروفاتها للعام القادم تجنبًا لارتفاع قيمة العجز مع استمرار انخفاض أسعار النفط. ومن أحد التدابير خفض الإنفاق على مرتبات وبدلات القطاع العام، والتي تشكل جزءًا كبيرًا من إجمالي الأجور (مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد متفرقة).

#### ٤. النموذج القياسي

يهدف النموذج القياسي إلى قياس مدى تأثير الأجور على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥). ويتناول توصيف متغيرات النموذج، وتحليل مصفوفة الارتباط، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = C + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 - \beta_3 X_3 - \beta_4 X_4 + U \quad (١)$$

يعبر C عن القاطع، أما  $\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4$  فهي تعبر عن معاملات النموذج المقدر، ويتضمن النموذج القياسي على متغير تابع Y يتمثل في الإنفاق الاستهلاكي الخاص، معبر عنها بنسبتها من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في الإنفاق الاستهلاكي الخاص، حيث تبرز أهميته لما له من أثر واضح على النمو الاقتصادي (محمد ٢٠١٣، الحمداني



(٢٠١٤). وتمثل  $X_1$  إجمالي أجور القطاع العام، وتم قياسها بمؤشر معدل التغير في الأجور، وباعتبار الأجور جزءًا مهمًا من الدخل، فإن له تأثيرًا موجبًا على الإنفاق الاستهلاكي الخاص (شهاب ٢٠١٤، الحمداني ٢٠١٤، سمارة ٢٠١٦).

وتعبر  $X_2$  عن معدل التضخم، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في معدل التضخم، وأشارت دراسة (عفان ٢٠١٥) إلى وجود أثر عكسي بين معدل التضخم والإنفاق الاستهلاكي الخاص. وتمثل  $X_3$  الإنتاجية غير النفطية، والتي تم قياسها بمؤشر معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي. ويعبر  $\mu$  عن المتغير العشوائي للنموذج. وتعبر  $X_4$  عن متوسط أسعار الفائدة على الودائع المصرفية، وتم قياسها بمؤشر معدل التغير بأسعار الفائدة على الودائع المصرفية. وقد تم الاعتماد على الهيئة العامة للإحصاء في الحصول على بيانات النموذج.

#### ١/٤ تحليل سكون السلاسل الزمنية:

يعتبر إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية من أهم متطلبات تقدير النموذج القياسي، حيث يهدف الاختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية، والتأكد من مدى استقراريتها. ويوجد عدة اختبارات للتعرف على سكون السلاسل الزمنية بدلالة جذر الوحدة، حيث تم استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller في هذا البحث. ويتضح من الجدول (١)، أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة جميعها ساكنة عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي يمكن تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية دون الحصول على انحدار زائف.

جدول (١): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

Variables	t-statistic	Prob.	Exogenous	Unit root test
Y	-3.392950	0.0215	Constant	Augmented Dickey-Fuller test statistic
X1	-6.007017	0.0001	Constant	Augmented Dickey-Fuller test statistic
X2	-3.924448	0.0065	Constant	Augmented Dickey-Fuller test statistic
X3	-4.239102	0.0033	Constant	Augmented Dickey-Fuller test statistic
X4	-4.290841	0.0033	Constant	Augmented Dickey-Fuller test statistic

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتمادًا على بيانات البحث.

## ٢/٤ تحليل الارتباط:

يمكن تحليل علاقة الارتباط بين المتغير التابع (Y) الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والمتغيرات المستقلة ( $X_1, X_2, X_3, X_4$ ) أجور القطاع العام، معدل التضخم، الإنتاجية غير النفطية، أسعار الفائدة على الودائع المصرفية، على التوالي، وذلك من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول (٢).

جدول (٢): مصفوفة الارتباط

X4	X3	X2	X1	Y	
-0.021859	-0.017280	0.390280	0.658674	1.000000	Y
-0.018781	-0.093077	-0.021676	1.000000	0.658674	X1
-0.021944	-0.020083	1.000000	-0.021676	0.390280	X2
-0.115519	1.000000	-0.020083	-0.093077	-0.017280	X3
1.000000	-0.115519	-0.021944	-0.018781	-0.021859	X4

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتمادًا على بيانات البحث.

يتضح من الجدول (٢) وجود علاقة ارتباط خطي ضعيف سالب بين (Y) و( $X_3$ )، وبين (Y) و( $X_4$ ) حيث تبلغ قيمة معامل الارتباط (-0.017) و(-0.021)، على التوالي. ويتبين كذلك وجود علاقة ارتباط خطي ضعيف موجب بين (Y) و( $X_2$ )، حيث أن قيمة معامل الارتباط تبلغ (0.390)، والتي تشير على وجود علاقة طردية بين المتغيرين. كما يتضح وجود علاقة ارتباط خطي متوسط موجب بين (Y) و( $X_1$ )، والذي يبلغ معامل الارتباط فيها (0.659)، بما يدل على علاقة طردية بين المتغيرين. وتفيد النتائج أيضًا بانخفاض احتمال وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، بسبب اقتراب معامل الارتباط بينهما من الصفر. وهو ما يمهد لتقدير النموذج القياسي والوصول إلى نتائج جيدة.

## ٣/٤ نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي في هذا البحث على طريقة المربعات الصغرى العادية<sup>٢٥</sup>. وبعد إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج القياسي والوصول إلى أفضل النتائج التي تخلو من المشاكل القياسية، مما يتطلب ادخال متجه الانحدار الذاتي (AR(1) Auto Regressive)، لعلاج مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (٣): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.036830	0.015097	2.439464	0.0242
X1	0.416522	0.087971	4.734782	0.0001
X2	0.736038	0.256390	2.870777	0.0095

<sup>٢٥</sup> تم استخدام برنامج (Eviews) في تقدير النموذج القياسي.

X3	0.025667	0.067756	0.378806	0.7088
X4	0.001226	0.029391	0.041727	0.9671
R-squared	0.600462	Durbin-Watson stat		
Adjusted R-squared	0.520555			
F-statistic	7.514468			
Prob(F-statistic)	0.000726			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، استنادًا على بيانات البحث.

ويتضح من الجدول (٣)، عدم معنوية  $X_3, X_4$  لأن احتمالية  $t$  أكبر من 10%، بينما يتبين معنوية  $X_1, X_2$  عند مستوى معنوية 1%، حيث أنه يتضح وجود علاقة طردية بين المتغير التابع الإنفاق الاستهلاكي الخاص و المتغير المستقل  $X_1$  الأجور بالقطاع العام، فعند تغير الأجور بنسبة 1% فإن الإنفاق الاستهلاكي الخاص سوف يتغير بنسبة 0.42%. ويتضح أيضاً وجود علاقة طردية بين المتغير التابع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والمتغير المستقل  $X_2$  معدل التضخم، فعند تغير معدل التضخم بنسبة 1% فإن الإنفاق الاستهلاكي الخاص سيتغير بنسبة 0.74%.

وتشير ( $R^2$ ) إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، والتي تساوي (0.600) فهذا يعني أن المتغيرات المستقلة جميعها تفسر 60% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Y) والذي يمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والنسبة المتبقية 40% تعبر عن متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج القياسي وهي ما يعبر عنها المتغير العشوائي  $\mu$ . وتشير قيمة Prob(F-statistic) والتي تساوي (0.00073) إلى معنوية النموذج ككل، لكون قيمتها تقل عن 5%.

مما سبق، تبين عند تقدير النموذج القياسي أن الأجور بالقطاع العام تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، وهذا مطابق للفرضية التي استند عليها البحث.

### النتائج والتوصيات

يهدف البحث إلى تحليل أثر الأجور على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥). وذلك لبحث أثر سياسة الأجور التي انتهجتها المملكة خلال عام ٢٠١٦ على الإنفاق الاستهلاكي الخاص. حيث اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض نظريات البحث، والدراسات السابقة المرتبطة بالعلاقة، وتوضيح المفاهيم الأساسية لمتغيري البحث، وأبرز العوامل المؤثر على الإنفاق الاستهلاكي الخاص. إضافةً إلى توضيح هيكل الإنفاق الاستهلاكي الخاص وتأثره بعدة عوامل ومنها الأجور، والتي حدثت في المملكة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥). واستند البحث

على النموذج القياسي في صياغة نموذج انحدار متعدد لبيانات البحث في سلسلة زمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

وتتلخص نتائج الإطار النظري فيما ذكرته للنظريات مدعمةً بالدراسات السابقة (محمد ٢٠١٣، الحمداني ٢٠١٤، شهاب ٢٠١٤، سمارة ٢٠١٦)، عن وجود علاقة طردية وثيقة بين الأجور والإنفاق الاستهلاكي الخاص، معبراً عنهما بالدخل والاستهلاك. كما أوضح نتائج الإطار التطبيقي في تحليلها لسلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة وتأثير بعض العوامل عليه، حيث اتضح حدوث ارتفاع كبير في الإنفاق الاستهلاكي الخاص تزامناً مع ارتفاع الأجور، وعدد السكان، والقروض الاستهلاكية في المملكة. وتبين في نتائج النموذج القياسي معنوية الأجور بالإشارة الموجبة، أي أن لها تأثير طردي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة، وهو ما يتفق مع النظريات والدراسات السابقة. وبالتالي تم قبول فرضية البحث التي تنص على: "يؤدي انخفاض الأجور إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية".

كما يوضح النموذج القياسي أيضاً معنوية التضخم بإشارة موجبة، حيث ينتج عنه أثراً طردياً على الإنفاق الاستهلاكي الخاص. وهذا عكس ما ورد في النظريات والدراسات السابقة، والتي أوضحت العلاقة العكسية بينهما، وقد يعود السبب إلى عدم مرونة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة، حيث يشكل الإنفاق على السلع الضرورية النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والجدير بالذكر هو تأثر الإنفاق الاستهلاكي الخاص وبشكل واضح بالعادات الاستهلاكية بالمجتمع السعودي، والتي يصعب قياسها، إضافةً إلى القروض الاستهلاكية والتي يمكن ملاحظة ارتفاعها خلال السنوات الأخيرة، والتي تعد سبباً واضحاً في ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ولكن لم يتسنى تقديرها في النموذج القياسي لعدم اكتمال البيانات التي تغطي الفترة.

ويستنتج مما سبق، أنه من المتوقع انكماش الإنفاق الاستهلاكي الخاص في المملكة العربية السعودية بنسبة ٤,٢% عند انخفاض الأجور بنسبة ١٠%. ورغم انخفاض مرونة الإنفاق الاستهلاكي الخاص للتغير في الأجور، إلا أن هذا الانخفاض قد يكون مؤثراً بالسلب على الطلب الكلي وحركة النشاط الاقتصادي بالمملكة وعلى ربحية القطاع الخاص، وقد يقود إلى حالة من الركود. كما أن هذه العلاقة قد يكون لها تأثيراً واضحاً على رفاهية المستهلكين نظراً لأن النسبة الأكبر من الإنفاق الاستهلاكي توجه لسلع ضرورية كما أوضحه التحليل. وهو ما يقتضي بالضرورة توفير آليات بديلة لتعويض المتضررين.

غير أنه من ناحية أخرى، قد يحد انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص من ارتفاع الأسعار وبالتالي الحيلولة دون انخفاض الأجور الحقيقية.

وبناء على ما سبق، يوصي البحث صانعي القرار بأن يقترن انخفاض الأجور، إذا كان لابد منه لاعتبارات خفض عجز الموازنة، بسياسات لدعم السلع الأساسية مع توفير الرقابة على الأسعار وحماية المستهلك، مع التأكيد على نشر الوعي بأهمية ترشيد الاستهلاك والحد من الإسراف، وتوفير أوعية ادخارية ملائمة. فضلاً عن التقليل من القروض الاستهلاكية التي تزيد من مستوى المديونية لدى الأفراد. كما يوصي البحث بزيادة الأبحاث المستقبلية حول موضوع الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، في ضوء ما يتوافر لاحقاً من بيانات أكثر دقة وتفصيلاً.

## المراجع

### المراجع العربية:

- الثميري، أ. (٢٠١٦). الاقتصاد السعودي ٢٠١٥ نظرة تحليلية. المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، دار جامعة الملك سعود للنشر.
- الحداني، ر. (٢٠١٤). "تقدير دالة الإستهلاك الكلي العراقية وقياس العوامل الأخرى المحددة للإنفاق الإستهلاكي : دراسة إستطلاعية في بغداد". مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، ٢١ (٦٧، ٦٨)، ٨٠-٥٩.
- الفتاح، م. (٢٠١٣). تحليل الاقتصاد الجزئي. المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
- النسور، إ. (٢٠١٣). المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة. الأردن، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- الهيئة العامة للإحصاء (أعداد متفرقة)، "الكتاب الإحصائي السنوي".
- الوادي، م. (٢٠١٠). الاقتصاد التحليلي. مصر، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- الوادي، م. والعيسوي، ك. (٢٠٠٧). الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي. الأردن، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- جامع، أ. (١٩٧٦). النظرية الاقتصادية الجزء الثاني التحليل الاقتصادي الكلي. مصر، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
- خليل، س. (١٩٨٢). النظريات والسياسات النقدية والمالية. الكويت، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
- سمارة، و. (٢٠١٦). "العلاقة بين الدخل المتاح الإجمالي والاستهلاك وتقدير دالة المستهلك لفلسطين". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، فلسطين، ٢٤ (٠٠٢)، ٢٩-١٨.
- سميسم، س. (٢٠١٠). التوازن الاقتصادي العام. الأردن، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- شهاب، م. (٢٠١٤). "تحليل وقياس أثر الدخل و حجم الأسرة في الانفاق على مجموعة المواد الغذائية في مدينة الرمادي : دراسة حالة لعام ٢٠١٣". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، ٦ (٠١١)، ١٥٧-١٤١.

صبيح، م. (٢٠١٥). "تحليل العلاقة بين معدلات التضخم و الأجور الحقيقية في الإقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٣". مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية, فلسطين, ٢٣(٠٠١), ٩٧-٧٤.

عفان، م. (٢٠١٥). "تقلبات الاستهلاك الخاص بين الاندماج والصدمات في الدول النامية : دليل من المملكة العربية السعودية". المجلة العلمية للإدارة, المملكة العربية السعودية, ٠٠٠(٠٠٨), ٩٥-١٤٨.

ليفثويتش، ر. (١٩٨٩). ترجمة: اليماني، ع. والزليطني، ع.، نظام الأسعار وتخصيص الموارد. ليبيا، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قاريونس.

محمد، م. (٢٠١٣). "تحليل دالة الإنفاق الاستهلاكي في مدينة الزاوية". مجلة فكر وإبداع, مصر, ٠٠٠(٠٨١), ٥٢٩-٤٩٣.

مؤسسة النقد العربي السعودي (أعداد متفرقة)، "التقرير السنوي".

مؤسسة النقد العربي السعودي (أعداد متفرقة)، " تقرير الاستقرار المالي".

#### المراجع الأجنبية:

Fisher, J. D., et al. (2013). "Measuring the trends in inequality of individuals and families: Income and consumption." The American Economic Review **103**(3): 184-188.

Negem, S. H. (2014). "The Effect Of Changes in Government Expenditure and Exchange Rate on The Income Of The United Kingdom." **034**(003).

Sabelhaus, J., et al. (2013). "Is the Consumer Expenditure Survey representative by income?", National Bureau of Economic Research.

أثر الاجور على سوق الاسهم السعودي خلال الفترة (١٩٩١-  
(٢٠١٥

**The Impact of Wages on The Saudi Stock Market  
Users An Empirical Study During the Period (1991-  
2015)**



## أثر الأجور على سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

د. نشوى مصطفى علي محمد<sup>٢٧</sup>بدور أحمد المالك<sup>٢٦</sup>

الملخص: هدف البحث إلى تحليل وقياس أثر الأجور على سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥). حيث كان الاسهم الرئيسي لهذا البحث في أنه بحث العلاقة بين الأجور وسوق الأسهم السعودي وكانت العلاقة غير مباشرة، في ين اقتصرت الدراسات السابقة على أثر الأجور على متغيرات أخرى. واعتمد البحث الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي في صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادي. وجاءت النتائج بأن الأجور لا تؤثر في سوق الأسهم السعودي.

**الكلمات المفتاحية:** الأجور-سوق الأسهم السعودي-الادخار-المملكة العربية السعودية

تصنيف JEL: E21, G22, H25, E41

Abstract: This study aimed to analyze and measure the impact of wages on the Saudi stock market during the period (1991-2015). Where he was the main contribution of this study is that it examined the relationship between wages and the Saudi Stock Market and the relationship is indirect, in the yen were limited previous studies on the impact of wages on other variables. The study was descriptive analytical method in the presentation of the theoretical framework and analysis of data, in addition to the standard method in the formulation of the multiple regression model, which has been appreciated in a way ordinary least squares. The results were that the wage does not affect the Saudi stock market.

Key words: wage-Saudi stock market-savings-Saudi Arabia

JEL classification: E21, G22, H25, E41

<sup>٢٦</sup> باحثة اقتصاد  
<sup>٢٧</sup> أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد

## ١. المقدمة

تعد الأجور عنصراً أساسياً في تحريك القوى المنتجة في كافة المجالات، وهي السبب الأساسي لوجود الفئة العاملة لطلب العيش وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقاس الأجور الحقيقية بمقدار الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية على السواء وبالتالي لها تأثير في السوق المالي. فالأجور المستثمرة في سوق الأسهم هي فوائض مدخرات الافراد وكطريقة لاستثمار هذه المدخرات يتم توجيهها إلى السوق المالي وبالتالي يتأثر السوق المالي بها، وبالتالي يحكم القول انه إذا زادت الأجور زاد الطلب على سوق الأوراق المالية والأسهم والسندات.

ومن ناحية أخرى تعتبر مؤشرات الأسواق المالية من المقاييس المهمة التي تعكس مدى قوة اقتصاد الدولة وحجمها. أيضا يقيس مدى قدرة الدولة وشفافيتها في الإدارة والمال، وتختلف الأسواق المالية عن غيرها من الأسواق فالبضاعة التي يتم تداولها بها ليست أصول حقيقية بل أوراق مالية أو أصول مالية، وغالبا ما تكون هذه البضائع أسهم وسندات، ويؤثر استقرارها ونموها على مدى قدرة الدولة على جذب الاستثمارات من قبل الافراد والشركات والمؤسسات للاستثمار فيها.

وبالتالي نلاحظ من التقارير المالية السنوية للدول بأن الأسواق المالية وخاصة سوق الأسهم يتعرض للتغيرات من حجم الأسهم المتداولة وعدد المتداولين فيه، ويرجع السبب في ذلك الى تغير في المتغيرات الكلية مثل الأجور او الدخل وتغير سلوك المستثمرين فتتغير طريقة استثمارهم وهذا بالتأكيد له تأثير كبير على أسواق المال من تغيرات ونزول وصعود فيها.

في عام ٢٠١٦ قررت المملكة وضع خطة جديدة للارتقاء بمستوى المملكة وتطوير الدولة بشكل عام للتوجه بأن تكون دولة تستثمر وتصنع أسمتها "رؤية ٢٠٣٠" واولى خطواتها أنها وجهت إلى تقليص حجم البدلات على الرواتب وبعضها تم إلغائها على جميع قطاعاتها الحكومية، هنا نلاحظ بأن التأثير على أجور الافراد في هذه السنة لم يظهر بعد ولكن الأجور في المملكة قد تأثرت في السابق بالزيادة والنقصان وهذا التغير يؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على سوق الأسهم السعودي الذي يتأثر بسهولة بأي متغير اقتصادي، وسنأخذ بيانات لـ ٢٥ سنة سابقة من الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) وسنلاحظ انه في عام ١٩٩١ و ١٩٩٢ كان عدد الأسهم المتداولة بالمليون ريال لم يتغير (٣٤)(تداول)\* ولكن في عام ١٩٩٣ زاد حتى وصل الى (٦٠) مليون ريال (تداول)\* بمعدل تغير أو نمو ٧٦% ، اما في عام ٢٠١٣ بلغ عدد الأسهم المتداولة (٥٢,٣٠٦) مليون ريال(تداول)\* وفي عام ٢٠١٤ زاد المعدل الى ان وصل (٧٠,١١٨) مليون ريال (تداول)\* بمعدل نمو ٣٤% وكان هذا متوافق مع تزايد الأجور في نفس الفترات.

ففي عام ١٩٩٢ بلغ مقدار الأجور بالمليون ريال (٣٦٩٧,١) (هيئة الإحصاء العامة) \* وفي عام ١٩٩٣ بلغ مقدار الأجور بالمليون ريال (٣٨٠٠) (هيئة الإحصاء العامة) \* بمعدل نمو ٢,٧٨% واما في عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بلغ مقدار الأجور بالمليون ريال (٤١١٧) (٤٣٩٤) على التوالي (هيئة الإحصاء العامة) \* بمعدل نمو ٥,٢% بالرغم من معدل التغير للأجور لم يكن كبير الا ان التغير بالمقارنة في معدلات التداول كان كبير.

وهذا يجعلنا نتساءل عن ما مدى تأثير الأجور على سوق الأسهم اذا تبعناها تاريخيا ؟ واذا زادت الأجور سيزيد تبعا لذلك الاستثمار في سوق الأسهم السعودي؟

نتلخص فرضية البحث فيما يلي:

"تؤثر زيادة الأجور على ارتفاع مؤشر التداول في سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية"

هدف البحث هو قياس مدى تأثير أجور الافراد على الأسواق المالية ومدى تغير مؤشرات أسواق الأسهم السعودية بسبب الزيادة في الأجور، من خلال توضيح ما ورد في الدراسات السابقة عن المملكة العربية السعودية أو الدول الخليجية والعربية، وما مدى تأثير ذلك على زيادة المساهمين في السوق، من خلال بناء نموذج قياسي كامل للأجور واثارها والعوامل المؤثرة عليها للوصول إلى نتائج وتوصيات قد تسهم في مساعدة صانعي القرار لتقديم رؤية لمدى فعالية هذه السياسة وانعكاساتها على سوق الأسهم السعودي في قراراتهم الخاصة بالأجور، للإسهام في رفع مستوى الاستثمار المالي في الدولة.

يعد هذا البحث ويسهم بأن يكون الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية لتناول الأجور ومقارنتها بسوق الأسهم السعودي خاصة، حيث توجد عديد من الدراسات غير المباشرة التي تطرقت إلى الأجور ومدى تأثير عوامل أخرى عليها. وعلى النقيض عن ما مدى تأثير الاستثمار على الأسواق المالية وغيرها. تبعا لذلك ستقوم هذه الدراسة ببحث موضوع تأثير الأجور على سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية.

يطبق البحث على المملكة العربية السعودية، نظرا للقرارات الأخيرة المسبقة عن الأجور، وتم التطبيق على الفترة من (١٩٩١-٢٠١٥) نظرا لتوفر البيانات.

يتبع منهجية البحث الأسلوب الوصفي من خلال تعريف الأجور وأهميتها وآثارها، وماهية الأسواق المالية ودورها في السوق المالي وعلاقتها بأجور الافراد، كما يتبع البحث الأسلوب القياسي لقياس أثر الاجور على السوق المالية في المملكة العربية السعودية، اعتمادا على بيانات سنوية إحصائية من

مؤسسة النقد العربي السعودي، وسيتم بناء النموذج القياسي عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية.

## ٢. الإطار النظري والدراسات السابقة

يتطرق هذا الجزء إلى نظريات الدخل والاستثمار والدراسات السابقة في النظرية الكنزوية وغيرها. وثم تعريف لسوق الأسهم وأنواعه ومؤشرات قياس أداء سوق الأسهم ومحددات نموه. وأخيراً علاقة دالة الادخار بدالة الاستثمار ومصادر المدخرات، للوقوف على علاقة سوق الأسهم بالأجور بطريقة غير مباشرة.

### ١/٢ التأسيس النظري

لم تتطرق النظريات إلى علاقة مباشرة ما بين الأجور وسوق الأسهم، ولكن بالأخذ بعين الاعتبار بأن الأجور هي الدخل، والدخول تتحول إلى مدخرات تستثمر في سوق الأسهم. جاءت العديد من النظريات التي فسرت العلاقة بين الادخار والاستثمار بداية من النظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكنزوية التي نافت، وغطت النقص الذي يوجد في النظرية الكلاسيكية. وكذلك نظرية المعجل التي فسرت علاقة دالة الدخل بالاستثمار.

بداية من المدرسة الكلاسيكية التي تنتظر إلى الادخار على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع الاستثمار، ومسندهم في ذلك أن كل ريال يدخر بواسطة القطاع العائلي سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال والحكم لسعر الفائدة، والذي يمثل في نظر الكلاسيك المكافأة التي يحصل عليها الأفراد مقابل الادخار. فالأفراد عادة يفضلون الاستهلاك على الادخار، وعليه فإنهم لن يقوموا بزيادة مدخراتهم إلا إذا دفعت لهم مكافأة أكبر. وبناء على ذلك فإن الكلاسيك يؤمنون بأن سعر الفائدة كفيل بإعادة التوازن بين الادخار والاستثمار (الدعمي ٢٠١٠).

أما النظرية الكنزوية عرفت دالة الادخار، الذي هو يعبر عن جزء الاجور المستثمرة في سوق الاسهم بأنه هو الزيادة في الدخل عن الانفاق على الاستهلاك. أما دالة الاستثمار فهي الإضافة الحالية لقيمة المعدات الرأسمالية التي نتجت من النشاط الإنتاجي، ويعبر عنه بأنه جزء من الدخل في الفترة المعينة لم يذهب الى الاستهلاك. الذي هو مختلف عن النظرية الكلاسيكية، فالنظرية الحديثة الكنزوية تقول بأن ادخار أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة، وأن كلا من الادخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة. فدوافع الادخار مثل: شراء سلعة في المستقبل، الاحتياط لأي ظروف طارئة، لضمان مستقبل الأبناء، حباً في المال، وغيرها تختلف تماماً عن دوافع الاستثمار لتحقيق الربح (كينز ٢٠١٠). أما نظرية المعجل فقد فسرت الاستثمار وحجمه

بأنه يعتمد على تغيرات الناتج أو الدخل في الاقتصاد والتي تعتبر مقياساً لحجم الطلب في الاقتصاد (نصر ١٩٩٦). وهذا يجعلنا نستنتج بأن العلاقة بين الادخار والاستثمار تفسر كما جاء في المدرسة الكنزية التي ذكرت بأن أغلب الاقتصاديين يجمعون على أن الدخل الذي يفسر بأنه هو قيمة الناتج يساوي الاستهلاك مضاف إلى الادخار، هذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن الادخار إذا خصم منه الاستهلاك سينتج عنه بان الادخار سيساوي الاستثمار (كينز ٢٠١٠).

جاءت بعض الدراسات السابقة التي تؤكد ما ورد في النظريات السابقة ولكن بطريقة غير مباشرة فلم تأتي دراسة تفسر أو تنتقد ما جاء في النظريات، والبداية من دراسة (العمران ٢٠٠٥) التي كانت عن دور صناديق الاستثمار في تعبئة الادخار المحلي وتنشيط سوق الأوراق المالية في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ إلى أهمية تنمية الادخار في مصر ودور صناديق الاستثمار في ذلك ووجدت ان هناك علاقة ارتباط طردي قوي بين التطور في حجم الادخار وبين حجم التعامل في سوق الأوراق المالية، وهذا يثبت النظرية الكنزية التي تذكر بأن العلاقة بأن الاستثمار والادخار قد تزيد. اما دراسة (خالد ٢٠٠٨) التي فسرت أسباب التقلبات الحادة في سوق الأسهم خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦ قياساً موضحة ان العلاقة بين تطور الاسواق المالية وتنوع القاعدة الإنتاجية مهم في أي اقتصاد او دخل فقد وافقت النظرية الكنزية في أن التغيرات في الدخل قد تخل من عملية الاستثمار.

وكذلك ذكرنا بأن المحددات تربط العلاقة بين الدخل وسوق الأسهم مثل محددات الأداء الخاصة بسوق الأسهم وكيف عملها رغم عدم ارتباطها بشكل مباشر بالعلاقة ولكن لاشك بأنها لها تأثير كبير في العلاقة كما ذكر في دراسة (البكر ٢٠٠٨) التي بحث في محددات الأداء في سوق الأوراق المالية السعودي، وتم الوصول إلى النتائج باستخدام النموذج الخطي العادي والعديد من النماذج القياسية الأخرى إلى وجود ارتباط ذاتي بين تغير معدل التضخم وانخفاض معامل ديرين واتسون، وكذلك بالنسبة لمتغير البترول وجد أن له علاقة طردية موجبة مع محدد الأداء ويرها العديد من المتغيرات التي ذكرت في الدراسة وهذا كما جاء في النظرية الحديثة لوجود علاقة بين الادخار والاستثمار وإن كانت هذه العلاقة غير مباشرة كما المحددات التي تعبر عن مدى تزايد الاستثمار في السوق وهذا يعكس على الأجور بالمقابل.

وكذلك دراسة وقد درس (الفراج ٢٠٠٤) التي درست نفس العلاقة التي بين المحددات وهذه الدراسة ركزت بشكل خاص على العلاقة بين المؤشر العام لسوق الأسهم المحلية والتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، وقد أخذت مؤشر الأسهم كمتغير متبع في الدراسة وهذا معاكس للعلاقة الأساسية التي تقوم عليها الدراسة والتي سيتم البحث عنها، ولكنها توافق النظرية الكنزية بوجود علاقة بين الادخار والاستثمار كما ذكر في نتائجها. ولكن نجد كذلك بأن النمو الاقتصادي له علاقة في زيادة

الدخل وبالتالي علاقته بالاستثمار وبالأخص الاستثمار في سوق الأسهم كما ذكرت دراسة (الخريش ٢٠٠٩) التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين العائد على الأسهم السعودي الى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ومعدل النمو وهذا ما توصلت اليه في نتائجها باستخدام (2SLS) وهذا يثبت انه عند ارتفاع معدل النمو في الدولة سوف يسهم في تحسين معدل العائد على الأسهم السعودية، ووجدت أيضا علاقة سالبة معنوية بين معدل التضخم ومعدل العائد، ووجود علاقة طردية بين معدل الانفاق الحقيقي ومعدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ومعدل نمو المعروض النقدي، وهذا موافق لما جاء في النظرية الحديثة. وكما النمو والمحددات التغيرات الاقتصادية لها تأثير كبير كذلك كما جاء في دراسة (البكر ٢٠٠٨) عن دور المتغيرات الاقتصادية على أداء وتقلبات سوق الأسهم السعودي، باستخدام اختبار التكامل المشترك والعديد من النماذج القياسية تم الوصول إلى وجود تأثير إيجابي على سعر النفط والقروض الشخصية وكذلك المضاربة على أسعار الأسهم المحلية في الاجل الطويل وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ تم الوصول الى وجود علاقة ذات تأثير إيجابي على عامل المضاربة على المؤشر الشهري العام في الاجل القصير، وهذا يقودنا الى استنتاج انه كما جاء في زيادة للقروض الشخصية وتأثيرها الإيجابي على سوق الأسهم دليل آخر على وجود علاقة بين الادخار والاستثمار. وأخيرا للتطرق الى عوامل أخرى تثبت وجود علاقة بين الادخار والاستثمار كما جاء في دراسة (المديهم ٢٠١٤) عن أثر تقلبات أسعار النفط على سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية وقد أخذت الدراسة العديد من العوامل الاقتصادية في أسعار النفط الي اثرت على سوق الأسهم السعودي باستخدام العديد من النماذج القياسية التي وضحت بوجود علاقة إيجابية بين تقلبات أسعار النفط وسوق الأسهم السعودي، وهذا احدى العوامل الخارجية التي تكون بعيدة عن العلاقة الأساسية ولكنها دليل يستخدم لإثبات وجود علاقة بين الادخار والاستثمار في النظرية الحديثة من العوامل الخارجية المؤثرة.

أما في جانب عدم التوافق مع فرضية الدراسة فقد تناولت دراسة (سعيد ١٩٩٧) تحليل الكفاءة والمخاطرة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة من (١٩٩٠ - ١٩٩٥) الى استقلال العائد الحالي على السهم في العائد من الفترة السابقة مما يوضح ضعف الكفاءة على سوق الأسهم، وهذا يعكس بأن الكفاءة والمخاطرة التي تعبر عن الاستثمار لا تتوافق مع النظرية الحديثة للاستثمار والدخل. كذلك جاءت دراسة (حسين ٢٠٠٢) عن مدى مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل خلال الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٠ والتي جاءت كما ذكر في النظرية الكنزية بأن الادخار والاستثمار على مستوى واحد حيث نتج عن الدراسة أن سوق الأوراق المالية يملك إمكانيات تؤثر إيجابيا على تنمية الادخار وهذا معاكس للعلاقة الأساسية. ونذكر أيضا بأن بعض المتغيرات الاقتصادية تثبت العكس في العلاقة كما جاء في دراسة (المطيري ٢٠١١) التي درست علاقة التضخم بالتقلبات على سوق الأسهم السعودي وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد الى عدم وجود علاقة موجبة بين التضخم والتقلبات على أسعار سوق الأسهم،

وهذا يدل على أن ليس جميع المتغيرات الاقتصادية تؤثر في علاقة الدخل والاستثمار كما جاء في النظرية الحديثة. ومن العوامل الخارجية كذلك الأسواق المالية الخارجية وعلاقتها بالسوق المحلي كما ذكر في دراسة (السديس ٢٠١٣) عن أثر سوق الأسهم الأمريكية على سوق الأسهم السعودية، وتوصلت النتائج التي كانت باستخدام العديد من منحدرات القياس إلى عدم التأثير الكبير على أسعار الفائدة في السوق الأمريكي على سوق الأسهم السعودي.

وأخيراً بعض المتغيرات كما ذكرنا لها تأثير على الاستثمار في سوق الأسهم وبعضها الآخر لا يوجد وهذا قد يدل على وجود العلاقة بين الادخار والاستثمار وفي المعاكس يثبت بأن العلاقة ضعيفة كما جاء في دراسة (النصر ٢٠١٥) عن العوامل المؤثرة على سوق الأسهم السعودي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣ إلى قياس سوق الأسهم والعوائد المعنوية وغير المعنوية المؤثرة عليه باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وكذلك اختيار الفترة كان بسبب قياس سوق الأسهم قبل وبعد الازمة العالمية للأسهم بالتطبيق على بعض الشركات وتوصلت إلى أن هناك تأثير معنوي لبعض المتغيرات وهي: العائد على الأسهم، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، مضاعف الربحية. بينما لم يكن هناك أي تأثير معنوي لبعض المتغيرات الأخرى وهي: سعر الفائدة، عرض النقود، ونسبة المديونية، على أسعار أسهم هذه الشركات خلال فترة الدراسة، وهنا كذلك العلاقة قد لا تكون مباشرة كما ذكر في نظرية الحديثة ولكنها تدعم جوانب أخرى من العلاقة.

## ٢/٢ تعريف سوق الأسهم ومؤشراته:

يعرف سوق الأسهم بأنه نوع من انواع الاسواق المالية<sup>٢٨</sup> وهو سوق يختلف عن الاسواق العادية التي تباع وتشتري فيها سلع ملموسة فهو يتداول اصول مالية غير حقيقة التي تكون على شكل أسهم او سندات. هذه الاسواق تتكون من قسمين رئيسيان وهي الاسواق المنظمة والتي يعبر عنها بأنها المكان حيث يلتقي فيها المتداولين بالسوق وتسمى بالبورصة، والقسم الآخر هي الاسواق الغير منظمة والتي يعبر عنها بأنها هي جميع المعاملات المالية التي تقام خارج البورصة ويطلق عليها المعاملات على المنضدة وتتولاها مكاتب الوساطة، ولا يوجد لها مكان محدد لإجراء المعاملات فتتم عن طريق الاتصالات او الانترنت وهذا هو الغالب(هنيدي ١٩٩٣، الخريش ٢٠٠٩).

المؤشر العام لأسواق الأسهم هو عبارة عن القيمة الرقمية التي تقيس التغيرات التي تحدث في سوق الأوراق المالية، ثم يتم مقارنة قيمة المؤشر عند أي نقطة رسمية، وبالتالي يمكن التعرف على تحركات

<sup>٢٨</sup> تعريف سوق الأوراق المالية: هو السوق الذي يتم فيه اصدار وتداول الأوراق المالية كالأسهم والسندات والمشتقات المالية، ويمثل هذا سوق التمويل طويل الأجل(مقابلة ٢٠١٣).



السوق إلى الأعلى أو إلى الأسفل. يعتبر المؤشر مقياساً شاملاً لتحركات أسعار الأسهم مثل مؤشر دار جونز لمتوسط الصناعة (DJIA)، ومؤشر ستاند اندبور (500S&P500)، وبالتالي هذا المؤشر يمثل مستوى مرجعي للمستثمر في السوق المالي، وكذلك يمثل مقياساً لمجموعة معينة من الأسهم لقطاعات معينة مثل مؤشر جونز لصناعة النقل، أو مؤشر ستاندربور لصناعة الخدمات المالية.

وهكذا فإن مؤشر الأسواق المالية ليس فقط يرشد المستثمرين وإنما يقوم أيضاً برصد التطورات المالية التي تحدث في السوق ويقيس مدى فعاليتها (الرزين ٢٠٠٦، الدعي ٢٠١٠).

أما مؤشر القيمة السوقية يوجد نوعين رئيسيين من مؤشرات الأسهم، تستخدم كلاً منها معادلة مختلفة في تحديد سعر المؤشر، تستند المؤشرات المرجحة بالقيمة السوقية في إعطاء وزن نسبي لكل شركة في المؤشر على إجمالي قيمتها السوقية. وبشكل أساسي كلما زاد حجم الشركة كلما زاد معها بالتبعية تأثيرها على المؤشر ككل، وتعد المؤشرات المرجحة بالقيمة السوقية هي النوعية الأكثر شيوعاً.

أما المؤشرات المرجحة بالسعر في إعطاء الوزن النسبي لكل شركة في المؤشر على سعر سهم الشركة، على سبيل المثال إذا كان سعر إحدى الشركات مرتفعاً فإن أي تغيرات في سعر هذا السهم سوف يكون لها تأثير كبير على الأداء العام للمؤشر مقارنة بالتغيرات التي تحدث في الشركات التي يكون سعر أسهمها منخفضاً (تداول ٢٠٠٥).

### ٣/٢ محددات نمو سوق الأسهم

يعتبر سوق الأوراق المالية المكان الآمن لاستثمار الأوراق المالية ولكن هذا السوق لكي ينمو توجد العديد من المحددات التي تساعد على نموه مثل الادخار المحلي، الاستثمار الأجنبي، الحوافز الحكومية بداية من الادخار المحلي فالأسواق المالية تقوم بدور المستشار المالي للمدخرين والمستثمرين، فلكي يستطيع المدخر استثمار أموال في سوق الأسهم عليه أن يدرس السوق المالي ومؤشراته ويزيد الوعي الاستثماري بشكل عام بالتالي يتحقق نمو في السوق المالي لفهم المستثمرين طبيعة عمل السوق بشكل واضح (الرزين ٢٠٠٦). ثم الاستثمار الأجنبي الذي يتطرق إلى وجود مستثمرين من جميع أنحاء العالم بإمكانهم الدخول لسوق الأوراق المالية من غير المستثمرين المحليين في غالبية الأسواق المالية وهذا يجعل من السوق المالي مكان أكثر تنوعاً ومزدهراً بشكل أكبر. وأخيراً الحوافز الحكومية مثل الإعانات أو الزيادة في الرواتب والأجور فهذه لها تأثير كبير على نوعية الاستثمار كما سيتم ذكره في البحث لاحقاً وكما طرح في مشكلة البحث بأن مدى التغير في الدخول الذي يزيد من معدلات الادخار له تأثير كبير على السوق المالي وهذا ما سيتم اثباته في الجزء القياسي (ألبير ١٩٩٦).



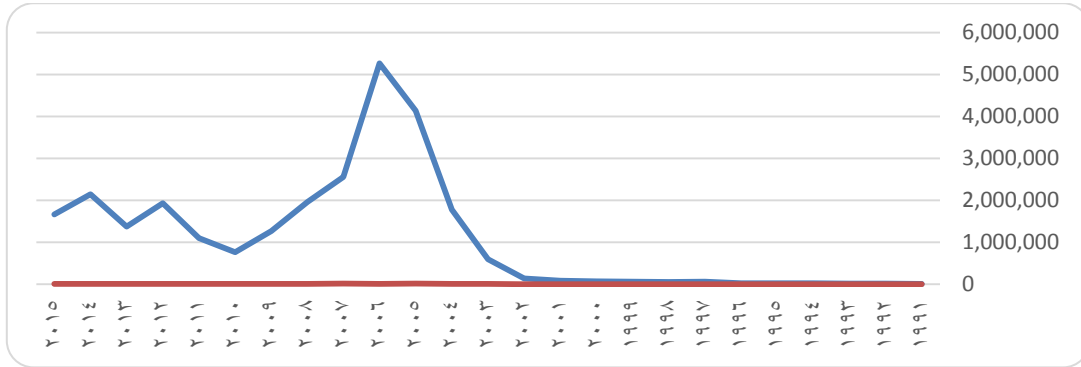
## ٢. الإطار التحليلي:

يتناول الإطار التحليلي تطور سوق المال السعودي، وعلاقة الأجور بالادخار، ثم علاقة الادخار بسوق المال السعودي.

### ١/٣ تطور سوق المال السعودي:

تولت لجنة وزارية مشكلة من وزير المالية ووزير التجارة ومحافظ مؤسسة النقد بوضع الأنظمة واللوائح التنظيمية لسوق المالي السعودي منذ عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٩٠ حيث تم تطبيق أول نظام الكتروني متكامل للتداول والتسويات والمقاصة وهو النظام الآلي لمعلومات الأسهم (esis) وفي صيف نفس العام حدثت فترة غزو العراق للكويت، وبعد تحرير الكويت وفي عام ١٩٩٢ وصلت الأسهم الى ذروتها، وقد مر النظام بعدة مراحل لتطويره وتحديثه وتوسيع نطاق البيانات والمعلومات الخاصة وأصبح التداول مسموح به عن طريق البنوك وفروعها، وكذلك تطبيق نظام إدخال أوامر البيع والشراء مباشرة من البنك نفسه وتسوية الصفقات. وقد سمح بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر من خلال صناديق الاستثمار في عام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٦ أتيح للمستثمرين الأجانب المقيمين الدخول المباشر لسوق المال السعودي، وفي عام ٢٠٠٧ تم تأسيس شركة السوق المال السعودية (تداول) كشركة مساهمة سعودية وهي الجهة الوحيدة المصرح لها بالعمل كسوق للأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، وفي عام ٢٠٠٨ سمح لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالدخول المباشر للسوق كما سمح للمستثمرين الأجانب الغير مقيمين الدخول المباشر لسوق المال السعودي، وفي عام ٢٠١٠ تم اطلاق صناديق تداول الأوراق المالية للسماح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالاستثمار المباشر فيها، وفي عام ٢٠١٥ اتخذت الحكومة قرارا يسمح لمؤسسات الاستثمار الأجنبية المؤهلة بالاستثمار مباشرة في سوق الأسهم السعودي، ولكن فترة الدراسة ستغطي الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠١٥ فننتائج دخول مؤسسات الاستثمار الأجنبية لن تظهر بالدراسة لأنها نتائج مستقبلية متوقعة، وبالنسبة لنتائج ما قبل فترة ١٩٩١ ستظهر في السنوات التي بعدها كما يوضح الشكل التالي عدد الأسهم المتداولة وكذلك المؤشر العام لسوق الأسهم:

شكل (١) عدد الاسهم المتداولة ومؤشر العام لسوق الأسهم السعودي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)



المصدر: أعد من قبل الباحثة، البيانات من مؤسسة النقد العربي السعودي والسوق المالية السعودية (تداول)

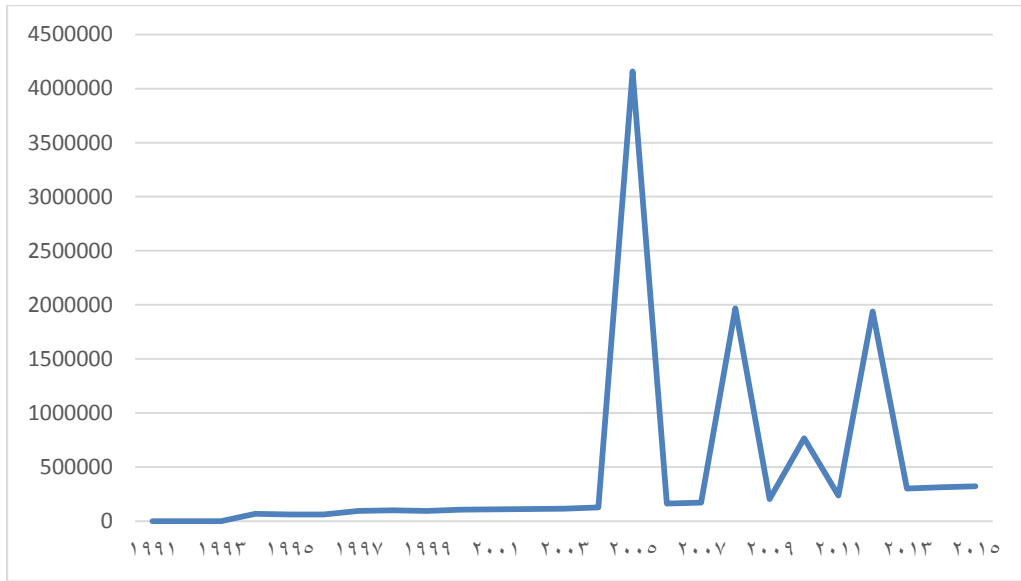
نلاحظ انه في عام ٢٠٠٤ ارتفع مؤشر سوق الأسهم الى ٨٢٠٦,٢٣ نقطة وزاد بالضعف في العام الذي يليه ٢٠٠٥ الى ١٦٧١٢,٦٤ نقطة وهنا كانت فقاعة السوق التي زاد معها التداول في الأسهم ثم انخفض في السنة التي بعدها المؤشر الى ٧٩٣٣,٢٩ نقطة، ولكنه عاد الى الارتفاع مرة أخرى في عام ٢٠٠٧ وقت انشاء الشركة السعودية للتداول الى ١١٠٣٨,٦٦ نقطة، وعاد الى الانخفاض بشدة في عام ٢٠٠٨ عند الازمة العالمية المالية الى ٤٨٠٢,٩٩ نقطة والسنوات التي تليها استقر من ٦ الى ٨ الاف نقطة. ومن جهة أخرى فإن عدد الأسهم المتداولة كان يتصاعد ببطء وخاصة مع تأثير دخول المستثمرين الأجانب في السنوات الأخيرة بالرغم من وجود الازمات العالمية التي تؤثر على السوق بداية من عام ٢٠٠٢ كانت عدد الأسهم المتداولة ١٧٣٦ مليون وزادت الى ٥٥٦٦ مليون في عام ٢٠٠٣، أما في عام ٢٠٠٤ زادت بالضعف حتى وصلت ١٠٢٩٨ مليون ريال، وكانت ذروة عدد الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٢ وصل عدد الأسهم المتداولة ٨٦٠٠٦ مليون ريال.

### ٢/٣ الأجور وسوق الأسهم السعودي

#### ١/٢/٣ الأجور والادخار

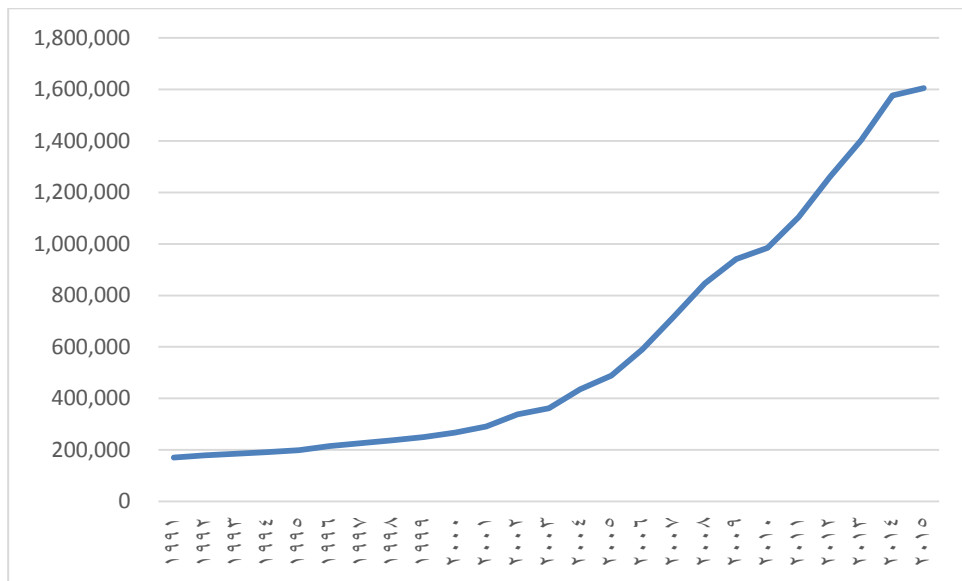
للتفريق بين الأجور والادخار سيتم المقارنة بين الشكليين، ويجب الملاحظة بأن بيانات الأجور هي مجموع إجمالي بيانات الأجور الصادرة من مؤسسة النقد التي تتكون من الرواتب والأجور والبدلات، أما الادخار فهي إجمالي الودائع الادخارية في البنوك الصادرة عن مؤسسة النقد.

شكل (٢) الأجور



المصدر: اعد بواسطة الباحثة، المصدر بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي

شكل (٣) الادخار



المصدر: اعد من قبل الباحثة، المصدر بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي

في البداية نلاحظ شكل (٢) التي تمثل اجمالي الأجور من عام ١٩٩١ الى عام ٢٠١٥ يوجد تفاوت حاد بالأجور وخاصة في عام ٢٠٠٥ فقد وصل اجمالي الأجور ٤١٥٧٤١٣,٣٤ ريال، ثم عاودت للنزول في عام ٢٠٠٦ عند الازمة العالمية للنقود.

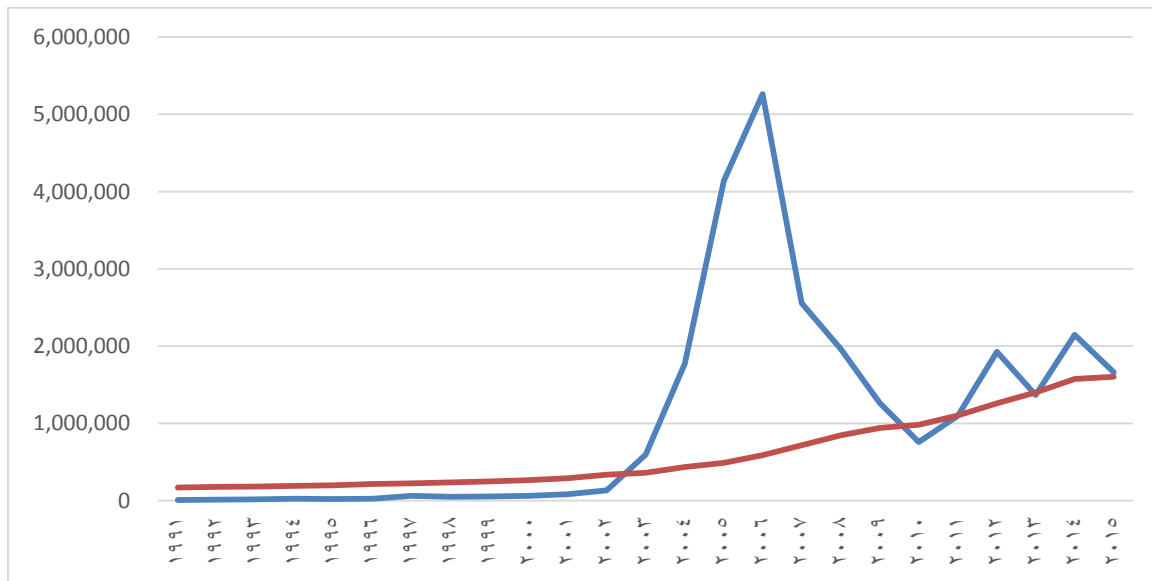
وتم شكل (٣) الذي يوضح الادخار في المملكة العربية السعودية وتم قياسه بناء على نظرية أن الادخار = الدخل - الاستهلاك ، وتم الاستعانة ببيانات حجم الودائع الادخارية بالبنوك كقياس للادخار، فنلاحظ أن الادخار في تصاعد من عام ٢٠٠٣ الى يومنا هذا

وبالمقارنة بين شكل (٢) و(٣) فنلاحظ أن الادخار بدأ بالتصاعد مع زيادة الأجور، وبالرغم من الأجور كانت في نزول وصعود في السنوات ١٥ الأخيرة إلا أن الادخار بقي في تزايد في تلك الفترة.

### ٢/٢/٣ الادخار وسوق الأسهم السعودي

كما لاحظنا من الشكل السابق بأن الادخار في تزايد على مدى السنين، والادخار ما هو إلا الدخل مخصصاً منه الاستهلاك، فإذا تم مقارنة عدد الأسهم المتداولة مع حجم الادخار في الشكل التالي لنرى هل يتوافق كما هي فرضية البحث:

شكل (٤) الادخار وعدد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)



المصدر: اعد من قبل الباحثة، المصدر بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي

نلاحظ من شكل (٤) نلاحظ أن عند زيادة عدد الأسهم المتداولة في ٢٠٠٦ وجد تزايد كذلك في الادخار ولكن ببطيء مقارنة بعدد الأسهم المتداولة.

## الاستنتاج:

كما ذكرنا بأن علاقة الأجور وسوق الأسهم السعودي علاقة غير مباشرة، لذلك تم الربط بين الأجور وسوق بالادخار وبالتالي الأجور بالسوق السعودي وهكذا ليتم استنتاج هذه العلاقة ونلاحظ كذلك بأن البيانات لم توجد بشكل مباشر ووجد صعوبة في إيجاد بعض البيانات لأن العلاقة هذ نادرا ما تم دراستها سابقا.

## ٣. الإطار القياسي

يتناول النموذج القياسي توصيف متغيرات النموذج، وتحليل مصفوفة الارتباط، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل. ويهدف إلى قياس مدى تأثير الأجور على سوق الأسهم، حيث يقدر نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيانات سلاسل ومنية لدولة المملكة العربية السعودية في الفترة (1991-2015).

$$Y = C + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + U \quad (1)$$

يمثل C القاطع، أما  $\beta_1, \dots, \beta_4$  فهي تمثل معاملات النموذج. بينما يعبر Y (المتغير التابع) عن سوق الأسهم السعودي، وبناء على دراسة (صلاح ٢٠١٥)، يشير نسبة تغير الاستقرار الاقتصادي إلى مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية كالتضخم وأسعار النفط والأجور والانفاق الحكومي في التأثير على سوق الأسهم السعودي. ويعبر المتغير المستقل  $X_1$  عن الأجور، مقاسة بمعدل الأجور خلال فترة الدراسة في المملكة العربية السعودية. وبناء على تقرير (تداول ٢٠٠٥)، من المتوقع أن تؤثر الأجور تأثيرا إيجابيا على السعودية. وتعتبر  $X_2$  الى معدل أسعار النفط، وبناء على دراسة (عبد الله ٢٠١٤)، توصلت الى وجود علاقة إيجابية بين التقلبات في أسعار الأسهم وسوق الأسهم السعودي. بينما يعبر U عن المتغير العشوائي للنموذج. ويعبر  $X_3$  عن حجم ودائع الادخار بالبنوك، بناء على دراسة (ايمان ٢٠١٣)، عن سوق الأوراق المالية ودورها في تنمية الادخار في مصر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ بالوصف والتحليل إلى توضيح العلاقة التبادلية بين دور كل من سوق الإصدار والتداول في تنمية الادخار ووصلت الى ان هناك زيادة في قدرة سوق الأوراق المالية على حشد المدخرات.

وتم الاعتماد على شركة السوق المالية السعودية (تداول) ومؤسسة النقد العربي السعودي في الحصول على بيانات المتغير التابع، بينما تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي وكذلك بيانات مؤسسة النقد وهيئة الإحصاءات السعودية في الحصول على المتغيرات المستقلة.

#### ١/٤ تحليل سكون السلاسل الزمنية وتحليل الارتباط:

يتطلب تقدير النموذج القياسي إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، والذي يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال المدة الزمنية للدراسة، والتأكد من مدى استقرارها، حتى يمكن تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك لتجنب الانحدار الزائف، وذلك كما في الجدول (١):

جدول (١): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

variables	Prob.	t-statistic	Exogenous
Y	0.0523	-3.737853 (%١)	Constant
X1	0.0069	-3.831511 (%١)	Constant
X2	0.0466	-3.737853 (%١)	Constant
X3	0.0041	-3.737853 (%1)	Constant

المصدر: اعد بواسطة الباحثة.

وأيضاً يمكن توضيح علاقة الارتباط بين المتغير التابع (Y) سوق الأسهم السعودي، والمتغير المستقل (X) الأجور من خلال مصفوفة الارتباط

## جدول (١) مصفوفة الارتباط

Correlation				
	Y	X1	X2	X3
Y	1.000000	0.201956	0.085921	0.292108
X1	0.201956	1.000000	0.075993	-0.024962
X2	0.085921	0.075993	1.000000	0.275737
X3	0.292108	-0.024962	0.275737	1.000000

المصدر: اعد بواسطة الباحثة، اعتمادا على بيانات الدراسة

يتبين من الجدول (٢) انه لا توجد علاقة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، مما يفيد إمكانية إجراء التقدير بدون تأثر النتائج بمشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

## ٢/٤ نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي في هذا البحث على طريقة المربعات الصغرى العادية<sup>٢٩</sup>. حيث يمكن معرفة ما اذا كان هناك مشكلة ارتباط تسلسلي بين البواقي من قيمة (Durbin-Watson)، كما يمكن معرفة طبيعة ونوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة بالمتغير المستقل وذلك بالنظر إلى معنوية كل داله، بالإضافة إلى معرفة نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع بالنظر إلى قيمة  $R^2$ ، ثم يتم النظر إلى  $\text{prob}(F\text{-statistic})$  والتي تعكس جودة النموذج القياسي ككل، وذلك بالنظر إلى نتائج التقدير في الجدول (٣):

## جدول (٣): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	1.930779	1.213134	1.591563	0.1280
X2	-1.947961	3.083011	-0.631837	0.5350
X3	0.843809	0.598683	1.409442	0.1749
C	0.368518	0.435344	0.846499	0.4078
AR(1)	0.488892	0.200797	2.434762	0.0249
R-squared	0.335752	Mean dependent var		0.438724
Adjusted R-squared	0.195910	S.D. dependent var		0.888257
S.E. of regression	0.796510	Akaike info criterion		2.565897
Sum squared resid	12.05412	Schwarz criterion		2.811325
Log likelihood	-25.79076	Hannan-Quinn criter.		2.631009
F-statistic	2.400944	Durbin-Watson stat		1.853364
Prob(F-statistic)	0.085964			
Inverted AR Roots	.49			

المصدر: اعد بواسطة الباحثة، اعتمادا على بيانات الدراسة

يعتمد تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث يلاحظ من جدول (٣) أن قيمة اختبار (Durbin-Watson) تساوي 1.8 ويدل ذلك على وجود مشكلة الارتباط

<sup>٢٩</sup> تم استخدام برنامج (Eviews) في تقدير النموذج القياسي.

التسلسلي بين البواقي. وتوضح النتائج علاقة المتغير التابع  $Y$  والمتمثل قيمة الأسهم المتداولة وباقي المتغيرات المستقلة، حيث نجد أن العلاقة بين قيمة الأسهم المتداولة والأجور  $X_1$  غير معنوية، وهذا ينفي ما ذكر في فرضية الدراسة والتي فرضت وجود علاقة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، كما لا نجد أنه لا توجد علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الأخرى جميعاً. وعند النظر إلى قيمة  $(R^2) = (0.190910)$  وهذا يعني فهذا يعني أن المتغيرات المستقلة جميعها تفسر ١٩% من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع ( $Y$ ) والذي يمثل قيم الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي، والنسبة المتبقية تعبر عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي وهو ما يعبر عنها بالمتغير العشوائي  $\mu$ ، والتي قد تكون متغيرات أخرى لم تذكر غير النفط والعدم الاستقرار السياسي التي تؤثر بشكل كبير على استقرار وأمن البلد، كما تشير  $\text{prob}(F\text{-statistic})$  والتي تساوي  $(0.085964)$  وهي أكبر من  $(0.00)$  ويدل ذلك إلى جودة النموذج القياسي ككل بنسبة  $(5\%)$ ، أي أن النموذج القياسي معنوي إحصائياً.

ويجب أن التوضيح بأن تم تجربة بعض المتغيرات الأخرى مثل معدل بيانات صناديق الاستثمار بالأسعار الجارية، وأيضاً معدل التضخم، ولكن تم الاستغناء لعدم موافقتها للنظرية وكذلك النتائج جميعها خرجت غير معنوية.



## النتائج والتوصيات

هدف البحث الى تسليط الضوء على مدى تأثير الأجور على سوق الأسهم السعودي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥). حيث اعتد البحث على تحليل الأجور والمعاملات في سوق الأسهم السعودي على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم والنظريات والدراسات السابقة، وتوصل البحث من خلال نتائج الاطار النظري إلى أن النظريات لم تتطرق لدراسة العلاقة المباشرة بين الأجور وسوق الأسهم السعودي، ولكن تم تفسيرها بعلاقة الأجور والادخار وبأن الدخول بعد ستكون مدخرات بعد طرح الاستهلاك، والعديد من النظريات فسرت هذه العلاقة أهمها نظرية النقود لكنز.

وسعى البحث من خلال الإطار التحليل إلى توضيح علاقة الأجور بالادخار، ثم علاقة الادخار بعدد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم، وتم التوصل بأن العلاقة ليست قوية ولكنها متقاربة لعدد من الأسباب أن ليس جميع المدخرات قد تتحول إلى استثمارات في سوق الأسهم ولكن لاحظنا أن سوق الأسهم السعودي قد تأثر بذلك في بعض السنين.

نتائج الإطار القياسي العلاقة السالبة بين معدل الأجور وعدد الأسهم المتداولة في سوق الأسهم السعودي. بالتالي تم رفض فرضية البحث أن عند زيادة الأجور سيزيد معدل التداول في سوق الأسهم السعودي. وتوصل البحث أن المتغير المستقل معدل سوق الأسهم معنوي بإشارة معنوية عند بنسبة ١٩%.

ويوصي البحث من خلال ما توصل إليه من نتائج بالادخار أكثر في سوق الأسهم السعودي لأنه من شأنه أن يرفع اقتصاد الدولة وكذلك يرفع الكفاءة الاقتصادية، وهذه الأجور إذا تحولت الى مدخرات لن تستثمر بل ستنتهي بالاستهلاك وهذا سيعود بالسوء على اقتصاد الدولة.

## المراجع العربية:

٤. البكر، أ. ب. (2008). دور المتغيرات الاقتصادية في أداء وتقلبات سوق الاسهم السعودي. قسم الاقتصاد. المملكة العربية السعودية-الرياض، جامعة الملك سعود. ماجستير.
٥. ألبير، ت. م. ج. إ. د. ر. ز. (1996). النقود والبنوك والاقتصاد. mony, banks, and economic. أ. ب. بليخ، دار المريخ.
٦. الخريش، م. م. (2009). العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل العائد على الاسهم في المملكة العربية السعودية. قسم الاقتصاد. المملكة العربية السعودية-الرياض، جامعة الملك سعود. ماجستير.
٧. الدعيمي، ع. ك. (2010). السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية. عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
٨. الرزين، ع. أ. م. ح. (2006). سوق المال. اقتصاد. المملكة العربية السعودية الرياض، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. دكتوراه.
٩. السديس، م. ع. أ. (2013). أثر سوق الاسهم الامريكية على تقلبات سوق الاسهم في المملكة العربية السعودية. قسم الاقتصاد. المملكة العربية السعودية-الرياض، جامعة الملك سعود. ماجستير.
١٠. العمران، أ. ع. أ. (2005). محددات الأداء في سوق الأوراق المالية السعودية. قسم الاقتصاد. المملكة العربية السعودية-الرياض، جامعة الملك سعود. ماجستير.
١١. الفراج، ف. ع. أ. (2004). العلاقة بين المؤشر العام لسوق الاسهم المحلية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية. قسم الاقتصاد. المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود. ماجستير.
١٢. المديهم، ع. أ. ع. أ. (2014). اثر تقلبات اسعار النفط على سوق الاسهم في المملكة العربية السعودية. قسم الاقتصاد. المملكة العربية السعودية-الرياض، جامعة الملك سعود. ماجستير.
١٣. المطيري، ع. أ. ع. (2011). العلاقة بين التضخم وتقلبات سوق الاسهم في المملكة العربية السعودية. قسم الاقتصاد. المملكة العربية السعودية-الرياض، جامعة الملك سعود. ماجستير.
١٤. النصر، ص. ع. أ. (2015). العوامل المؤثرة على أسعار الاسهم في سوق المال السعودي. مجلة التجارة والتمويل. مصر، كلية التجارة-جامعة طنطا.
١٥. تداول (2005). التقرير السنوي لتداول لعام 2005. الرياض.
١٦. سعيد، ح. إ. أ. (1997). تحليل درجة المخاطرة والكفاءة في سوق الاسهم السعودي. قسم الاقتصاد. المملكة العربية السعودية-الرياض، جامعة الملك سعود. ماجستير.
١٧. كينز، ج. م. (2010). النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود. the general theory of employment, interest, and money. ع. أ. ش. خطاب. أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة: 504.

١٨. مقابلة, س. ع. م. (2013). كيف تستثمر في سوق الأسهم. عمان الاردن, المكتبة الوطنية.

١٩. نصر, ع. ا. م. ع. ا. (1996). التحليل الاقتصادي الكلي. المملكة العربية السعودية-الرياض, دار النشر لجامعة الملك سعود.

٢٠. هنيدي, م. ا. (1993). الاوراق المالية واسواق رأس المال. الاسكندرية, كلية التجارة-جامعة طنطا.

### المراجع الإنجليزية:

1. Alshogeathri, M. A. M. (2011). Macroeconomic determinants of the stock market movements: empirical evidence from the Saudi Stock market, Kansas State University.
2. Diwan, I. and M. Girgis (2002). Labor Force and Development in Saudi Arabia. Symposium on the Future Vision of the Saudi Economy, Riyadh
3. Alshogeathri, M. A. M. (2011). Macroeconomic determinants of the stock market movements: empirical evidence from the Saudi Stock market, Kansas State University.
4. Diwan, I. and M. Girgis (2002). Labor Force and Development in Saudi Arabia. Symposium on the Future Vision of the Saudi Economy, Riyadh.
5. Ramady, M. A. and J. Sae (2007). "Foreign direct investment: A strategic move toward sustainable free enterprise and economic development in Saudi Arabia." Thunderbird International Business Review 49.56-37 : (1)

أثر الأجور على الواردات الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية  
خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

**The Impact of Wages on Consumer Imports in Saudi  
Arabia During the Period (1991-2015)**

## أثر الأجور على الواردات الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة

٢٠ (١٩٩١-٢٠١٥)

د. نشوى مصطفى علي محمد<sup>٢٢</sup>

هديل عبدالله سليمان الهدلق<sup>٢١</sup>

**المستخلص:** هدف البحث إلى تحليل وقياس أثر الأجور على الواردات الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥). حيث كان الإسهام الرئيسي لهذا البحث في أنه بحث العلاقة بين الأجور والواردات الاستهلاكية، في حين اقتصرت الدراسات السابقة على أثر الأجور على متغيرات أخرى، كذلك يتميز البحث الحالي في أنه يطبق في المملكة العربية السعودية، ويطبق على بيانات حديثة. واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي من خلال مجموعة من النظريات لدراسة العلاقة بين الأجر والواردات الاستهلاكية بالإضافة إلى مفهوم ومحددات الواردات، والأسلوب التحليلي الذي تناول حالة وتطور وهيكल الواردات ومن ثم تطور الواردات الاستهلاكية وأخيراً تطور مستويات الأجور. كما تم الاعتماد على الأسلوب القياسي من خلال صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وتوصلت نتائج البحث إلى أن الأجور لها أثر على الواردات الاستهلاكية، وعلى ذلك تم قبول فرضية البحث.

**الكلمات المفتاحية:** الواردات الاستهلاكية، الأجور، الدخل، الاستهلاك.

### The Impact of Wages on Consumer Imports in Saudi Arabia During the Period (1991-2015)

Hadeel Abdullah Suliman Alhadlaq

Dr. Nashwa Mostafa Ali Mohammed

**Abstract:** The study aimed to analyze and estimate the impact of wages change on consumer imports in Saudi Arabia during the period (1991 -2015). The main contribution of this study is that it investigating the relationship between wages and consumer imports, while the previous studies focused only on the impact of wages on other variables, The current study also characterized by being applied in Saudi Arabia and by recent data. The study relied on descriptive method through a range of theories to study the relationship between wages and consumer imports, the concept and determinants of imports, analytical method, which shed light on the relationship, evolution and structure of imports, and then it studied evolution of consumer imports and finally the development of wage levels. The study also relied on the econometric model through formulating a multiple linear regression model using the least squares method (OLS). The results of the study found that wages have a significant impact on consumer imports, thus the study hypothesis was accepted.

**Keywords:** Consumer imports, wages, income, consumption.

**JEL classification:** H52, F16, D14, E24, E21, J31, J58, R15.

<sup>٢٠</sup> بحث أعد في إطار مشروع تخرج، قسم اقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ١٤٣٨-٢٠١٦.

<sup>٢١</sup> طالبة مستوى ثامن، قسم اقتصاد.

<sup>٢٢</sup> أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

## المقدمة:

تعتمد الدولة على الواردات لإشباع متطلباتها الاستهلاكية وذلك بسبب قصور الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المتزايد لحاجات التنمية الاقتصادية (حمد، ١٩٨٨)، وأن الواردات هي جزء من الاستهلاك المحلي للدولة أو استثمارات منتجين أجانب تم شراؤها منهم (السواعي، ٢٠١٠)، ويشكل جانب الواردات من السلع والخدمات في التجارة الخارجية جزءاً هاماً للاقتصاد المحلي، كما أن الواردات تسهم أيضاً في نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال انفاقهم الاستهلاكي على السلع المستوردة (العبدلي، ٢٠٠٧).

توجد علاقة بين الدخل والواردات في دالة الواردات، والتي تشير إلى أنه يوجد علاقة طردية بينهما، لذلك سيكون هناك آثار لتغيير الأجور لا تقتصر على تحسين أو تخفيض رفاهية العاملين في الدولة، بل تشمل عديداً من الآثار الجانبية على الميزان التجاري. حيث يمثل الأجر المصدر الرئيسي للدخل، ويعتبر الدخل مصدر رئيسي للقوة الشرائية التي تستخدم في الطلب على السلع المحلية والمستوردة. مما يعني أن كمية ونوع الواردات تعتمد بشكل أساسي على مستوى الأجور.

وبالتالي، يؤثر مستوى الأجور على حجم الاستهلاك والذي يترتب عليه زيادة في الواردات بشكل عام والاستهلاكية بشكل خاص أي أن الواردات الاستهلاكية حساسة لتغيرات الأجور.

وبما أن المملكة العربية السعودية ذات اقتصاد مفتوح، حيث تعتمد بشكل كبير على القطاع الخارجي. مما يدل على أهمية الاقتصاد الخارجي في ديناميكية الاقتصاد المحلي ويعتمد جزء كبير من اقتصاد المملكة على ما يستورده من السلع والخدمات الأجنبية في شكل سلع للاستهلاك النهائي (العبدلي، ٢٠٠٧). وتؤثر العادات الاستهلاكية والاستهلاك التافخي في المملكة العربية السعودية على سلوك المستهلك وكمية الطلب على السلع الاستهلاكية حيث سادت ثقافة الاستهلاك في الدول المصدرة للنفط بسبب الفوائض النفطية.

لكن يتحول الاستهلاك العائلي إلى مشكلة خاصة حينما يحدث ارتفاع في الأجور، حيث يرتفع الاستهلاك العائلي بزيادة الأجور. وتشير الأرقام إلى بلوغه ما يقرب من ثلاث أرباع الاستهلاك الإجمالي في دول الخليج، وحيث تشغل الواردات الجزء الأكبر من السلع المستهلكة محلياً فإن زيادة الاستهلاك العائلي معناه زيادة في الطلب على الواردات.

فمن بيانات تصنيف الواردات في المملكة من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠١م كان هناك تنذب في الواردات أما من عام ٢٠٠١م إلى عام ٢٠١٥م أصبح هناك نمو مستمر في الواردات بنسبة ٥٠,٨% (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦)، يوازيه ارتفاع في الأجور بنسبه ١٩٣,٤٧% خلال نفس الفترة

(الهيئة العامة للإحصاء، أعداد متفرقة). وللتعرف على التغيرات التي ستطرأ على واردات المملكة عند انخفاض الأجور؟ سيحاول البحث الإجابة عن التساؤل التالي:

ما أثر التغير في الأجور على التغير في الواردات الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية؟

يهدف البحث إلى استعراض مدى تأثير الأجور على الواردات الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية، من خلال عرض النظريات والدراسات السابقة وقياس العلاقة بينهم وتحليلها بالنموذج القياسي، للوصول إلى نتائج وطرح توصيات قد تسهم في مساعدة صانعي القرارات لمعرفة فعالية سياسة الأجور وتأثيرها على حجم الواردات الاستهلاكية.

يسهم هذا البحث مقارنة بالدراسات السابقة في أنها تستعرض الأثر الناتج من أثر تغيير الأجور على الواردات الاستهلاكية، في حين أن الدراسات السابقة ركزت على متغيرات أخرى كأسعار الحاجات المعيشية ومحددات الواردات بشكل عام دون تخصيص، كذلك يتميز هذا البحث في أنه يطبق في المملكة العربية السعودية، ويطبق على بيانات حديثة.

يعتمد البحث على الفرضية التالية:

"تتحدد الواردات الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية طردياً بالأجور".

يطبق هذا البحث على الواردات الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية بسبب السياسة الجديدة في تخفيض الأجور، ويتم التطبيق خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٥ وفقاً لتوافر البيانات. وتقوم منهجية البحث على استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال شرح مفاهيم أثر الأجور على الواردات الاستهلاكية، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي لتحديد أثر الأجور على الواردات الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد يتم تقديره باستخدام المربعات الصغرى العادية.

### أولاً: الإطار النظري

ينقسم هذا الإطار إلى جزئين، الأول منه يتناول التأصيل النظري والدراسات السابقة والنظريات المتعلقة بالعلاقة، والجزء الثاني منه يتناول مفهوم ومحددات الواردات.

#### ١/١ التأصيل النظري والدراسات السابقة:

توجد نظريات تفسر العلاقة بين الأجر والواردات الاستهلاكية من خلال تفسير العلاقة بين الدخل والواردات. وأكد كثير من الاقتصاديين أهمية عامل الدخل القومي كمحدد رئيسي للواردات في الاقتصاديات المفتوحة وأن ارتباطه بالواردات في أغلب الأحوال يكون طردياً (العبدلي، ٢٠٠٧). وهذا ما

أكدت عليه فرضية ليندر بشأن العلاقة بين الدخل والواردات، ووضحت بأن التبادل التجاري الثنائي سيكون أكبر عندما يكون الشريكان التجاريان أكثر تماثلاً في نصيب الفرد من الدخل القومي. وأيضاً أكدت على أهمية الدخل المحلي وحجم السكان لكلا الشريكين التجاريين: المصدر والمستورد، حيث يمثل الدخل المحلي أهمية لكلا الشريكين التجاريين في شرح التدفق التجاري (الجراح، ٢٠١٠).

وبما أن الأغلب يتطرق إلى ذكر الدخل دون الأجر، فمن علاقة الدخل بالواردات الواردة بالنظرية الكينزية (دالة الواردات)، إن أثر الدخل على الواردات إيجابي. ووفقاً لهيكل الواردات فإن الزيادة في الدخل تعمل على زيادة الواردات في اتجاهين: اتجاه السلع الاستهلاكية، واتجاه السلع الرأسمالية. ويتوقف الطلب على الواردات على كل من الدخل، والأسعار المحلية، والأسعار الدولية للسلع، وأن تأثير الدخل على الواردات أكبر من تأثير الأسعار على كمية الواردات (خياط، ٢٠٠٠).

ويتوقف حجم الاستهلاك الكلي لأي دولة في المقام الأول على مستوى الدخل. فإذا زاد الدخل زاد الاستهلاك الخاص والعام وكثيراً ما تسد هذه الزيادة عن طريق الاستيراد، خاصة في تلك الدول التي لا تمتلك المزايا النسبية في إنتاج السلع الاستهلاكية، فبالتالي ربما يكون هناك علاقة طردية قوية بين مستوى الدخل وحجم الواردات من السلع الاستهلاكية (متولي، ١٩٨٦). ويعتمد حجم الواردات على الحاجة والقدرة على الشراء فكلما ارتفع الدخل القومي كلما زاد الطلب على السلع المختلفة من الخارج (حمد، ١٩٨٨). مما يعني أنه عند زيادة الرفاه الاقتصادي من خلال زيادة الدخل سيؤدي إلى نتيجة حصول السكان على إشباع أكبر لحاجاتهم من خلال استهلاك السلع المستوردة (الصوص، ٢٠٠٨).

كذلك توجد نظريات فسرت العلاقة بين الدخل والاستهلاك لما لها من دور في تفسير العلاقة بين الأجر والواردات بشكل غير مباشر. فأوضحت نظرية الاستهلاك في النظرية الاقتصادية الكلية التي تقوم بتحليل سلوك جميع الوحدات الاقتصادية ومن ضمن اهتمامات الاقتصاد الكلي منها: تحديد مستوى الدخل القومي، الإنتاج القومي، الاستهلاك القومي (الدخيل، ٢٠٠٠).

يرى كينز أن أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك<sup>٣٣</sup> هو مستوى الدخل المتاح، والعلاقة بين حجم الاستهلاك وحجم الدخل المتاح وفقاً لكينز هي علاقة طردية (عبدالخالق، ٢٠٠٧؛ سميس، ٢٠١٠؛ حسين، ٢٠١٠)، بحيث "أن زيادة الدخل ستعمل على زيادة حجم الاستهلاك" مما يعني أن زيادة حجم الاستهلاك الكلي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (العضاضي، ٢٠٠٦). ويشار عادة إلى الآلية التي تصل بين التغير في المستوى العام للأسعار، وبين التغير في الدخل الحقيقي ومن خلال سعر الفائدة بتعبير "الأثر الكينزي" والذي يعبر عن كون الدخل عاملاً مهماً ومؤثراً في الاستهلاك إلا أن هناك عوامل أخرى

<sup>٣٣</sup> مفهوم الاستهلاك هو استخدام السلع النهائية لإشباع الرغبات ويلعب الاستهلاك بصفته أحد عناصر الدخل القومي دوراً أساسياً في الاقتصاد، فهو يمثل الجزء الأكبر من مكونات الدخل (القحطاني، ٢٠٠٧).



مؤثرة منها عوامل قصيرة أجل وهي: التغير في الأسعار، سعر الفائدة، أنواع الضرائب ومستوياتها. وكذلك العوامل الطويلة الأجل: توزيع السكان وتركزهم، مستوى الدخل، حجم الثروة (الخطيب ودياب، ٢٠١٤).

وأيضاً من النظريات التي افترضت بوجود علاقة بين الاستهلاك والدخل، من حيث أن الدخل أهم المتغيرات المؤثرة في الاستهلاك منها: نظرية الدخل المطلق والتي تعتمد على الافتراض بأن الاستهلاك دالة للدخل المتاح المطلق "الجاري" وأن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك، وأكبر من الصفر ولكن أقل من الواحد صحيح. وكذلك نظرية الدخل الدائم التي تقوم على العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل الدائم أي المتوقع الحصول عليه في فترات قادمة بصفة دائمة. وتقسم النظرية الأخيرة الدخل إلى قسمين: دخل دائم وهو المحدد للاستهلاك الدائم، والدخل الطارئ كالإرث (الخطيب ودياب، ٢٠١٤).

ولقد نص قانون انجل أنه "كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك من المواد الاستهلاكية". وتناولت دراسة (متولي، ١٩٨٦) بالتطبيق على المملكة العربية السعودية الفترة (١٩٦٦-١٩٨٢) والتي تميزت بزيادة كبيرة في الدخل مما أدى إلى أن جزءاً كبيراً من وارداتها كان من السلع الغذائية والاستهلاكية.

واتفقت دراسة (حسين، ٢٠١٠؛ Samarah, 2016؛ Aljebrin, 2012؛ متولي، ١٩٨٦)، أن الدخل متاح الإجمالي ونمو الاستهلاك بينهما تكامل مشترك أي علاقة طردية. ووضحت دراسة (العتيبي، ٢٠٠٦)، علاقة المتغيرات الأخرى المؤثرة على الدخل منها الأسعار، أن بعد ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٣٤,٣% في السبعينات الميلادية زاد الطلب بعد أن كان الاستهلاك متدني بسبب تدني مستوى الدخل مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات لتغطية الطلب، وكانت النتيجة أن زاد اقتصاد المملكة الناشئ على العالم الخارجي في اشباع وارداته الاستهلاكية. حيث ذكرت دراسة (المحيميد، ١٩٩٩)، أن الاستهلاك حساس لتغيرات الدخل في حالة الانكماش الاقتصادي.

من ناحية أخرى، تم التطرق إلى العلاقة بين الأجر والواردات بشكل معاكس، حيث ذكرت دراسة (مرقص، ٢٠٠١)، أن التجارة الخارجية لها تأثير ضئيل على الأجور وعلى سوء توزيع الدخل عند استخدام حجم الواردات كمتغير مستقل.

مما سبق، تطرقت النظريات للعلاقة بين الدخل والواردات والدخل بالاستهلاك ولكن لم تتطرق بشكل صريح للعلاقة بين الأجر والواردات. وبالنظر للدراسات السابقة، فإن أغلبها ركز على العلاقات الواردة في النظريات في حين تندر الدراسات التي تطرقت لأثر الأجر على الواردات، مما يفيد بوجود فجوة في الأدب الاقتصادي حول هذه العلاقة.

## ٢/١ مفهوم ومحددات الواردات:

تعرف الواردات بالمعنى الضيق أنها تمثل قيمة ما يتم شراؤه من السلع من بقية دول العالم لتحقيق منافع وإشباع حاجات الاستهلاك المحلي، وتشكل الجانب المدين في حسابات الميزان التجاري للدولة. وهناك تعريف آخر في أنها تمثل طلباً من المقيمين داخل اقتصاد ما، على سلع وخدمات تنتج خارج ذلك الاقتصاد، أما بمعناها الواسع فهي قيمة كل ما يتم استيراده من سلع وخدمات ورؤوس أموال من بقية دول العالم، وتدخل إلى الجانب المدين في حسابات الميزان التجاري للدولة، حيث تواجه الدولة بمشكلة انخفاض دخلها القومي عند سدادها لقيمة الواردات (الخطيب ودياب، ٢٠١٤). ويعتمد جزء كبير من اقتصاد الدولة على ما يستورده من السلع والخدمات. وينقسم هيكل الواردات إلى مواد وسيطة ومواد استهلاكية ومواد رأسمالية (العبدلي، ٢٠٠٧).

اكتسبت دراسة الطلب على الواردات أهمية ويرجع ذلك إلى أهمية تحديد السياسات الواجب اتباعها لمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات التي تواجهها معظم الدول (خياط، ٢٠٠٠). ويتحدد مستوى الواردات التوازني نتيجة لتفاعل الطلب والعرض في سوق الواردات من السلع والخدمات. لذلك توجد عديد من محددات الطلب على الواردات ومن أهمها: الدخل القومي، الأسعار النسبية للسلع المستوردة، مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية، سعر صرف عملة الدولة المستوردة بالعملات الأخرى، الصادرات، التضخم.

وبالتفصيل عن محددات الطلب على الواردات هي الدخل القومي للدولة المستوردة: ويرتبط طردياً بالواردات، فكلما زاد الدخل القومي تزايد قدرة الدولة على سداد قيمة وارداتها. والأسعار النسبية للسلع المستوردة: فكلما ارتفعت أسعارها، تنخفض مستوى الواردات أي علاقة عكسية. ومستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية عند الدولة المستوردة: ويرتبط طردياً مع مستوى الواردات. فكلما ارتفع رصيد الاحتياطي للعملات الأجنبية عند الدولة المستوردة، تزايد قدرتها على السداد، فيرتفع مستوى وارداتها، وسعر صرف عملة الدولة المستوردة بالعملات الأخرى: ويرتبط طردياً بالواردات، فكلما ارتفع سعر الصرف، يزداد مستوى وارداتها (الخطيب ودياب، ٢٠١٤؛ العبدلي، ٢٠٠٧).

بالإضافة إلى الصادرات، لأن زيادة صادرات الدولة الصناعية تؤدي إلى زيادة واردات الدولة من المواد الخام وأيضاً معدل التضخم، لأن التغير في معدلات التضخم يرتبط طردياً بالواردات الكلية للدولة بسبب الأسعار المحلية (شهاب، ٢٠١٢).

## ثانياً: الإطار التحليلي

يتطرق الإطار التحليلي للعلاقة بين المتغيرين في الدولة محل التطبيق، حيث يستعرض حالة الواردات في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل هيكل الواردات الإجمالية وتطور الواردات الاستهلاكية بصفة خاصة، وأخيراً مستويات الأجور<sup>٣٤</sup>.

## ١/٢ حالة الواردات:

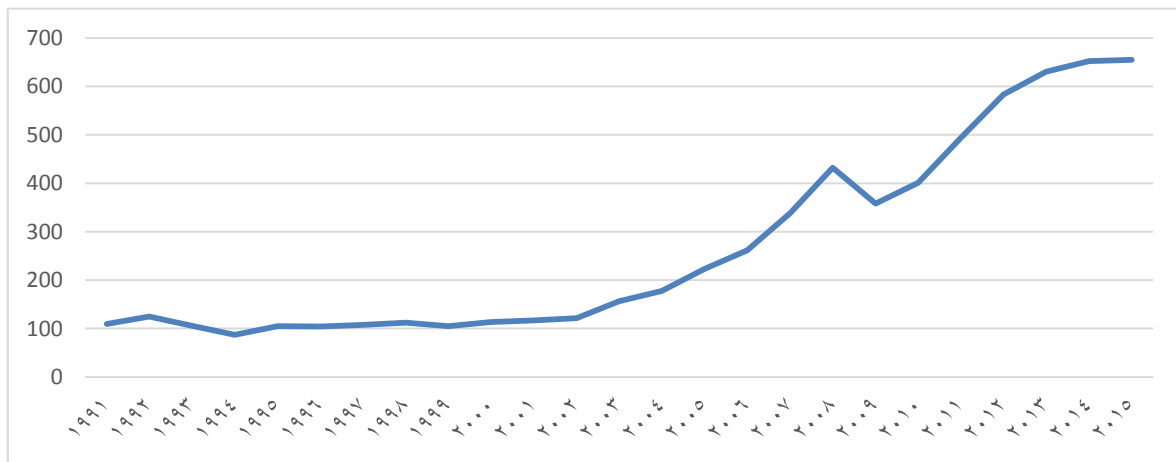
ويمكن التعرف على حالة الواردات من خلال استعراض تطور إجمالي الواردات ثم هيكلها، وأخيراً تطور الواردات الاستهلاكية ونسبتها إلى الإجمالي.

١/١/٢ تطور الواردات<sup>٣٥</sup>:

انخفض معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤ الذي كان ٢,٦ في المئة. وتشير البيانات حدوث تطور في قيمة واردات المملكة العربية السعودية السلعية خلال عام ٢٠١٥ (٦٥٥) مليار ريال مقابل (٦٥٢) مليار ريال خلال عام ٢٠١٤، بارتفاع مقداره ٣ مليار، مما يعني ارتفاع بنسبة ٠,٥% (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥؛ مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦). وشهدت الفترة من ١٩٩١-٢٠١٥ تغيرات في قيمة الواردات من سنة لأخرى. ويمكن التعرف على ذلك من خلال الشكل (١) و(٢):

## شكل (١) إجمالي الواردات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

مليار ريال



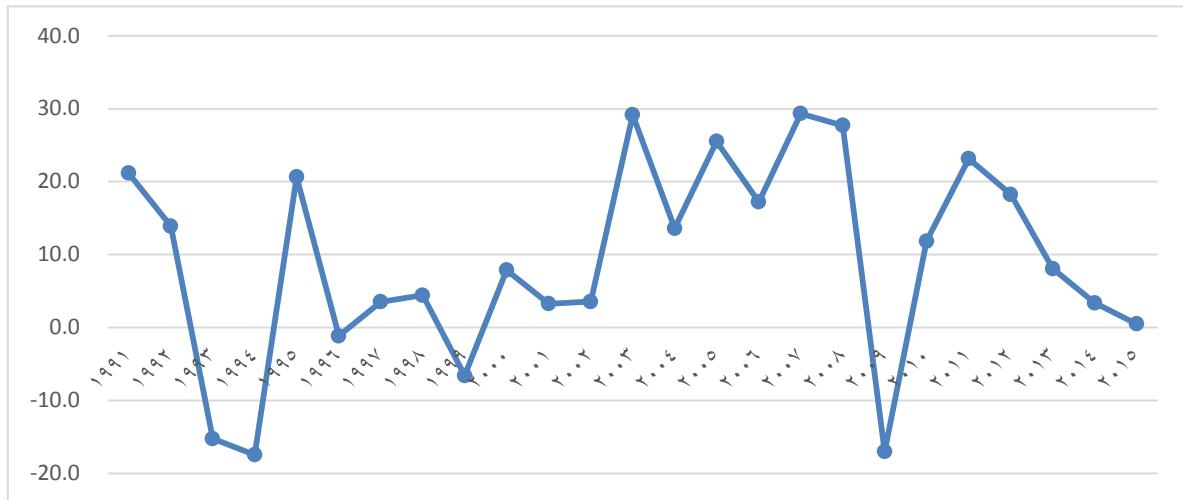
المصدر: أعد بواسطة الباحثة اعتماداً على: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦).

<sup>٣٤</sup> الأجور الحكومية وبالأسعار الاسمية، شاملة السعوديين وغير السعوديين (الهيئة العامة للإحصاء، أعداد متفرقة).

<sup>٣٥</sup> نمو الواردات السلعية لعام ٢٠١٦ وبلغت ٣٥,٩% وهو مؤشر يقيس نسبة التغير السنوي في قيمة الواردات السلعية للمملكة العربية السعودية خلال السنة الحالية مقارنة مع عام ٢٠١٥ (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٦).

## شكل (٢) معدل التغير في الواردات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

نسبة مئوية



المصدر: أعد بواسطة الباحثة اعتماداً على: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦).

يلاحظ من الشكلين السابقين، أن واردات المملكة واصلت زياداتها في عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٢ ويعود هذا النمو إلى التزايد في النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص نتيجة توفر فرص استثمارية، ومما ساهم في زيادة قيمة الواردات هو ارتفاع كلفة الواردات بسبب التضخم في الدول المصدرة للمملكة (مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٩٩٢)، أما خلال عام ١٩٩٣ انخفضت الواردات واستمرت بالانخفاض حتى عام ١٩٩٤ ويرجع هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل منها: انخفاض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإنتاج من السلع الوطنية، ولجوء التجار إلى السحب من المخزون السلعي (مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٩٩٦).

حدث انخفاض بنسبة ١% خلال عام ١٩٩٦ عن عام ١٩٩٥ وجاء هذا الانخفاض رغم زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٨,٦% في عام ١٩٩٦ مقابل ٤,٢% في عام ١٩٩٥، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع المخزون الناتج عن ارتفاع الواردات بنسبة ملحوظة (٢٠%) عام ١٩٩٥، وأيضاً يرجع إلى نمو البدائل المحلية للواردات وانخفاض أسعار الواردات في عام ١٩٩٦ بسبب استمرار الوضع التنافسي لأسواق التصدير الخارجية والتحسين في سعر الصرف (مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٩٩٧). ومقارنةً مع الفترة قبل ٢٠٠٨ كانت القيمة متذبذبة نحو الانخفاض ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض المقدرة الاستثمارية للاقتصاد نتيجة لانخفاض عوائد النفط خلال الأعوام السابقة.

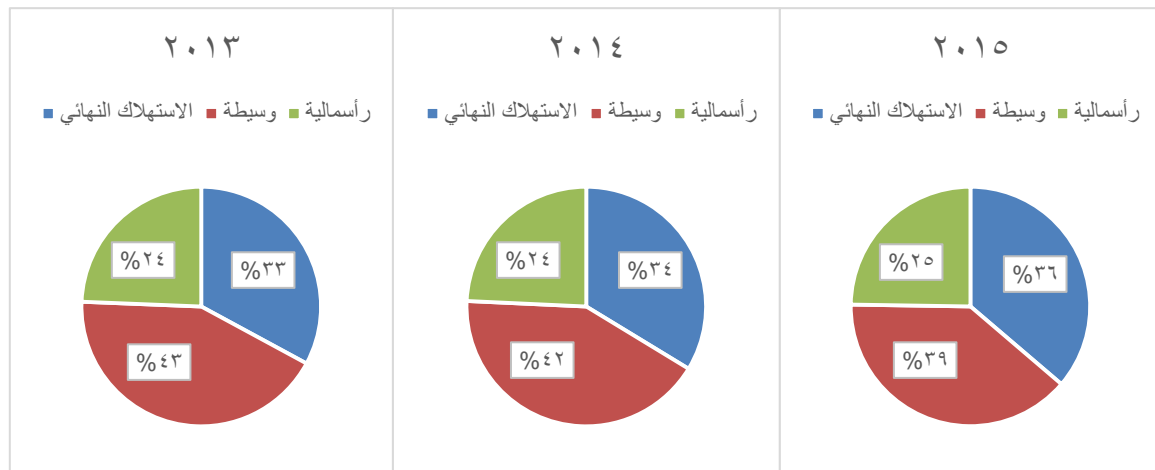
ثم انخفضت قيمة الواردات في عام ٢٠٠٩ بسبب تراجع قيمة الصادرات النفطية وكذلك الازمة المالية العالمية. ثم بدأت آثار التعافي تظهر على الاقتصاد وعادت الواردات بالارتفاع مرة أخرى من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٥ مع أن منذ أواسط عام ٢٠١٤ حتى بداية عام ٢٠١٥ حدث انخفاض في

أسعار النفط. وسبب ارتفاع الواردات نظراً لزيادة الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، حيث تميزت هذه الفترة ما قبل عام ٢٠١٤ بارتفاع أسعار النفط، والذي صاحبه ارتفاع مستوى الدخل وتحقيق زيادة في مستوى المعيشة والرفاهية للمجتمع السعودي، مما حفز المجتمع السعودي إلى زيادة الطلب على الواردات الاستهلاكية. ويلاحظ أيضاً أن أعلى قيمة بلغت الواردات كانت في عام ٢٠١٥ وهذا يعكس ارتفاع معدل نفاذ الواردات الاستهلاكية للاقتصاد المحلي مما يدل على نزعة الاقتصاد نحو الاقتصاد العالمي.

## ٢/١/٢ هيكل الواردات في المملكة العربية السعودية:

يعتمد جزء كبير من اقتصاد المملكة على ما يستورده من السلع والخدمات الأجنبية سواء كانت مواد استهلاكية أو وسيطة أو رأسمالية، ويتضح ذلك من خلال الشكل (٣) والجدول (١) التالي:

شكل (٣): هيكل واردات المملكة العربية السعودية حسب استخدام المواد للأعوام (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة اعتماداً على: بيانات الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٥ و ٢٠١٤).

جدول (١): هيكل واردات المملكة العربية السعودية حسب استخدام المواد للأعوام (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥)

رمز	المواد	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
		القيمة (مليار ريال)		
1	الاستهلاك النهائي	207,42	219,66	237,43
2	وسيطه	269,55	274,05	255,46
3	رأسمالية	153,60	158,15	162,13
	الإجمالي	630,58	651,87	655,03

المصدر: أعد بواسطة الباحثة اعتماداً على: بيانات الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٥ و ٢٠١٤).

يلاحظ أن المواد الوسيطة استأثرت بأعلى قيمة واردات في عام ٢٠١٥، مقدارها (٢٥٥,٦) مليار ريال ممثلة نسبة قدرها (٣٩%) من إجمالي قيمة الواردات، بانخفاض قدره (١٨,٥) مليار ريال عن العام السابق، تليها المواد الاستهلاكية حيث بلغت قيمة واردات المملكة منها (٢٣٧,٤) مليار ريال ممثلة نسبة قدرها (٣٦%) من إجمالي قيمة الواردات بارتفاع قدره (١٧,٧) مليار ريال عن العام السابق، وأخيراً فقد احتلت قيمة واردات المملكة من المواد الرأسمالية المرتبة الأخيرة حيث بلغت (١٦٢,١) مليار ريال ممثلة نسبة قدرها (٢٤%) من إجمالي قيمة الواردات بارتفاع قدره (٣,٩) مليار ريال عن العام السابق. ويمكن من خلال مقارنة هيكل الواردات لدولتين أحدهما نامية (الأردن) والأخرى صناعية (ألمانيا) معرفة هل نسبة الاستهلاك النهائي في المملكة متوازنة أم مرتفعة.

ويشير هيكل الواردات الأردني خلال عام ٢٠١٥ إلى انخفاض واردات المواد الخام والوسيط من ٥٨,٩% خلال عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٥١,٧%، وارتفاع السلع الاستهلاكية من ٢٦,٩% إلى ٣٠,٧% والسلع الرأسمالية من ١٢,٦% إلى ١٥,٨% ما بين نفس العامين (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٦).

في عام ٢٠١٤ استوردت ألمانيا ١,١٣ تريليون دولار، مما يجعلها أكبر ثالث مستورد في العالم. ومن هيكل الواردات الألماني خلال عام ٢٠١٤، يتضح أن نسبة المواد الخام والوسيط هي ٥٢,٧%، والسلع الاستهلاكية هي ١٥,٨% والسلع الرأسمالية هي ٣١,٥% (Oec، 2014). ويتضح من خلال المقارنة أن الدول النامية تشترك في صفة الاستهلاك.

ومن خلال تتبع أهم السلع المستوردة في المملكة العربية السعودية يمكن معرفة نسبة الاستهلاك واهتمامها للسلع المستوردة في الجدول (٢).

#### جدول (٢): واردات المملكة العربية السعودية حسب مكوناتها الرئيسية للأعوام (٢٠١٣،

٢٠١٤، ٢٠١٥)

التغير %	النصيب المئوي				مليون ريال		
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٥*	٢٠١٤	٢٠١٣	
٤,٣	٢٧,٢	٢٦,٢	٢٦,٢	١٧٨٣٢١	١٧١٠١١	١٦٥٢٣٠	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية
٠,٣	١٤,٠	١٤,١	١٤,٣	٩١٩٢٨	٩١٦٢٦	٩٠٣٤١	المواد الغذائية
١,٣-	١١,٨	١٢,٠	٨,٤	٧٧١٥٩	٧٨١٩١	٥٣٠٠٩	منتجات كيميائية ومعدينية
٦,٩	٣,٣	٣,١	٣,٠	٢١٦٢٧	٢٠٢٢٩	١٨٨٨٠	منسوجات وملبوسات
١٩,٢-	٩,٨	١٢,٢	١٢,٤	٦٤٤٧٣	٧٩٧٥٩	٧٨١٠٢	معادن عادية ومصنوعات
١٢,٢	٤,٣	٣,٩	٤,٠	٢٨١٩٩	٢٥١٣١	٢٤٩٠٩	أخشاب ومجوهرات
١١,٠	١٨,٤	١٦,٧	١٧,١	١٢٠٥١٦	١٠٨٦١٠	١٠٧٥٥٢	معدات نقل
٥,٨-	١١,١	١١,٩	١٤,٧	٧٢٨١٠	٧٧٣١٧	٩٢٥٥٩	سلع أخرى
٠,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٥٥٠٣٣	٦٥١٨٧٦	٦٣٠٥٨٢	المجموع

\* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٥).

تشير هذه البيانات من الجدول (٢) إلى أبرز مكونات هيكل الواردات وهي كالتالي: واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١٧٨,٣) مليار ريال احتلت المرتبة الأولى بنصيب مقداره ٢٧,٢% من إجمالي الواردات، بارتفاع نسبته ٤,٣% عن العام السابق. وجاءت واردات معدات النقل (١٢٠,٥) مليار ريال بالمرتبة الثانية بنسبة ١٨,٤% من إجمالي الواردات بارتفاع يقدر ١١% عن العام السابق. تليها واردات المواد الغذائية (٩١,٩) مليار ريال بنصيب مقداره ١٤,٠% من إجمالي الواردات بارتفاع قدره ٠,٣% عن العام السابق (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦).

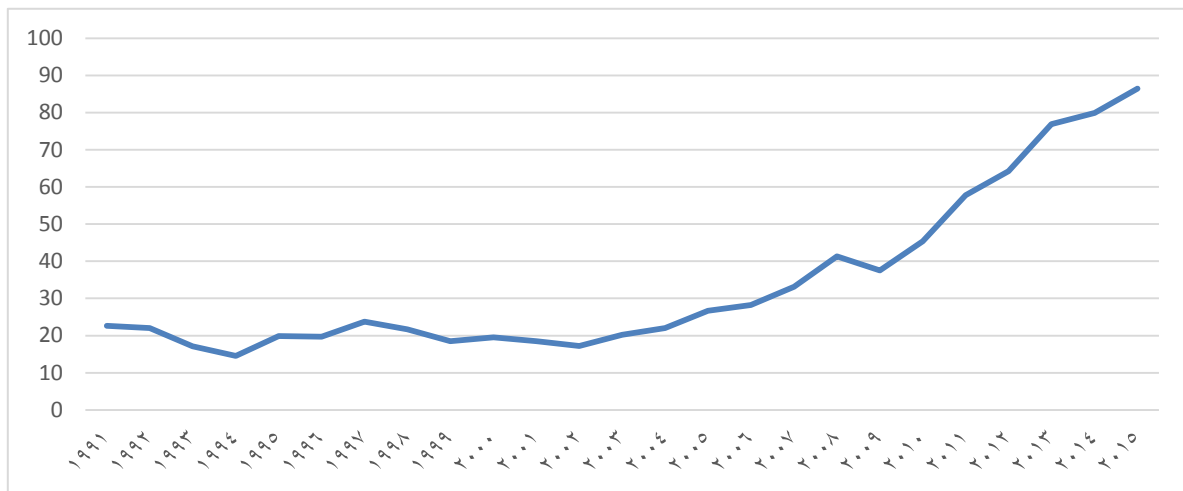
### ٣/١/٢ تطور الواردات الاستهلاكية:

يشير ارتفاع الأهمية النسبية للواردات الاستهلاكية إلى ما يجاوز ثلث إجمالي الواردات. حيث أن المملكة العربية السعودية من البلدان المستهلكة، وتعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع في قطاعاتها الاستهلاكية، وقد صاحب نمو العائدات البترولية نمواً موازياً في الواردات نتيجة ارتفاع أسعار النفط حتى أواسط عام ٢٠١٤، حتى مع تدهور أسعار النفط حافظت على استمرار نموها وبلغت بحلول عام ٢٠١٥ ما يقارب ٨٦ مليار ريال.

يبين الشكل (٤) و(٥) تطور الواردات الاستهلاكية المأخوذة من تصنيف الواردات في المملكة العربية السعودية وكذلك تطور نسبتها إلى إجمالي الواردات خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، فخلال عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٢ كان هناك شبه ثبات في نمو الواردات. أما من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ حققت المملكة ارتفاعاً ملحوظاً في نمو الواردات حيث أن الواردات الاستهلاكية في عام ٢٠١٠ كانت ٤٥ مليار ريال، حتى وصلت في عام ٢٠١٥ إلى ٨٦ مليار ريال.

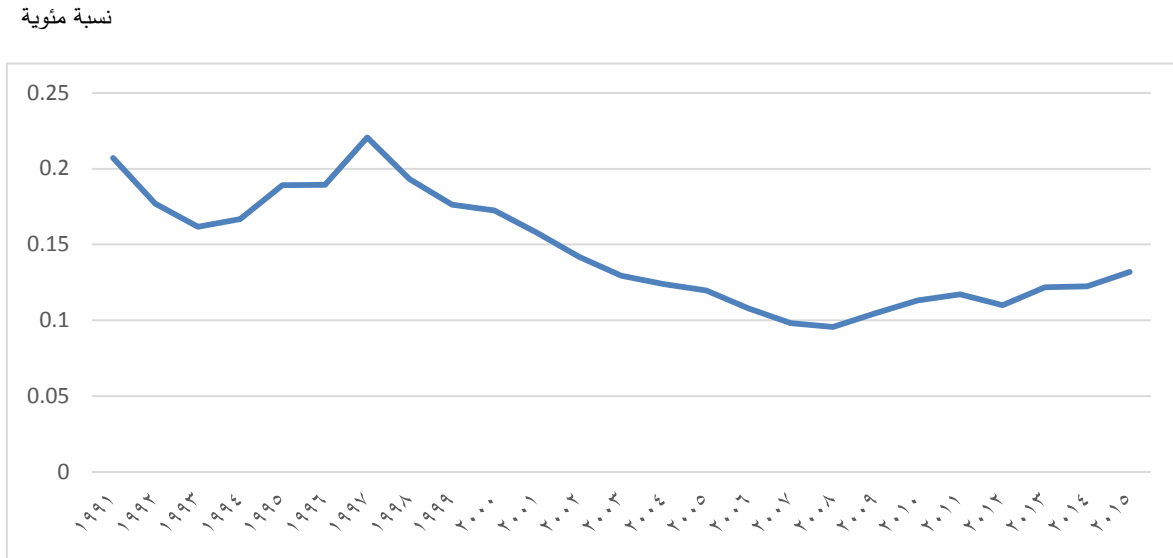
### شكل (٤): تطور الواردات الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

مليار ريال



المصدر: أعد بواسطة الباحثة اعتماداً على: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦).

شكل (٥): نسبة الواردات الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة اعتماداً على: بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦).

مع أنه يوجد تشجيع على الصناعة في السنوات الأخيرة بالنظر إلى إجمالي الواردات يلاحظ إلى أن السلع الاستهلاكية نسبتها مرتفعة مقارنة بالسلع الرأسمالية، وتأثيرها السلبي على اقتصاد المملكة بسبب أن الواردات الاستهلاكية تشكل مدفوعات التي تتسرب من الدخل القومي للخارج، وليس لها عائد عكس الرأسمالية، وأيضاً مع انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة مما يعني ربما دخول المملكة في أزمة.

وبالرجوع إلى الإطار النظري تم تفصيل أسباب تطور الواردات الاستهلاكية التي منها: يمكن أن يكون راجع لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٦، وعدم وجود قيود على التجارة الدولية، الأسعار النسبية، التضخم، الصادرات، مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية، الميل الحدي للاستيراد، الدخل. وتمهيداً لتوضيح العلاقة بين الدخل، وخاصة الأجور محل الاهتمام، والواردات الاستهلاكية. سيتم تناول تطور مستويات الأجور في المملكة وتحليل طبيعة العلاقة في النقطة التالية.

## ٢/٢ تطور مستويات الأجور في المملكة العربية السعودية:

شهدت الأجور في المملكة العربية السعودية كثير من التغيرات في السنوات الأخيرة، فمن عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٨ كانت مستويات الأجور شبه متوازنة مع ارتفاع بسيط كل سنة يرجع ربما لزيادة نسبة التوظيف. أما من عام ٢٠٠٩ قامت وزارة العمل بجهود في وضع استراتيجيات لتوظيف السعوديين والسيطرة على البطالة مما أدى إلى صدور استراتيجية التوظيف السعودية عام ٢٠٠٩ وتغطي هذه الإستراتيجية فترة زمنية تبلغ ٢٥ سنة، حيث تشير إحصاءات التعليم العالي والتعليم قبل الجامعي إلى أن المتوسط السنوي لعدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل حتى عام ٢٠١٥ بلغ حوالي ٢٦٤ ألفاً. أي أن



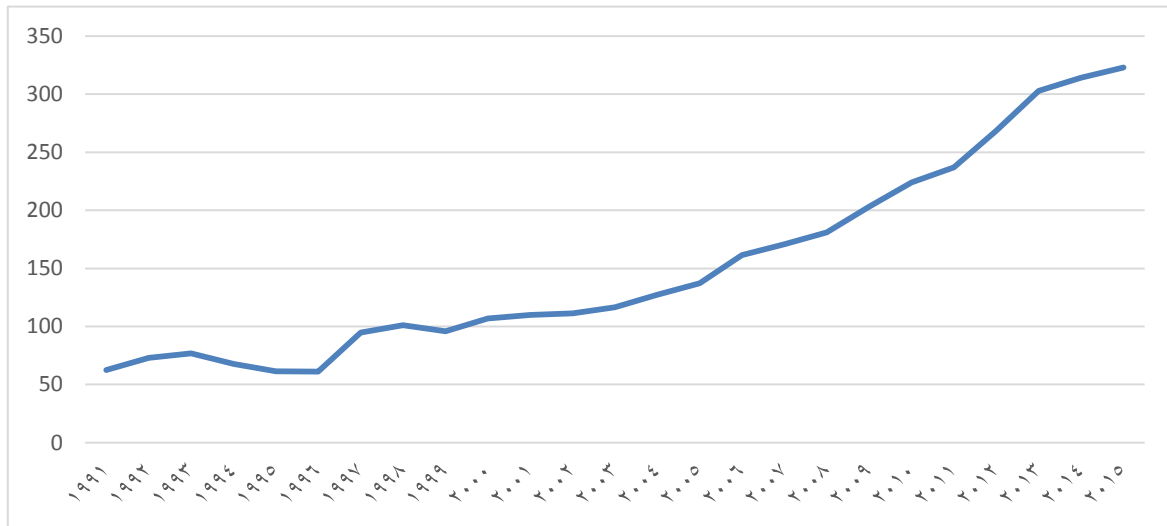
متوسط عدد الداخلين الجدد لسوق العمل خلال المدى القصير يقدر بـ ٥٢٨ ألفاً. وفي المقابل، أشارت بيانات توظيف السعوديين إلى أنه قد تم خلال المدى القصير من الاستراتيجية توظيف ما يزيد عن ثلاثة أرباع المليون من السعوديين (تقرير وزارة العمل، ٢٠١٥).

وأصبح هناك سياسات متبعة في المملكة، مثل سياسة الحد الأدنى للأجور عندما يكون مستوى الأجر الذي يتحدد بقوة الطلب والعرض في سوق العمل لا يتلاءم مع تكاليف المعيشة، ومن سلم الرواتب في المملكة الذي صدر واعتمد في عام ٢٠١١، ذكر فيه جميع سلالم الرواتب في القطاع العام الذي تتراوح الرواتب فيه ابتداءً من ٣٠٠٠ آلاف ريال في سلم رواتب المعينين على بند الأجور وهو الحد الأدنى للأجور إلى ٣٢٠٥٥ ألف ريال في سلم رواتب الوظائف الدبلوماسية.

بالإضافة في عام ٢٠١١ تم صدور قرار تثبيت بدل غلاء المعيشة ومقداره ١٥ بالمئة مما أدى إلى ارتفاع في مستويات الأجور، وأيضاً في عهد الملك عبدالله عام ٢٠١٢ تم صرف راتب شهرين لموظفي الدولة، بالإضافة في عهد الملك سلمان عام ٢٠١٥ تم صرف راتب شهرين لموظفي الدولة، ومن خلال شكل (٧) يلاحظ من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٥ ارتفاع كبير في مستويات الأجور بنسبة ١٩٣,٤٧%.

#### شكل (٦): تطور مستويات الأجور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

مليار ريال



المصدر: أعد بواسطة الباحثة اعتماداً على: الهيئة العامة للإحصاء (أعداد متفرقة).

وبالنظر مما سبق اتضح أسباب تطور الواردات الاستهلاكية ويرجع ذلك للزيادة في مستويات الأجور خلال السنوات الأخيرة، وأن أثر ارتفاع الواردات الاستهلاكية على اقتصاد المملكة يبرر سياسة الأجور التي اتبعتها المملكة العربية السعودية في تخفيض الأجور مؤخراً.

## ثالثاً: الإطار القياسي

يهدف النموذج القياسي إلى قياس مدى تأثير المتغير المستقل الممثل الأجور على المتغير التابع الممثل بالواردات الاستهلاكية، في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، ويتناول توصيف متغيرات النموذج، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغته على الشكل التالي:

$$\gamma = C + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \mu \quad (1)$$

حيث يعبر  $C$  عن القاطع، وتمثل  $\beta_1, \dots, \beta_5$  معاملات النموذج المقدر، ويتضمن النموذج القياسي متغير تابع  $\gamma$  يتمثل في كمية الواردات الاستهلاكية من تصنيف الواردات وتم أخذ عدة بنود التي ترمز للواردات الاستهلاكية<sup>٣١</sup> بالأسعار الجارية وتم الاعتماد على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي. ويمثل  $X_1$  الأجور، وترتبط الدراسات الحالية العلاقة بين الأجر "الدخل" والواردات الاستهلاكية بشكل مباشر وغير مباشر وتأثيرها بالموجب أي علاقة طردية؛ لأن عند زيادة الأجر يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية عن طريق الاستيراد (الجراح، ٢٠١٠؛ خياط، ٢٠٠٠)، وتم الاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء. ويمثل  $X_2$  صادرات الدولة شاملة إعادة التصدير في التجارة الخارجية، الذي تناولها دراسة (شهاب، ٢٠١٢) كمتغير مستقل يؤثر على واردات الدولة أي أن الزيادة في الصادرات تؤدي لتحقيق الدولة لفائض في حصيللة النقد الأجنبي مما يزيد من قدرتها على الاستيراد وتوصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بينهما، وتم الاعتماد على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي. ويمثل  $X_3$  التضخم ويقاس بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة، وتوصلت دراسة (شهاب، ٢٠١٢) أن التضخم يؤثر على الواردات لأن التغير في معدلات التضخم يرتبط طردياً بالواردات، وتم الاعتماد على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي. ويعبر  $X_4$  سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو الاسمي سعر الصرف الفعلي مقاس قيمة العملة مقابل متوسط مرجح لعدة عملات الأجنبية مقسوماً على معامل انكماش الأسعار أو مؤشر تكاليف المملكة العربية السعودية، ووفقاً لدراسة (KEMAL and QADIR، 2005) أن ارتفاع سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري بالتالي يؤثر على زيادة الواردات أي علاقة طردية، وتم الاعتماد على بيانات البنك الدولي. ويعبر  $\mu$  عن المتغير العشوائي للنموذج.

## ١/٣ تحليل سكون السلاسل الزمنية:

يحتاج النموذج القياسي إجراء اختبار جذر الوحدة الواحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، والذي يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال المدة الزمنية للدراسة،

<sup>٣١</sup> جلود وفراء ومصنوعات هذه المواد والسراجه ولوازم السفر، أخشاب وفحم خشبي ومصنوعات خشبية، مواد مستعملة في صناعة الورق، ورق ومصنوعاته، أفمشة ومصنوعات النسيج، أحذية، وأغطية رأس، ومظلات مطر وشماسي، وأزهار إصطناعية، ومصنوعات من شعر بشري و مراوح يدوية، منتجات صناعة الاغذية، مشروبات وسوائل كحولية و خل وتبغ، ولؤلؤ و أحجار كريمة و معادن ثمينة مكسوة بقشرة من معادن ثمينة وحلي تقليدية، تحف فنية و قطع أثرية (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦).

ويمكن التأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات في النموذج من خلال عدة اختبارات، حيث تم استخدام اختبار<sup>٣٧</sup> Unit Root Test بالتطبيق على اختبار Augmented Dickey-Fuller واختبار Phillips-Perron للمتغيرات لتظهر كما في الجدول التالي:

جدول (٣): سكون السلاسل الزمنية للنموذج القياسي

Variable	t-Statistic	Prob	Unit Root Test	Exogenous
Y	-3.934035	0.0004	Phillips-Perron test statistic	none
X1	-5.340223	0.0021	Augmented Dickey-Fuller Test Equation	constant
X2	-3.846773	0.0314	Augmented Dickey-Fuller Test Equation	constant
X3	-1.949535	0.0506	Phillips-Perron test statistic	none
X4	-2.796231	0.0073	Phillips-Perron test statistic	none

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

يتضح من الجدول (٣) أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة جميعها ساكنة عند مستوى معنوية 1% و 5%.

### ٢/٣ تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

ويتطلب تقدير النموذج القياسي تقادي مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، للوصول إلى أفضل نتائج للتقدير، بحيث تخلص من المشكلات القياسية التي قد تؤثر على جودة التقدير والنتائج المتحصل عليها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحليل علاقة الارتباط بين المتغير التابع الواردات الاستهلاكية، والمتغيرات المستقلة الأجور، الصادرات، التضخم، سعر الصرف، من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول (٤)، أن هناك علاقة ارتباط خطي متوسط موجب بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X<sub>2</sub>، حيث تبلغ قيمته (0.45). وأيضاً هناك علاقة ارتباط خطي قوي موجب بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X<sub>3</sub>، حيث تبلغ قيمته (0.55). وأيضاً وجود علاقة ارتباط خطي ضعيف سالب بين Y و X<sub>4</sub>، حيث بلغت قيمة المعامل (-0.18)، وأنه توجد علاقة ارتباط قوي بين المتغير المستقل X<sub>2</sub> والصادرات، والمتغير المستقل X<sub>4</sub> سعر الصرف، حيث أن قيمة معامل الارتباط تساوي (-0.70). لذلك سيتم استبعاد X<sub>4</sub> عند تقدير النموذج القياسي لتجنب مشكلة الارتباط الخطي.

<sup>٣٧</sup> باستخدام برنامج Eviews7.

## جدول (٤) مصفوفة الارتباط

	Y	X1	X2	X3	X4
Y	1.000000	0.218626	0.459344	0.558417	-0.186003
X1	0.218626	1.000000	-0.050685	-0.135747	0.238913
X2	0.459344	-0.050685	1.000000	-0.026969	-0.709376
X3	0.558417	-0.135747	-0.026969	1.000000	0.093130
X4	-0.186003	0.238913	-0.709376	0.093130	1.000000

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

بالتالي لا توجد علاقة ارتباط قوية بين باقي المتغيرات التي قد تسبب مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة بما يفيد بقبول  $X_1, X_2, X_3$  ضمن متغيرات النموذج.

## ٣/٣ نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية. وبعد إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج القياسي والوصول إلى أفضل النتائج التي تخلو من المشكلات القياسية، مما استدعى حذف لبعض المتغيرات.

## جدول (٥): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.407043	0.164216	2.478714	0.0218
X2	0.289480	0.076898	3.764477	0.0011
X3	4.105130	0.878786	4.671366	0.0001
C	-0.059701	0.029668	-2.012347	0.0572
R-squared	0.641840			
Adjusted R-squared	0.590674			
F-statistic	12.54435	Durbin-Watson stat		1.935191
Prob(F-statistic)	0.000065			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

يوضح الجدول (٥) أن قيمة اختبار (Durbin-Watson) تساوي (1.93) ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، ويعبر الجدول (٥) العلاقة بين  $Y$  المتغير التابع متمثلاً بالواردات الاستهلاكية، والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية  $X_1$  لأن احتمالية  $t$  تقل عن 5%،

وتتضح العلاقة الطردية بين المتغير التابع الواردات الاستهلاكية والمتغير المستقل  $X_1$  الأجور كما ورد في الدراسات السابقة، فإذا زادت الأجور بنسبة 1% زادت الواردات الاستهلاكية بنسبة 0.40%، ومعنوية  $X_2$  لأن احتمالية  $t$  تقل عن 5%، وتتضح العلاقة الطردية بين المتغير التابع الواردات الاستهلاكية والمتغير المستقل  $X_2$  الصادرات كما ورد في الدراسات السابقة، فإذا زادت الصادرات بنسبة 1% زادت الواردات الاستهلاكية بنسبة 0.28%، ومعنوية  $X_3$  لأن احتمالية  $t$  تقل عن 5%، وتتضح العلاقة الطردية بين المتغير التابع الواردات الاستهلاكية والمتغير المستقل  $X_3$  التضخم كما ورد في الدراسات السابقة، فإذا زاد التضخم بنسبة 1% زادت الواردات الاستهلاكية بنسبة 4.10%، وتشير  $R^2$  إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، فهي تفسر 64% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الذي يمثل الواردات الاستهلاكية، والنسبة المتبقية 36% تعبر عن متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج القياسي وهي ما يعبر عنها بالمتغيرات العشوائية ( $\mu$ )، وتمثل قيمة Prob(F-statistic) والتي تساوي (0.000065). ويدل ذلك إلى جودة النموذج القياسي ككل، أي أن النموذج القياسي معنوي إحصائياً عند 1%، وبناءً على ما ورد في النموذج القياسي معنوية الأجور، أي أن الأجور تؤثر على الواردات كما ورد في الدراسات السابقة، ووافق ما تم الاستناد عليه في الفرضية.

### النتائج والتوصيات

هدف البحث إلى ذكر مدى تأثير الأجور على الواردات الاستهلاكية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥). حيث اعتمدت الدراسة في تحليل أثر الأجور والواردات الاستهلاكية على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم والنظريات والدراسات السابقة، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي في صياغة نموذج انحدار متعدد لبيانات سلسلة زمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. واستند البحث على هذه الفرضية "تتحدد الواردات الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية طردياً بالأجور" التي انطبقت في الإطار التحليلي والقياسي. ويسهم هذا البحث الحالي مقارنة بالدراسات السابقة في أنه يستعرض الأثر الناتج من أثر تغيير الأجور على الواردات الاستهلاكية، في حين أن الدراسات السابقة ركزت على متغيرات أخرى كأسعار الحاجات المعيشية ومحددات الواردات بشكل عام دون تخصيص، كذلك يتميز البحث الحالي في أنه يطبق في المملكة العربية السعودية، وتطبق على بيانات حديثة.

وتوصل البحث من خلال نتائج الإطار النظري أن النظريات تطرقت بشكل مباشر وغير مباشر لعلاقة الأجور والواردات الاستهلاكية من خلال نظريات الاستهلاك والدخل وفقاً لكينز وفرضية ليندر بعلاقة الدخل والواردات، أي تطرقت النظريات للعلاقة بين الدخل والواردات والدخل بالاستهلاك ولكن لم تتطرق بشكل صريح للعلاقة بين الأجور والواردات. وبالنظر للدراسات السابقة، فإن أغلبها ركز على العلاقات الواردة في النظريات في حين تندر الدراسات التي تطرقت لأثر الأجور على الواردات، مما يفيد بوجود فجوة في الأدب الاقتصادي حول هذه العلاقة. واتضح من خلال الإطار التحليلي أن تطور الأجور

يؤدي إلى تطور الواردات الاستهلاكية، أي وجود علاقة موجبة بين المتغيرين ووافق ذلك نتائج النموذج القياسي، بما يتفق مع ما ورد في دراسة (Samarah, 2016؛ Aljebrin, 2012؛ متولي، ١٩٨٦)، أن الدخل المتاح الإجمالي والاستهلاك بينهما علاقة طردية. وأيضاً دراسة (العبدلي، ٢٠٠٧؛ شهاب، ٢٠١٢)، أن الدخل من محددات الطلب على الواردات وتم الوصول إلى وجود علاقة طردية بينهما. أي أن خفض الأجور يؤدي إلى خفض الواردات الاستهلاكية.

ويوصي البحث بإستمرار سياسة المملكة العربية السعودية في خفض الأجور لأن هذه السياسة فعالة في خفض التسرب من الدخل القومي، وبالتالي الحد من العجز في الميزان التجاري والمشاكل المترتبة عليه. فضلاً عن العمل في توجيه وزيادة الصناعات المحلية حتى تسد النقص الذي يتم اشباعه بالاستيراد، مما يؤدي إلى حدوث حقن في الدخل القومي.

## أولاً المراجع العربية:

البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الاقتصادية".

البنك المركزي الأردني (٢٠١٥)، "التقرير السنوي"، قاعدة بيانات على الإنترنت،

[http://www.cbj.gov.jo/uploads/chapter4\\_ar.pdf](http://www.cbj.gov.jo/uploads/chapter4_ar.pdf)

الخطيب، فاروق ودياب، عبدالعزيز (٢٠١٥)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية،

<http://www.jeg.org.sa/data/modules/contents/uploads/infopdf/2476.pdf>

الدخيل، خالد (٢٠٠٠)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الجزئية، مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض.

الجراح، محمد (٢٠١٠)، "محددات التدفق التجاري الدولي لدول مجلس التعاون الخليجي وشركائها

التجاريين"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد ١٧، العدد ١، ص ص ٧-٢٨.

السواعي، خالد (٢٠١٠)، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

الصوص، نداء (٢٠٠٨)، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

العبدلي، عابد (٢٠٠٧)، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد ١١، العدد ٣٢، ص ص ٥١-١٠٠.

العتيبي، ياسر (٢٠٠٦)، أثر مكونات الانفاق الكلي على الطلب من الواردات الكلية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

العضاضي، أحمد (٢٠٠٦)، محددات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

القحطاني، مبارك (٢٠٠٧)، تقدير دالة الاستهلاك النهائي الخاص في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

المحيميد، أحمد (١٩٩٩)، "الاستهلاك والدخل في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة البحوث التجارية، مجلد ٢١، العدد ١، ص ص ٩١-١١٦.

الهيئة العامة للإحصاء (أعداد متفرقة)، "التقرير السنوي".

حسين، منى (٢٠١٠)، الوصول إلى الرفاهية علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، دار الخلود، الطبعة الأولى، لبنان.

حمد، محمد (١٩٨٨)، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت.

خياط، محمد (٢٠٠٠)، "تقدير دالة الطلب على واردات المملكة العربية السعودية (١٩٦٩-١٩٩٧)"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، مجلد ١٤، العدد ٢، ص ٣-٣٤.

سميس، سلام (٢٠١٠)، التوازن الاقتصادي العام، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

شهاب، محمد (٢٠١٢)، "محددات الطلب على الواردات الكلية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٠"، مجلة النهضة، المجلد ١٣، العدد ٤، ص ٦٧-١٠٨.

عبدالخالق، عبير (٢٠٠٧)، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر.

متولي، محمد (١٩٨٦)، "دراسة قياسية لنمو ومحددات واردات المملكة العربية السعودية من دول العالم المختلفة"، مجلة العلوم الإدارية، مجلد ١١، العدد ٢، ص ٢٤١-٢٦٧.

مرقص، سمير (٢٠٠١)، "ظاهرة العولمة وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية"، مجلة المال والتجارة، العدد ٣٨٢، ص ٢٨-٣٣.

مؤسسة النقد العربي السعودي (أعداد متفرقة)، "التقرير السنوي".

وزارة العمل (٢٠١٥)، "الكتاب الإحصائي السنوي"، قاعدة بيانات على الإنترنت،

<https://portal.mol.gov.sa/ar/statistics/Lists/CommonDocumentLibrary/StatisticalBook%202015.pdf>

ثانياً المراجع الأجنبية:

Aljebrin ,Mohamed(2016)" ,The determinants of the Demand for Imports in GCC Countries", **International Journal of Economice and Finance**, No.3 ,Vol.4, P p126-138.

Samarah , Wesam (2016)" ,The Relationship between Gross Disposable Income and Consumption and Estimating the Consumption Function for Palestine",



**Islamic University Economic and Administrative Studies Journal**, No.2  
,Vol.24, P p18-29.

Ali Kemal and Usman Qadir (2005)" , Real Exchange Rate, Exports, and Imports Movements: A Trivariate Analysis", **The Pakistan Development Review**, No.2 ,Vol.44, P p177-195.

Oec(2014),Data base online,

[http://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree\\_map/hs92/import/deu/all/show/2014/](http://atlas.media.mit.edu/en/visualize/tree_map/hs92/import/deu/all/show/2014/)

اثر الأجور على السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية

خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠١٥)

**The impact of wages on tourism Departure In  
Saudi Arabia**

**during the period of 1988-2015**

## اثر الأجور على السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة

(١٩٨٨-٢٠١٥)

نوف منصور الحيزان<sup>٣٨</sup>

د نشوى مصطفى علي<sup>٣٩</sup>

**الملخص:** يوضح البحث اثر الأجور على السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية ،عند النظر الى الانفاق بنسبة كبيره على السياحة المغادرة بالتالي فإن دخل الفرد له اهمية في تحديد زيادة او انخفاض السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية وايضا يمثل ذلك تسرب في الدخل القومي، حيث اسهم البحث في تحديد ايجابية انخفاض الأجور على السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية نظرا لما في ذلك منفعة للاقتصاد في مواجهة التحديات ، واتبع البحث الأسلوب الوصفي لتفسير المتغيرات من خلال الإطار النظري ثم تحليل البيانات في الإطار التحليلي ،ثم استخدمت الأسلوب القياسي بطريقة المربعات الصغرى العادية ، ووضحت نتائج البحث أن انخفاض الأجور تؤثر على السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية بشكل ايجابي على الدولة.

**الكلمات المفتاحية :** السياحة المغادرة ، الأجور ،خدمات النقل ، الادخار ،الكلمات الاستدلالية :

E24,Z3,J3

## The impact of wages on tourism Departure In Saudi Arabia during the period of 1988-2015

Nashwa Mustafa Ali Mohamed

Nouf Munsoer Al.Hizan

**Abstract:** The study showed impact of wages on departure tourism on The main contribution of the study was investigating the impact of departure tourism specifically while the other studies consider on impact of tourism. The methodology based on the descriptive method to describe the variables. Then, it used the econometric method by using the generalized least squares method.

**Keywords:** Departure tourism, wage, reserve

## أثر الأجور على السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة

<sup>٣٨</sup> طالبة مستوى ثامن، بكالوريوس

<sup>٣٩</sup> أستاذ مشارك في كلية الاقتصاد، جامعة الملك سعود

٢٠١٥-١٩٨٨

## The impact of wages on tourism Departure In Saudi Arabia during the period of 1988-2015

### المقدمة :

تقوم السياحة بدور بارز في تنشيط الاقتصاد وايضا تعتبر السياحة صناعة تصديرية وتعد قطاعا اقتصاديا هاما في عملية التنمية الاقتصادية.

وعدم استقراره الاجور التي هي مصدر رئيسي للدخل لها تأثير على السياحة ومن بينها السياحة المغادرة فالدخل يعد ثاني أهم العوامل في صناعة السياحة ، لتأثيره المباشر في تحديد مستوى الطلب السياحي ، إذ يوضح ارتفاع مستوى الدخل تزايد الاقبال على السياحة الخارجية .

كما يرتبط مستوى الدخل بحجم الثروات الشخصية وبمستوى الأجور والمرتبات، ما يؤكد أن أصحاب الدخل المرتفعة هم الأقدر على استغلال أوقات فراغهم وإجازاتهم في السياحة.

ولقد تبين أن المواطن السعودي ينفق بنسبة كبيرة على السياحة الخارجية بالتالي فإن دخل الفرد له اهمية في تحديد زيادة او انخفاض السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية وايضا يمثل ذلك تسرب في الدخل القومي .

حيث ورد أن الأنفاق السياحي بالمملكة العربية السعودية للخارج اخر سنتين (٢٠١٤-٢٠١٥) يفوق ٩٠ مليار ريال على عدد يتجاوز ٥ ملايين مسافر والنمو مستمر لعام ٢٠١٦ وتوقع تجاوز ١٠٠ مليار ولن يستغرب اذا تجاوز ١٢٠ او ١٥٠ مليار ريال ونجد ان هذه الارقام كبيرة جدا مقارنة بحجم السكان ودخل الفرد حيث يكون التغير في الاجور في اخر سنتين (٢٠١٤-٢٠١٥) بنسبة ٤٩% حيث ننظر لسنة (١٩٨٨-١٩٨٩) كانت نسبة التغير ٢١%.

ومع سياسة انخفاض الأجور من الممكن ان تتغير تلك التقارير ومن هنا نجد التساؤل

ما مدى تأثير التغير في الاجور على السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية؟

ويهدف البحث الى تحديد إيجابية او سلبية تخفيض الأجور ورؤية الآثار المترتبة في السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية، وتوضيح الأجور ومحدداتها والسياحة ومحدداتها وقياس أثر الأجور على السياحة المغادرة للوصول الى نتائج قد تسهم في توجيه صانع القرار في عمل تغييرات تخدم الاقتصاد

في مواجهة التحديات والظروف المحيطة بدون الاضرار بأصحاب الدخل المتوسط وايضا الحفاظ على الاموال من التسرب في السياحة الخارجية .

تطرق الدراسات السابقة سواء كانت عن الأجور والدخل او عن السياحة كانت الى اثرها على التنمية الاقتصادية او اثر الدخل السياحي في النمو الاقتصادي وعلاقة الدخل السياحي في النمو الاقتصادي للدولة وكيفية جذب السياحة في دول مختلفة في فترات معينة ولم يكن تطبيق تلك الدراسات في اثر الاجور وانخفاضها على السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية.

و تنص فرضية الدراسة على :

" يؤدي انخفاض الأجور الى انخفاض في السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية "

كما تطبق الدراسة الحالية عن المملكة العربية السعودية نظرا لتعديلات الأخيرة على الاجور وتطبق الدراسة على الفترة ما بين ( ١٩٨٨-٢٠١٥ ) وفقا لتوافر البيانات .

### (١)- التأسيس النظري:

تتناول جزئية التأسيس النظري النظريات والدراسات السابقة لمتغيري السياحة المغادرة والأجور، حيث تندرج النظريات المتعلقة بالمتغيرين بشكل مباشر. وبالتالي سيتم استعراض النظريات التي تضمنت العلاقة بين المتغيرين بشكل غير مباشر وهي النظرية الكينزية ونظرية العرض والطلب ونظرية حد الكفاف. تعتبر النظرية الكينزية أن الصادرات حقنا في الاقتصاد، بينما الواردات تسربا وبالتالي فإن السياحة المغادرة تعتبر واردات خدمية للدولة وتؤثر سلبا على الدخل، كما تؤثر السياحة في ميزان المدفوعات عندما تفوق الإيرادات السياحية الانفاق السياحي. وهو ما يدفع الدول الى محاولة تعظيم إيراداتها السياحية، ومحاولة تقليل التسرب الى أدنى الحدود لمنع الآثار السلبية على ميزان المدفوعات والدخل القومي. كما يخضع النشاط السياحي لنظرية العرض والطلب، حيث يتضمن السوق السياحي جانب العرض والطلب ويعد العرض من الخدمات السياحية والتي ترتبط بالسعر بعلاقة طردية، في حين أن الطلب السياحي يرتبط بعلاقة عكسية وهو ما يفيد ان انخفاض الأسعار في دولة ما سيزيد من السياحة الوافدة إليها بينما لو ارتفعت الأسعار زاد الطلب على السياحة المغادرة. (عبدالرزاق، بشير، ٢٠٠٦).

أما بالنسبة للأجور فيعتبر ثمن خدمة العمل، وتعد نظرية حد الكفاف من أوائل النظريات التي بحثت في تحديد الأجر. حيث أن لتقاليد المجتمعات الاستهلاكية والإنتاجية أثرا بينا في تحديد حد الكفاف وقوة العمل في الأجر يتغير بتغير أسعار السلع والخدمات او بتغير نوعية وكمية هذه السلع والخدمات التي يتشكل منها حد الكفاف. كما ان النظرية تعتمد على جانب العرض من قوة العمل.

ووفقاً لنظرية العرض والطلب في سوق العمل يتحدد الأجر التوازني عند تساوي العرض بالطلب. (مختار، الفاتح، ٢٠١٣).

تطرقت الدراسات السابقة للعلاقة التبادلية بين الدخل والسياحة، وتبين دراسة (المصاروة، علي، ٢٠٠٣) أن الدخل يمثل الامكانية المادية التي تعدد أساس القدرة على الطلب السياحي، وبالتالي ارتفاع الدخل يؤدي إلى ارتفاع الطلب السياحي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وتوضح دراسة (برهوم، اديب، ٢٠١١)، أثر متغيري (عدد السياح، والليالي السياحية) والدخل القومي وأثبت وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

في حين دراسة (عبد الرزاق، ٢٠٠٦)، تطرقت إلى التغيرات في كل من الدخل الحقيقي للفرد في الدولة المرسله للسياح والأسعار السياحية في مصر كسوق بديل للسوق الأردني، والاستقرار السياسي والاقتصادي عاملان هامان في جذب السائحين.

ووضحت دراسة (عبد الجواد، ٢٠٠٧)، تأثير السياحة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية واستنتجت الدراسة أن السياحة تؤثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي وان اهميتها بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي تتراوح بين ١% الي ١١% خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ٢٠٠٤.

مما سبق يتضح أنه لا توجد دراسات تطرقت لأثر الأجور تحديداً في المملكة العربية السعودية وهو ما يعد فجوة في الادب الاقتصادي.

#### ١١١ - مفهوم السياحة والطلب السياحي :

يمكن تعريف السياحة بأنها نشاط السفر بهدف الترفيه وتوفير الخدمات المتعلقة، لهذا النشاط وبشكل شامل هي عبارة عن تجوال الإنسان من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان آخر. وقد تكون لأسباب عديدة كالترفيه أو لأغراض ثقافية أو رياضية أو اجتماعية، وايضا ظهور ما يسمى بصناعة السياحة التي هي تنظيمات خاصة تعمل على تطوير إنتاج وتسويق البضائع والخدمات. (مقابلة، ٢٠٠٧).

يعبر الطلب السياحي عن ميول السائح، وايضا حجم الادخار لدى الفرد، لاعتبار الطلب السياحي طلب استهلاكي (مقابلة، ٢٠٠٧). كما اختلف الغرض للفرد للطلب على السياحة منها ما جاء على سبيل الترفيه وهذه السياحة هي الغالب في إطلاق السياحة في عصرنا الحاضر وهي أكبر أنواع السياحة أهمية وانتشاراً، وأهم عناصر الجذب السياحي، وقد أصبحت من الحاجات الاجتماعية الضرورية في العصر الحاضر نتيجة للحياة العصرية السريعة الإيقاع والمليئة بالضغوط المختلفة، وابتعدت بعد ذلك زيارة الأقارب والأصحاب للمحافظة على العلاقات الاجتماعية الوثيقة وتسليّة النفوس برؤية الأحباب في الأفراح والأتراح وغيرها وبعد ذلك قد تكون السياحة بغرض الحاجة إلى العلاج الجسمي والنفسي وتغيير البيئة ومراجعة المراكز الطبية المتخصصة، وقصد بعض الأماكن الطبيعية التي يقصدها الناس للاستشفاء بمياهها أو نقاء.

واخيرا السياحة من رواد الاعمال يقوم على أداء مهام تجارية وحضور المعارض الدولية وقد تطورت السياحة الاقتصادية أو التجارية في هذا العصر تبعاً لنمو العلاقات الاقتصادية الدولية والتوسع في الاستثمارات الضخمة والمشاريع الدولية

ويتضمن الطلب السياحي قيام السائح بالإنفاق والذي يتم داخل الدولة المضيضة سواء بغرض الإقامة او الاعاشة او الانتقالات او الرحلات الداخلية. (البوطي، ٢٠٠٢)

ويتصف الطلب السياحي بالمرونة<sup>٤٠</sup> من ناحية الدخل أي أنه كلما زاد دخل الفرد اتجه إلى السياحة بأشكالها المختلفة، كما أنه حساس للظروف الاقتصادية والعسكرية والسياسية، ويميل الطلب السياحي الى التوسع باستمرار لأنه يغلب عليه صفة الموسمية.

## ١١٢ - الآثار الاقتصادية للسياحة:

تؤثر حركة السياحة على ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة المضيضة، كما تؤثر عن طريق التحويلات الى الخارج من تحويل المواطنين بغرض السياحة.

ويختلف الاثر الاقتصادي الذي تتركه السياحة على العمالة، يختلف الاثر وفقا للأهمية النسبية المعطاة للسياحة في الدخل القومي، حيث يسهم قطاع السياحة في تشغيل نسبة كبيرة من القوة العاملة، وايضا الأثر الاقتصادي للسياحة على القيمة المضافة والتي هي الفرق بين المنتج وبين مستلزمات الإنتاج التي تستخدم هذا المنتج، والمنتج السياحي يعادل الإيرادات الناتجة عن استخدام السائح لجميع الخدمات، اما مستلزمات الانتاج هي النفقات التي انفقت على قطاع السياحة.

يتضح هنا علاقة طردية بين المنتج السياحي والإيرادات المحققة من المنتج السياحي فكلما زاد الطلب السياحي كلما زادت إيرادات الناتج السياحي. (علام، ٢٠٠٨)

بينما يكون الاثر الاقتصادي على توزيع الدخل عن طريق المناطق ومدى فاعلية المشاريع والاهتمام المنصب تجاهها من الدولة عندها يكون توزيع الدخل وزيادة فرص العمل، ويساهم في تنمية تلك الأقاليم، وهذا التوزيع بالدخول بين المدن والقرى يؤدي الى توازن اقتصادي بين تلك المناطق.

مما يؤدي الى زيادة الطلب على المشروعات الاستثمارية وذلك يؤدي الى التوسع في انشاء المشروعات وبالتالي الى زيادة الإنفاق، نصل الى ان الزيادة في المضاعف يؤدي الى زيادة الدخل القومي وذلك يؤدي الى زيادة معدل التراكمي الرأسمالي، وبالنظر الى الاثر الاقتصادي على سوق السلع حيث ان الأسعار تتأثر على بعض السلع النادرة بالطلب السياحي فقد يتجه وفي معظم الأحوال السائح الى شراء بعض

<sup>٤٠</sup> المرونة " تعني قابليته للتغير نتيجة ظروف معينة، وقد تكون هذه الظروف اقتصادية او اجتماعية او سياسية ". (البوطي، ٢٠٠٢)

السلع المقصودة والنادرة والتي لا تتواجد في أي مكان إلا في ذلك المكان المزار فيقبل السائح عليها .  
(علام، ٢٠٠٨)

وقد اوضحت بعض الدراسات مدى ارتباط قطاع السياحة بمختلف قطاعات الاقتصاد القومي من خلال مدخلاتها. ونظرا للأهمية السابقة بيانها، يعد من المهم التعرف على محدداتها والتي من أهمها مستوى الأجور.

### ١١٣ - مفهوم وأهمية الأجور:

يشمل الأجر كافة العناصر المالية النقدية والعينية التي يقدمها صاحب العمل للعامل مقابل ما قدمه هذا الأخير من جهد ووقت وما حققه له من نتائج وأهداف، وهو ما يحصله العامل يوميا أو أسبوعيا (مختار، ٢٠١٣).  
وباعتبار ان للأجر عدة عناصر ثابتة ومتغيرة يختلف تركيبها أو شكلها من نظام إلى آخر ومن دولة لأخرى، وانطلاقا من هذا فإنه يمكن تصنيف مكونات الأجر إلى عنصرين رئيسيين اثنين هما الأجر الثابت والأجر المتغير. (علام، ٢٠٠٨)

وتمثل كلا من الأجور والمرتبات تعويضا نقدياً مباشراً يحصل عليه الفرد لقاء مساهمته التي يقدمها للمنظمة التي يعمل بها، فهما متشابهان من حيث المضمون ويختلفان من حيث الاستخدام فهناك رواتب تطلق على اصحاب الأعمال المكتبية والإدارية، حيث يتم الدفع لهم على أساس الزمن ويسمون بالموظفين، أما الأجر فهو يطلق على التعويض النقدي الذي يدفع لأصحاب الأعمال الصناعية والإنتاجية، حيث تدفع تعويضاتهم على أساس كمية الإنتاج أو على أساس الزمن أو على أساسهما معاً

ويعد المصدر الأساسي للدخل وهناك مجموعتين منهم من يطلق عليهم مصطلح "ذوي الدخل المحدود

والمجموعة الاخرى هم الشركات أو المنشأة الهادفة للربح ويمثل الأجر لها عنصرا أساسيا من عناصر التكلفة وبالتالي فهي تسعى لإبقائه على ما هو دون زيادة لأنه بزيادته سيؤثر سلبا على إرباح الشركة لزيادة التكاليف، ومن المهتمين أيضا بالرواتب والأجور الدولة فهو يشكل جزءا كبيرا من مجموع النفقات وأي زيادة في النفقات من الضروري أن تواجه من خلال الزيادة في الإيرادات.

### (٢) - الاطار التحليلي :

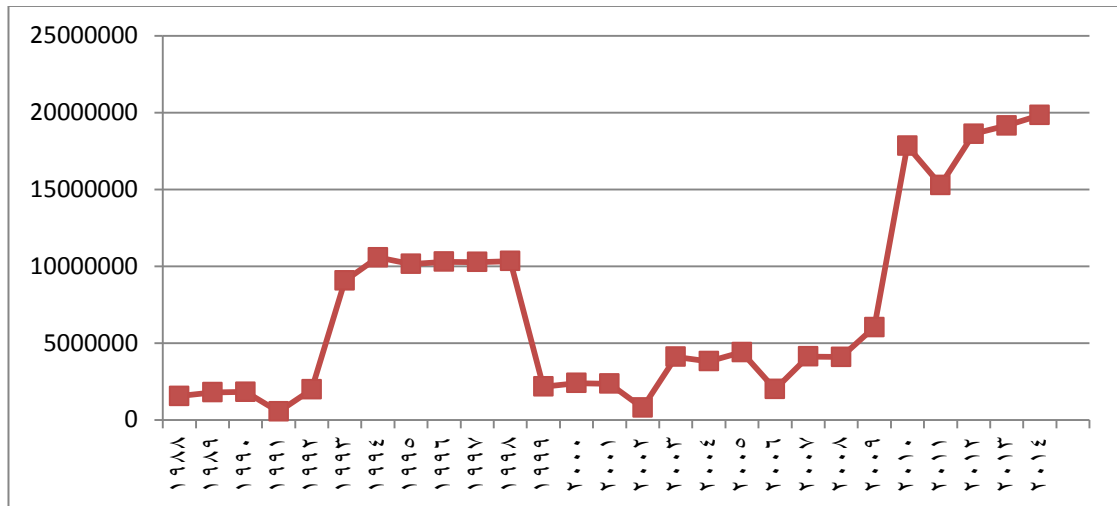


نتناول الإطار التحليلي في المملكة العربية السعودية ،حيث يستعرض تطور السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية ويتطرق للسياحة المغادرة حسب الغرض ، كما يدرس العلاقة بين الأجور والسياحة المغادرة .

## ٢١١- تطور السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية :

تزايد عدد الرحلات والمسافرين بسبب تطور المواصلات التكنولوجية والإلكترونية وتشعب العلاقات الدولية اقتصاديا واجتماعيا وإعلاميا مع الانفتاح الغير المسبوق منذ سنوات العشرية الأولى للألفية الثالثة ادى الى تطور السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية بشكل نشط كما يتضح لدينا في شكل رقم (١) :

### تطور السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠١٤)



(بالمليون)

اعداد بواسطة الباحثة، مؤسسة النقد العربي السعودي ١٩٨٨-٢٠١٤

يبين الشكل (١) ان السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٨ كانت بمقدار (١٥٤٦٢٢٥) مليون فرد، وظلت الأعداد ثابتة على مستوى متقارب الى عام ١٩٩١ جاء عدد المغادرين (٥٣٤٩١٠) لتعرض الاقتصاد السعودي بالكامل للانخفاض بسبب حرب الخليج في تلك السنة لتعرض جميع القطاعات الاقتصادية للجمود وتوقف السيولة بسبب الحرب على المنطقة ، وبدأت بوادر ارتفاع السياحة وعدد المغادرين بالارتفاع الى ان وصلت اعلى قيمه لها في عام ١٩٩٨ وجاءت بعدد (١٠٣٢٦٠٥٨) مليون فرد، وبعدها تعرض الدولار الأمريكي للانخفاض امام الين الياباني مما ادى الى تراجع اسعار النفط في عام ١٩٩٩ حيث جاء عدد المغادرين (٢١٦٦٥٣٣) مليون فرد، وبعدها ظلت متذبذبة من عام ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٩ وبعدها اتضح تزايد الطلب السياحي ووصل عدد المغادرين عام ٢٠١٠ الى (١٧٨٢٧٠٠٠) مليون فرد، في حين كان عدد المغادرين في السنة التي تسبق (٦٠٣٢٠٠٠) مليون فرد، فجاء الارتفاع بشكل ملحوظ وفارق خلال سنة واحده حيث كان من اهم الاسباب في ارتفاع

الاقتصاد لسعودي نظرا للميزانية الاكبر خلال عام ٢٠١٠ في المملكة العربية السعودية وظلت مرتفعة الى عام ٢٠١٤ بسبب تزايد ارتفاع اسعار البترول .

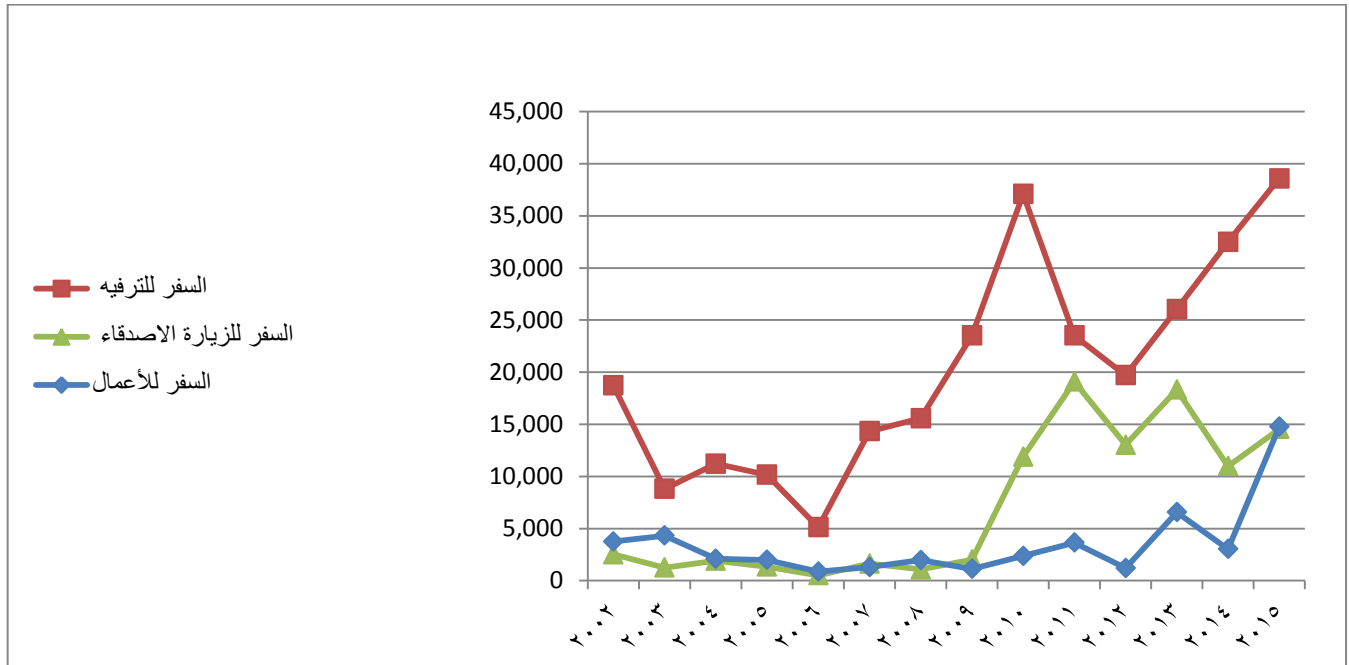
## ٢/٢ - السياحة المغادرة حسب الأغراض :

السياحة ترجع الى رغبة الفرد وظروفه الاقتصادية او الاجتماعية ننظر الى السياحة للترفيه وهي السياحة التي يقصد بها اوقات استمتاع السائح وهي الأكثر رغبة، واما السياحة العلاجية وهذ النوع يهدف الى الاهتمام بالناحية الصحية والعلاجية للسائحين ومن خلال مناطق العلاج الطبيعي او من خلال بعض المستشفيات العالمية في مجال الصحة وهي غالبا ما تكون ضرورة ملحة و اضطرارية ، والسياحة التي تكون بغرض الاعمال وهي تعد سياحة جديده لزياره المعارض او الأسواق وحضور المؤتمرات الدولية وننظر الى اعداد المسافرين حسب اغراض السياحة وننظر في الجدول الأعداد ومدى تفاوت حجم المسافرين بحسب رغباتهم كما في الجدول رقم (١) :

السنوات	السفر للترفيه	السفر للزيارة	السفر للأعمال
2002	18,719	2,520	3,755
2003	8,806	1,252	4,321
2004	11,213	1,905	2,084
2005	10,148	1,344	1,986
2006	5,111	507	858
2007	14,327	1,621	1,296
2008	15,572	1,071	1,962
2009	23,522	2,008	1,126
2010	37,091	11,895	2,371
2011	23,519	19,093	3,637
2012	19,703	13,031	1,203
2013	26,059	18,324	6,561
2014	32,507	10,977	3,021
2015	38,586	14,542	14,766

وننظر الى الشكل (٢) يثبت ما اتضح بالجدول رقم (١):

السياحة المغادرة حسب الأغراض في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٢ شكل (٢) :



(بالمليون)

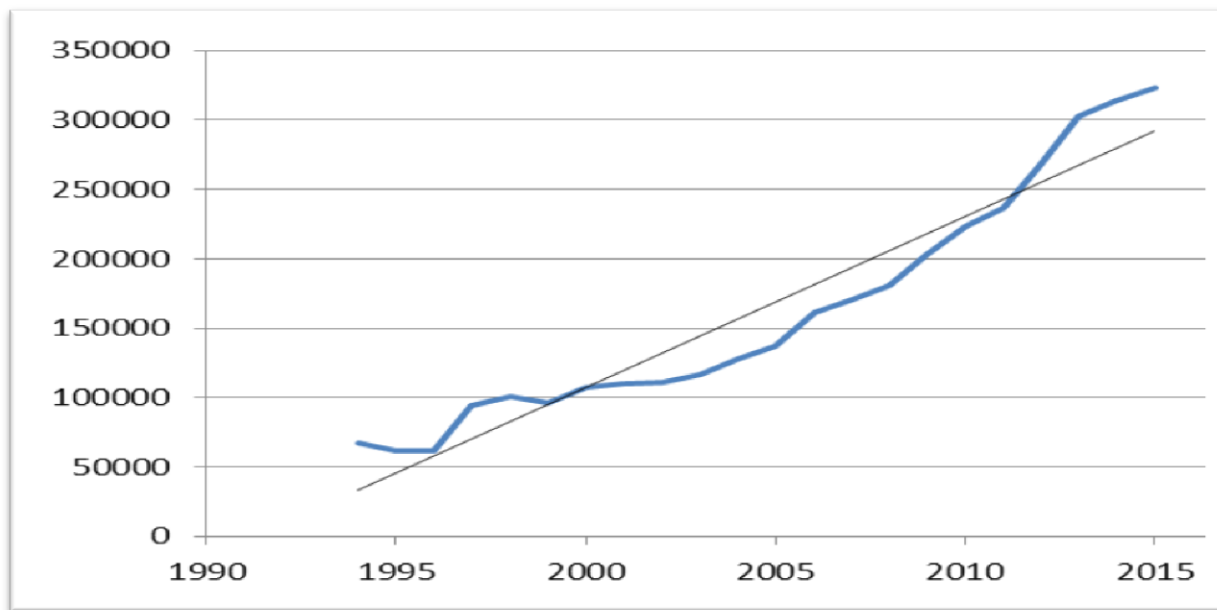
اعداد بواسطة الباحثة، مؤسسة النقد العربي السعودي ٢٠١٥-٢٠٠٢

ويوضح الشكل (٢) اختلاف رغبات الأفراد في السياحة المغادرة بحسب الأغراض وبالنظر الى اجمالي كل من السياحة المغادرة للترفيه نرى انه يبلغ (٢٨٤,٨٨٣) مليون فرد وهي الاكبر مقابل السفر للعلاج التي بلغت (١٠٠,٠٩٠) مليون فرد واخيرا السياحة للأعمال (٤٨,٩٧٤) مليون فرد وهي الأقل وكما يوضح الرسم البياني في أنه في عام ٢٠٠٤ وصلت اعداد المسافرين بغرض الترفيه (١١,٢١٣) مليون فرد وانخفض بعد ذلك الطلب السياحي على الترفيه عام ٢٠٠٦ فوصل العدد الى (٥,١١١) وذلك بسبب انخفاض بالميزانية تأثرا بالدين الذي اتضح في عام ٢٠٠٦ ، وفي عام ٢٠٠٧ جاء ارتفاع في عدد المغادرين بغرض كل من الترفيه وزيارة الأصدقاء وجاء ذلك نظرا لاستقرار اسعار البترول وظل يرتفع الطلب السياحي على الترفيه الى ان وصل عدد المغادرين (٣٧,٠٩١) مليون فرد في عام ٢٠١٠ واخذ بالانخفاض في عام ٢٠١١ الى ان وصل عدد المغادرين (٢٣,٥٢٢) مليون فرد كان الفرق بنسبة ١٣% وذلك بسبب انهيار الاقتصاد العالمي وتأثر الاقتصاد السعودي بذلك وبعد ذلك العام اخذ الطلب السياحي على الترفيه بالاتجاه للارتفاع والتزايد .

## ٢/٣ - الأجور ومدى التأثير في السياحة المغادرة :

ان الأجر يمثل الامكانية المادية التي تعدا اساس القدرة على الطلب السياحي، وبالتالي ارتفاع الأجر يؤدي الى ارتفاع الطلب السياحي وتشهد المملكة العربية السعودية تقدم وتغيرات في الأجور واهتمام اكبر بالجانب السياحي كمصدر للحفاظ على الانفاق الخارجي للسائح السعودي لان كل انفاق للخارج يعتبر تسرب ويمثل الشكل (٣) الاجور في المملكة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٤.

شكل (٣) الاجور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٤ :



(بالمليون)

اعداد بواسطة الباحثة، الهيئة العامة للإحصاء ٢٠١٥-١٩٩١

ويشرح الشكل (٣) مستويات الاجر خلال فترة ١٩٩١-٢٠١٥ بداية ننظر الى عام ١٩٩١ مستوى الأجور فيها كان (٦٢٤٨٤,٥) مليون ريال ، حيث تعرض الاقتصاد السعودي للتراجع الكبير بسبب حدوث حرب الخليج وترتب على ذلك عجز بالميزانية ، ولكن سرعان ما استعاد الاقتصاد السعودي عافية من خلال تأجيل المشاريع التنموية بسبب فقد كبير في الاحتياطي ايضا عملت شركة ارامكو على الاقتراض من البنوك لخلق الحلول وكذلك كان للحرب ايجابيات في جعل الدول الاسلامية والعربية تفتح للتجارة السعودية مما ادى الى عودة الاقتصاد السعودي الى ان وصل عام ١٩٩٨ الى اعلى قيمة (١٠١٠٠٦,٥) خلال تلك السنوات ما بين ١٩٩١ الى ١٩٩٨ وبعد ذلك جاء ارتفاع الاجور وثباتها على مستوى جيد، وصولا الى عام ١٩٩٩ (٩٥٨٠٠,٩) مليون ريال حيث كان هناك انخفاض في المستوى العام للأجور بسبب الدين الحكومي المرتفع وتدني الانفاق الرأسمالي الاستثمار في البنى التحتية.

مقارنة بالمصروفات الجارية ولكن كان هناك تحسن في ارتفاع اسعار البترول وظل مستوى الاجور متذبذب الى عام ٢٠٠٩ جاء اجمالي الأجور (٢٠٣٠٨٩) مليون ريال حيث شهد الاقتصاد السعودي اكبر ميزانية وفائض كبير وارتفاع في اسعار البترول وشهد تأثر بسيط خلال عام ٢٠١١ بسبب الاقتصاد العالمي وانهيائه لم يشكل عبأ كبير فعادت مستويات الاجور مرتفعة الى عام ٢٠١٥. وعند النظر الى رغبة الافراد للسياحة الخارجية ومدى ارتباطه بالأجور يتضح وجود علاقة طردية واضحة وقوية فعند كل ارتفاع للأجور جاء مقابلة ارتفاع في طلب الأفراد للسياحة الخارجية فعند النظر الى شكل (١) الذي يمثل تطور حركة السياحة المغادرة في المملكة مقارنة بالشكل (٣) الذي يمثل الأجور يتضح لنا ارتباط الأجور بالسياحة المغادرة.

### (٣) - النموذج القياسي :

يهدف النموذج القياسي الى قياس مدى تأثير انخفاض الأجور على السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠١٤)، ويتناول توصيف متغيرات النموذج ، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل لنتائج تقدير النموذج القياسي ككل ، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة النموذج على الشكل التالي :

$$Y = C + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \mu$$

حيث يعبر  $C$  عن القاطع،  $\beta_5 \beta_3 \beta_1 \beta_2 \beta_4$  معاملات النموذج المقدر، ويتضمن النموذج القياسي على متغير تابع  $Y$  يتمثل في السياحة المغادرة ، وتم قياسه بمؤشر التغير في عدد المغادرين ، ويمثل  $X_5$  الأجور ، وبالنظر الى دراسة برهوم (٢٠١١) في اثر متغيري عدد السياح والليالي السياحية حيث استنتج بوجود علاقة طردية بين عدد السياح والدخل القومي في سورية ، ويمثل  $X_1$  سعر الصرف بناء على دراسة البطاط (2013) في الاستثمار السياحي اذ يعتبر سعر الصرف مؤشر مهم للطلب السياحي ، ودراسة المصاروة (2006). محددات الطلب السياحي، ويمثل  $X_2$  الادخار من الدخل القومي كما جاء في دراسة البسام (2002) الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية بين ان الادخار له علاقة قوية بالدخل ، ويمثل  $X_3$  واردات السلع والخدمات ، ويمثل  $X_4$  خدمات النقل كما توضح دراسة عبد الجواد ( 2007 ) قياس تأثير السياحة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ويعبر  $\mu$  عن المتغير العشوائي للنموذج . وتم الاعتماد في الحصول على بيانات النموذج على البنك الدولي والهيئة العامة للإحصاء .

### ٣/١ - تحليل سكون السلاسل الزمنية وتحليل الارتباط :

يعتبر اجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية من أهم متطلبات تقدير النموذج القياسي ، حيث يهدف الاختبار الى فحص خواص السلسلة الزمنية وتحديد اذا كانت المتغيرات ساكنة ومستقرة. ويوجد عدة اختبارات للتعرف على سكون السلاسل الزمنية حيث تم استخدام في هذه الدراسة اختبار Augmented Dickeyfuller. ويتضح من الجدول (١) أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ساكنة .

جدول (١) : نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

Variables	Prob	t- statistic	Exogenous
Y	0.0000	-6.001905	Constant
X1	0.0001	-5.744563	Constant
X2	0.0007	-4.829820	Constant
X3	0.0007	-4.835329	Constant
X4	0.0001	-5.738700	Constant
X5	0.0003	-5.187232	Constant

اعداد الباحثة ، اعتمادا على بيانات الدراسة .

ويتضح من الجدول السابق سكون السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات وفقا لكل الاختبارات حيث اتضحت قيمة (0.00) prob لكل المتغيرات وجميعها ساكنة عند ١% .

### ٣١٢- نتائج تقدير بطريقة المربعات الصغرى العادي:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-1940686.	5223545.	-0.371527	0.7140
X2	2914.606	584.0853	4.990035	0.0001
X3	4383.721	1234.019	3.552393	0.0019
X4	3631.225	1127.783	3.219789	0.0041
X5	0.005666	0.000989	5.730801	0.0000
C	7057656.	19574115	0.360561	0.7220
R-squared	0.905963	Mean dependent var		132470.3
Adjusted R-squared	0.883574	S.D. dependent var		81096.99
S.E. of regression	27671.36	Akaike info criterion		23.48731
Sum squared resid	1.61E+10	Schwarz criterion		23.77528
Log likelihood	-311.0787	Hannan-Quinn criter.		23.57294
F-statistic	40.46341	Durbin-Watson stat		1.611897
Prob(F-statistic)	0.000000			

يتضح في جدول (٢)، اعتماد الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية ، ويتضح فيها قيمة (Durbin-Watson stat) تساوي (1.61) ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي . ويعبر ايضا على علاقة بين المتغير التابع (Y) الذي يمثل السياحة المغادرة ، والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح ان قيمة (0.00) F-statistic prob وهذا يعني معنوية النموذج ككل ويمكن الحكم على معنوية النتائج عن

طريق قيمة prob لكل متغير، حيث تعتبر قيمة  $X_1$  اكبر من (0.05) وتعتبر غير معنوية، و  $X_2$  قيمتها اقل من (0.05) وتعتبر معنوية وهناك علاقة بين  $X_2$  و  $Y$  وهي علاقة طردية أي انه مع كل زيادة في المتغير المستقل  $X_2$  (الادخار من الدخل القومي) 1% يزداد المتغير التابع  $Y$  (الأجور) ب ١%، و  $X_3$  تعتبر معنوية وعلاقتها عند 0.05 طردية بين المتغير المستقل  $X_3$  (واردات السلع والخدمات) و  $Y$  فكل زيادة 1% في المتغير المستقل تكون هناك زيادة بالمتغير التابع ب ١%، وتعتبر قيمة  $X_4$  (خدمات النقل) اقل من (0.05) معنوية عند 5% وتوجد علاقة طردية بين المتغير المستقل  $X_4$  والمتغير التابع  $Y$  فمع كل زيادة بمقدار ١% في المستقل تكون زيادة مقابله في التابع، وننظر الى قيمة  $X_5$  (الأجور) وكانت اقل من (0.05) وتعتبر معنوية وترتبط بعلاقة قوية وطردية مع المتغير التابع  $Y$ ، عند النظر الى قيمة ( $R^2$ )، والتي تساوي (0.905963) فهذا يعني أن جميع المتغيرات المستقلة تمثل 90% من التغيرات التي تحدث بالتابع ( $Y$ ) والذي يمثل الأجور في المملكة العربية السعودية، والنسبة المتبقية هي المتغيرات التي لم يشملها النموذج القياسي وهي تمثل المتغير العشوائي  $\mu$ .

وتشير Prob(F-statistic) والتي تساوي (0.0000) عند 5% ويدل ذلك إلى جودة النموذج القياسي ككل، أي أن النموذج القياسي معنوي إحصائياً وقبول فرضية البحث.

	Y	X1	X2	X3	X4	X5
Y	1.000000	-0.059723	0.776353	0.115512	0.629289	0.697257
X1	-0.059723	1.000000	-0.379114	0.153068	0.129937	0.186035
X2	0.776353	-0.379114	1.000000	-0.110793	0.522317	0.330390
X3	0.115512	0.153068	-0.110793	1.000000	-0.281809	0.003891
X4	0.629289	0.129937	0.522317	-0.281809	1.000000	0.345756
X5	0.697257	0.186035	0.330390	0.003891	0.345756	1.000000

### جدول (٣) مصفوفة الارتباط :

يبين الجدول (٣) وجود علاقة ارتباط متوسطة بين  $X_2$ ، والمتغير التابع  $Y$  حيث معامل الارتباط يساوي (0.76) عند تقدير النموذج القياسي لتجنب مشكلة الارتباط الخطي. وعلاقة  $X_5$  المتغير المستقل بالمتغير التابع  $Y$  الأجور علاقة طردية.

### نتائج وتوصيات البحث :

هدف البحث الى تسليط الضوء على مدى تأثير انخفاض الاجور على السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ( ١٩٨٨-٢٠١٥). حيث توصل البحث من خلال عرض المفاهيم والنظريات والدراسات السابقة، على ندرت النظريات المتعلقة بالمتغيرين بشكل مباشر، وبالتالي استعراض البحث للدراسات السابقة من خلال النظريات التي تضمنت العلاقة بين المتغيرين بشكل غير مباشر حيث تعتبر الصادرات حقنا في الاقتصاد، بينما الواردات تسربا وبالتالي فإن السياحة المغادرة تعتبر واردات خدمية للدولة وتؤثر سلبا على الدخل، كما تؤثر السياحة في ميزان المدفوعات عندما تفوق الايرادات السياحية الانفاق السياحي وهو ما يدفع الدول الى محاولة تعظيم ايراداتها السياحية، ومحاولة تقليل التسرب الى أدنى الحدود لمنع الآثار السلبية على ميزان المدفوعات وفي الدخل القومي.

كما يخضع النشاط السياحي لنظرية العرض والطلب، حيث يتضمن السوق السياحي جانب العرض والطلب ويعد العرض من الخدمات السياحية والتي ترتبط بالسعر بعلاقة طردية، في حين أن الطلب السياحي يرتبط بعلاقة عكسية وهو ما يفيد ان انخفاض الأسعار في دولة ما سيزيد من السياحة الوافدة إليها بينما لو ارتفعت الأسعار زاد الطلب على السياحة المغادرة. (عبدالرزاق، بشير، ٢٠٠٦).

اما بالنسبة للأجور فهي تمثل الامكانية المادية على قدرة الطلب السياحي .

ووضح البحث من خلال الاطار التحليلي الى توضيح انخفاض الأجور على السياحة المغادرة حيث يستعرض تطور السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية، ويتطرق البحث للسياحة المغادرة حسب الغرض، كما يدرس العلاقة بين الأجور والسياحة المغادرة وايضا مدى تأثير خدمات النقل وسعر الصرف على السياحة المغادرة .

وبينت نتائج النموذج القياسي أن العلاقة موجبة بين السياحة وانخفاض الأجور مما يتضح توافقه مع الاطار النظري والاطار التحليلي وبالتالي تم قبول فرضية البحث التي تنص على ( يؤدي انخفاض الأجور الى انخفاض في السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية ) وتوصل البحث الى ان المتغير المستقل السياحة المغادرة في المملكة العربية السعودية معنوي بإشارة متوافقة مع الفرضية .

ويوصي البحث من خلال ما توصل اليه من نتائج الاستمرار على السياسات الجديدة للأجور والعمل في المملكة العربية السعودية على تحسينها وتطويرها لما لها من اثار ايجابية على في منع التسرب من الدخل القومي ، كما توصي بتوفير عناصر ترفيه للفرد للحد من الرغبة في السفر بغرض الترفيه لما بينه البحث من ان الغرض الاكثر حسب الاحصائيات هو الرغبة في الترفيه ، كما يوصي البحث بزيادة الابحاث والدراسات على المتغيرين بشكل مباشر حسب انواع السياحة المغادرة ، وتوفير بيانات اكثر دقة وتفصيلا ، حيث شكلا نقص البيانات عائق في اجراء البحث الحالي.



## المراجع :

البوطي، سعيد(٢٠٠٢)، اقتصاديات السياحة والفنادق، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الاولى، مصر، ص ص ٨٨-١٦٧

العدوان، مروان(١٩٩٩)، مختارات من الاقتصاد السياحي، دارمجدلاوي للنشر، عمان، ص ص ١٣-٥٢  
القحطاني، عوض(٢٠١٤)، خدمات المعلومات السياحية بمركز المعلومات والأبحاث السياحية، رسالة ماجستير، قسم علم المعلومات، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

الناصر، عبدالمجيد(٢٠١٠)، دور الاستثمار السياحي في التنمية بالمملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الادارة العامة، كلية ادارة الاعمال ،جامعة الملك سعود.

ستهم، حافظ، وآخرون(١٩٩٣)، القطاع السياحي في تونس الحصيلة والاتفاق المستقبلية ، دارسراس للنشر المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس.

علام، أحمد(٢٠٠٨)، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،الاسكندرية، ص ص ١٦٧-٢٥٠

عبوي، زيد(٢٠٠٨)، الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ص ص ١٦-٥٤

مقابلة، أحمد(٢٠٠٧)، صناعة السياحة، داركنوزالمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ٤٥-١٦٢

مؤسسة النقد العربي السعودي(٢٠١٥)، <http://www.sama.gov.sa>

البنك الدولي، <http://www.albankaldawli.org>

الهيئة العامة للإحصاء، <http://www.stats.gov.sa>

الهيئة العامة للسياحة والتراث، <https://www.scta.gov.sa/Pages/default.aspx>

## آثر الدعم الحكومي على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)<sup>١</sup>

د. نشوى مصطفى علي محمد<sup>٢</sup>

لجین عبدالله محمد الحوشان<sup>٣</sup>

**المخلص:** هدف البحث إلى تحليل آثر الدعم الحكومي على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥). وتنص الفرضية على أنه يؤدي خفض الدعم الحكومي إلى خفض الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية، حيث كان الإسهام الرئيسي لهذا البحث أنه تناول الدعم الحكومي على الأجور الحقيقية على وجه الخصوص، على خلاف البحوث السابقة التي تطرقت إلى الدعم الحكومي بشكل عام. واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات، كما اعتمد على الأسلوب القياسي من خلال صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت نتائج البحث إلى أن الدعم الحكومي لا يؤثر على الأجور الحقيقية، وتم رفض الفرضية.

**الكلمات المفتاحية:** الدعم الحكومي، الأجور الحقيقية، الأجور النقدية، المملكة العربية السعودية.  
رموز E62 -E24: jel

## The Effect of Government Subsidy on Real Wages in Saudi Arabia during the period (1991-2015)

Lujain Abdulla AlHoshan

Dr.Nashwa Mostafa Ali Mohammed

**Abstract:** The study aimed to analyze the effect of government subsidy on real wages in Saudi Arabia during the period (1991-2015). The hypothesis refers It leads to reduced government Subsidy to reduce real wages in Saudi Arabia, Where the main contribution of this study was that it examined Government Subsidy on Real Wages, in particular, in contrast to pervious studies that examined government subsidy in general. The methodology based on descriptive analytical method in reviewing previous literature and exploring concepts. As well as the econometric method through formulate multiple regression model, which has been estimated by ordinary least squares method (OLS). The results concluded that the government subsidy do not affect on Real Wages, therefore, The hypothesis has been rejected.

**Keywords:** Government Subsidy, Real Wages, Nominal wages, Saudi Arabia.

**JEL Classification:** E62 -E24

<sup>١</sup> بحث مُعد في إطار مقرر مشروع تخرج، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الفصل الدراسي الأول ١٤٣٨/١٤٣٩ هـ.

<sup>٢</sup> طالبة مستوى ثامن، بكالوريوس في قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

<sup>٣</sup> أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

## ١. المقدمة

تعتبر قضية الدعم من القضايا المؤثرة في معظم الدول رغم اختلاف أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. حيث أن سياسة الدعم الحكومي تعد جزءاً من السياسة الاقتصادية الهادفة لتحقيق الاستقرار العام والوصول إلى مستوى معيشي لائق لجميع أفراد المجتمع. ويقصد بالدعم بمفهومه البسيط أن تتحمل الدولة جزءاً من سعر السلع والخدمات الأساسية التي لا يمكن للمواطن أن يستغني عنها. وينقسم الدعم إلى عدة أنواع رئيسية أهمها: الدعم العيني والدعم النقدي.

والدعم العيني هو تخفيض الدولة اسعار السلع وخدمات معينة، أما الدعم النقدي هو تقديم إعانات نقدية. وتهدف سياسة الدعم إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل من خلال توفير الحد الأدنى من الغذاء ورفع المستوى الصحي وزيادة قدرتهم على العمل مما يقلل من تكلفة الغذاء والعلاج. كما يسهم الدعم في انخفاض الاسعار مما يؤثر إيجاباً على الأجر الحقيقي، وبالتالي فإن رفع الدعم سيزترتب عليه انخفاض في مستوى المعيشة الذي يمكن التعبير عنه بمستوى الأجور الحقيقية.

تواجه سياسة الدعم في المملكة العربية السعودية مشكلات في تطبيقها، ويتصدر هذه المشكلات ان الاقتصاد السعودي يعتمد في دخله على عائدات النفط ذات الاسعار المتذبذبة وأيضاً التوجهات الإصلاحية للحكومة في مختلف القطاعات الحكومية، وانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية التي تدعو الى تحديد استخدام الدعم وفق ضوابط معقدة. ويتباين تأثير سياسة الدعم الحكومي على الأجور الحقيقية، حيث ان الدعم يتطلب ملائمة بين أهداف اقتصاديه واجتماعيه قد تبدو متعارضة ويلاحظ ان منح الدعم الحكومي مرغوب من وجهة نظر العدالة الاجتماعية، ولكن يمثل تكلفة بالنسبة للموازنة العامة.

وتشير الاحصائيات إلى أن الدعم الحكومي في المملكة العربية السعودية في العام 1991 بلغ 10,050 مليون ريال (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦) وارتفع بمعدل 3.33% تقريباً مقارنة بالعام 2014 الذي بلغ الدعم فيه 43,553 مليون ريال (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦). وصاحب زيادة الدعم الحكومي زيادة في الأجور الحقيقية حيث بلغ في عام 1991 ما يقارب 62484.5 مليون ريال وفي العام 2014 بلغ 314178 مليون ريال (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦) بمعدل 2.40 %.

فيما بلغ الدعم في العام 2015 ما يقارب 42,127 مليون ريال (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦) بمعدل - 3.27% تقريباً عن العام 2014 الذي بلغ فيه 43,553 مليون ريال (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦) وهذا الانخفاض بدأ مع انتهاج المملكة لسياسة خفض الدعم والإعانات وخاصة للبنزين، والذي جاء نتيجة لانخفاض عوائد النفط. فبعد رفع الدعم عن البنزين بشكل

خاص زاد سعره بنسبة ما بين 50% إلى 66% ( وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المملكة العربية السعودية ).

إلا أن انخفاض الدعم الحكومي لم يصحبه انخفاض في الأجور الحقيقية كما هو سائد وفق لطبيعة العلاقة في الفترة السابقة، حيث بلغ في عام 2014 م ما يقارب 314178 مليون ريال (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦) وفي العام 2015 م بلغ 322884 مليون ريال (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦) بمعدل 3.81%، وتدل الأرقام على أن العلاقة ما بين الدعم الحكومي والأجور الحقيقية هي علاقة في أغلبها علاقة طردية ولكن لم تبرز طبيعة هذه العلاقة في السنتين الأخيرتين، وبالتالي فإن تقييم مدى فاعلية سياسة رفع الدعم في خفض عجز الموازنة دون التأثير على مستوى الأجر الحقيقي أي دون المساس بمستويات المعيشة، يقود إلى طرح التساؤل التالي:

ما تأثير الدعم الحكومي على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية؟

تتص فرضية الدراسة على أن: "يؤدي خفض الدعم الحكومي إلى خفض الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية". يهدف هذا البحث بشكل رئيس إلى دراسة أثر الدعم الحكومي على الأجور الحقيقية خلال فترة البحث، من خلال: التعرف على أهمية الدعم ومبرراته، وتتبع تطور مستوى الأجور الحقيقية، وقياس العلاقة بين المتغيرين، للوصول إلى النتائج والتوصيات كمحاولة لتوجيه صانعي القرار لمعرفة بعض من أثر قرارهم برفع الدعم الحكومي على مستويات الأجور الحقيقية.

يتميز البحث الحالي في أنها يطبق على المملكة العربية السعودية، فيما تم تطبيقها في الدراسات السابقة على مصر وفلسطين والأردن. كما أن هذا البحث يعد من البحوث القليلة التي تتناول موضوع الدعم الحكومي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية حديثة. يطبق البحث على المملكة العربية السعودية؛ وذلك بسبب اهتمامها بالإصلاحات الاقتصادية السعودية في السنوات القادمة، ورفع الدعم الحكومي عن أسعار الطاقة، وذلك ببحث الفترة الزمنية (١٩٩١ - ٢٠١٥ م) نظراً لتوافر البيانات.

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال شرح المفاهيم وآثار الدعم الحكومي على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية، وتحليل البيانات. كما يعتمد البحث على الأسلوب القياسي وذلك لقياس أثر الدعم الحكومي على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية، وفق الأساليب القياسية الحديثة من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية.

## ٢. الإطار النظري :

يتناول هذا الإطار التأسيس النظري والدراسات السابقة، ثم التطرق إلى مفهوم الدعم بالإضافة إلى التعرف على آثاره الاقتصادية.

### ١/٢ التأسيس النظري والدراسات السابقة :

يعتبر الدعم الحكومي شكل من أشكال الإنفاق الحكومي وهو أحد أهم أدوات السياسة المالية، ويظهر دور الدولة واضحاً في التأثير على الاقتصاد عن طريق السياسات التي تضعها، سواءً أكانت السياسة مالية أو نقدية. ففي حالة الاقتصاد ذو مستوى الدخل المنخفض، فإن الحكومة سوف تنتهج سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق وتقديم الدعم الحكومي. وعندما يفوق الطلب الكلي العرض الكلي فإن الحكومة تنتهج سياسة مالية انكماشية التي تعمل على تحقيق التوازن.

ولقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي، من خلال تقديم الدعم الحكومي. ومن أبرز تلك المدارس المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية. حيث ترى المدرسة الكلاسيكية<sup>٤٤</sup> أن التدخل الحكومي بأشكاله المختلفة غير واجب وأنه لابد من الحرية الاقتصادية وأن الأجور تتحدد تلقائياً بدون أي تدخل من جانب الدولة، إذاً لا توجد علاقة بين الدعم الحكومي والأجور في النظرية الكلاسيكية (المناع ٢٠٠٥؛ العيسى ٢٠٠٦).

بينما نادى المدرسة الكينزية بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية وأن الأجور تتحدد بتدخل من جانب الدولة، وبالتالي فإن النظرية الكينزية تشير إلى فاعلية السياسة المالية وبصفة خاصة الإنفاق الحكومي، وبالتالي فإن هذه النظرية تقر بوجود العلاقة بين الدعم الحكومي والأجور (المناع ٢٠٠٥؛ العيسى ٢٠٠٦).

وانتقدت دراسة (الدسوقي ١٩٩٠؛ بلول ١٩٩٠؛ المناع ٢٠٠٥) في تناولهم العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث ذكرت أن الدعم الحكومي من أشكال الإنفاق الحكومي، أيضاً تطرقت بشكل غير مباشر للعلاقة بين الدعم الحكومي والأجور الحقيقية. وأن الدعم الحكومي له أثراً إيجابياً ودوراً مهماً في توجيهات النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية اتفاقاً مع النظرية الكينزية من خلال توفير الخدمات الضرورية للأفراد، وأن الدعم يساهم في إعادة توزيع الأجور وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وأن هذا التأثير يمتد لفترات طويلة.

<sup>٤٤</sup> المدرسة الكلاسيكية تعود إلى آدم سميث والتي ظهرت في القرن الثامن عشر والتي تنادي بالحرية الاقتصادية التي تحقق استقرار التوازن والاقتصاد وأيضاً استقرار الأسعار، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. (العيسى ٢٠٠٦)

وقد كان لبرامج الإصلاح الاقتصادي المنادية برفع الدعم تأثيراً سلبياً على عدم المساواة في توزيع الدخل، وبالتالي تزايد ظاهرة الفقر وانخفاض الأجر الحقيقي (الشريبي ٢٠١٢). وسعت دراسة (العيسى ٢٠٠٦) إلى تأكيد النظرية الكينزية فيما يتعلق بأهمية الدعم الحكومي في استقرار الاقتصاد، كما أكدت النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بالقطاع الخاص وذلك من حيث أن الاستقرار يمكن تحقيقه دون تدخل الدولة.

كما تطرقت دراسات أخرى للآثار الإيجابية للدعم على متغيرات أخرى مثل تخفيف حدة الفقر وتحقيق التوازن بين الاعتبارات الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية (أمين ٢٠١٣). فضلاً عن آثار الدعم الإيجابية على الصناعات التحويلية وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية (عبدالعال ١٩٩٥). وتتأثر مستويات الأجور الحقيقية بمستويات الأسعار، في علاقتها بالأجور الاسمية، (صبيح ٢٠١٥) وهو ما يعكس بشكل غير مباشر أثر الدعم الحكومي على الأجور الحقيقية.

مما سبق، يتضح أن النظريات الاقتصادية لم تتطرق إلى تفسير العلاقة بين الدعم الحكومي والأجور الحقيقية، ولكن تناولت النظريات العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث أن الدعم الحكومي من أشكال الإنفاق الحكومي. وقد حاولت الدراسات التطبيقية بحث علاقة الدعم الحكومي بمتغيرات أخرى من خلال التطبيق على عدة دول مصر والأردن وفلسطين، وهو ما يعني وجود فجوة في الأدب الاقتصادي حيث لا توجد دراسات تتناول العلاقة بين الدعم الحكومي والأجور بشكل مباشر.

## ٢/٢ مفهوم الدعم

يمكن التعرف على مفهوم الدعم وفقاً لثلاث مداخل، المدخل المحاسبي ومدخل جانب الطلب والمدخل التنموي. حيث يعتبر المدخل المحاسبي أن الدعم الحكومي تكلفة لتقديم السلع والخدمات، ويتوقع هذا المدخل زيادة الدعم الحكومي كلما زادت الخدمات والسلع المقدمة، أي كلما ارتقى المجتمع أدى إلى رُقي الخدمات والسلع التي تقدم لهم.

يعتمد مدخل جانب الطلب على الزيادة في الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها الدولة والتغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات وأجور الأفراد. إذا كان الدعم الحكومي في صورة نقدية سيترتب على ذلك زيادة في مقدار الأجور النقدية التي يحوزها الأفراد، مما سيزيد من طلبهم على السلع والخدمات.

يرى المدخل التنموي أنه لا بد من الاستثمار في رأس المال المادي وفي رأس المال البشري، من خلال دعم التعليم والصحة كأساس للعملية التنموية، باعتبار أن الدولة هي المحرك الفعلي للنمو

الاقتصادي فإنه لابد من زيادة الدعم الحكومي على استثمارات التنمية (بركات وآخرون ١٩٧٨؛ الشيخ وحافظ ١٩٨٥؛ الرقاص ٢٠٠٤؛ طاقة والعزاوي ٢٠٠٧).

## ٣/٢ الآثار الاقتصادية للدعم النقدي والعيني

تتباين الآثار الاقتصادية للدعم اعتماداً على اختلاف نوع الدعم (عبد المولى ١٩٧٥؛ بركات ١٩٧٨؛ بركات وآخرون ١٩٧٩؛ الشيخ وحافظ ١٩٨٥؛ دراز ١٩٨٨؛ خليل واللوزي ٢٠٠٠؛ الرقاص ٢٠٠٤؛ طاقة والعزاوي ٢٠٠٧؛ العلي ٢٠٠٨)، حيث يؤثر الدعم النقدي على طلب السلع والخدمات فتزداد الأجور الحقيقية للأفراد، حيث ترتفع الأجور بزيادة الدعم الحكومي وتنخفض بانكماشها، فهي تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. من ناحية أخرى، يؤدي الدعم النقدي إلى ارتفاع الطلب الاستهلاكي. وفي حالة لم تستجيب كمية السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد أي كانت ثابتة ولم تزيد بزيادة الطلب سترتفع على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهو ما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وانخفاض الأجر الحقيقي.

ومن الناحية الاقتصادية، يؤثر الدعم النقدي أيضاً على توزيع الدخل الحقيقية بشكل هادف ويقلل الفوارق وعدم التقارب بين أجور الأفراد بشكل عادل. حيث يعطى الدعم للفئات المستحقة والفقيرة فيحدث تقارب في مستويات الأجور الحقيقية. كما يؤثر الدعم العيني على الاقتصاد من خلال القضاء على الاحتكارات وكل مظاهر الاستغلال في السوق.

ويتأثر كلا النوعين، الدعم النقدي والعيني، أيضاً اجتماعياً. فعندما يكون هناك وعي اجتماعي بين أفراد المجتمع، تزداد مطالباتهم للدولة بتوفير حد أدنى من الخدمات من أجل مكافحة الفقر والمرض والجهل. وكلما زاد الوعي زادت مطالباتهم للدولة بتقديم خدمات لم تقم بها مسبقاً كالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ورفع مستويات الرفاهية ومستويات الأجر الحقيقي والحد من ارتفاع الأسعار على مستويات المعيشة.

### ٣. الإطار التحليلي:

يتناول الإطار التحليلي العلاقة في الدولة محل البحث، حيث يستعرض مجالات ومبررات الدعم الحكومي بالمملكة العربية السعودية، إضافة إلى تطوره لتطور الدعم في المملكة، وتطور مستويات الأجور<sup>٤٥</sup>.

#### ١/٣ مجالات ومبررات الدعم الحكومي بالمملكة العربية السعودية:

تهدف حكومة المملكة العربية السعودية من تقديم الدعم، إلى التنمية الصناعية ورفع المستوى المعيشي والحد من الآثار السلبية للتضخم، كما تركز خطط التنمية الاقتصادية في المملكة على تنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد على النفط .

ولقد تنوعت مجالات الدعم الحكومي في سياق تشجيع المملكة على الاستثمار في القطاع الصناعي ودعم الميزات التنافسية القائمة، ودعم استيراد الآلات والمعدات اللازمة لتشغيل المصانع<sup>٤٦</sup>، حيث أن معدل النمو السنوي المتوسط لقطاع الصناعة ٩% وارتفعت حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٨١٣ بليون ريال في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠١٤ حيث بلغ ١٥٣٦ بليون ريال. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٥)

ودعمت المملكة أيضاً قطاع الخدمات بالاستفادة من التطورات العالمية في تقنيات المعلومات والاتصالات لتوسيع نطاق أنشطة قطاع الخدمات، عن طريق الاهتمام برفع مستوى المهارات الابتكارية<sup>٤٧</sup> لدى الطاقات العلمية حيث أن معدل النمو السنوي المتوسط لقطاع الخدمات ٥% وحصلته في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت تدريجياً من ١٩٥١ بليون ريال في العام ٢٠٠٤ مقارنة بالعام ٢٠١٤ حيث بلغ ٣٧٦٤ بليون ريال. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٥)

تدعم المملكة أسعار حليب الأطفال والرز وقدمتها للمستهلكين لتوفير المعيشة الكريمة لهم، وحتى لا تخفض من الأجور الحقيقية. كما قدمت دعماً للشعير والأعلاف حتى تحمي الثروة الحيوانية وتُمكن من زيادتها. أيضاً تقدم الدعم للمدارس الأهلية للحصول على مجتمع متعلم واعي وتقل فيه نسبة الأمية.

#### ٢/٣ تطور الدعم في المملكة العربية السعودية:

تقدم الحكومة أشكالاً مختلفة من الدعم لأفراد المجتمع، كي تساعد في تقليل الفروقات في مستويات الأجور الحقيقية. وتمثل الدعم الحكومي في صورة نقدية تدفع للتجار حتى يقللون من فروقات الاسعار،

<sup>٤٥</sup> يقصد بها الأجور الحكومية وتتضمن الأجور الحقيقية والنقدية وهي شاملة أجور السعوديين وغير السعوديين. (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥).

<sup>٤٦</sup> لا تتوفر بيانات تفصيلية.

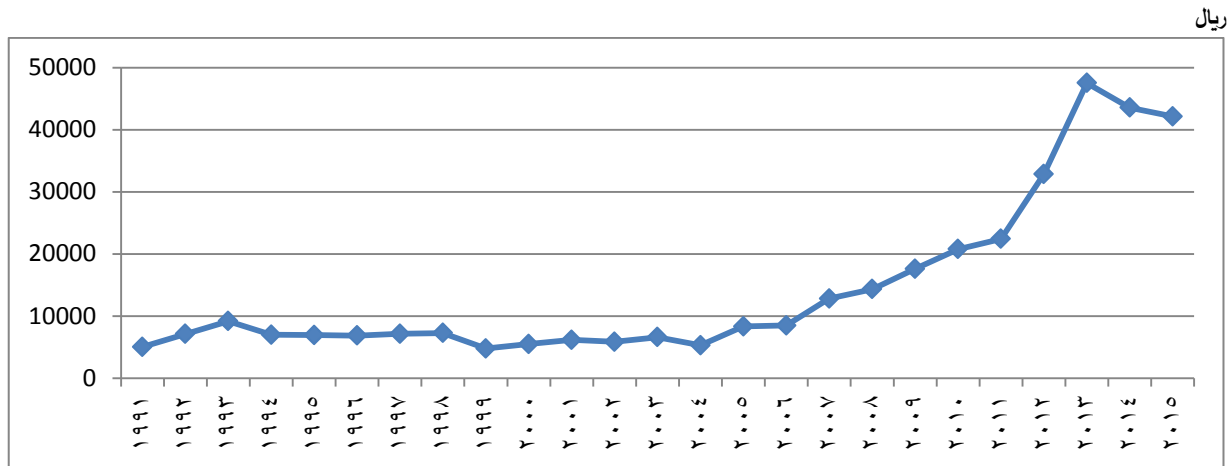
<sup>٤٧</sup> لا تتوفر بيانات تفصيلية.



وتعتبر للمستهلك دعم عيني. كما تعطي الحكومة لأفرادها دعم نقدي لمواكبة مستويات المعيشة. (المناع، ٢٠٠٥)

حيث بلغت قيمة الدعم الحكومي في العام ٢٠١٥ ما يقارب ٤٢ مليار ريال بمعدل -٤.٥٤% تقريباً عن العام ٢٠١٤ الذي بلغ الدعم فيه ٤٤ مليار ريال. وفيما يلي يتضح من الشكل (١) تطور الدعم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥).

شكل (١) تطور الدعم الحكومي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) بالمليار

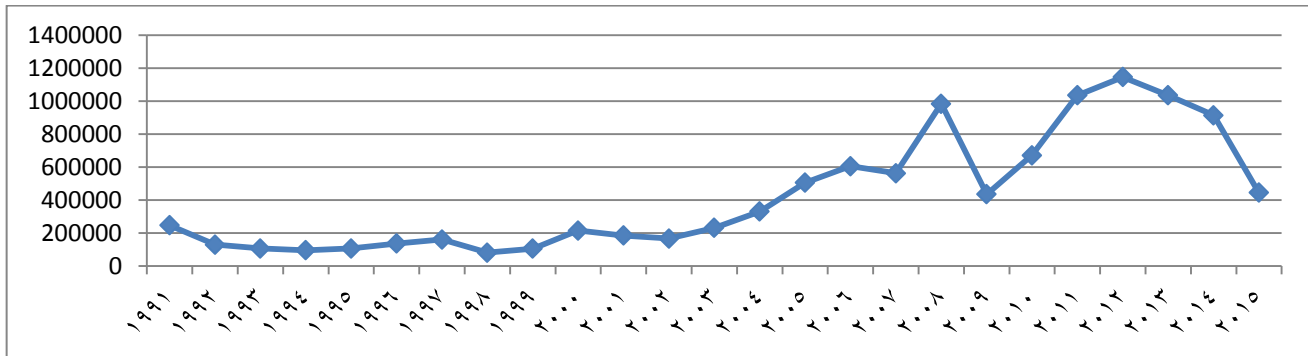


المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦).

يلاحظ من الشكل (١) أن مستويات الدعم ارتفعت قليلاً في عام ١٩٩٣ حيث كان الدعم ٩.١ مليار ريال، وعاود الدعم الانخفاض في عام ١٩٩٩ حيث بلغ ٥ مليار ريال، ثم عاد ليرتفع في عام ٢٠٠٧ ليصل ١٣ مليار ريال، كما أيضاً واصل الارتفاع حتى وصل عام ٢٠١٢ حيث بلغ الدعم ٣٣ مليار ريال، ثم قفز بشكل كبير في عام ٢٠١٣ حيث بلغ ٤٨ مليار ريال، ثم عاود الانخفاض في عام ٢٠١٥ حيث بلغ ٤٢ مليار ريال. (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦)

حيث أنه بعد الانخفاض في أسعار النفط عام ٢٠١٤، شرعت المملكة في تقليل اعتمادها على النفط. ويمكن تفسير تقلبات الدعم الحكومي بالإيرادات النفطية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال شكل (٢).

شكل (٢) تطور الإيرادات النفطية في الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) بالمليار ريال



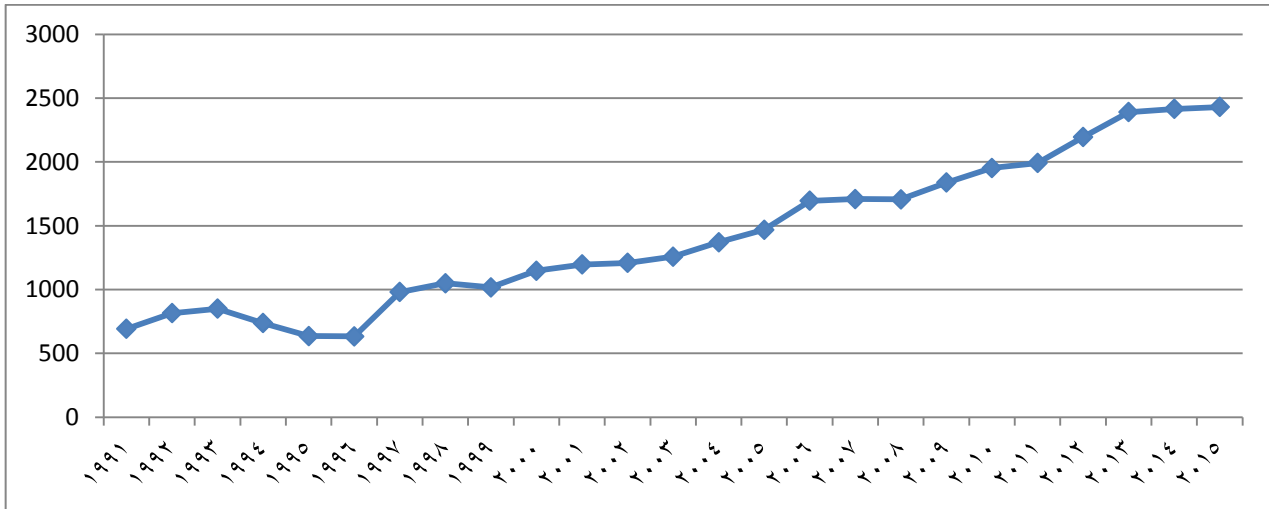
المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦).

ويلاحظ من خلال الشكل (٢) أن الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ أثرت في الإيرادات النفطية إلا أن سياسة الدولة فيما يخص الدعم الحكومي لم تتأثر، ولكن تأثرت فقط بالانخفاض في أسعار النفط التي حدثت في عام ٢٠١٤ لأسباب خاصة بالطب على النفط، وبالتالي بعد حدوث العجز في المملكة بدأت تخفض من اوجه الإنفاق الحكومي وأول ما ضحت به الدعم الحكومي .

### ٣/٣ تطور مستويات الأجور في المملكة العربية السعودية:

سيتم التركيز في عرض مستويات الأجور في المملكة على الأجور الحقيقية نظراً لأنها محل اهتمام هذا البحث، ولأن اثار الدعم ستكون أكثر تأثيراً في الأجر الحقيقي من الأجر النقدي وبالتالي سوف يتم تتبع مستويات الأجور في المملكة العربية السعودية، من خلال الشكل (٣).

شكل (٣) تطور مستويات الأجور الحقيقية في الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) بالمليار ريال

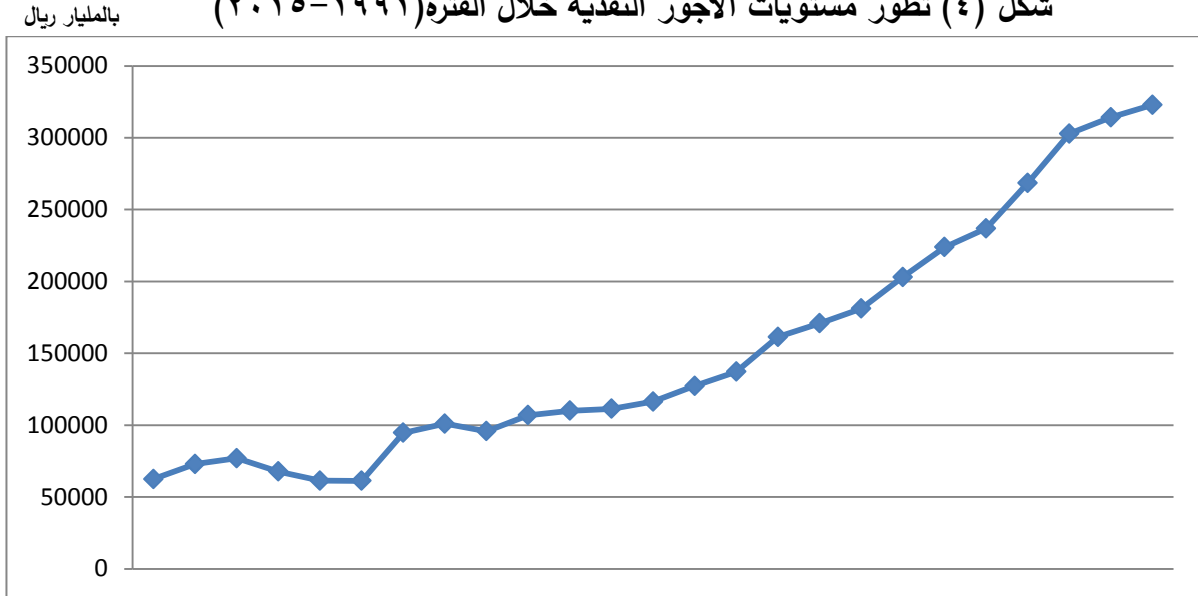


المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتماداً على: الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٥).

ويلاحظ من الشكل (٣)، تطور مستويات الأجور الحقيقية في المملكة خلال الأعوام الأخيرة بما يتزامن مع الدعم الذي تقدمه الحكومة وهذا يؤكد الدور الإيجابي للدعم في رفع الأجور الحقيقية، حيث بلغت الأجور الحقيقية في عام ٢٠١٤ ما يقارب ٢.٤٢ مليار ريال وفي العام ٢٠١٥ بلغت ٢.٤٣ مليار ريال بمعدل ٤.١٣%. (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥)

ويجدر التفرقة بين الأجور الحقيقية والأجور النقدية في إطار دراسة العلاقة بين الدعم الحكومي والأجور، حيث أن الأجر النقدي يتأثر بالمستوى العام للأسعار وبالتالي تنخفض قيمته الحقيقية، وأن مستوى معيشة الفرد يتوقف على الأجر الحقيقي وليس على الأجر النقدي. ويتضح من الشكل (٤)، تطور مستويات الأجور النقدية في المملكة.

شكل (٤) تطور مستويات الأجور النقدية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

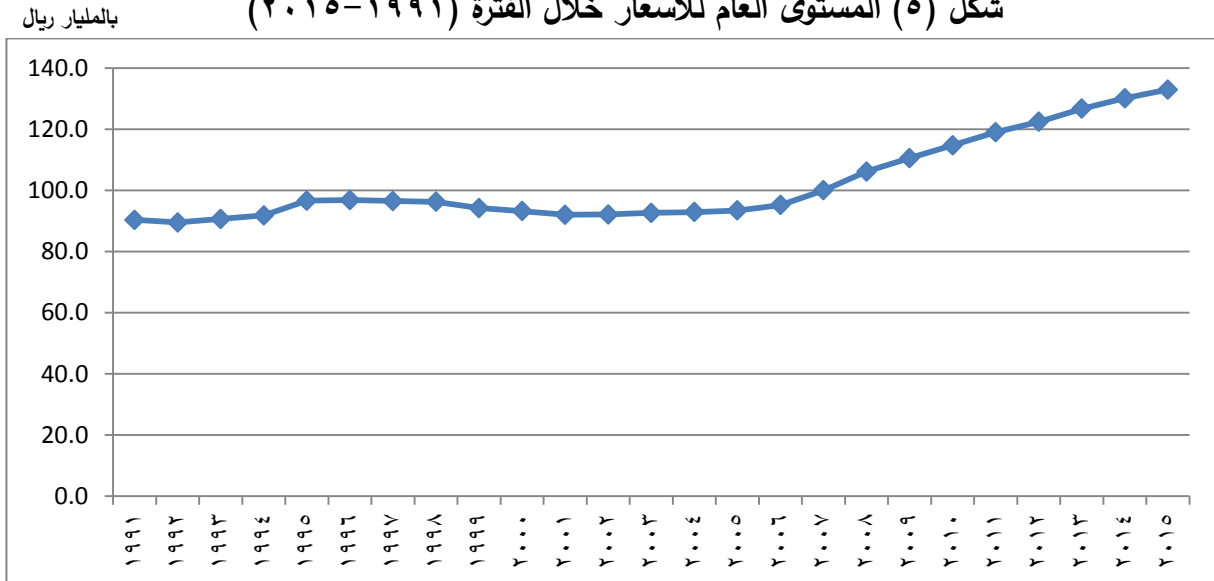


المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتمادًا على: الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٥).

ويلاحظ من الشكل (٤) تزامن الأجر النقدي مع الدعم الحكومي، حيث بلغت الأجور الحقيقية في عام ٢٠١٤ م ما يقارب ٣١٤ مليار ريال وفي العام ٢٠١٥ م بلغ ٣٢٣ مليار ريال بمعدل ٢.٨٦%. (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥)

شهدت الأسواق السعودية ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار عموماً والسلع الغذائية خصوصاً، حيث أن كل زيادة تحدث في المستوى العام للأسعار تواجهها زيادة في الأجور. (جمال الدين، ٢٠١٤). ويتضح ذلك من خلال الشكل (٥).

شكل (٥) المستوى العام للأسعار خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتمادًا على: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦).

ويلاحظ من الشكل (٥) ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث بلغ في عام ٢٠١٤ ما يقارب ١٣٠.١ ريال وفي العام ٢٠١٥ بلغ ١٣٢.٩ ريال بمعدل ٢.١٥%. (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦). أي أن هناك زيادة في الأجر الحقيقي متزامنة مع الأجر النقدي بالرغم من ارتفاع الأسعار أيضاً، تدل على أن دور الدعم الحكومي إيجابي ومؤثر وعالج الأثر للأسعار. حيث يتضح ذلك من خلال الجدول (١).

**جدول (١): تطور مستويات الأجور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥):**

السنة	الأجور النقدية	المستوى العام للأسعار	الأجور الحقيقية
1991	٠,٠٣٤٨٣	٠,٠٣٧٩٣١	-٠,٠٠٢٩٨
1992	٠,١٦٧٣٣	-٠,٠٠٨٨٥٩	٠,١٧٧٧٦٨
1993	٠,٠٥٥١٦	٠,٠١٢٢٩٠	٠,٠٤٢٣٤٩
1994	-٠,١٢٠١٩	٠,٠١٣٢٤٥	-٠,١٣١٧٠٠
1995	-٠,٠٩٣٠٩	٠,٠٥٢٢٨٧	-٠,١٣٨١٦٢
1996	-٠,٠٠٢٤٨	٠,٠٠٢٠٧٠	-٠,٠٠٤٥٤٤
1997	٠,٥٤٥٤٧	-٠,٠٠٣٠٩٩	٠,٥٥٠٢٧٩
1998	٠,٠٦٦٩٣	-٠,٠٠٣١٠٨	٠,٠٧٠٢٥٧
1999	-٠,٠٥١٥٣	-٠,٠٢٠٧٩٠٠	-٠,٠٣١٣٩٧
2000	٠,١١٦٤٦	-٠,٠١٠٦١٥	٠,١٢٨٤٤٧
2001	٠,٠٢٨٦٤	-٠,٠١٢٨٧	٠,٠٤٢٠٦٠
2002	٠,٠١٢١٠	٠,٠٠١٠٨٦	٠,٠١١٠٠٦٧
2003	٠,٠٤٥٦١	٠,٠٠٥٤٢٨	٠,٠٣٩٩٦٥
2004	٠,٠٩٣٣٦	٠,٠٠٣٢٣	٠,٠٨٩٨٣٢
2005	٠,٠٧٧٥٧	٠,٠٠٥٣٨	٠,٠٧١٨٠٧١
2006	٠,١٧٦٣٢	٠,٠١٩٢٧	٠,١٥٤٠٨٧١
2007	٠,٠٥٨٩٩	٠,٠٥٠٤٢	٠,٠٠٨١٦٢٥
2008	٠,٠٥٩٧٨	٠,٠٦٠٩٩	-٠,٠٠١١٤٧
2009	٠,١٢١٣٩	٠,٠٤١٤٧	٠,٠٧٦٧٣٩
2010	٠,١٠٢٥٢	٠,٠٣٨٠٠	٠,٠٦٢١٥٠
2011	٠,٠٥٨٠٥	٠,٠٣٧١٩	٠,٠٢٠١١٢
2012	٠,١٣٣٥٤	٠,٠٢٨٧١	٠,١٠١٨٩٤
2013	٠,١٢٧٧٥	٠,٠٣٥٢٠	٠,٠٨٩٣٩
2014	٠,٠٣٧٣٩	٠,٠٢٦٧٧	٠,٠١٠٣٤٣٠
2015	٠,٠٢٧٧١	٠,٠٢١٦٥	٠,٠٠٥٩٢٩

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

في أغلب الفترة الزمنية تتجاوز الزيادة في الأجر النقدي الزيادة في المستوى العام للأسعار، وبالتالي يكون هناك زيادة في الأجر الحقيقي متزامنة مع الزيادة في الأجر النقدي، وأن العلاقة بين الأجور الحقيقية والمستوى العام للأسعار علاقة طردية.

#### ٤. النموذج القياسي

يهدف النموذج القياسي إلى قياس مدى تأثير الدعم الحكومي من خلال تقدير العلاقة بالنسبة إلى إجمالي الأجور الحقيقية، ثم إعادة التقدير مرة أخرى ليشمل فقط بند الأجور الحقيقية، في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، ويتناول توصيف متغيرات النموذج، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = C + \beta_1 X_1 - \beta_2 X_2 - \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 - \beta_5 X_5 + \mu \quad (1)$$

حيث يعبر  $C$  عن القاطع،  $\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4 \beta_5$  معاملات النموذج المقدر، ويتضمن النموذج القياسي على متغير تابع  $Y$  يتمثل في الأجور الحقيقية، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في الأجور الحقيقية. ويمثل  $X_1$  الدعم الحكومي، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في الدعم الحكومي. ويمثل  $X_2$  المستوى العام للأسعار، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في المستوى العام للأسعار. ويعبر  $X_3$  عن تنمية الموارد البشرية، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في تنمية الموارد البشرية. ويمثل  $X_4$  الإنتاجية غير النفطية، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في الإنتاجية غير النفطية. كما يمثل  $X_5$  عدد العمال، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في عدد العمال.

حيث يشير (الدسوقي، ١٩٩٠) أن العلاقة بين الدعم الحكومي والأجور الحقيقية طردية وقوية. وبناءً على دراسة (جمال الدين، ٢٠١٤) تشير إلى أن العلاقة بين المستوى العام للأسعار والأجور الحقيقية عكسية، وتم الإشارة إلى آلية انتقال الأثر بين هذه المتغيرات في الإطار النظري والتحليلي. كما وجدت أن العلاقة طردية بين تنمية الموارد البشرية والأجور الحقيقية، حيث أن الموارد البشرية ترفع من الكفاءة وتزيد الإنتاجية وبالتالي زيادة الأجر.

كما أشارت إلى أن العلاقة بين الإنتاجية غير النفطية والأجور الحقيقية طردية، حيث أن زيادة الإنتاجية غير النفطية وتحسين نوعية الإنتاج تؤدي لزيادة القدرة على تحسين الحوافز، وبالتالي زيادة الأجر. وبناءً على دراسة (الدسوقي، ١٩٩٠؛ جمال الدين، ٢٠١٤) توصلت إلى أن العلاقة بين عدد العمال والأجور الحقيقية عكسية، حيث أن زيادة عدد العمال يزيد من الإنتاجية بمعدلات أقل من الزيادة في عدد العمال وبالتالي تنخفض الأجور الحقيقية. ويعبر  $\mu$  عن المتغير العشوائي للنموذج.

وقد تم الاعتماد في الحصول على بيانات النموذج على مؤسسة النقد العربي السعودي في إيجاد بيانات كلاً من الدعم الحكومي والمستوى العام للأسعار وتنمية الموارد البشرية والإنتاجية غير النفطية، كما تم الاعتماد على الهيئة العامة للإحصاء في الحصول على بيانات الأجور الحقيقية.

## ١/٤ تحليل سكون السلاسل الزمنية وتحليل الارتباط:

يعتبر إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية من أهم متطلبات تقدير النموذج القياسي، حيث يهدف الاختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية وتحديدًا إذا كانت المتغيرات ساكنة ومستقرة. ويوجد عدة اختبارات للتعرف على سكون السلاسل الزمنية بدلالة جذر الوحدة، حيث تم استخدام في هذا البحث اختبار Augmented Dickey–fuller. ويتضح من الجدول (٢) أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ساكنة عند 1% مما يمهد لإجراء التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية دون انحدار زائف.

جدول (٢): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

Variables	t-statistic	Exogenous
Y	-6.547303 (1%)	Constant
X1	-4.473537 (1%)	Constant
X2	-6.775574 (1%)	Constant
X3	-6.087346 (1%)	Constant
X4	-8.406356 (1%)	Constant
X5	-6.497656 (1%)	Constant

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين المتغير التابع إجمالي الأجور الحقيقية، والمتغيرات المستقلة الدعم الحكومي، والمستوى العام للأسعار، وطمية الموارد البشرية، والإنتاجية غير النفطية، وعدد العمال، مرتبة على التوالي، من خلال مصفوفة الارتباط لإجمالي الأجور الحقيقية في الجدول (٣).

جدول (٣): مصفوفة الارتباط تشمل إجمالي الأجور الحقيقية

Correlation						
	Y	X1	X2	X3	X4	X5
Y	1.000000	0.224382	-0.309626	0.883757	-0.110159	0.370957
X1	0.224382	1.000000	0.265288	0.418161	0.318067	0.531434
X2	-0.309626	0.265288	1.000000	-0.064609	0.385455	0.347868
X3	0.883757	0.418161	-0.064609	1.000000	0.150902	0.465198
X4	-0.110159	0.318067	0.385455	0.150902	1.000000	0.113986
X5	0.370957	0.531434	0.347868	0.465198	0.113986	1.000000

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

يتبين من الجدول (٣) أنه يوجد علاقة ارتباط متوسط بين المتغير المستقل X1 الدعم الحكومي، والمتغير المستقل X5 عدد العمال، حيث أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.53)، لذلك سيتم استبعاد X5 عند تقدير النموذج القياسي لتجنب مشكلة الارتباط الخطي.

## ٢/٤ نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي في هذا البحث على طريقة المربعات الصغرى العادية<sup>٤٨</sup>. حيث يتضح من جدول (٣)، أن قيمة اختبار (Durbin-watson) تساوي (1.96) ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي. ويعبر جدول (٤) أيضاً عن العلاقة بين المتغير التابع (Y) الذي يمثل إجمالي الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية، والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية X2 و X3 و X4 والتي تعبر عن المستوى العام للأسعار وتنمية الموارد البشرية والإنتاجية غير النفطية على التوالي، في حين لم تثبت معنوية X1 و X5 والتي تعبر عن الدعم الحكومي وعدد العمال على التوالي.

جدول (٤): نتائج التقدير لانحدار الدعم الحكومي على إجمالي الأجور الحقيقية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.035029	0.051772	-0.676593	0.5068
X2	-0.940421	0.510495	-1.842174	0.0811
X3	0.892286	0.088976	10.02837	0.0000
X4	-0.458118	0.256720	-1.784506	0.0903
C	0.030344	0.020908	1.451322	0.1630
R-squared	0.873151	Mean dependent var	0.059864	
Adjusted R-squared	0.846446	S.D. dependent var	0.128239	
S.E. of regression	0.050252	Akaike info criterion	-2.960492	
Sum squared resid	0.047979	Schwarz criterion	-2.715064	
Log likelihood	40.52590	Hannan-Quinn criter.	-2.895380	
F-statistic	32.69602	Durbin-Watson stat	1.961214	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

يلاحظ من الجدول (٤) العلاقة بين Y المتغير التابع متمثلاً في إجمالي الأجور الحقيقية والمتغيرات المستقلة. وتفيد النتائج أن هناك علاقة غير معنوية وعكسية بين المتغيرين Y و X1 بعكس ما ورد في فرضية البحث. كما أن هناك علاقة معنوية وعكسية بين Y و X2 المستوى العام للأسعار عند مستوى معنوية 10%، إذا زاد X2 بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض إجمالي الأجور الحقيقية بنسبة 0.94%.

وأفادت النتائج بأن هناك علاقة معنوية وطردية بين المتغيرين Y و X3 تنمية الموارد البشرية عند مستوى معنوية 1%، إذا زاد X3 بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي الأجور الحقيقية 0.89%. كما أن هناك علاقة معنوية وعكسية بين المتغيرين Y و X4 الانتاجية غير النفطية عند 10%، إذا زاد X4 بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض إجمالي الأجور الحقيقية بنسبة 0.4%.

وبالمقابل، عند النظر إلى قيمة ( $R^2$ )، والتي تساوي (0.873151) فهذا يعني أن المتغيرات المستقلة جميعها تفسر 87% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Y) والذي يمثل إجمالي الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية، والنسبة المتبقية 13% تعبر عن متغيرات أخرى لم

<sup>٤٨</sup> تم استخدام برنامج (Eviews) في تقدير النموذج القياسي.



يتضمنها النموذج القياسي وهو ما يعبر عنها بالمتغير العشوائي  $\mu$ . وتشير Prob(F-statistic) والتي تساوي (0.000000) ويدل ذلك الى جودة النموذج القياسي ككل، أي أن النموذج القياسي معنوي احصائياً في تفسير سلوك إجمالي الأجور الحقيقية عند مستوى معنوية 1%.

ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين المتغير التابع بند الأجور الحقيقية فقط، والمتغيرات المستقلة الدعم الحكومي، والمستوى العام للأسعار، وتمنية الموارد البشرية، والإنتاجية غير النفطية، وعدد العمال، مرتبة على التوالي، من خلال مصفوفة الارتباط لبند الأجور الحقيقية فقط في الجدول (٥).

جدول (٥): مصفوفة الارتباط تشمل بند الأجور الحقيقية فقط

Correlation						
	Y1	X1	X2	X3	X4	X5
Y1	1.000000	-0.293717	-0.178302	0.282742	0.045290	-0.030058
X1	-0.293717	1.000000	0.265288	0.418161	0.318067	0.531434
X2	-0.178302	0.265288	1.000000	-0.064609	0.385455	0.347868
X3	0.282742	0.418161	-0.064609	1.000000	0.150902	0.465198
X4	0.045290	0.318067	0.385455	0.150902	1.000000	0.113986
X5	-0.030058	0.531434	0.347868	0.465198	0.113986	1.000000

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

يتبين من الجدول (٥) أنه يوجد علاقة ارتباط متوسط بين المتغير المستقل X1 الدعم الحكومي، والمتغير المستقل X5 عدد العمال، حيث أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.53)، لذلك سيتم استبعاد X5 عند تقدير النموذج القياسي لتجنب مشكلة الارتباط الخطي.

وبعد إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج القياسي والوصول إلى أفضل النتائج التي تخلص من المشكلات القياسية، مما استدعى إجراء حذف لبعض المتغيرات، وإدخال متجه الانحدار الذاتي Auto Regressive (AR (1)، ويتضح من خلال الجدول (٦) أن قيمة اختبار (Durbin-watson) تساوي (2.27) ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (٦): نتائج التقدير لانحدار الدعم الحكومي على بند الأجور الحقيقية فقط

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.011141	0.006002	-1.856268	0.0808
X2	-0.010508	0.082770	-0.126952	0.9005
X3	0.019121	0.012000	1.593412	0.1295
X4	-0.026613	0.051936	-0.512410	0.6150
C	0.023562	0.005481	4.299151	0.0005
AR(1)	0.500054	0.191205	2.615268	0.0181
R-squared	0.489517	Mean dependent var		0.020526
Adjusted R-squared	0.339375	S.D. dependent var		0.008450
S.E. of regression	0.006868	Akaike info criterion		-6.904526
Sum squared resid	0.000802	Schwarz criterion		-6.608310
Log likelihood	85.40205	Hannan-Quinn criter.		-6.830029
F-statistic	3.260359	Durbin-Watson stat		2.271978
Prob(F-statistic)	0.030278			
Inverted AR Roots	.50			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.



يوضح الجدول (٦) العلاقة بين  $Y$  المتغير التابع متمثلاً في بند الأجور الحقيقية فقط والمتغيرات المستقلة. حيث يتضح معنوية  $X1$  لأن احتمالية  $t$  نقل عن 5%، وعدم معنوية  $X2, X3, X4$  لأن الاحتمالية  $t$  أكبر من 5%. وتقيد النتائج أن هناك علاقة معنوية وعكسية بين المتغير التابع بند الأجور الحقيقية فقط والمتغير المستقل  $X1$  الدعم الحكومي، بعكس ما ورد في فرضية البحث.

فإذا تغير الدعم الحكومي بنسبة 1% تغير بند الأجور الحقيقية فقط بنسبة 0.011% بعلاقة عكسية بعكس ما ورد في الفرضية، وقد يكون ذلك بسبب التعديل في نظام الدعم الحكومي للقطاعين الصناعي والخدمي<sup>٩</sup>، كما أن الدعم الحكومي ينتهج سياسة مالية موجهة لمستحقيه من ذوي الأجور المنخفضة والمتوسطة، حيث أنه لا يشمل ذوي الأجور المرتفعة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٥). ويتضح أيضاً معنوية  $AR(1)$  فعند ارتفاع بند الأجور الحقيقية فقط في السنة السابقة بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع بند الأجور الحقيقية فقط في السنة الحالية بنسبة 0.5%.

وتشير ( $R^2$ ) إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، والتي تساوي (0.489517) فهذا يعني أن المتغيرات المستقلة جميعها تفسر 48% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ( $Y$ ) والذي يمثل بند الأجور الحقيقية فقط في المملكة العربية السعودية، والنسبة المتبقية 52% تعبر عن متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج القياسي وهي ما يعبر عنها بالمتغير العشوائي  $\mu$ . وتشير  $Prob(F\text{-statistic})$  والتي تساوي (0.030278) عند 5% ويدل ذلك إلى جودة النموذج القياسي ككل، أي أن النموذج القياسي معنوي احصائياً في تفسير سلوك بند الأجور الحقيقية فقط.

وتم التحقق من خلو النتائج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي من خلال اختبار LM، حيث يتضح ذلك من خلال الجدول (٧).

جدول (٧): نتائج اختبار LM للارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.287471	Prob. F(2,15)	0.3048
Obs*R-squared	3.369779	Prob. Chi-Square(2)	0.1855

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

ويلاحظ من الشكل (٧)، أنه وفقاً لقيمة Prob F (0.3048) أنها تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

<sup>٩</sup> لا تتوفر بيانات تفصيلية.

## النتائج والتوصيات

هدف البحث إلى تحليل أثر الدعم الحكومي على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥). وذلك لمعرفة الأثر الذي قد ينتج عن السياسات الأخيرة التي اتبعتها الحكومة السعودية خلال العام ٢٠١٥ برفع الدعم عن بعض السلع وآثرها على الأجور. حيث تنص الفرضية على أنه يؤدي خفض الدعم الحكومي إلى خفض الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية، حيث تكمن أهمية البحث في أنها تطبق على المملكة العربية السعودية، كما أن هذا البحث استخدم فترة زمنية حديثة. بالإضافة إلى أنه يتناول العلاقة بين الدعم الحكومي بشكل خاص على الأجور والذي لم تتناوله دراسات سابقة من قبل. حيث اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي والتحليلي من خلال توضيح مفهوم الدعم، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية للدعم النقدي والعيني، وتوضيح مجالات ومبررات الدعم الحكومي بالمملكة العربية السعودية، وتتبع تطور الدعم، كما تتبع البحث تطور مستويات الأجور في المملكة العربية السعودية، والأسلوب القياسي في صياغة نموذج انحدار متعدد لبيانات سلسله زمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

حيث يوضح الإطار النظري، النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، والتي تعكس مدى وجود علاقة بين الدعم الحكومي والأجور الحقيقية من خلال السماح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو عدمه، والذي وافق بعض من الدراسات السابقة، إلا أنه لم تتطرق النظريات للعلاقة بشكل مباشر ولكن تناولت النظريات العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث أن الدعم الحكومي من أشكال الإنفاق الحكومي وهو ما يعني وجود فجوة في الأدب الاقتصادي حيث تندر الدراسات التي تتناول الدعم الحكومي، بالإضافة إلى أنه لا توجد دراسات تتناول العلاقة بين الدعم الحكومي والأجور بشكل مباشر. كما يوضح مفهوم الدعم وفقاً لثلاث مداخل، المدخل المحاسبي ومدخل جانب الطلب والمدخل التنموي، كما يبين الآثار الاقتصادية للدعم النقدي ومنها توزيع الدخل الحقيقية وغيرها، كما يبين الأثر الاقتصادي للدعم العيني من أجل القضاء على الاحتكارات.

كما يستعرض الإطار التحليلي مجالات الدعم في تنمية القطاع الصناعي والخدمي وغيرها ومن مبررات الدعم الحكومي التنمية الصناعية ورفع المستوى المعيشي وغيرها، كما تم استعراض تطور الدعم في المملكة من خلال التطرق إلى تطور الإيرادات النفطية في المملكة، حيث تأثرت سياسة الدعم الحكومي بالانخفاض في أسعار النفط. كما تم التطرق إلى تطور مستويات الأجور الحقيقية والنقدية كلاً على حدة، بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار. حيث تم استنتاج أن دور الدعم الحكومي إيجابي ومؤثر ومعالج لأثر الأسعار، حيث تزامن زيادة في الأجر الحقيقي مع الأجر النقدي بالرغم من ارتفاع الأسعار. وأظهرت نتائج النموذج القياسي العلاقة العكسية بين الدعم الحكومي والأجور الحقيقية، مما يدل على عدم توافقه مع نتائج الإطارين النظري والتحليلي. وبالتالي رفض فرضية البحث.

وكان من المتوقع أن يؤثر الدعم الحكومي بعد ابطأؤه زمنيًا على الأجور الحقيقية، حيث تم إجراء ابطاء زمني للمتغير المستقل الدعم الحكومي لمدة سنة، وجاءت النتائج لتؤكد معنوية هذا المتغير بعلاقة عكسية، بعكس ما ورد في الفرضية، وهذا ما لم يتوافق مع دراسة (الدسوقي ١٩٩٠) حيث أكدت وجود علاقة طردية بين المتغيرين. وقد يكون ذلك بسبب التعديل في نظام الدعم الحكومي للقطاعين الصناعي والخدمي في المملكة العربية السعودية، كما أن الدعم الحكومي ينتهج سياسة مالية موجهة لمستحقيه من ذوي الأجور المنخفضة والمتوسطة، حيث أنه لا يشمل ذوي الأجور المرتفعة.

حيث يعزى السبب في انخفاض الدعم الحكومي انه لا يشمل جميع فئات المجتمع وبالتالي يؤثر على ارتفاع إجمالي الأجور الحقيقية. يستنتج مما سبق أن الدعم الحكومي يؤثر على الأجور الحقيقية بعلاقة عكسية، والذي تم إثباته في النموذج القياسي. ويوصي البحث من خلال ما تم الوصول إليه من نتائج بالاهتمام بالدعم الحكومي، فلا بد من زيادة مقدار الدعم الحكومي ليتفوق على الزيادة في الأسعار، حتى يستطيع أن يؤدي أثره الإيجابي على الأجور الحقيقية. حيث أنه لا بد من رفع الكفاءة الاقتصادية وتنويع القاعدة الإنتاجية وعدم الاعتماد على القطاع النفطي. كما يوصي البحث بزيادة الأبحاث المستقبلية حول موضوع الدعم الحكومي وآثاره الاقتصادية في المملكة العربية السعودية حتى يمكن توجيه صانعي القرار إليها.

## المراجع العربية:

الدسوقي، السيد إبراهيم (١٩٩٠)، "نحو بناء نموذج قياسي لدراسة التأثيرات الاقتصادية للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود (العلوم الادارية)، مجلد ٢، عدد (١)، ص ١٢٧-١٥٣.

الرقاص، راجح (٢٠٠٤). "الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود.

الزهار، محمد (٢٠١٣)، "محددات الحد الأدنى للأجور بين النظرية والتطبيق"، المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر، مجلد ٣٧، عدد (٣)، ص ص ٦٤٥-٦٨٢.

الشرييني، إبراهيم. ووجدي، حسين (٢٠١٢)، "أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في عدالة توزيع الدخل في مصر"، المجلة المصرية للدراسات التجارية - مصر ٣٦ (٢)، ص ص ١٤٥-١٦٩.

الشمالية، عادل (٢٠١١)، "أثر ضريبة الدخل في توزيع الدخل في الأردن"، دراسات - العلوم الإدارية (الأردن)، مجلد ٣٨، عدد (٢)، ص ص ٣٤٦-٣٥٧.

الشيخ، رياض. وحافظ، عمر (١٩٨٥). نظام الإعانة في الإقتصاد السعودي. المجلس العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز جدة، الطبعة الأولى، ص ص ٩-١٦.

العلي، عادل (٢٠٠٨)، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص ٧٥-١٩٣.

العناني، حمدي (١٩٨٧)، اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص ص ٧٩-٨٠.

العيسى، سلوى (٢٠٠٦)، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود.

المناع، حمد (٢٠٠٥). "الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود.

الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٥). "الكتاب الإحصائي" رقم ٥١.

أمين، محمود (٢٠١٣)، "سياسة الدعم الحكومي في مصر : المشاكل والحلول"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر، عدد (٣)، ص ص ١-٣٣.

- بركات، عبدالكريم (١٩٧٨)، الاقتصاد المالي، منشأة المعارف الإسكندرية، ص ص ١٢٣-٣٣٨
- بركات وآخرون، (١٩٧٩)، المالية العامة. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ص ٣٩٥-٤٣٩
- بلول، مختار (١٩٩٠)، "تحديد وقياس الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية."، مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الإدارية)، مجلد ٢، عدد (١)، ص ص ١٥٥-١٧٠.
- جمال الدين، مروة (٢٠١٤)، "الأجور وعلاقتها بالمستوى العام للأسعار"، مجلة البحوث الإدارية - مصر، مجلد ٣٢، عدد (١)، ص ص ١-٦١.
- خليل واللوزي، (٢٠٠٠)، المالية العامة، دار زهران، الأردن، ص ص ١٣٢-٢٩٦
- دراز، حامد (١٩٨٨)، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص ١١-٣٨١
- صبيح، ماجد (٢٠١٥)، "تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣."، الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية - شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، مجلد ٢٣، عدد (١)، ص ص ٧٤-٩٧.
- طاقة والعزاوي، (٢٠٠٧)، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة الأردن، الطبعة الأولى، ص ص ٣٣-٤٧
- عبدالعال، ونيس (١٩٩٥)، "دور الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية ومبررات الدعم الحكومي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت)، مجلد ١٩، عدد (٧٨)، ص ص ١١٥-١٢٦.
- عبدالمولى، السيد (١٩٧٥)، المالية العامة، دار الفكر العربي، ص ص ٥٧-٢٧١
- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦). "التقرير السنوي" رقم ٥٢.
- وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية (٢٠١٥). "إحصائيات البترول" رقم ١.

### المراجع الأجنبية:

- Mulkey, D. and B. L. Dillman (1976). "Location Effects of state and local Industrial Development subsidies." Growth and change A journal of URBAN and regional policy, vol 7, No(2), pp 37-43.

تقلب أسعار النفط وأثره على الأجور الحقيقية في المملكة العربية  
السعودية خلال الفترة (1991-2015)

**Volatility of Oil Prices and Its Impact on Real  
Wages in Saudi Arabia During The Period (1991-  
2015)**



جامعة الملك سعود

كلية إدارة الأعمال

قسم الاقتصاد

## تقلب أسعار النفط وأثره على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015)

### Volatility of Oil Prices and Its Impact on Real Wages in Saudi Arabia During the Period (1991-2015)

مقترح بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد

إعداد

وجدان عبدالرحمن الشهراني

طالبة مستوى ثامن بقسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود

إشراف

أ.م.د. نشوى مصطفى علي محمد

أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود

2016-1438

## تقلب أسعار النفط وأثره على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية

خلال الفترة (1991-2015)

أ.م.د. نشوى مصطفى علي

وجدان عبدالرحمن محمد الشهراني<sup>٥٠</sup>محمد<sup>٥١</sup>

**الملخص:** هدف البحث إلى تحليل أثر تقلب أسعار النفط على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015). حيث كان الإسهام الرئيسي لهذا البحث أنه بحث العلاقة بين أسعار النفط والأجور الحقيقية، في حين اقتصرَت الدراسات السابقة على أثر أسعار النفط على متغيرات أخرى. واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي في صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصل نتائج البحث إلى أن أسعار النفط لا تؤثر على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية.

**الكلمات المفتاحية:** أسعار النفط - إيرادات نفطية - الأجور الحقيقية - المملكة العربية السعودية.

**تصنيف JEL:** Q4 ,Q41 ,Q43 ,E24 ,N25

## Volatility of Oil Prices and Its Impact on Real Wages in Saudi Arabia During the Period (1991-2015)

Wejdan Abdulrahman Alshahrani

Dr. Nashwa Mostafa Mohammed

**Abstract:** The study aimed to analyze the impact of oil prices volatility on the real wages in Saudi Arabia during the period (1991-2015). Where the main contribution of this study is that it examined the relationship between oil prices and real wages, while previous studies were limited to the impact of oil prices on other variables. The study relied on a descriptive and analytical style in the presentation of the theoretical framework and data analysis, In addition to the econometric model in the formulation of the multiple regression model, which estimated by ordinary least squares method (OLS). The results of the study concluded that oil prices do not affect the real wages in Saudi Arabia

**Keywords:** oil prices - oil revenues - real wages - Saudi Arabia.

**JEL Classification:** Q4, Q41, Q43, E24, N25

<sup>٥٠</sup> طالبة مستوى ثامن، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود.

<sup>٥١</sup> أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود.

وأستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة حلوان.



## ١/ المقدمة:

يعد النفط سلعة عالمية استنادا لأهميته في زيادة النمو الاقتصادي وتطوره. وقد ساهمت الإيرادات النفطية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى توسعها. وتشهد أسواق النفط العالمية تقلبات في أسعارها مما يؤثر بشكل كبير على الإنفاق الحكومي و على تمويل الميزانية العامة التي تعد الإيرادات النفطية جزء هام منها. حيث إن التقلب الحاد في أسعار الإيرادات النفطية قد تحدث أزمة للدول المنتجة للنفط. حيث تؤثر زيادة الإيرادات النفطية على فائض الميزانية العامة مما يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي يترتب عليها زيادة في الأجور الحقيقية. وفي المقابل، فإن انخفاض الإيرادات النفطية سيقود إلى انخفاض الأجور الحقيقية. وبالتالي فإن أسعار النفط تعد محددًا هامًا لسياسة الأجور الحقيقية.

وقد قامت المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة بعمل تغييرات في سياسة الأجور الحقيقية فأعلنت عن تخفيض الأجور الحقيقية؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط. وقد انخفض سعر النفط لعام 2015 البالغ 49.85 بنسبة 48.70% مقارنة بالأسعار في عام 2014 البالغة 97.18 (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016). وكذلك في عام 2015 ارتفعت الأجور الحقيقية البالغة 2,430 بنسبة 0.62% مقارنة بالأجور الحقيقية لعام 2014 البالغة 2,415 (الهيئة العامة للإحصاء، 2015). ولأن المملكة العربية السعودية تعد أكبر منتج ومصدر للنفط عالميا، فإنها تهتم بشكل كبير ومكثف بأسعار النفط لارتباطه بسياساتها المالية، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما تأثير تقلب أسعار النفط على سياسة الأجور الحقيقية بالمملكة العربية السعودية؟

وتهدف الدراسة إلى توضيح علاقة أسعار النفط وتأثيرها على الأجور الحقيقية. من خلال دراسة وتحليل أسعار النفط واستعراض بعض العوامل التي تتأثر بسبب تقلب أسعار النفط، باستخدام الطرق الكمية، وبيان طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والأجور الحقيقية بشكل مباشر، ومعرفة مدى تأثير تقلب أسعار النفط على الإنفاق الحكومي على الأجور الحقيقية، لمساعدة صانعي السياسة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في رسم سياساتهم وخططهم المستقبلية المرتبطة بالأجور الحقيقية في ظل تقلب أسعار النفط.

وتبرز أهمية الدراسة المطبقة نظرا لندرة الدراسات السابقة التي تتناول العلاقة بين أسعار النفط والأجور الحقيقية، فإن الدراسة الحالية توضح طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والأجور الحقيقية بشكل مباشر، كما أن الدراسة الحالية تتميز بجداثة الفترة التي شهدت التغيرات الحالية بعكس الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات أخرى في فترات سابقة، وتتمثل فرضية الدراسة في:

"يؤثر تقلب أسعار النفط طرديا على سياسة الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية".

ويتصف منهج الدراسة الحالية بأسلوب وصفي تحليلي وأسلوب قياسي تطبيقي، ويتمثل الجانب النظري بوصف الوضع الحالي للمتغيرات في المملكة العربية السعودية، ودراسة وتحليل أثارها على اقتصاد الدولة، أما في الجانب التطبيقي سيتم استخدام الأسلوب القياسي، وتم تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، لمعرفة مدى تأثير أسعار النفط من خلال الإيرادات النفطية على الأجور الحقيقية. حيث تطبق الدراسة على المملكة العربية السعودية لما شهدته من تقلب في أسعار النفط وتغير في سياسة الأجور الحقيقية، وتغطي الفترة ما بين (1991-2015) وقد تم اختيار الفترة لمدى توفر البيانات.

#### الدراسات السابقة:

تندر وجود الدراسات السابقة التي تناولت تقلب أسعار النفط على الأجور الحقيقية بشكل مباشر. وبالتالي سيتم استعراض أهم الدراسات الاقتصادية التي سعت إلى دراسة سياسة الإيرادات النفطية وتأثيرها على الاقتصاد، بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت تأثير الإيرادات النفطية على الإنفاق الحكومي بشكل خاص، فضلاً عن استعراض أهم العوامل الأخرى المؤثرة على الإنفاق الحكومي.

سعت دراسة المهدي (1997)، لقياس تأثير الإيرادات النفطية على الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج اقتصادي قياسي قائم على أسس النظرية الاقتصادية الكلية المعروفة بالنظرية الكنزوية، وتم تقدير معادلات النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لفترة زمنية من عام (1970-1990)، وتوصلت الدراسة إلى أن المداخل البترولية لا تزال العامل الأساسي في أداء جميع اقتصاديات دول مجلس التعاون.

تناولت دراسة الدخيل (2001)، تحليل أثر الإيرادات النفطية على اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي في قطر، واعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي و الأسلوب القياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين زيادة الإيرادات النفطية، وزيادة الإنفاق الحكومي بأشكاله المختلفة في المرحلة الأولى بين العامين الماليين (1970-1971) و(1982-1983)، وعلى العكس من ذلك ظهرت علاقة ارتباط ضعيفة (إيجابية أو سلبية) بين انحسار الإيرادات، وأشكال الإنفاق الحكومي في فترة المرحلة الثانية بين العامين (1983-1984) و(1995-1996)، ولقد انعكست تلك التغيرات على تطورات واتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي في قطر.

هدفت دراسة الحكمي (2002)، إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي واجمالي الإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (1966-1995)، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والأسلوب القياسي باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج جرانجر، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من الإيرادات الحكومية إلى الإنفاق الحكومي.

هدفت دراسة (Eita and Daisy (2008)، إلى معرفة طبيعة العلاقة بين دخل الحكومة وإنفاقها في ناميبيا، واعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي باستخدام اختبار سببية جرانجر، في الفترة من (1977-2007)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من دخل الحكومة إلى إنفاقها.

استعرضت دراسة (Husain and Qasim (2010)، العلاقة بين الإنفاق الحكومي الفدرالي في باكستان للفترة (1978-2009)، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي و الأسلوب القياسي باستخدام تحليل سببي، وتوضح نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإنفاق إلى الدخل الحكومي.

وضحت دراسة (mehrara (2011)، العلاقة السببية بين الإنفاق على الصحة والنواتج المحلي الإجمالي في 11 دولة مصدرة للبترول خلال الفترة من عام (1971-2007)، واعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي والأسلوب القياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية قوية تتجه من عائدات البترول والنمو الاقتصادي للإنفاق على الصحة في الدول المصدرة للبترول.

هدفت دراسة (khatib (2011)، إلى قياس أثر عائدات النفط على التنمية من خلال قياس تأثير عائدات النفط على البنية التحتية باعتبارها من أهم قطاعات الاقتصاد من عام (1983-2007). باستخدام الأسلوب القياسي وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين عائدات النفط والإنفاق الحكومي على البنية التحتية في المملكة.

تناولت دراسة (Al-Khulaifi (2012)، بحث العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية في قطر للفترة (1980-2011)، واعتمدت منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي والأسلوب القياسي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من الإيرادات الحكومية إلى الإنفاق الحكومي.

ويتضح من عرض الدراسات السابقة أنها تطرقت إلى الإيرادات النفطية وأثرها على الأداء الاقتصادي وكذلك إلى الإنفاق الحكومي بشكل عام أو على مخصصات أخرى بخلاف الأجور. لكن لم يتطرق أي منها بشكل مباشر للعلاقة بين أسعار النفط والأجور الحقيقية وهي العلاقة محل البحث الحالي.

## ٢/ الإطار النظري:

يستعرض الإطار النظري التعريف بنظرية حد الكفاف في تحديد الأجر، ونظرية مخصص الأجور، والنظرية الحديثة في تحديد الأجر. كذلك يتطرق إلى أهمية النفط، وتطور أسعار النفط عالمياً، وآثار تقلب أسعار النفط، وعلاقة الإنفاق الحكومي بأسعار النفط.

## ١/٢ التأسيس النظري:

تناول عدد كبير من النظريات والدراسات السابقة العلاقة بين أسعار النفط ومتغيرات أخرى بخلاف الأجور الحقيقية بشكل خاص ومباشر، حيث أن بعض الدراسات السابقة تناولت العلاقة بشكل غير مباشر، وقد أوضحت طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والنفقات الحكومية التي تعتبر الأجور أحد مخصصاتها.

اعتمدت نظرية حد الكفاف وبشكل رئيسي في تحديد الأجر، على جانب العرض من قوة العمل، وفي المدى الزمني الطويل. وقد أهملت جانب الطلب في رفع الأجور لقاء ما يقدمه العامل من عمل. في حين أكدت نظرية مخصص الأجور وأيضاً النظرية الحديثة في تحديد الأجر على أهمية تحديد مستوى الأجور من خلال جانب العرض وهو عدد القوة العاملة التي تعمل بأجر، وجانب الطلب وهو مخصص الأجور لشراء خدمات قوة العمل. واعتبرت نظرية مخصص الأجور أن مخصص الأجور ثابتاً، لذلك فإن مستوى الأجور يتعلق بعرض قوة العمل (مختار، 2013). ويرتبط الطلب على العمل كمحدد للأجر بمستوى النشاط الاقتصادي، والذي بدوره يتحدد بحجم الإيرادات، والتي ترتبط بأسعار المواد الأولية والنفطية على وجه الخصوص.

وتعتمد المالية العامة في الدول النفطية بشكل رئيسي على النفط الذي يوجه المسار الاقتصادي، ويتم استعماله لتمويل الإنفاق الحكومي، حيث كان الإنفاق الحكومي كبير خلال فترة الطفرة، وبعد فترة الطفرة تقلص الإنفاق الحكومي، وظل الاعتماد على النفط كمصدر للإنفاق الحكومي، ويرى الباحثان (Henning and Tussng, 1974) أن الزيادة في الإنفاق الحكومي قد تكون من جانب العرض أكثر من أن تكون من جانب الطلب. كما أشار (Barry, 1991) إلى "أن الدول التي تعتمد في دخلها الحكومي على الضرائب بجانب العرض للميزانية بالإضافة إلى الزيادة في الدخل العام يفسران ارتفاع الإنفاق الحكومي، ويمكن لمثل هذه الحالة أن تمثل حالة لدولة نفطية، حيث الحكومة هي المالكة للموارد الطبيعية، ويحصل على الدخل من بيع النفط في الخارج". ونظراً لتعرض أسعار النفط إلى تقلبات شديدة تؤثر على النمو الاقتصادي، فقد قامت معظم الدول المصدرة للنفط بإنشاء صناديق للمساعدة على إدارة العوائد النفطية، وتتمثل إدارة العوائد النفطية في ارتفاع الإنفاق الحكومي.

وتؤثر تقلب أسعار النفط على الاقتصاد السعودي من جانب المملكة كدولة منتجة فإن ارتفاع أسعار النفط سوف يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتنمية جميع القطاعات الإنتاجية، وكذلك زيادة الطلب المحلي، ما يكون له الأثر الإيجابي في قطاع السوق المالي (الأحمري، 2012). إذ أشارت دراسة (Gisser and Goodwin, 1986) إلى أن أسعار النفط مازال لها الدور الفعال في التوقع بالنمو الاقتصادي، وإن صدمات النفط لها أثر في النمو الاقتصادي بواسطة طرق أخرى غير طريقة زيادة

التكاليف التي تؤدي إلى وضع تضخمي. وأكدت دراسة (Lee et al., 1995) أنه ليس من المجدي دراسة العلاقة السببية بين أسعار النفط والمتغيرات الكلية بواسطة استخدام أسعار النفط، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار تقلبات أسعار النفط.

ومما سبق، يتضح أن النظريات والدراسات السابقة لم توضح العلاقة بين تقلب أسعار النفط والأجور الحقيقية بشكل مباشر، مما يشير إلى وجود فجوة في الأدب الاقتصادي.

## ٢/٢ أهمية النفط:

يعتبر النفط الموجه الأساسي للاقتصاد العالمي وأحد المؤشرات المهمة للنمو الاقتصادي، وهو مصدر الطاقة التي تعتمد عليها الصناعة الحديثة، ومحدد طبيعة ومسار التقدم التقني في مجال المنتجات الجديدة أو طرق الإنتاج الجديدة (الصاب، 1979). ويعد ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها للدول المصدرة له بشكل خاص والتي يشكل النفط أحد أهم مصادر دخلها أمراً في غاية الأهمية، فعليه تبنى ميزانياتها وخططها الاقتصادية. وتعرف تقلبات أسعار النفط بأنها الانحراف المعياري في فترة زمنية معينة (بانافع، 2016 ؛ الرصاصي، 2016 ؛ المهر، 1988). فهو يشير إلى التباين في درجة النمو الاقتصادي أولاً، وإلى التناقص في معدلات النمو ثانياً، وإلى التدهور الاقتصادي ثالثاً.

وتعتبر الفائدة للنفط العربي، ناتجة من استثمار العوائد المالية المتحصلة منه في سد احتياجاتها المالية (الشمري، 2014). حيث تساهم العوائد المالية الكبيرة المتحققة من تصدير النفط في تغطية الإنفاق الاستثماري الكبير وتمويل مشاريع التنمية المختلفة. ونظراً لأهمية القطاع النفطي والعوائد الناشئة منه فإن أي تغير في العوائد النفطية سيؤثر إيجابياً وسلباً على نمو الاقتصاد، كما تعتبر الإيرادات النفطية مصدر رئيسي للدول المصدرة للنفط (العبيد وعطية، 1994).

## ٣/٢ تطور أسعار النفط عالمياً:

للتعرف على التطورات التي حدثت في أسعار النفط سيتم استعراض السياسات التسعيرية المختلفة والتغيرات التي حدثت فيها عبر الزمن، نظراً للارتباط الوثيق بين هذه السياسات التسعيرية وبين أسعار النفط. حيث مرت أسعار النفط بعدد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر التاريخ. ففي عام 1970 حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية. وقد أدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط في السوق العالمية من قبل منظمة الأوبك بدلاً من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى (الرومي، 2000). وقد بلغ سعر النفط حوالي 10,4 دولار للبرميل في عام 1974، وفي عام 1980 وصل إلى 36 دولار للبرميل وفي عام 1986 انخفض إلى حوالي 13 دولار للبرميل (الرضا، 2011 ؛ إبراهيم، 2010).

وقد ارتفعت الأسعار في عام 1990. بعد ذلك دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم حتى عام 1994. وفي عام 1999 ارتفعت الأسعار إلى 25 دولار للبرميل. بدأت أسعار سلة أوبك عام 2000 بـ 27,6 دولار للبرميل، وبدأت أسعار النفط في عام 2003 ترتفع حيث سجلت سلة أوبك 28,1 دولار للبرميل. وفي عام 2007 كانت الفقاعة العقارية<sup>٥٢</sup> بلغت أقصى حجم لها وأدى انفجارها إلى انهيار قيم العقارات، وأصبحت هذه الأزمة عالمية. ومن ثم ارتفعت أسعار النفط تدريجياً عام 2009 من مستواها المتدني نهاية عام 2008 بسبب الأزمة المالية، وشهد عام 2011 ثاني أعلى متوسط لأسعار النفط الإسمية. وفي عام 2012 سجل سعر النفط أعلى سعر له حيث بلغ 106.5 دولار للبرميل. وفي عام 2014 انخفض سعر النفط حتى بلغ 97.18 دولار للبرميل. واستمر انخفاض سعر النفط في عام 2015 ليصل إلى 49.85 دولار للبرميل (الاحمري، 2012؛ الثميري، 2015؛ مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016).

#### ٢/٤ آثار تقلب أسعار النفط:

يعد الارتفاع في أسعار النفط مؤشراً سلبياً للدول المستوردة له. ويعتقد الخبراء الاقتصاديون أن الآثار المنظورة لارتفاع أسعار النفط ستتجلى أكثر في الأعوام القادمة حتى مع افتراض ثبات السعر. ويشير، يورجن فيستر، رئيس فريق الخبراء في بنك بافاريا الألماني، "كلما بقيت أسعار النفط عند هذا المستوى المرتفع، كلما زادت الأعباء على المستهلكين" وهو ما يقلل من الاستهلاك عموماً لصالح دفع تكاليف الطاقة. أما بالنسبة للدول المنتجة يعد ارتفاع أسعار النفط مؤشراً إيجابياً، والعكس صحيح في حال انخفاض أسعار النفط. كما يؤثر ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها على ميزانية الدول المصدرة له وعلى خططها الاقتصادية. ولم يقتصر تأثير ظاهرة ارتفاع أسعار النفط على الدول النفطية التي أثرت على الأوضاع السياسية والاقتصادية، بل انسحب كذلك على الدول غير النفطية (بانافع، 2016؛ الرصاصي، 2016؛ الاحمري، 2012).

#### أ- الآثار الإيجابية:

أن عدد الدول المنتجة لم يعد قليلاً، ويعود الارتفاع في الأسعار إيجابياً على مجمل الاقتصاد في هذه البلدان، ويعزز معدلات نموها. كما أن فوائض الإيرادات النفطية وظفت من خلال تعزيز المدخرات والاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية وتخفيض مديونية القطاع العام بشكل ملموس. وأيضاً تعوض الدول المتقدمة خسائر ارتفاع أسعار النفط من خلال ارتفاع شركاتها النفطية، التي حققت أرباحاً هائلة. وينعش ارتفاع أسعار النفط حركة الاستثمار في التنقيب والاستخراج. وقد كان لأثر النفط في تنمية

<sup>٥٢</sup> يشار بمصطلح فقاعة لكل مجال اقتصادي ترتفع فيه الأسعار بفعل المضاربة دون أن يقابل ذلك إنتاج حقيقي فتصل إلى مستوى لا يمكنها الارتفاع بعده تماماً مثل البالون أو الفقاعة مما يؤدي إلى انفجارها وانهيار الأسعار.

القطاع الصناعي كبيرة جداً، لأن النفط يمثل معظم مقومات نجاح الصناعة وتوطنها. لكونه يوفر الطاقة، والصناعة أكبر مستهلك للطاقة. ويمثل قطاع التجارة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مؤشر مهم على تقدم وتطور القطاعات الاقتصادية والنشاطات الأخرى. إذ أصبح النفط المحرك الرئيس لحركة التجارة العربية والعالمية لأنه يعتبر أكبر مادة تدخل في التجارة العالمية (الشمري، 2014).

#### ب- الآثار السلبية:

التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير، مما أدى إلى تدهور مستوى معيشة كثير من الأفراد، وتراجع الطلب، وتباطؤ أداء الاقتصاد. وأعلنت منظمة التجارة العالمية أن ارتفاع أسعار النفط قلص من نمو التجارة العالمية. وكذلك المضاربات في الأسهم والعقارات حيث أدت زيادة السيولة بشكل كبير في الدول المنتجة إلى ارتفاع غير مسبوق في التعامل بالأصول المالية والعقارية (ابراهيم، 2010). كما أن قطاع الزراعة يعد من بين القطاعات الاقتصادية التي تأثرت سلباً بتراكم العوائد النفطية المالية وخاصة في الأقطار النفطية (الشمري، 2014).

#### ٢/٥ علاقة الإنفاق الحكومي بأسعار النفط:

يقع على الدولة مسؤولية كبيرة وأهمية في تحديد ما يحتاجه المجتمع من نفقات عامة واضحة في اعتبارها ما لديها من إيرادات. ووفقاً لسياستها المالية ونشاطها المالي وأخذها في الاعتبار العوامل المؤثرة إيجابياً وسلباً على نفقاتها وإيراداتها، وأيضاً العوامل المحيطة بها بالنسبة للدول الأخرى التي تتعامل معها الدولة اقتصادياً. وتستخدم الدولة مبالغ مالية من أجل الحصول على السلع والخدمات وكذلك في أداء دورها لتحقيق النفع العام. فالنفقة العامة عبارة عن "مبلغ من النقود، تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة. أو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية" (ابو الفتوح، 2014).

يعتمد الإنفاق الحكومي بشكل كبير على الإيرادات النفطية خاصة في الدول المصدرة للنفط ذات الاعتماد الأساسي على النفط كمصدر للإيرادات، والتي تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الميزانية العامة، لذلك فإن أي تقلب في الإيرادات النفطية له أثر في حجم النفقات الحكومية. ومع ارتفاع أسعار النفط ستحقق الدولة إيرادات ضخمة بالاستفادة من الفوائض المالية الكبيرة في زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على قطاعات التنمية. ولكن الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى عجز في الميزانية العامة للدولة، وبالتالي يؤثر على حجم الإنفاق الحكومي. مما يؤدي إلى انخفاض في الرواتب والأجور التي تعد من مكونات الإنفاق الحكومي (بري، 2001).



## ٣/ الإطار التحليلي:

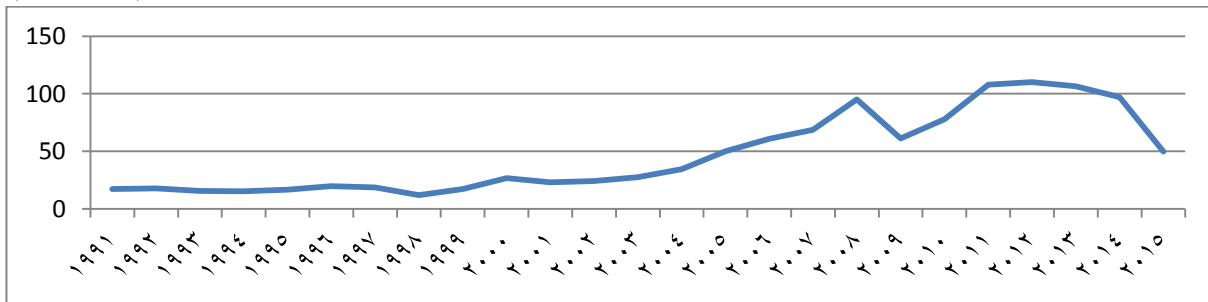
يتناول الإطار التحليلي تغيرات أسعار النفط، كما يتناول أثر النفط على الميزانية العامة كمصدر رئيسي للإيرادات في المملكة العربية السعودية، ومحددا هاما للنفقات الحكومية وخاصة الأجور<sup>٥٣</sup> محل الاهتمام خلال الفترة (1991-2015).

## ١/٣ تغيرات أسعار النفط:

تؤثر أسعار النفط على نشاط الاقتصاد لكونه المحرك الرئيسي للاقتصاد في البلدان المصدرة للنفط لاعتمادها على الإيرادات النفطية. وقد انخفضت أسعار النفط عام 1991 واستمرت حتى 1994 بعد غزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج من 17,43 إلى 15,39 دولار للبرميل. وقد ارتفع سعر النفط تدريجيا عام 2008 حتى وصلت 95.16 دولار للبرميل. واستمرت أسعار النفط بالارتفاع، وقد شهد عام 2011 ثاني أعلى متوسط لأسعار النفط الإسمية حيث بلغ سعر النفط 107,82 وذلك بسبب تواصل زيادة الطلب العالمي على النفط من قبل البلدان الآسيوية الناشئة (الرضا، 2011 ؛ الأحمرري، 2012). وفي عام 2012 سجل سعر النفط أعلى سعر له حيث بلغ 110.22 دولار للبرميل. ثم بدأ بالانخفاض في عام 2013 حتى وصل 106.53 دولار للبرميل مقارنة بأعلى مستوياته. وقد أدى ضعف مؤشرات نمو الطلب العالمي إلى مزيد من الضغط على الأسعار في أسواق النفط في عام 2015. ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي.

## الشكل (١): تغيرات أسعار النفط الإسمية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015)

(دولار للبرميل)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (2016).

ويلاحظ من الشكل السابق، انخفاض أسعار النفط لعام 2015 البالغ 49.85 بنسبة 48.7% مقارنة بالأسعار لعام 2014 البالغة 97.18. وقد أدى الانخفاض في أسعار النفط إلى عجز الميزانية العامة.<sup>٥٤</sup>

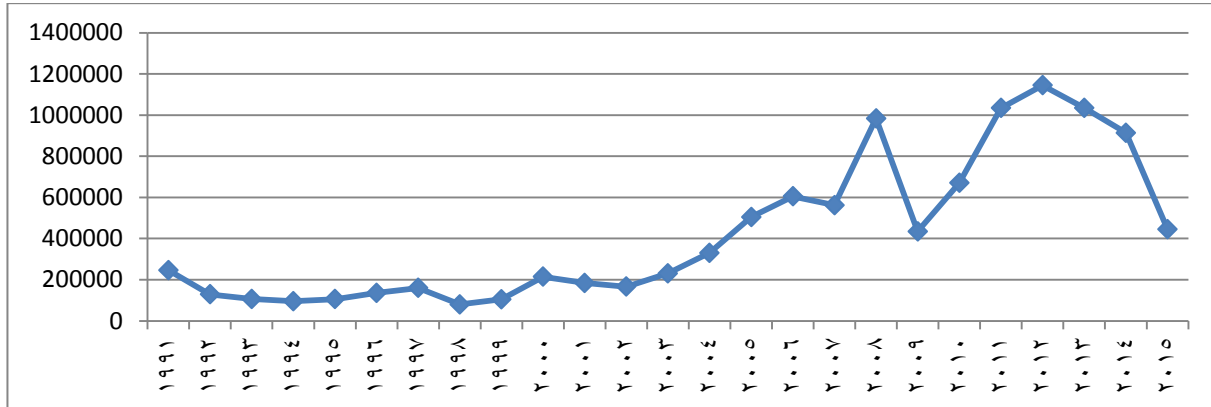
<sup>٥٣</sup> - الأجور الحقيقية للسعوديين وغير السعوديين في القطاع الحكومي.<sup>٥٤</sup> - ومن المتوقع استمرار هذا الانخفاض لعام 2016 رغم استمرارها لإنتاج النفط (الشميري، 2016).



## ٢/٣ تطور الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية:

ترتبط الإيرادات النفطية بأسعار النفط التي تمت الإشارة إليها سابقاً، كما أنها تؤثر طردياً على الميزانية العامة، وبالتالي تؤثر على الإنفاق الحكومي وتحديد الأجور، وبسبب انخفاض أسعار النفط أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية. ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي.

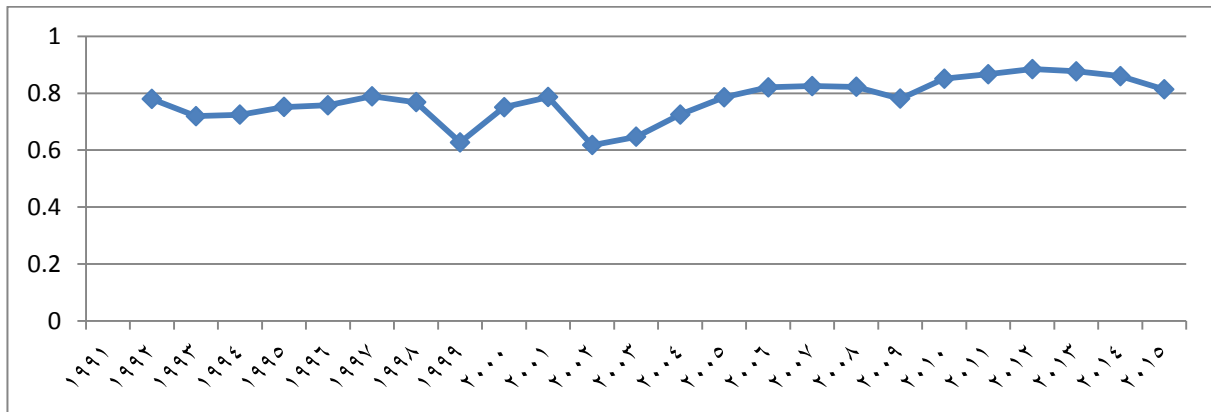
## الشكل (٢): تطورات الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (2016).

ويلاحظ من الشكل السابق، استمرار الإيرادات النفطية بالانخفاض من عام 1991 حتى عام 1994 بمقدار 61.22%، ثم بدأت الإيرادات بالارتفاع التدريجي حتى عام 2008، وفي عام 2009 شهدت انخفاضاً بنسبة 55.8% مقارنة بعام 2008. وبلغت الإيرادات النفطية في عام 2012 أعلى ارتفاع لها ومقداره 1,144، ثم استمرت بالانخفاض حتى عام 2015 بنسبة 51.3% مقارنة بعام 2014. ويمكن توضيح أهمية الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي من خلال تتبع نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات كما في الشكل التالي.

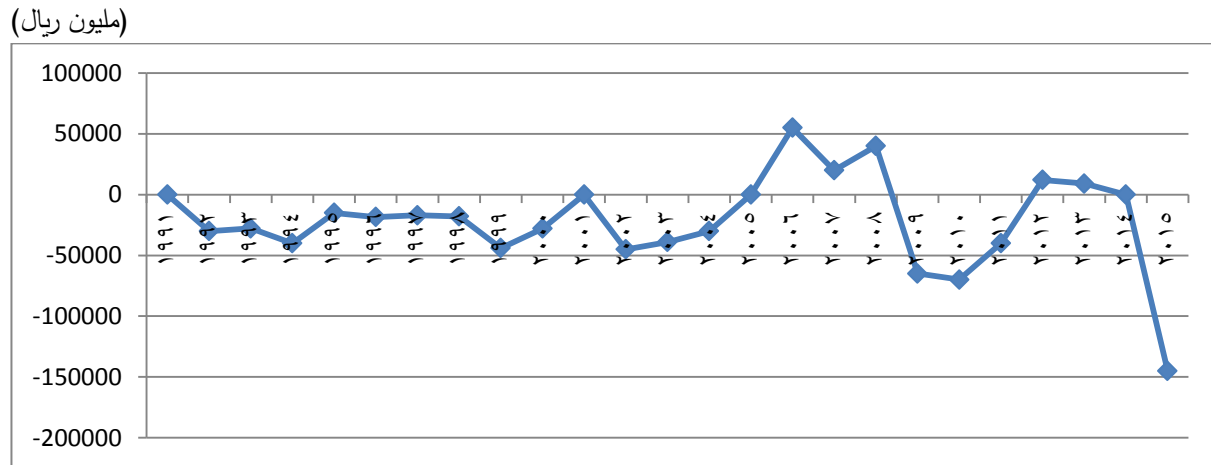
## الشكل (٣): نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات خلال الفترة (1991-2015)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (2016).

وبلاحظ من الشكل السابق، انخفاض في نسبة الإيرادات لعام 1993 وصلت إلى 0.71 مقارنة لعام 1992 حيث بلغت نسبة الإيرادات 0.77 واستمرت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت نسبة الإيرادات إلى 0.62 لعام 1999. وفي عام 2010 بلغت نسبة الإيرادات 0.85 واستمرت بالارتفاع حتى وصلت 0.88 لعام 2012. ثم بدأت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت 0.81 لعام 2015. ويعبر الشكل (٤) عن أهمية الإيرادات النفطية في التأثير على حالة الميزانية العامة للدولة والتي تعكس حالة الاقتصاد بشكل عام.

الشكل (٤): تصور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (1991-2015)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (2016).

وبلاحظ من الشكل السابق، وجود عجز لعام 1992 حيث بلغ رصيد الميزانية 30,000 مليون ريال، واستمرت حالة العجز حتى بلغت 39,000 لعام 2003. ثم بدأ رصيد الميزانية بالارتفاع التدريجي حتى وصل حالة فائض 55,000 لعام 2006. وفي عام 2011 كان هناك عجز حيث بلغ رصيد الميزانية 4,000. ثم بدأ بالارتفاع حتى وصل حالة فائض 12,000 لعام 2012، حيث أن نسبة الإيرادات ارتفعت من 0.86 لعام 2011 حتى وصلت 0.88 لعام 2012. ثم بدأ رصيد الميزانية بالانخفاض التدريجي ولأزال في حالة فائض لعام 2013 حيث بلغ رصيد الميزانية 3,000. ثم انتقل رصيد الميزانية لحالة عجز كبيره بلغت 145,000 لعام 2015، حيث أن نسبة الإيرادات النفطية قد انخفضت حتى وصلت 0.81 لعام 2015.

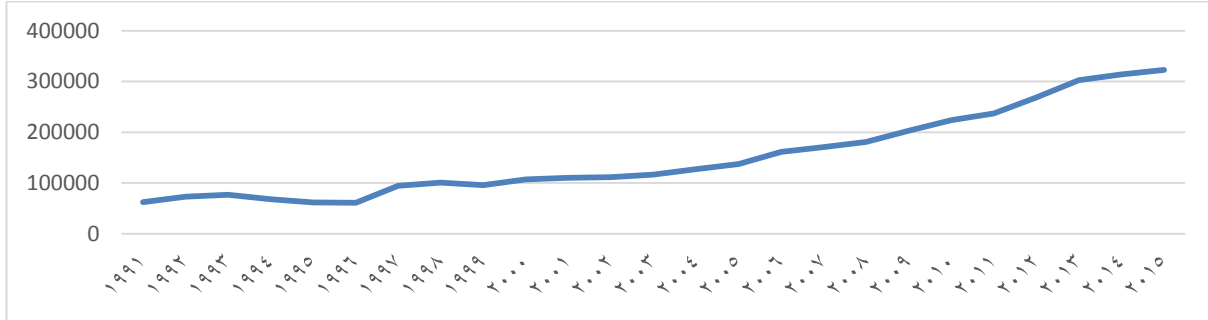
### ٣/٣ تطور الأجور كمخصص للإنفاق الحكومي:

تعد الأجور أحد مكونات الإنفاق الحكومي التي تعتمد على الإيرادات النفطية، وتعد جزء من الميزانية العامة. وتتأثر الأجور بتغير الإيرادات النفطية التي تؤثر على الإنفاق الحكومي وذلك بسبب تغيرات أسعار النفط. وقد أدى انخفاض الإيرادات النفطية إلى عجز في الميزانية العامة لعام 2015،

وبالتالي انخفض حجم الإنفاق الحكومي مما أدى إلى انخفاض الأجور في المملكة العربية السعودية. ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي.

#### الشكل (٥): مستويات الأجور النقدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015)

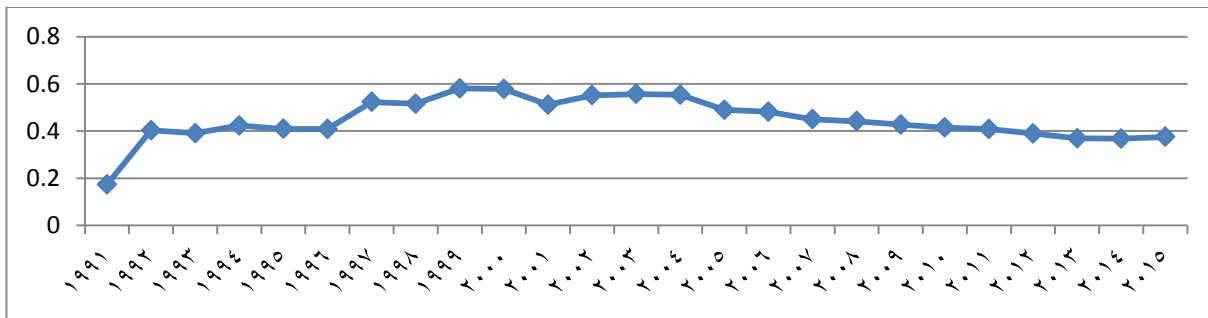
(مليون ريال)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: الهيئة العامة للإحصاء (2015).

حيث يلاحظ من الشكل السابق، ارتفاع الأجور النقدية ولكن هناك ارتفاع ملحوظ وبشكل كبير في بعض السنوات في حين تبين وجود انخفاض بالأجور النقدية لعام 2009 بنسبة 88.7% مقارنة بعام 2008. بينما شهدت مستويات الأجور النقدية لعام 2000 ارتفاع بنسبة 11.6% مقارنة بعام 1999. وفي عام 2015 ارتفعت الأجور النقدية بنسبة 2.77% مقارنة بعام 2014. ويعبر الشكل (٦) عن تغيرات الأجور النقدية والتي تتأثر بحالة الميزانية العامة وذلك بتتبع تغيرات نسبة الأجور النقدية.

#### الشكل (٦): نسبة الأجور النقدية إلى الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1991-2015)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: الهيئة العامة للإحصاء (2015) ومؤسسة النقد العربي السعودي (2016).

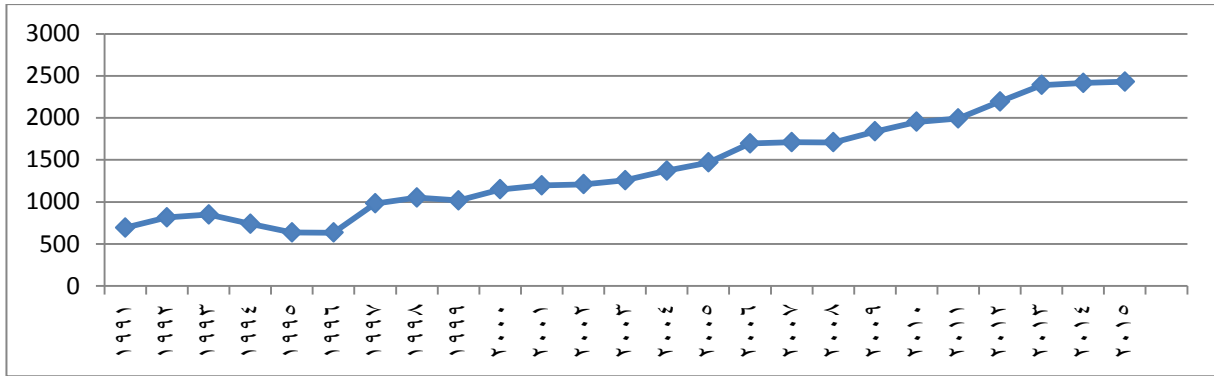
ويلاحظ من الشكل السابق، الارتفاع التدريجي في نسبة الأجور النقدية حيث بلغت 0.17 لعام 1991. واستمرت حتى وصلت 0.58 لعام 1999. وفي عام 2001 انخفضت حتى وصلت 0.51. ثم بدأت نسبة الأجور النقدية بالارتفاع حيث بلغت 0.55 لعام 2004. وفي عام 2005 انخفضت الأجور النقدية حيث بلغت 0.48. واستمرت بالانخفاض حتى عام 2014 حيث بلغت نسبة الأجور النقدية 0.36. وفي عام 2015 وصلت نسبة الأجور النقدية 0.37 حيث ارتفعت بنسبة قليلة مقارنة لعام 2014.

ومن الواضح عدم تأثر الأجور النقدية والحقيقية خلال فترة الدراسة بالانخفاضات في أسعار النفط، وأن الانخفاض في نسبة الأجور إلى الإنفاق الحكومي ربما يعود إلى انخراط المملكة العربية السعودية في كثير من المشروعات الاقتصادية، والإنفاق على الدفاع والأمن في إطار خوضها لحرب. مما جعل النسبة تنخفض وهو ما قد يتضح بصورة أفضل في حال استعراض الإنفاق الحكومي. لمعرفة هل السبب في انخفاض النسبة راجع إلى انخفاض الأجور وثبات الإنفاق الحكومي أو انخفاض أو ثبات الأجور وارتفاع الإنفاق الحكومي. ويعد من مبررات انخفاض النسبة هو التوسع في الإنفاق الحكومي على الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتطوير البنية التحتية حيث بلغت قيمة تجهيزات البنية الأساسية لعام 2015 مقدار 12,592 مليون ريال.

وبالنسبة للأجور الحقيقية فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي وبالتالي ارتفاع في عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض في الأجر الحقيقي. ولكن من الملاحظ أن هذه العلاقة لم تتحقق لأن الأجر الحقيقي لم ينخفض وهذا إن كان له تبرير فهو أن الارتفاع في الأجور النقدية كان بوتيرة أعلى من الارتفاع في الأسعار تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط. ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي.

#### الشكل (٧): إجمالي الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015)

(مليون ريال)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: الهيئة العامة للإحصاء (2015).

ويلاحظ من الشكل السابق، انخفاض في الأجور الحقيقية لعام 1995 البالغة 635.7 حتى وصلت 632.8 لعام 1996 بنسبة 0.45%، وقد استمرت بالانخفاض ولكن بنسب متفاوتة، وفي عام 2015 بلغت قيمة الأجور الحقيقية 2,430 حيث ارتفعت بنسبة 0.62% مقارنة بالأجور الحقيقية لعام 2014 البالغة 2,415. ويمكن المقارنة بين معدل الأجر الحقيقي ومعدل الأجر النقدي، لمعرفة مدى تأثير الأسعار على الأجور الحقيقية، ومدى تأثر الأجور الحقيقية بالأجور النقدية. كما في الجدول التالي.

## جدول (١): معدلات الأجور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015)

السنوات	معدل الأجر الحقيقي	معدل الأجر النقدي
(1993-1991)	%22.76	%23.17
(1996-1994)	%-14.20	%-9.53
(1999-1997)	%3.66	%1.19
(2002-2000)	%5.35	%4.10
(2005-2003)	%16.8	%17.8
(2008-2006)	%0.70	%12.2
(2011-2009)	%8.32	%16.6
(2015-2012)	%10.75	%20.23

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: الهيئة العامة للإحصاء (2015).

اتضح من الجدول السابق، خلال الفترة (1993-1991) و(2003-2005) أن الأجور الحقيقية تتأثر بشكل أساسي بالأجور النقدية. بينما اتضح خلال الفترة (2012-2015) أن تأثير الأسعار على الأجور الحقيقية يفوق الزيادة في معدل الأجر النقدي.

ويمكن تفسير طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية، من خلال تتبع تغيرات أسعار النفط ومستويات الأجور، وقد تمت الإشارة إليهما سابقاً في الشكل (١) والشكل (٧). حيث يلاحظ أن في عام 1996 ارتفعت أسعار النفط حتى وصلت 19.61، أما الأجور الحقيقية انخفضت حتى وصلت 632,811. وفي عام 2008 شهدت أسعار النفط ارتفاع بلغت قيمته 95.16، وكذلك الأجور الحقيقية بلغت قيمة ارتفاعها 170.6. وفي عام 2015 بلغت قيمة الأجور الحقيقية 2,430 حيث ارتفعت بنسبة 0.62% مقارنة بالأجور الحقيقية لعام 2014 البالغة 2,415. وبالنسبة لأسعار النفط فقد انخفضت لعام 2015 البالغة 49.85 بنسبة 48.7% مقارنة بالأسعار لعام 2014 البالغة 97.18. وبالتالي فإن التغيرات في أسعار النفط تؤثر عكسياً على سياسة الأجور الحقيقية.

## ٤/ النموذج القياسي:

يهدف النموذج القياسي إلى قياس مدى تأثير تقلب أسعار النفط على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015). حيث يتناول توصيف متغيرات النموذج، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = C + \beta_1 X_1 - \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \mu \quad (١)$$

حيث يعبر  $C$  عن القاطع، وتمثل  $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$  معاملات النموذج المقدر، ويتضمن النموذج القياسي على متغير تابع  $Y$  يتمثل في الأجور الحقيقية للعاملين في القطاع الحكومي السعوديين وغير السعوديين. ويمثل  $X_1$  معدل التغير في أسعار النفط معبر عنه بالدولار الأمريكي للبرميل، كما سبقت الإشارة إليه في الإطار النظري. ويمثل  $X_2$  معدل التغير في الناتج غير النفطي معبر عنه بالمليون ريال، وبناء على دراسة (الأحمري 2012) أكد وجود علاقة سلبية بين أسعار النفط والقطاعات الصناعية والخدمية، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وبالتالي تتحمل الحكومة الخسائر، ولأن الأجور مرتبطة بالميزانية المالية من المتوقع انخفاضها أي وجود علاقة عكسية بين أنشطة القطاعات غير النفطية والأجور. ويمثل  $X_3$  معدل التغير في الاحتياطيات النقدية معبر عنه بالعملة المحلية، وهي تعبر عن دفع الأجور في أوقات انخفاض الإيرادات النفطية وعجز الموازنة من خلال السحب من الاحتياط النقدي. ويمثل  $X_4$  التعليم، مقاسة بمؤشر أعداد المدارس، وبناء على دراسة (Dumont 2008) أكد أن مستوى التعليم له تأثير معنوي على نمو الأجور. بالإضافة إلى دراسة (levels and et al 2014) التي خلصت إلى أن التعليم المتدني والتعليم المتوسط والتعليم العالي يؤثر على الأجور تأثير طردي. ويمثل  $X_5$  الانفاق الحكومي معبر عنه بالمليون ريال، وبناء على دراسة (الدويش 2013) أكد وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والانفاق الحكومي ومن المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والأجور لاعتبارها أحد مخصصات الانفاق الحكومي. بينما يعبر  $\mu$  عن المتغير العشوائي للنموذج.

وتم الاعتماد على الهيئة العامة للإحصاء في الحصول على بيانات المتغير التابع، بينما تم الاعتماد على بيانات مؤسسة النقد السعودية وأيضاً بيانات البنك الدولي في الحصول على بيانات المتغير المستقل.

#### ١/٤ تحليل سكون السلاسل الزمنية وتحليل الارتباط:

يتطلب تقدير النموذج القياسي إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، والذي يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال المدة الزمنية للدراسة، والتأكد من مدى استقرارها، حتى يمكن تقدير النموذج القياسي لهذه الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية. ويتضح من الجدول (١) أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ساكنة، وبالتالي يمكن تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

## جدول (١) نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

Variables	t-statistic	Exogenous
Y	-5.461491 (1%)	Constant
X1	-4.122504 (1%)	Constant
X2	-4.029782 (5%)	Constant
X3	-4.321867 (5%)	Constant
X4	-4.422803 (5%)	Constant
X5	-3.459130 (5%)	Constant

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

وبالتالي يتطلب لتقدير النموذج القياسي للوصول إلى أفضل نتائج للتقدير، خلوه من المشاكل القياسية التي قد تؤثر على جودة التقدير والنتائج المتحصل عليها، ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين المتغير التابع الأجور الحقيقية، والمتغيرات المستقلة أسعار النفط، والنواتج غير النفطية، والاحتياطيات النقدية، وأعداد المدارس، والإنفاق الحكومي، مرتبة على التوالي، من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول (٢).

## جدول (٢): مصفوفة الارتباط

Correlation						
	Y	X1	X2	X3	X4	X5
Y	1.000000	-0.020652	0.076220	-0.017292	-0.000985	0.602681
X1	-0.020652	1.000000	0.347193	0.406798	-0.129808	0.014764
X2	0.076220	0.347193	1.000000	0.295425	-0.600939	0.513067
X3	-0.017292	0.406798	0.295425	1.000000	-0.109306	0.300268
X4	-0.000985	-0.129808	-0.600939	-0.109306	1.000000	-0.400181
X5	0.602681	0.014764	0.513067	0.300268	-0.400181	1.000000

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

يتبين من الجدول (٢)، وجود ارتباط خطي ضعيف سالب بين المتغير التابع Y والذي يمثل الأجور الحقيقية، وكل من المتغيرات المستقلة، X1 الذي يمثل أسعار النفط، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.020652). و X3 الذي يمثل الاحتياطيات النقدية، حيث بلغت قيمة الارتباط (-0.017292). و X4 الذي يمثل أعداد المدارس، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.000985).

ويتضح أيضا وجود ارتباط خطي ضعيف موجب بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X2 الذي يعبر عن الناتج غير النفطي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.076220)، كما يوجد ارتباط خطي متوسط بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X5 الذي يمثل الإنفاق الحكومي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.602681). كما يتضح عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

## ٢/٤ نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية<sup>٥٥</sup>. حيث يلاحظ من جدول (٣)، أن قيمة اختبار (Durbin-Watson stat) تساوي 2.24. ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي. ويمكن الاعتماد على هذه النتائج في الحكم على طبيعة ونوع العلاقة.

جدول (٣): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.091779	0.094398	0.972251	0.3431
X2	-0.665392	0.643236	-1.034444	0.3139
X3	-0.038010	0.026698	-1.423714	0.1707
X4	1.152465	1.154699	0.998065	0.3308
X5	1.019463	0.229835	4.435629	0.0003
C	0.003798	0.073560	0.051626	0.9594
R-squared	0.515123	Mean dependent var		0.057708
Adjusted R-squared	0.387524	S.D. dependent var		0.126007
S.E. of regression	0.098614	Akaike info criterion		-1.589639
Sum squared resid	0.184771	Schwarz criterion		-1.297109
Log likelihood	25.87049	Hannan-Quinn criter.		-1.508504
F-statistic	4.037041	Durbin-Watson stat		2.239388
Prob(F-statistic)	0.011518			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

ويوضح الجدول (٣)، العلاقة بين المتغير التابع  $Y$  الذي يمثل الأجور الحقيقية، والمتغيرات المستقلة المفسرة له، حيث يتضح معنوية  $X5$  وعدم معنوية  $X1, X2, X3, X4$ . ويتضح وجود علاقة معنوية وطردية بين المتغير التابع  $Y$  الذي يمثل الأجور الحقيقية والمتغير المستقل  $X5$  الذي يمثل الانفاق الحكومي، وتشير  $R^2$  إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، والتي تساوي 0.515123، ويعني هذا أن المتغيرات المستقلة جميعها تفسر 51% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع  $Y$  والذي يمثل الأجور الحقيقية، والنسبة المتبقية 49% تعبر عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي وهو ما يعبر عنها بالمتغيرات العشوائية  $\mu$ . وتشير قيمة Prob(F-statistic) والتي تساوي 0.011518 عند 5%، وهي أقل من 0.05، ويدل ذلك على جودة النموذج القياسي ككل، أي أن النموذج القياسي معنوي احصائياً في تفسير سلوك الأجور الحقيقية. ويمثل المتغير المستقل  $X1$  أسعار النفط، حيث يتضح من عدم وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع  $Y$  والذي يمثل الأجور الحقيقية والمتغير المستقل  $X1$  والذي يمثل أسعار النفط. أي أن تقلب أسعار النفط لا يؤثر على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015). وهو عكس ما استندت عليه فرضية هذه الدراسة، رغم الإشارة الموجبة.

<sup>٥٥</sup> - تم استخدام برنامج (Eviews) في تقدير النموذج القياسي.



## النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير تقلب أسعار النفط على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1991-2015). حيث اعتمدت الدراسة في تحليل أثر تقلب أسعار النفط والأجور الحقيقية على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم والنظريات والدراسات السابقة، والأسلوب القياسي في صياغة نموذج انحدار متعدد لبيانات سلسلة زمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وقد بين الإطار النظري، أن النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة لم تتطرق لدراسة العلاقة المباشرة بين أسعار النفط والأجور الحقيقية، ولكن هناك دراسات سابقة فسرت العلاقة بشكل غير مباشر، حيث اقتصر على الانفاق الحكومي والتي تعتبر الأجور أحد مخصصاتها. كما تناولت بعض النظريات نظرية حد الكفاف في تحديد الأجر، ونظرية مخصص الأجور، والنظرية الحديثة في تحديد الأجر.

وسعت الدراسة من خلال الإطار التحليلي إلى توضيح تغيرات أسعار النفط، وتطور الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية، وتطور الأجور كمخصص للإنفاق الحكومي. وقد توصلت إلى عدم وجود علاقة بين تغيرات أسعار النفط والأجور الحقيقية محل الدراسة. واتفق مع ذلك نتائج تقدير النموذج القياسي. وكان من المتوقع أن يؤثر أسعار النفط على الأجور الحقيقية بعد ابطاؤه زمنيا، وجاءت جميع النتائج لتؤكد عدم معنوية المتغير المستقل أسعار النفط عكس ما استندت عليه الفرضية.

وقد تناولت الدراسات السابقة متغيرات أخرى بخلاف الأجور الحقيقية، ولم تبين العلاقة بين أسعار النفط والأجور الحقيقية بشكل مباشر، لذلك فإن الدراسة الحالية وضحت طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والأجور الحقيقية بشكل مباشر في فترة حديثة محل التطبيق.

وتوصي الدراسة من خلال ما تم الوصول إليه من نتائج بمراعاة تقلب أسعار النفط وأخذها بالاعتبار لما لها من آثار إيجابية وسلبية؛ لاعتبارها مصدر مهم للدخل في المملكة العربية السعودية. والاستفادة من احتياجات المملكة من الإيرادات النفطية للعمل من تقليل الآثار الحاصلة من تغيرات أسعار النفط. كما توصي الدراسة بزيادة الأبحاث المستقبلية حول موضوع تقلب أسعار النفط وأثرها على الأجور الحقيقية في المملكة العربية السعودية، في ضوء ما يتوافر لاحقا من بيانات أكثر دقة وتفصيلا، حيث شكل نقص هذه البيانات قيда عند إجراء الدراسة الحالية.

## المراجع

## المراجع العربية:

- ابراهيم، قصي(2010)، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
- ابو الفتوح، يحيى(2014)، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض.
- الأحمري، ايمان(2012)، تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية في أداء أسهم القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2003-2011)، رسائل ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.
- بانافع، وحيد و الرصاصي، مؤيد(2016)، "الأثر غير المتماثل لصدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، مجلد 56، عدد 3، ص ص 535-571.
- بري، زين العابدين(2001)، المالية العامة وميزانية الدولة، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الثانية، الرياض.
- الشميري، امتثال(2016)، الاقتصاد السعودي 2015 (نظرة تحليلية)، مطابع دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض.
- الرضا، نبيل(2011)، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت.
- الرومي، نواف(2000)، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الأولى، ليبيا.
- الشمري، رضا(2014)، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، دار عكاظ للطباعة والنشر، جدة.
- الصباب، احمد(1979)، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، دار عكاظ للطباعة والنشر، جدة.
- العبيد، عبدالله و عطية، عبدالقادر(1994)، اقتصاد المملكة العربية السعودية (نظرة تحليلية)، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض.
- مختار، الفاتح(2013)، تحليل الاقتصاد الجزئي، خوارزم العلمية، الطبعة الأولى، الطائف.
- المهر، خضير(1988)، الاجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، الرياض.

**المراجع الرسمية:**

البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2015).

الهيئة العامة للإحصاء (2015)، تم الحصول عليها من: <http://www.stats.gov.sa>

مؤسسة النقد العربي السعودي (2016)، "التقارير الاقتصادية والإحصائية"، الإحصاءات السنوية.

**المراجع الأجنبية:**

Barry, Zain (1991), "The Government Expenditure Function in an Oil Producing Country", King Saudi University, Vol. 3, Administrative Sciences: 3 (1), PP 17–24.

Dumont, M. (2008). Wages and employment by level of education and occupation in Belgium. 8–22.

Gisser M. , and Goodwin T (1986), "Crude Oil and the Macroeconomy: Tests of Some Popular Notions", Journal of Money, Credit, and Banking, 18, 95–103.

Henning, J. and Tussung. A (1974), "Income Elasticity of the Demand for Public Expenditures in the U.S", Public finance. Vol. 29, No 4, PP 325–341.

Lee, K., Ni, S. and Ratti R (1995), "Oil Shocks and the Macroeconomy: The Role of Price Variability", Energy Journal, 16, 39–56.

LLEN, M. L. a. R. V. D. V. a. J. (2014). Educational mismatches and skills: New empirical tests of old hypotheses. Asociacion de Economia de la Educacion, 9(4), 655–680.

أثر مستويات التعليم على الأجور في المملكة العربية السعودية خلال  
الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

**The Impact of Education on Wage Levels in Saudi  
Arabia During The Period (1991-2015)**

## أثر مستويات التعليم على الأجور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥).

أ.م.د. نشوى مصطفى علي

مروة أحمد بن مهنا المري<sup>٥٦</sup>

محمد<sup>٥٧</sup>

المستخلص:

يتميز هذا البحث بأنه واحدة من البحوث القليلة التي تناولت أثر مستويات التعليم على الأجور في الدولة محل التطبيق وهي المملكة العربية السعودية، وفي فترة أكثر حداثة. حيث يهدف البحث إلى تحليل أثر مستويات التعليم على الأجور الحكومية في المملكة العربية السعودية، وذلك خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، باستخدام النموذج الوصفي من خلال استعراض أهم النظريات والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين. وكذلك القياسي حيث تم تقدير المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. ونتيجة لذلك تم التوصل إلى أن أثر مستويات التعليم على الأجور الحكومية ذات تأثير معنوي وطردي متماشياً مع فرضية البحث.

**الكلمات المفتاحية:** مستويات التعليم - الأجور - الانتاجية غير النفطية - التنمية البشرية.

## The Impact of Education on Wage Levels in Saudi Arabia During The Period (1991-2015)

Dr. Nashwa Mostafa Ali Mohamed

marwa ahmed almarri

### Abstract:

This research is characterized as one of the few research on the impact of levels of education on wages in the state application store which is Saudi Arabia, and in the more recent period. And the research aims to analyze the impact of education levels on government wages in Saudi Arabia, during the period (1991-2015), using the descriptive model through a review of the most important theories and previous studies on the relationship between these two variables. As well as the economic model was estimated using ordinary least squares (OLS). As a result, it was concluded that the impact of education on the levels are positively correlated in line with the study hypothesis.

### Keywords:

Levels of educations – wages - Production of non-oil - Human Development.

**Jel classification:** H52 – E24 – I25 – I21 – J31 – J58

<sup>٥٦</sup> طالبة مستوى ثامن، بكالوريوس قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

<sup>٥٧</sup> أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود.

## ١/ المقدمة :

اهتمت كثير من الدول بالتنمية البشرية واستثمرت في التعليم والتدريب، وفي مقدمة هذه الدول اليابان. وينعكس الاستثمار في التعليم على نمو مستوى دخل الفرد، حيث أن ارتفاع المستوى التعليمي يزيد من المهارات والقدرات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار في التعليم يرفع من جودة المنتج، مما ينعكس على تنافسية الصادرات ويعزز الناتج المحلي، مما يرفع من نصيب الفرد من الدخل، وهو ما يدفع بالدولة إلى رفع مستويات الأجور بها، وهذا ما يجعل التعليم واحدة من أهم أسباب النهوض بالمجتمع وتحسين مستوى معيشته.

وشهدت المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً في عديد من المجالات من بينها تنمية الموارد البشرية، وبالأخص في التعليم والتدريب. فقد افتتحت عديد من المدارس والجامعات والمعاهد التدريبية لتحقيق خططها التنموية. ففي عام ٢٠١١ كان عدد المدارس (٣٤٣٢٨) وفي عام ٢٠١٣ ارتفع إلى (٣٤٧٨٤) بمعدل ١,٣٣%، أما عدد الكليات ومعاهد التعليم التقني والتدريب المهني فقد كان عددها في عام ٢٠١١ ما يعادل ١١٢، وفي عام ٢٠١٣ زاد عدد الكليات ومعاهد التعليم التقني والتدريب المهني إلى ١٢٤ حيث ارتفع بمعدل ١٠,٧١%، وفي المقابل زادت معدلات الأجور في القطاع الحكومي بشكل متزامن من ٥% إلى ١٢% خلال نفس الفترة (تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦). مما يشير تساؤل حول طبيعة العلاقة بين التعليم والأجور، وإلى أي مدى يؤثر التغيرات في مستويات التعليم على تغيرات الأجور بالمملكة العربية السعودية ؟

ويهدف البحث إلى توضيح المفاهيم الأساسية للتعليم والأجور، وإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين التعليم والأجور، وبيان الدراسات السابقة، وقياس العلاقة بين هذين المتغيرين. لتوجيه صانع القرار والسياسة الاقتصادية بما يخص معرفة مدى انعكاس السياسات التعليمية التي تتبعها المملكة العربية السعودية على مستويات الأجور. وتكمن أهمية هذا البحث بأنه واحدة من البحوث القليلة التي تطرقت إلى العلاقة بين التعليم والأجور، حيث تميز بأنه يتناول العلاقة في المملكة العربية السعودية بين مستويات التعليم والأجور، وفي فترة أكثر حداثة، أما البحث السابق فقد تناول علاقة التعليم بالأجور للموظفات السعوديات بمدينة الرياض على وجه الخصوص.

ويعتمد البحث على الفرضية التالية: "يؤدي ارتفاع المستوى التعليمي إلى ارتفاع الأجور في المملكة العربية السعودية". وتم تطبيق البحث في المملكة العربية السعودية بسبب القرارات الملكية بتعديل وخفض

الأجور والبدلات والعلاوات، وفي ما يتعلق بالنطاق الزمني فقد تم اختيار الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) نظراً لتوفر البيانات. ويتبع البحث الأسلوب الوصفي لتوضيح مفاهيم وأهمية مستويات التعليم في تأثيره على مستويات الأجور، بالإضافة إلى الأسلوب القياسي لقياس العلاقة بين التعليم والأجور باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد.

## ٢/ الإطار النظري:

يتناول الإطار النظري التأصيل النظري والذي يتطرق إلى النظريات والدراسات السابقة. ويتناول أيضاً مفهوم وأهمية التعليم، ومؤشراته، وكذلك أهمية الأجور وعلاقتها بمستويات التعليم.

### ١/٢ التأصيل النظري والدراسات السابقة:

تناولت نظريات عدة التعليم كجزء من الاستثمار في رأس المال البشري، حيث حظي التعليم باهتمام عدد من الاقتصاديين (القرشي، ٢٠٠٧)، في المدرسة الكلاسيكية ودوره في رفع الإنتاج، ومن هؤلاء: آدم سميث، وألفرد مارشال.

ويرى "آدم سميث" -وهو من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا باقتصاديات التعليم- بأن التعليم عامل مهم وأساسي لزيادة رفاهية المجتمع، من خلال مساهمته في زيادة الانتاجية للعامل. حيث يزود التعليم العاملين بالخبرات والمهارات، ويزيد من الوعي الاجتماعي والسياسي في المجتمع. كما بحث "آدم سميث" في كتابه "ثروة الأمم" الكيفية التي يمكن من خلالها زيادة ثروة الأمم وتوزيع هذه الثروة، وأن هذه الثروة لن تزداد دون بذل جهد لزيادة الإنتاج من خلال عمال ذوي مهاره وكفاءة عالية. حيث أقترح "آدم سميث" أن أي مساعدة من خارج الحكومة للتعليم يجب أن توزع أولاً على الفقراء، ومن ثم إعطاء نسبة قليلة لأبناء الأغنياء، حتى يحصل أبناء المجتمع ككل على حقهم في الحصول على تعليم ذي كفاءة عالية (القرشي، ٢٠٠٧؛ الرشدان، ٢٠٠١؛ المطوع، ١٩٨٧؛ عامر، ٢٠٠٨).

ويعتبر "ألفرد مارشال" هو من غير التعليم من كونه عامل خارجي في النمو الاقتصادي إلى اعتباره عاملاً من العوامل المباشرة التي تدخل في العملية الإنتاجية، ونوع من أنواع الاستثمار طويل المدى، التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. حيث طالب بضرورة إنشاء المدارس التقنية، وتقديم تعليم ذو جودة عالية لجميع الطبقات. وهذه الثورة الإصلاحية تتوافق مع الثورة الإصلاحية لـ "آدم سميث" تأكيداً على أهمية التربية والتعليم في الإصلاح (القرشي، ٢٠٠٧؛ الرشدان، ٢٠٠١؛ المطوع، ١٩٨٧؛ عامر، ٢٠٠٨).

أما من جانب علاقة مستوى التعليم بالأجور محل البحث الحالي، فسيتم استعراض عدد من النظريات التي بينت هذه العلاقة منها: نظرية العالم "كولبير" الذي أشار إلى علاقة مستويات التعليم والأجور، بالإضافة إلى نظرية "رأس المال البشري"، وكذلك نظرية "العامل المتبقي في النمو"، فضلاً عن نظرية العالم "فيشر" الذي ذكر أثر مستويات التعليم على مستويات الأجور، وتأثير الإنفاق على التعليم.

وبحث العالم الفرنسي "كوليبيير" عن النظرية التي تناولت العلاقة بين مستويات التعليم والأجور مشيراً إلى أن دخل الشخص المتعلم أكبر من دخل غير المتعلم. والعمال ذوي الخبرة العالية يكون أجرهم أعلى من العمال ذوو الخبرة الأقل. وهناك أجور تدفع للعمال عبارة عن فروق تعويضية لقيامهم بأعمال أكثر صعوبة أو لعملهم تحت ظروف أكثر قسوة. ولكي يكون الاستثمار مجدياً لابد أن يكون العائد من الاستثمار أكبر من التكاليف (القريشي، ٢٠٠٧؛ إيرنبرج وسميث، ١٩٩٤؛ عامر، ٢٠٠٨).

وقد تزايد الاهتمام النظري بدور التعليم من قبل عديد من المهتمين بالاقتصاد، لوضع أسباب التزايد الهائل في حجم النفقات التعليمية في العالم، وتجلّى هذا الاهتمام من خلال بزوغ نظرية "رأس المال البشري" والتي وضع أساسها "جيري بيكر"، حيث استنتج أن قرار الفرد في الاستثمار في التعليم يعود إلى الدخل الذي يحصل عليه، بالإضافة إلى تكاليف التعليم. وأن العائد المتوقع من هذا الاستثمار هو الزيادة في الدخل من العمل، وأيضاً زيادة الإشباع المستمد من العمل على طول حياة الفرد. ثم استكمل الاقتصادي "شولتز" في عام ١٩٦١ هذه النظرية معتبراً أن الإنفاق على التعليم والتربية استثماراً يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد المتعلم، وبالتالي زيادة دخله ورفع مستوى معيشته (القريشي، ٢٠٠٧؛ الشليل، ١٩٩٩؛ عامر، ٢٠٠٨؛ إيرنبرج وسميث، ١٩٩٤).

وظهرت كذلك نظرية "العامل المتبقي في النمو"، والتي تعود إلى العالم "إدوارد دينسون"، وتختلف هذه النظرية عن النظرية السابقة في أن "نظرية رأس المال البشري" تناولت مستوى الفرد بينما نظرية "العامل المتبقي في النمو" تناولت المستوى الكلي. وترى الأخيرة أن الزيادة في الإنتاجية تعود إلى عدة عوامل، منها: رأس المال، والعمل، وعوامل أخرى تسمى بالعامل المتبقي، مثل الإنفاق على التعليم والصحة، ويتم قياسها على النمو، ومن ثم معرفة مدى مساهمتها على النمو الاقتصادي الكلي. وكذلك استنتج إلى أن زيادة المستوى التعليمي ستؤدي إلى زيادة إمكانية الفرد ورفع مساهمته في الإنتاج، ومن ثم إلى زيادة دخله وارباحه، واستند في تحليله إلى افتراض أن ٦٠% من فروق الدخل بين أفراد المجتمع تعود إلى فروق مستوياتهم التعليمية (القريشي، ٢٠٠٧؛ ستراك، ٢٠٠٨؛ عامر، ٢٠٠٨).

أما النظريات الحديثة فقد انتقدت ما توصل إليه الاقتصاديون السابقون حول الإنفاق على التعليم، حيث توصل "فيشر" إلى عدة نتائج من خلال دراسته عن التعليم في عام ١٩٩٤. وكانت من أهم النتائج: أنه توجد فروق كبيرة بين مستويات الأجور المرتبطة بمستوى التعليم الشخصي. وأيضاً هناك عدة عوامل تؤثر على مستوى الأجور المرتبطة بالمستوى التعليمي. من هذه العوامل: المستوى الاجتماعي، والجنس، والعرق. فضلاً عن أن الاستثمار في التعليم طويل المدى لا يتحقق مردوده إلا بعد فترة طويلة من الزمن، وأنه كلما زاد عمر الإنسان قل الانفاق على التعليم (القريشي، ٢٠٠٧).

وتوجد عدة دراسات سابقة اختبرت فيها هذه النظريات بشكل تطبيقي، حيث توافقت هذه الدراسات السابقة مع النظريات، من حيث أن التعليم له تأثير إيجابي على ارتفاع الأجور، مما يؤدي إلى زيادة عوائد الاستثمار على التعليم (الشليل، ١٩٩٩، Dumont، ٢٠٠٨). فضلاً عن أن التعليم المتدني والتعليم



المتوسط والتعليم العالي يؤثر على الأجور تأثيراً طردياً، ولكن هناك فروقات من نفس المستوى بسبب اختلاف المهارات (levels and et al, 2014).

وبالتطبيق على مصر، توصلت دراسة (El-Hamidi, 2009) إلى أن هناك تفاوت بين نوعية التعليم ونوعية الوظيفة في القطاع الخاص المصري حيث انخفض من ٥١% إلى ٤٢% خلال الثمان سنوات محل الدراسة. وكانت العوائد لذوي التعليم العالي من الذكور أعلى من عوائد الذكور الحاصلين على تعليم متدني. وجميع الدراسات السابقة تتوافق مع نظرية العالم "كولبير" ونظرية "رأس المال البشري"، وكذلك نظرية "العامل المتبقي في النمو"، فضلاً عن نظرية العالم "فيشر". ومما سبق ورده في الدراسات السابقة والنظريات يتضح أن هناك قلة في الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستويات التعليم والأجور وأن هذه العلاقة لم تكن محل التطبيق في المملكة العربية السعودية، مما يشير إلى وجود فجوة بالأدب الاقتصادي.

## ٢/٢ مفهوم وأهمية التعليم:

أصبح التعليم من الأدوات المساهمة في تطوير الفكر ونظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والوعي بالحقوق والواجبات (المطوع، ١٩٨٧)، لذا يعد التعليم ضرورة من ضروريات الحياة، ودعامة للأمن الوطني، ولم يعد التعليم قاصراً على إشباع رغبات الفرد، بل ارتبط بحاجات المجتمع في حاضره ومستقبله (الشليل، ١٩٩٩)، حيث تشكل القوى العاملة الماهرة والمدرّبة وذات الكفاءة العالية رصيداً اقتصادياً وثروة لا تتضب. ويعتبر التعليم من أفضل أنواع الاستثمارات، بل يعد شرطاً لنجاح الاستثمارات الأخرى مثل الزراعة والصناعة، وعُرف التعليم بأنه: "عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر ولاسيما عن طريق التربية والتعليم الرسمي" (الرشدان، ٢٠٠١؛ الشليل، ١٩٩٩).

وأدى هذا الاهتمام بالتعليم إلى إيجاد فرع جديد من فروع علم الاقتصاد، ألا وهو اقتصاديات التعليم، وهو من العلوم الحديثة، لذا تعددت التعاريف فيما يخص هذا الفرع. فقد عُرِف اقتصاديات التعليم بأنه: "العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وتكنولوجياً من أجل تنمية البشر بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارة ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين" (الشليل، ١٩٩٩؛ الرشدان، ٢٠٠١؛ عامر، ٢٠٠٨؛ ستراك، ٢٠٠٨). وركز هذا المفهوم على عملية إنتاج التعليم وتوزيع التعليم وناتجه. ويوجد تعريف آخر لاقتصاديات التعليم وهو: "دراسة كيفية اختيار الافراد والمجتمع، باستعمال النقود او بدون استعمالها، وتوظيف الموارد الانتاجية النادرة لانتاج مختلف أنماط التدريب، وتنمية المعرفة والمهارة" (الرشدان، ٢٠٠١؛ عامر، ٢٠٠٨)، ويتضح من ذلك أن اقتصاديات التعليم تدور حول ركيزتين هامتين وهما أن التعليم إنتاج واستثمار.

وكون التعليم المصدر الرئيسي لتكوين المهارات الفنية المتخصصة في الموارد البشرية باعتبارها أهم الموارد المطلوبة لإحداث التنمية، جعل من الواجب الربط بين التعليم بالنمو الاقتصادي<sup>٥٨</sup> والتنمية الاقتصادية<sup>٥٩</sup>، والتي تعد عملية منظمة يزداد من خلالها الدخل القومي الصافي الحقيقي للمجتمع ولا بد أن تحدث هذه الزيادة كل عام (المطوع، ١٩٨٧؛ عامر، ٢٠٠٨). وبالتالي من مظاهر التنمية الاقتصادية هو تزايد نسبة الطلب على التعليم، وليس ذلك فحسب بل أدت التنمية إلى زيادة الإقبال على رفع المستويات التعليمية. و بالإضافة إلى ذلك تزايد انتشار المدارس والجامعات والمعاهد التدريبية، وذلك لسد الحاجة إلى تخريج العمالة المدربة للعمل في الأنشطة الاقتصادية الجديدة، حيث يملكون المهارة والكفاءة عالية لتطوير برامج التنمية الاقتصادية (عامر، ٢٠٠٨). لذا يعد التعليم من أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية أهمية كما وصفه الاقتصادي "مارشال"<sup>٦٠</sup>، أن تنمية القوى العاملة والأيدي الفنية المدربة كونه استثماراً يرفع من قدرة الأفراد على الإنتاجية ويطور قيمة العمل (المطوع، ١٩٨٧).

### ٣/٢ مؤشرات التعليم:

يعد الإنفاق على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي، والانفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي من أبرز المؤشرات المعتمدة لقياس مقدار التطور في قطاع التعليم (العادلي، ٢٠١٣). بالإضافة إلى مؤشرات أخرى سيتم دراستها في الإطار التحليلي وهي أعداد المدارس، ومعاهد التعليم والتدريب التقني، وكذلك إجمالي اعداد الخريجين.

وتخصص الحكومة مبلغ معين من المال من أجل الإنفاق على التعليم، ويكون هذا الإنفاق مرتبطاً بالدخل القومي وميزانية الدولة. بالتالي هناك تفاوت بين دول العالم حول مقدار انفاقها على التعليم، لذا أوصت اليونيسكو بمعدلات تكون عالية تستدل بها الدولة لتحديد مدى انفاقها على التعليم، وهي أن تكون ميزانية التعليم تتراوح بين ١٤-١٧% من الميزانية العامة للدولة، و ٤-٥% من الدخل القومي. ويتزايد حجم الإنفاق على التعليم مع تزايد الطلب عليها بسبب تزايد عدد السكان وزيادة الوعي بأهمية التعليم (عامر، ٢٠٠٨).

وتعد جودة التعليم<sup>٦١</sup> التي توفرها المؤسسات التعليمية من مؤشرات التعليم التي تحقق رغبات الطلاب، وتساعدهم في الحصول على الوظيفة التي يرغب فيها الفرد، وكذلك الاستيفاء بجميع متطلبات سوق العمل. وتنطلق جودة التعليم في تلبية الاحتياجات الضرورية للطلاب من المهارات اللازمة من خلال التعليم والتعلم وشغل وظائف عديدة. ولضمان جودة التعليم لابد من توفر عدة مستلزمات مادية

<sup>٥٨</sup> تعريف النمو الاقتصادي "نسبة الزيادة في الإنتاج القومي الإجمالي، وزيادة في طاقات وقدرات أفراد المجتمع على الإنتاج" (المطوع، ١٩٨٧).

<sup>٥٩</sup> تعريف التنمية الاقتصادية: "الطاقة أو المقدرة التي يستطيع بها الاقتصاد القومي لإنقال من حالة الركود إلى حالة الانتعاش والحركة وذلك عن طريق زيادة مقدرات الاقتصاد القومي" (المطوع، ١٩٨٧).

<sup>٦٠</sup> حيث ذكر في كتابه "أساسيات علم الاقتصاد" الذي ألفه عام ١٨٩٠

<sup>٦١</sup> "جملة من السمات والخصائص التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك أبعادها من مدخلات ومخرجات وتغذية راجعة والتفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجمع" (العادلي، ٢٠١٣).

ومستلزمات مرتبطة بالموارد البشرية العاملة لديها، مثل الصحة ومستوى التعلم والمهارات التي يمتلكونها، وهذه متطلبات مهمة لتحقيق جودة التعليم والاعتماد عليها كمؤشر (العادلي، ٢٠١٣).

#### ٢/٤ أهمية الأجور وعلاقتها بمستويات التعليم:

يعد الأجر مال يحصل عليه العامل مقابل عمله. وتتفاوت الأجور بين العمال بسبب اختلاف مستويات التعليم، أو طبيعة العمل، أو حتى اختلاف الجنس والعمر. ويعتبر الأجر من العوامل التي تؤثر في اختيار الفرد للوظيفة، فإذا توفرت وظيفتين متشابهتين لكن أحدهما ذو أجر أعلى من الأخرى فسيختار الفرد الوظيفة ذو الأجر المرتفع نظراً لرغبة الفرد في إشباع رغباته المتزايدة (العادلي، ٢٠١٣). ويتأثر الأجر السائد في سوق العمل بقوة العرض والطلب والأجر التوازني هو الأجر الذي يكون طالب العمل وأصحاب العمل راضين ولا يوجد فائض أو عجز عند الأجر (إيرنبرج وسميث، ١٩٩٤).

وتستطيع الدولة زيادة حصة الفرد وكذلك زيادة مدخراته بالتركيز في زيادة إنتاجية الموارد، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي. بالتالي فإن زيادة الانفاق على التعليم والتدريب المستمر سينعكس أثره على الاقتصاد الوطني، وأيضاً على الفرد من خلال زيادة قدرته على الابتكار والاختراع. وقد أوجد "والش" العلاقة بين مستويات التعليم والأجر، حيث توصل في دراسته إلى أن دخل خريج الجامعة أعلى من دخل خريج الثانوية كونه يتمتع بمهارات عالية. بالإضافة إلى اختلاف دخل وعائد وتكاليف خريج التعليم العالي وذلك بحسب نوع تخصصه ومستوى التعليم وأيضاً الشهادة إما بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراه. فضلاً عن تمتع الأفراد الذين حصلوا على تدريب بقيمة تزيد على تكاليف أعدادهم بدرجة كبيرة (العادلي، ٢٠١٣).

ويجدر بالذكر إلى أن العلاقة بين التعليم والأجور قد تكون تبادلية، نظراً لطبيعة الأجور ما إذا كانت أجور من قبل القطاع الخاص أم هي أجور من القطاع الحكومي، وتبعاً لطبيعة الأجر يندرج تحته عدة قنوات تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على التعليم، وبالتالي فإن طبيعة العلاقة وتحديد المتغير التابع من المتغير المستقل يختلف وفقاً لذلك. ولذا فإن طبيعة العلاقة التي يحاول البحث الحالي دراسته هو تأثير مستويات التعليم على الأجور الحكومية بطريقة غير مباشرة.

#### ٣/ الإطار التحليلي:

يتناول الإطار التحليلي تطور التعليم في المملكة العربية السعودية من عدة جوانب وهي أعداد المدارس، والجامعات ومعاهد التعليم والتدريب التقني، بالإضافة إلى أعداد الخريجين، وكذلك الانفاق على التعليم. ومن ثم التطرق إلى أهمية التعليم وعلاقته بـ كلاً من الناتج القومي، والانتاجية، وكذلك حجم الصادرات غير النفطية، وبالإضافة إلى متوسط دخل الفرد، علاوة على تطور الأجور<sup>٦٢</sup> في المملكة العربية السعودية، للوقوف على طبيعة العلاقة غير المباشرة بين التعليم والأجور الحكومية.

<sup>٦٢</sup> الأجور المذكورة في هذا البحث، عبارة عن أجور حكومية، للسعوديين وغير السعوديين. وهي أجور اسميه.

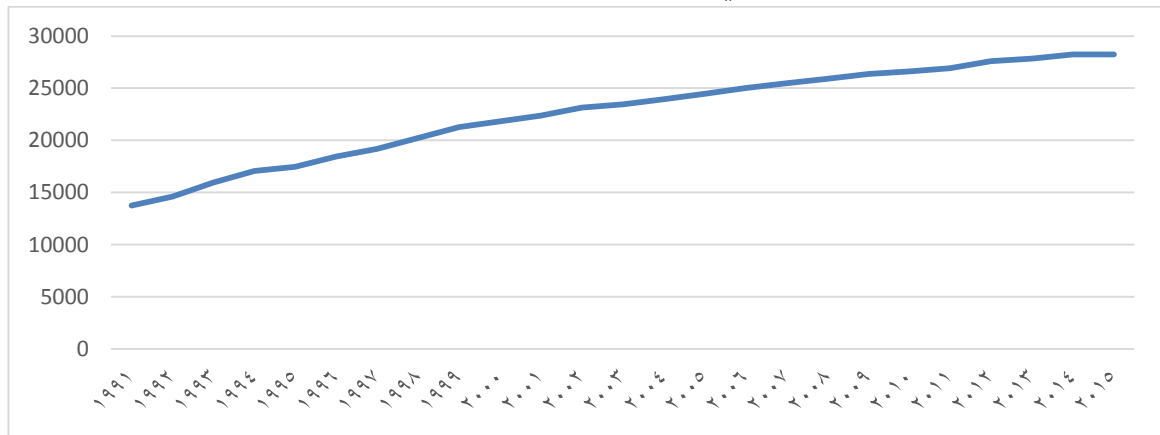
## ١/٣ تطور التعليم في المملكة العربية السعودية:

شهدت المملكة تطوراً كبيراً في القطاع التعليمي، لما له من أثر في زيادة التنمية الاقتصادية للبلاد، وبالتالي لجأت المملكة العربية السعودية إلى تخصيص جزء من خططها التنموية للاهتمام بالموارد البشرية وتعزيز القطاع التعليمي وتطوير مؤسساتها التعليمية. ويعود سبب الاهتمام بالتطور في التعليم إلى عدة عوامل منها الزيادة السكانية والعمل على تهيئة العمالة السعودية لسوق العمل. ويمكن الاستدلال على تطور التعليم من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في أعداد المدارس، والجامعات، ومعاهد التدريب، وكذلك أعداد الخريجين، فضلاً عن الانفاق في التعليم.

## ١/١/٣ أعداد المدارس:

يوضح الشكل (١) تزايد أعداد المدارس خلال الفترة محل البحث ١٩٩١-٢٠١٥ في المملكة العربية السعودية. حيث أنه في عام ١٩٩١م كانت أعداد المدارس ١٣٧٤٠ ألف مدرسة. وفي عام ٢٠٠٥م وصلت أعداد المدارس إلى ٢٤٤٦٤ ألف مدرسة بنسبة ٧٨,٠٤%. أما في عام ٢٠١٥م ارتفع إلى ٢٨٢٤٥ ألف مدرسة بنسبة ١٥,٤٥%.

الشكل (١): أعداد المدارس في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦).

## ٢/١/٣ أعداد الجامعات:

يُلاحظ من الجدول التالي تزايد أعداد الجامعات خلال السنوات المختلفة، حيث أن في عام ١٩٩١ كانت أعداد الجامعات ٨، أما في عام ٢٠٠٨ فقد ازدادت إلى ٢٣ جامعة بمعدل ١٨٧,٥%. وفي عام ٢٠١٥ وصلت أعداد الجامعات إلى ٤٠ جامعة بمعدل ٧٣,٩١%. بسبب اهتمام الحكومة بقطاع التعليم، واهتمامها بتطوير ورفع كفاءة الفرد وتحسين مستوى معيشته وتعليمه، وكذلك تحقيق التقدم الاجتماعي والثقافي في المجتمع السعودي.

## الجدول (١): أعداد الجامعات في المملكة العربية السعودية خلال سنوات متفرقة

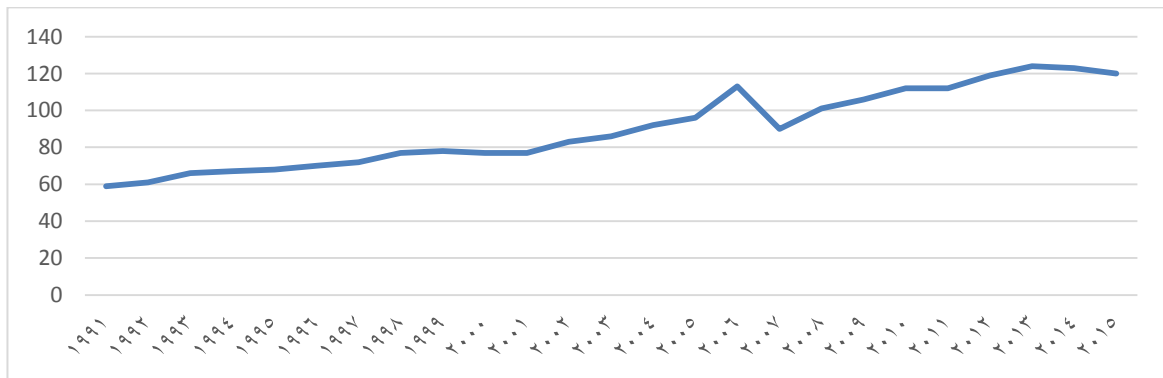
السنوات	٢٠١٥	٢٠٠٨	١٩٩١
أعداد الجامعات	٤٠	٢٣	٨

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦)، وهيئة الإحصاءات العامة (سنوات متفرقة).

## ٣/١/٣ أعداد معاهد التعليم والتدريب التقني:

يتضح من الشكل التالي تزايد أعداد معاهد التعليم والتدريب التقني خلال الفترة ١٩٩١ إلى ٢٠٠٦، ثم في عام ٢٠٠٧ انخفضت أعداد المعاهد بسبب اندماج معاهد المراقبيين الفنيين والمعاهد الزراعية، والمعاهد الثانوية التجارية، والمعاهد الثانوية الصناعية إلى كليات التقنية، ثم عاودت هذه المعاهد للارتفاع من جديد حتى عام ٢٠١٥ حيث وصلت إلى ١٢٠ معهد وكلية تقنية. وهذه الارتفاع ماهر إلا نتيجة لتزايد اهتمام المملكة في رفع كفاءة مواردها البشرية، وكذلك إعطاء قطاع التدريب الاهتمام باعتباره عنصراً مهماً في تنمية الموارد البشرية في المملكة.

## الشكل (٢): أعداد معاهد التعليم والتدريب التقني خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٥



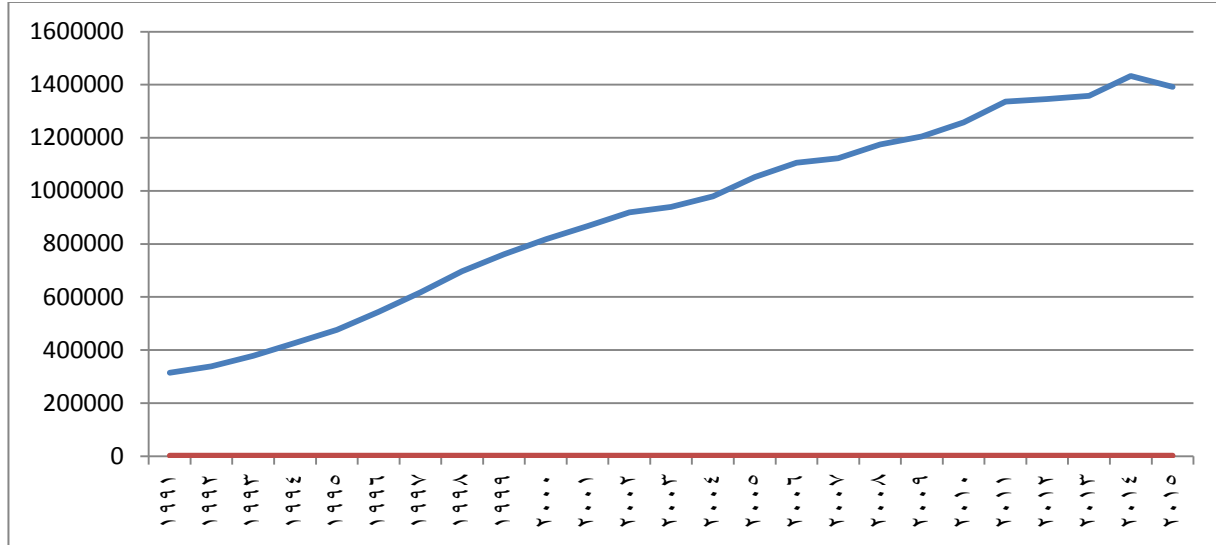
المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٥).

## ٣/١/٤ أعداد الخريجين:

يُشير الشكل (٣) إلى أعداد الخريجين، وهي تشمل أعداد خريجين من الثانوي والجامعات والدراسات العليا وكذلك من معاهد التعليم والتدريب التقني. حيث يُلاحظ تزايد أعداد الخريجين بشكل عام، نتيجة لتزايد أعداد المدارس والجامعات، وفضلاً عن معاهد التعليم والتدريب التقني. ففي عام ١٩٩١ كان إجمالي أعداد الخريجين أكثر من ٣١٥ ألف، بينما في عام ٢٠٠٨ ازداد أعداد الخريجين إلى أكثر من

مليون متخرج بمعدل ٢٧٢,٦٩%، واستمر التزايد في أعداد الخريجين حتى وصل في عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ١,٣٩١ مليون بمعدل ١٨,٤٥%.

الشكل (٣): إجمالي أعداد الخريجين خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦)، وهيئة الإحصاءات العامة (سنوات متفرقة)، ووزارة التعليم (سنوات متفرقة).

### ٥/١/٣ الانفاق على التعليم:

يُبين الجدول (٢) مقدار انفاق الحكومة على التعليم على سنوات مختاره، حيث يُلاحظ تزايد الانفاق على التعليم من إجمالي الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، حيث أصبح قطاع التعليم من القطاعات التي يُخصص لها جزء كبير من الانفاق، فقد كان الانفاق على التعليم في عام ٢٠٠٨ يُشكل أكثر من ١٤٣ مليون، بينما في عام ٢٠١١ ارتفع إلى أكثر ١٤٣ مليون بنسبة ٩٠٠%. أما في عام ٢٠١٥ فقد ارتفع الانفاق على التعليم حتى وصل إلى ٢١٤ مليون بنسبة ٤٩,٩٢%. إن هذا الارتفاع والتطور الذي طرأ على قطاع التعليم نتيجة لاهتمام الحكومة السعودية بتنشيف أبناء المجتمع ورفع من كفاءتهم لتحقيق النمو الاقتصادي الوطني.

الجدول (٢): الانفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية (سنوات متفرقة)

الانفاق على التعليم بالمليون ريال	السنوات
١٤٣٢٨,٥	٢٠٠٨
١٤٣٢٨٨	٢٠١١
٢١٤٨٢٢	٢٠١٥

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: هيئة الإحصاءات العامة (سنوات متفرقة).

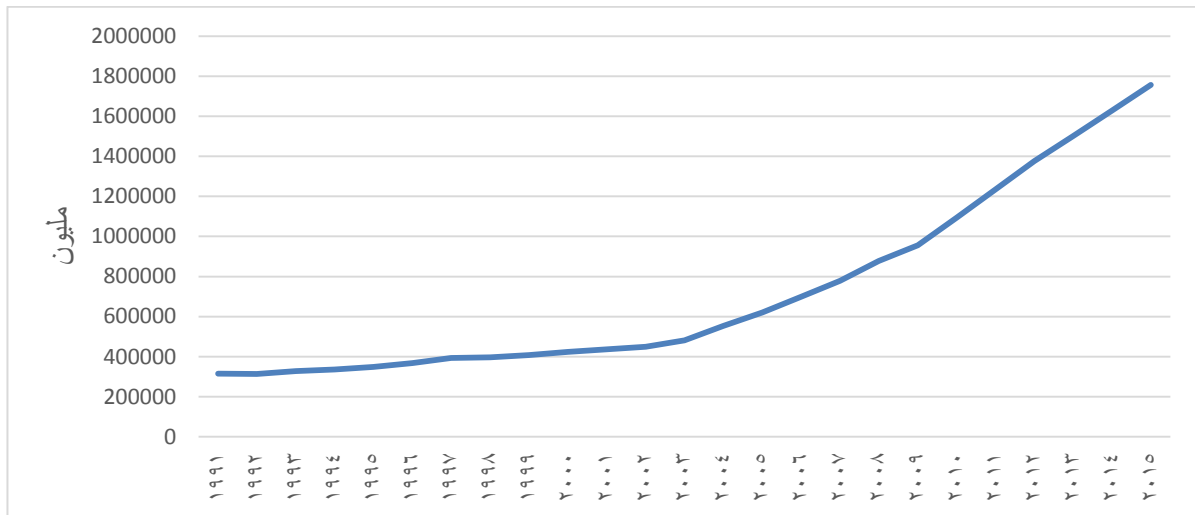
## ٢/٣ الأهمية الاقتصادية للتعليم:

يؤثر التعليم في النشاط الاقتصادي، فهو يرتبط بالنمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بزيادة وتطوير المهارات والقدرات مما ينعكس على دخل الفرد، ومن ناحية أخرى يؤثر التعليم على الانتاجية والصادرات، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل. وسيتم استعراض علاقة التعليم بكل من الناتج القومي، والانتاجية، وحجم الصادرات غير النفطية، وأخيراً متوسط دخل الفرد.

## ١/٢/٣ التعليم والناتج القومي:

يمكن الاستدلال على أهمية التعليم في رفع الناتج القومي غير النفطي من خلال تتبع قيمة الناتج القومي خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٥، والتي تزامن مع سياسة الدولة في تشجيع التعليم، حيث تنعكس على الناتج الصناعي، والزراعي، والخدمي، من خلال رفع الانتاجية. كما سيتم ذكره في النقطة التالية.

## الشكل (٤): الناتج القومي غير نفطي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)



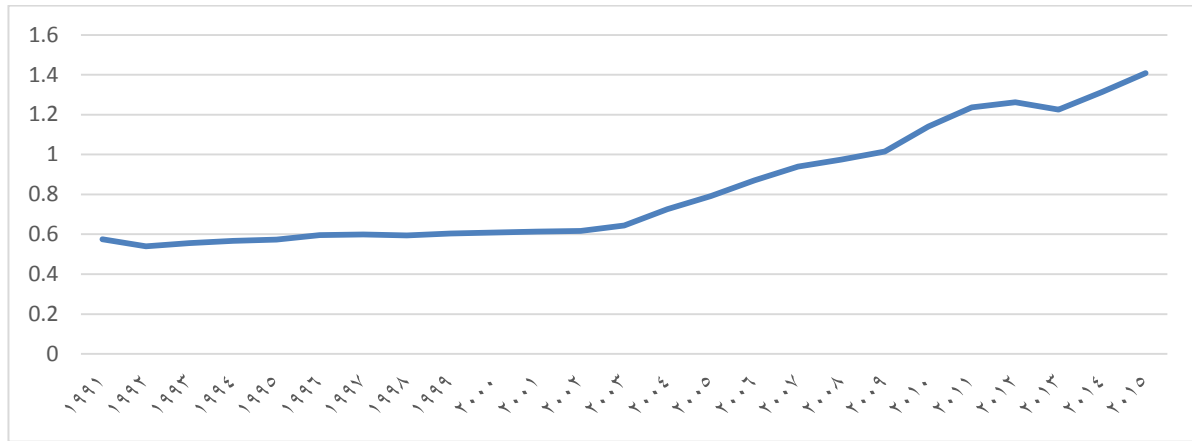
المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦).

## ٢/٢/٣ التعليم والانتاجية:

لقد لوحظ تزايد وتطور التعليم في المملكة العربية السعودية كما تم استعراضه سابقاً في مؤشرات التعليم، مما يؤدي إلى زيادة الانتاجية<sup>٦٣</sup> كما هو مبين في الشكل التالي، حيث زادت الانتاجية خاصة بعد عام ٢٠٠٣، حيث تطورت الانتاجية بشكل كبير، بما يتزامن مع تطور التعليم الذي شهدته المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٥.

<sup>٦٣</sup> تم حساب الانتاجية من خلال القانون التالي: الناتج القومي تقسيم عدد العمال في المملكة العربية السعودية.

## الشكل (٥): تطور الانتاجية الاجمالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٥



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦).

## ٣/٢/٣ التعليم وحجم الصادرات غير النفطية:

كما يمكن التعرف على أهمية التعليم من خلال توضيح دوره في تنمية الصادرات غير النفطية، حيث تزايد إجمالي الصادرات غير النفطية، ففي عام ٢٠٠٥ بلغ إجمالي الصادرات غير النفطية أكثر من ٧١ ألف واستمر هذا التزايد حتى ٢٠٠٩ أي بعد الأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت إلى ١٠٩ ألف، ثم عاودت إلى الارتفاع من جديد حتى عام ٢٠١٥ فقد انخفض إجمالي الصادرات غير النفطية من جديد ووصل إلى ١٨٩ ألف، وقد يعود السبب إلى حالة الركود العالمي؛ نظراً لانخفاض الطلب وخاصة مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الصين.

## الجدول (٣) إجمالي الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية (سنوات مختارة)

القيمة	السنوات
٧١٢٦٣	٢٠٠٥
١٠٩٦١٩	٢٠٠٩
٢٠٢٤٤٣	٢٠١٣
١٨٩٩٠١	٢٠١٥

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦)

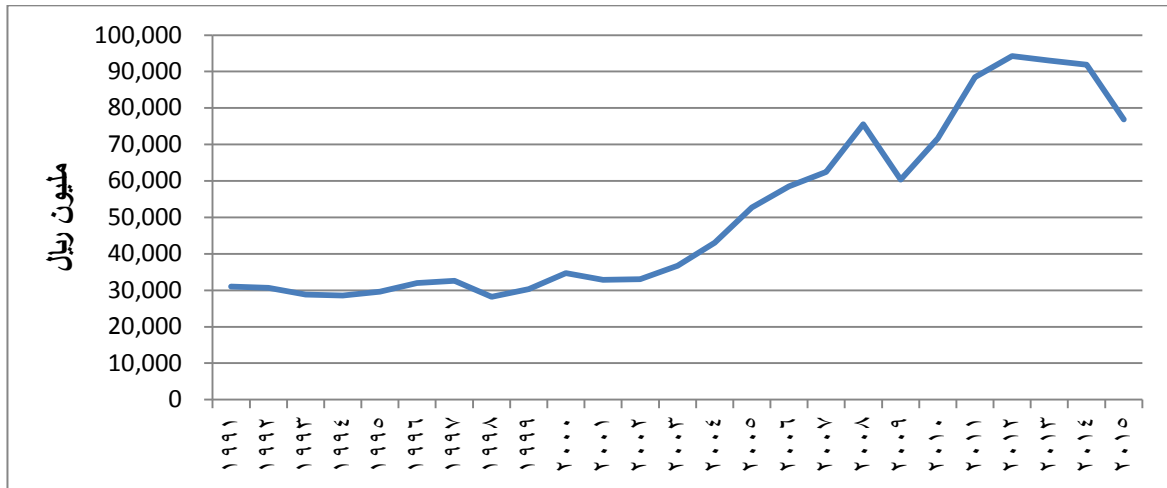
## ٤/٢/٣ التعليم ومتوسط دخل الفرد:

يتزايد نصيب دخل الفرد بشكل عام نتيجة لعدة عوامل منها تزايد مستوى المهارات في القطاع التعليمي، مما يؤدي إلى زيادة الانتاجية ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي. ففي الشكل التالي توضيح لتزايد نصيب دخل الفرد، حيث أن في عام ١٩٩١ كان متوسط دخل الفرد يبلغ ٣١ ألف واستمر في التزايد بشكل بسيط حتى عام ٢٠٠٣ فقد قفز متوسط دخل الفرد في السنوات التي تليها حتى وصل في عام



٢٠٠٨ إلى أكثر من ٧٥ ألف، ثم هبط في العام التالي إلى أكثر من ٦٠ ألف، بسبب الازمة المالية العالمي التي أثرت على اقتصاد أغلب دول العالم، لكن سرعان ما عاود نصيب دخل الفرد في المملكة إلى الارتفاع من جديد حيث بلغ في عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٩١ ألف، وفي عام ٢٠١٥ انخفض نصيب دخل الفرد إلى قرابة الـ ٨٠ ألف بمعدل -١٦,٣٤% بسبب انخفاض أسعار النفط.

الشكل (٧): نصيب دخل الفرد في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٥



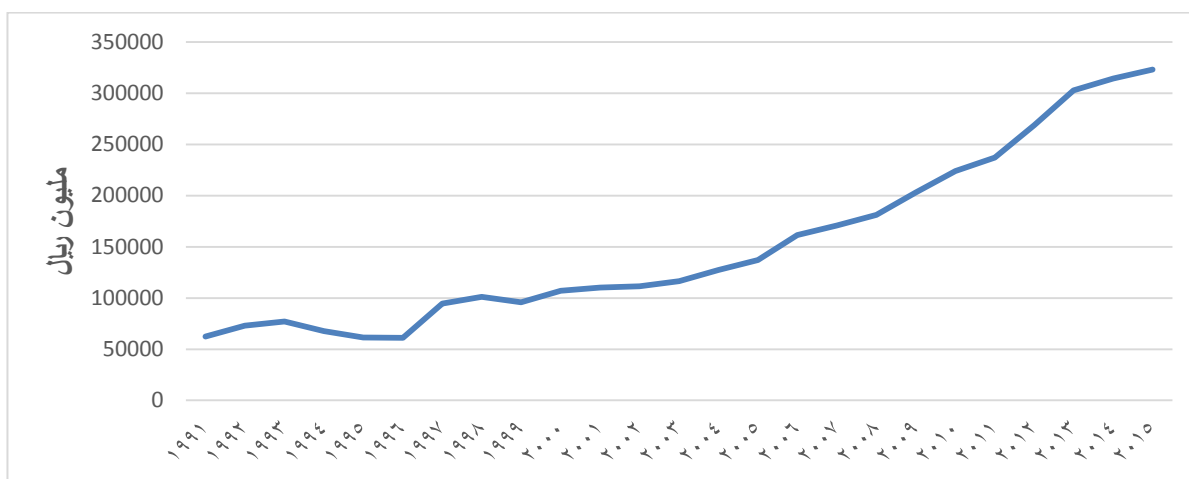
المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦).

ويعود ارتفاع متوسط دخل الفرد مؤشراً على زيادة قدرة الحكومة على رفع إيراداتها غير النفطية، وبالتالي يزيد من نفقاتها على المخصصات المختلفة ومن بينها الأجور بشكل خاص. ونظراً لأهمية الأجور ضمن تحليل العلاقة محل البحث فسوف يتم التطرق إليها بشكل مفصل في النقطة التالية.

### ٣/٣ تطور الأجور في المملكة العربية السعودية:

قد تتخذ بعض الدول سياسات للحد الأدنى للأجور، من أجل تحسين مستوى معيشة الأفراد، حتى تزيد القوى العاملة، وبالتالي يزيد النشاط الاقتصادي. ففي المملكة العربية السعودية أعدت برنامج لتحسين مستوى الأجور لديها من خلال برنامج نطاقات في القطاع الخاص، حيث يتم احتساب العامل السعودي في نسب التوطين ببرنامج نطاقات كعامل واحد إذا كان أجره الشهري ٣٠٠٠ ريال سعودي، أما إذا كان أجر المواطن السعودي أقل فلا يحتسب من ضمن نسبة السعودة، وساعد ذلك على تحسين بيئة العمل، وجذب الأيدي العاملة السعودية للعمل في القطاع الخاص (وزارة العمل، ٢٠١٣؛ النفيسة، ١٩٩١). وفي مايلي استعراض لتطور الأجور في الشكل التالي.

## الشكل (٨): تطور إجمالي الأجور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: هيئة الإحصاءات العامة (سنوات متفرقة).

يلاحظ من الشكل السابق تزايد إجمالي الأجور (الأجور، والمرتبات، والبدايات) بشكل طردي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، تزامناً مع تطور التعليم في المملكة العربية السعودية، وهو ما يشير إلى أن رفع المستوى التعليمي قد يؤدي إلى ارتفاع الأجور بصورة غير مباشرة.

مما سبق، إن الربط بين مستوى التعليم والأجور جعل من المهم البحث عن العوامل الأخر التي تؤثر على التعليم ومن ثم أثرت على الأجور في المملكة العربية السعودية، فقد شهدت المملكة تطوراً في التعليم بشكل عام، مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي والنتائج القومي، ومن ثم انعكس ذلك على حجم الصادرات غير النفطية، وبالتالي على نصيب دخل الفرد، وأخيراً يؤدي ذلك إلى رفع مخصصات الدولة على نصيب الفرد وزيادة الأجور.

## ٤/ الإطار القياسي:

يهدف النموذج القياسي إلى قياس مدى تأثير مستويات التعليم على الأجور، في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، ويتناول اختبار سكون السلاسل الزمنية، وتوصيف متغيرات النموذج، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = C + \beta_1 X_1 - \beta_b X_b - \beta_q X_q + \mu \quad (1)$$

حيث يعبر  $C$  عن القاطع، بينما تمثل  $\beta_1, \beta_b, \beta_q$  معاملات النموذج المقدر، وهنالك متغير تابع  $Y$  وهو عبارة عن إجمالي الأجور الحكومية في المملكة العربية السعودية، وأما  $X_1$  فهو يعبر عن التعليم، ويتكون من عدة مؤشرات وهي أعداد المدارس  $X_{11}$ ، وأيضاً أعداد معاهد التعليم والتدريب التقني  $X_{12}$ ، وكذلك أعداد إجمالي الخريجين  $X_{13}$ ، بالإضافة إلى الانفاق على التعليم  $X_{14}$ .

ويمثل  $X_b$  البطالة في المملكة العربية السعودية، كما بينت دراسة (الديري، ٢٠٠٤) أن العلاقة بين الأجور والبطالة هي علاقة معنوية، وذات اتجاه عكسي، حيث تم تطبيقها في دولة الأردن، خلال الفترة (١٩٦٩-٢٠٠١). بينما  $X_q$  التضخم، حيث وضحت دراسة (صبيح، ٢٠١٥) وجود علاقة ارتباط عكسي وقوي بين المتغيرين التضخم والأجور وهذه العلاقة معنوية، وقد تمت هذه الدراسة في دولة فلسطين خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣).

وقد تم الاعتماد في الحصول على بيانات النموذج على مؤسسة النقد العربي السعودي في إيجاد بيانات كلاً من أعداد المدارس، وأعداد معاهد التعليم والتدريب التقني، وبالنسبة إلى البطالة فقد تم الاعتماد على مصدرين وهما مؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الدولي. وأما هيئة الإحصاءات العامة فقد اعتمد عليها في جمع بيانات الانفاق على التعليم. بينما بيانات اعداد الخريجين بشكل عام فكانت من وزارة العمل.

#### ١/٤ تحليل سكون السلاسل الزمنية:

يعد اختبار الجذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية واحدة من أهم متطلبات تقدير النموذج القياسي، حيث يهدف الاختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية وتحديدًا إذا كانت المتغيرات ساكنة ومستقرة. بالتالي يمكن تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية دون الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف، والتي قد تؤثر على نتائج البحث وعلى دقة التقدير. حيث يتضح من الجدول التالي سكون جميع المتغيرات عند مستوى معنوية ١%.

الجدول (٤): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

Variables	Prob.	Exogenous
$Y$	0.0000	Constant
$X_{11}$	0.0000	Constant
$X_{12}$	0.0000	Constant
$X_{13}$	0.0000	Constant
$X_{14}$	0.0000	Constant
$X_b$	0.0000	Constant
$X_q$	0.0000	Constant

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

## ٢/٤ تحليل مصفوفة الارتباط:

يُمكن تحليل الارتباط بين المتغيرات في النموذج القياسي، وللتحقق من وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات يتم استخدام مصفوفة الارتباط من خلال المصفوفة في الجدول التالي.

الجدول(٥): مصفوفة الارتباط

	Y	X11	X12	X13	X14	XB	XQ
Y	1.000000	0.874324	0.946241	0.912256	0.872153	-0.019775	0.702592
X11	0.874324	1.000000	0.942210	0.992924	0.628965	-0.176135	0.460944
X12	0.946241	0.942210	1.000000	0.962543	0.736320	-0.007194	0.549542
X13	0.912256	0.992924	0.962543	1.000000	0.676572	-0.125402	0.498943
X14	0.872153	0.628965	0.736320	0.676572	1.000000	-0.056004	0.851825
XB	-0.019775	-0.176135	-0.007194	-0.125402	-0.056004	1.000000	-0.195676
XQ	0.702592	0.460944	0.549542	0.498943	0.851825	-0.195676	1.000000

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

يُلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير  $X_q$  التضخم و  $X_{14}$  الانفاق على التعليم، حيث أن قيمة معامل الارتباط (٠,٨٥) لذا تم استبعاد مؤشر الانفاق على التعليم  $X_{14}$  عند تقدير النموذج القياسي لتجنب مشكلة الارتباط الخطي، والتي قد تؤثر سلباً على دقة نتائج التقدير. أما علاقة الارتباط بين باقي المتغيرات الأخرى فهي تتراوح ما بين متوسطة ومنخفضة.

## ٣/٤ نتائج تقدير النموذج القياسي:

تم تقدير النموذج القياسي للبحث من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية<sup>٦٤</sup>. حيث أن النتائج النهائية المطروحة أدناه ماهي إلا نتائج عدة محاولات تم فيها حذف متغيرات عديدة للتوصل إلى نتائج قد تكون خالية من المشكلات القياسية. وفي الجداول التالي توضيح نتائج كل متغير على حدى.

الجدول(٦): نتائج التقدير لعلاقة مؤشر أعداد المدارس بالأجور

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 12/14/16 Time: 21:35 Sample (adjusted): 1993 2015 Included observations: 23 after adjustments Convergence achieved after 27 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X11(-1)	31.45750	9.637894	3.263939	0.0043
XB	9832.827	4725.890	2.080629	0.0520
XQ	1076.210	538.7643	1.997553	0.0611
C	-785937.6	269654.8	-2.914606	0.0092
AR(1)	0.837817	0.061400	13.64514	0.0000
R-squared	0.984065	Mean dependent var	158861.0	
Adjusted R-squared	0.980524	S.D. dependent var	83339.89	
S.E. of regression	11630.70	Akaike info criterion	21.75034	
Sum squared resid	2.43E+09	Schwarz criterion	21.99719	
Log likelihood	-245.1290	Hannan-Quinn criter.	21.81242	
F-statistic	277.8950	Durbin-Watson stat	1.278711	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.84			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

<sup>٦٤</sup> باستخدام برنامج Eviews.

## الجدول (٧) اختبار LM لعلاقة مؤشر أعداد المدارس بالأجور

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.811411	Prob. F(2,16)	0.1954	
Obs*R-squared	4.246326	Prob. Chi-Square(2)	0.1197	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 12/14/16 Time: 21:40				
Sample: 1993 2015				
Included observations: 23				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X11(-1)	-7.714306	13.60711	-0.566932	0.5786
XB	-221.9499	4669.358	-0.047533	0.9627
XQ	-18.27890	520.2047	-0.035138	0.9724
C	221115.2	385239.1	0.573969	0.5740
AR(1)	-0.046060	0.085508	-0.538662	0.5975
RESID(-1)	0.499378	0.312928	1.595825	0.1301
RESID(-2)	-0.204248	0.303125	-0.673809	0.5101
R-squared	0.184623	Mean dependent var	-0.000177	
Adjusted R-squared	-0.121144	S.D. dependent var	10520.36	
S.E. of regression	11139.39	Akaike info criterion	21.72015	
Sum squared resid	1.99E+09	Schwarz criterion	22.06574	
Log likelihood	-242.7818	Hannan-Quinn criter.	21.80707	
F-statistic	0.603804	Durbin-Watson stat	1.812006	
Prob(F-statistic)	0.723680			

المصدر: أعدد بواسطة الباحثة.

يشير جدول (٦) إلى أن قيمة  $F_{\text{prob}}=0.1954$ ، وبالتالي تم حل مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي. وبالتالي يمكن الإعتماد على نتائج النموذج الواردة في جدول (٧) لقبول أو رفض الفرضية. حيث يُلاحظ أن كلاً من المتغيرات  $X_{11}$  و  $X_b$  و  $X_q$  معنويات؛ لأن احتمالية  $t$  أقل من ٥%. وتتضح أن العلاقة بين المتغير التابع  $Y$  وهو الأجور والمتغيرات  $X_{11}$  و  $X_b$  و  $X_q$  ذات علاقة طردية. بحيث إذا زادت أعداد المدارس  $X_{11}$  (-١) بـ ١ مدرسة فإن الأجور تزيد بمقدار ٣١,٤٦ مليون ريال، وقد تم تطبيق الإبطاء الزمني لهذا المؤشر، لأن زيادة أعداد المدارس في السنة السابقة سيؤثر على الأجور في السنة التالية. وإذا زاد معدل البطالة  $X_b$  بـ ١% فإن الأجور تزيد بمقدار ٩٨٣٢,٨ مليون ريال.

وإذا زاد معدل التضخم  $X_q$  بـ ١% فإن الأجور تزيد بمقدار ١٠٧٦,٢١ مليون ريال. ونظراً بأن قيمة متجه الانحدار الذاتي (AR) معنوية، عند ١%، وهذا يدل على أن تغير الأجور في المملكة العربية السعودية في السنة السابقة يؤثر على الأجور في السنة الحالية بمقدار ٠,٨٤%. أما قيمة  $\text{Prob}(F\text{-statistic})$  فهي ٠,٠٠٠، ويدل ذلك على جودة النموذج ومعنويته عند ١% في تفسير سلوك المتغير التابع الأجور. ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.98$ ، وهذا يوضح أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة ٩٨% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. أما باقي النسبة فترجع إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج القياسي ويعبر عنها المتغير العشوائي.

ويلاحظ من الجدول التالي أن قيمة اختبار (Durbin-Watson) تساوي ١,٥ ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي. ويمكن الاعتماد على هذه النتائج في الحكم على طبيعة ونوع العلاقة. حيث أن المتغير  $X_b$  غير معنوي. بينما المتغير  $X_{12}$  معنوي؛ عند ١%. و  $X_q$  معنوي؛ عند

٥%. والعلاقة بين المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي علاقة طردية، حيث أن إذا زادت أعداد معاهد التعليم والتدريب التقني بـ ١ معهد فإن الأجور تزيد بمقدار ٣١٥٤,٢ مليون ريال. وإذا زاد معدل التضخم  $X_q$  بـ ١% فإن الأجور تزيد بمقدار ٢٣٧٢,٥٦ مليون ريال. أما قيمة  $\text{Prob}(F\text{-statistic})$  فهي ٠,٠٠٠ وهي تعطي دلالة على جودة النموذج ومعنويته في تفسير سلوك المتغير التابع الأجور عند ١%. بينما قيمة معامل التحديد  $R^2$  يساوي 0.94، وهذا يوضح أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة ٩٤% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. أما باقي النسبة فترجع إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج القياسي ويعبر عنها المتغير العشوائي.

#### الجدول (٨): نتائج التقدير لعلاقة مؤشر أعداد معاهد التعليم والتدريب التقني بالأجور

Dependent Variable: Y  
Method: Least Squares  
Date: 12/14/16 Time: 22:32  
Sample: 1991 2015  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X12	3154.227	245.2041	12.86368	0.0000
XB	5712.550	7679.684	0.743852	0.4652
XQ	2372.560	550.2039	4.312147	0.0003
C	-434139.6	75715.81	-5.733804	0.0000
R-squared	0.944598	Mean dependent var	151569.1	
Adjusted R-squared	0.936683	S.D. dependent var	83701.69	
S.E. of regression	21061.75	Akaike info criterion	22.89395	
Sum squared resid	9.32E+09	Schwarz criterion	23.08897	
Log likelihood	-282.1744	Hannan-Quinn criter.	22.94804	
F-statistic	119.3483	Durbin-Watson stat	1.505646	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

ويشير جدول (٩) إلى أن قيمة  $F.\text{prob}=0.2615$  ، وبالتالي تم حل مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي. وبالتالي يمكن الإعتماد على نتائج الجدول (١٠) لقبول أو رفض الفرضية.

#### الجدول (٩): نتائج التقدير لعلاقة مؤشر إجمالي أعداد المتخرجين بالأجور

Dependent Variable: Y  
Method: Least Squares  
Date: 12/14/16 Time: 22:53  
Sample (adjusted): 1993 2015  
Included observations: 23 after adjustments  
Convergence achieved after 16 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X13(-1)	0.278321	0.069838	3.985236	0.0009
XB	6961.660	4481.673	1.553362	0.1377
XQ	1230.300	530.4786	2.319228	0.0323
C	-295798.1	103465.3	-2.858912	0.0104
AR(1)	0.832649	0.104927	7.935529	0.0000
R-squared	0.984448	Mean dependent var	158861.0	
Adjusted R-squared	0.980992	S.D. dependent var	83339.89	
S.E. of regression	11490.11	Akaike info criterion	21.72602	
Sum squared resid	2.38E+09	Schwarz criterion	21.97287	
Log likelihood	-244.8492	Hannan-Quinn criter.	21.78810	
F-statistic	284.8480	Durbin-Watson stat	1.505146	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.83			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

## الجدول (١٠): اختبار LM لعلاقة مؤشر إجمالي أعداد المتخرجين بالأجور

Beusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.460426	Prob. F(2,16)	0.2615	
Obs*R-squared	3.550558	Prob. Chi-Square(2)	0.1694	

Test Equation:  
Dependent Variable: RESID  
Method: Least Squares  
Date: 12/14/16 Time: 22:57  
Sample: 1993 2015  
Included observations: 23  
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X13(-1)	0.070238	0.114293	0.614541	0.5475
XB	-2468.122	4741.532	-0.520533	0.6098
XQ	55.55983	527.8284	0.105261	0.9175
C	-90089.06	164572.3	-0.547413	0.5916
AR(1)	0.108400	0.180299	0.601221	0.5561
RESID(-1)	0.122259	0.325839	0.375214	0.7124
RESID(-2)	-0.548295	0.398746	-1.375047	0.1881

R-squared	0.154372	Mean dependent var	0.247572
Adjusted R-squared	-0.162738	S.D. dependent var	10393.19
S.E. of regression	11207.01	Akaike info criterion	21.73226
Sum squared resid	2.01E+09	Schwarz criterion	22.07784
Log likelihood	-242.9210	Hannan-Quinn criter.	21.81917
F-statistic	0.486809	Durbin-Watson stat	1.825735
Prob(F-statistic)	0.808720		

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

ويلاحظ من جدول (١٠) أن المتغير  $X_b$  غير معنوي؛ لأن احتمالية  $t$  أكبر من ١٠%. بينما المتغيرات الأخرى  $X_{13}$  و  $X_q$  معنوية؛ لأن احتمالية  $t$  أقل من ٥%. وأما العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات  $X_{13}$  و  $X_q$  علاقة طردية. حيث أن إذا زاد أعداد الخريجين  $X_{13}$  بـ ١ طالب فإن الأجور تزيد بمقدار ٥٢٧٨٣ مليون ريال، ، وقد تم تطبيق الإبطاء الزمني لهذا المؤشر، لأن زيادة أعداد الخريجين في السنة السابقة سيؤثر على الأجور في السنة التالية. وإذا زاد معدل التضخم  $X_q$  بـ ١% فإن الأجور تزيد بمقدار ١٢٣٠,٣٠٠ مليون ريال.

ونظراً بأن قيمة (AR) معنوية، لأن احتمالي  $t$  أقل من ١% ، وهذا يدل على أن تغير الأجور في المملكة العربية السعودية في السنة السابقة تؤثر على الأجور في السنة الحالية بمقدار ٥,٨٣%. ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد  $R^2 = 98.4$ ، وهذا يوضح أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة ٩٨,٤% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع. أما باقي النسبة فترجع إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج القياسي ويعبر عنها المتغير العشوائي.

يُستنتج من الجداول السابقة وتفسير المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع إلى أن هناك علاقة طردية بين مؤشرات التعليم والأجور في المملكة العربية السعودية متوافقا مع فرضية هذا البحث.



## ٥/ النتائج و التوصيات:

يفترض البحث أن ارتفاع المستوى التعليمي يؤدي إلى ارتفاع الأجور في المملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠١٥)، حيث كان من أهم أهداف البحث توضيح المفاهيم الأساسية للتعليم والأجور، وإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين التعليم والأجور، بالإضافة إلى بيان الدراسات السابقة، وكذلك قياس العلاقة بين هذين المتغيرين. لتوجيه صانع القرار والسياسة الاقتصادية بما يخص معرفة مدى انعكاس السياسات التعليمية التي تتبعها المملكة العربية السعودية على مستويات الأجور.

وتناول الإطار النظري عدة جوانب متعلقة بالبحث، وهي التأصيل النظري، حيث تم ذكر أبرز النظريات المتعلقة بالبحث، وهذه النظريات هي: نظرية العالم "كولبير" الذي أشار إلى علاقة مستويات التعليم والأجور، بالإضافة إلى نظرية "رأس المال البشري"، وكذلك نظرية "العامل المتبقي في النمو"، فضلاً عن نظرية العالم "فيشر" الذي ذكر أثر مستويات التعليم على مستويات الأجور، وتأثير الإنفاق على التعليم.

وكذلك استعراض الدراسات السابقة التي درست علاقة التعليم بالأجور بشكل مباشر أو غير مباشر، كدراسة الشليل (١٩٩٩)، ودراسة (Dumont 2008)، وبالإضافة إلى دراسة (levels and et al 2014)، و فضلاً عن دراسة (El-hamidi 2009). ومما سبق ورده في الدراسات السابقة والنظريات يتضح أن العلاقة بين مستويات التعليم والأجور لم تكن محل دراسة بشكل مباشر ومحدد، حيث تميزت الدراسات التي تناولت العلاقة بين مستويات التعليم والأجور بقلتها، مما أدى إلى وجود فجوة بالأدب الاقتصادي تسعى الدراسة الحالية لسدها.

وسعت الدراسة من خلال الإطار التحليلي إلى توضيح تطور التعليم من عدة جوانب وهي أعداد المدارس، والجامعات ومعاهد التعليم والتدريب التقني، بالإضافة إلى أعداد الخريجين، وكذلك الانفاق على التعليم. ومن ثم التطرق إلى أهمية التعليم وعلاقته بـ كلاً من الناتج القومي، والانتاجية، وكذلك حجم الصادرات غير النفطية، وبالإضافة إلى متوسط دخل الفرد، ومن ثم التطرق إلى تطور الأجور في المملكة العربية السعودية. حيث كان من أهم النتائج ارتباط التعليم بالأجور الحكومية بطريقة غير مباشرة من خلال دراسة أثر التعليم على عدة متغيرات وصولاً إلى الأجور الحكومية.

وأثبتت النتائج القياسية ما تم استعراضه في الدراسات السابقة والنظريات التي تنص على أن الأجر يزداد مع ارتفاع مستويات التعليم، حيث أظهرت النتائج معنوية المتغيرات، ووجود علاقة طردية بين مؤشرات التعليم والأجور، بالتالي قبول الفرضية.



ومما سبق، تبين أن الدراسات العربية التي تناولت موضوع العلاقة بين التعليم والأجور نادرة، بالتالي جعل من هذا البحث بداية لدراسة أثر العلاقة بين هذين المتغيرين بشكل أكثر تفصيلاً، لما له أثر على نمو وتنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، وإيجاد مصدر لزيادة إيرادات الدولة من خلال العمل على تطوير ورفع كفاءة الموارد البشرية في البلاد، وكذلك العمل على زيادة الاستثمارات والانفاق على التعليم، حيث أن أثرها لا يقتصر على الأجل القصير، ولكن الاهتمام بالتعليم يمتد أثرها على سنوات مستقبلية. حيث ظهرت نتيجة هذه الفرضية متوافقة مع جميع النظريات والدراسات السابقة، وأن العلاقة بين التعليم والأجور ذات علاقة معنوية وطردية.

نظراً لأهمية التعليم في رفع مستويات الانتاجية، ومساهمته في انتاجية عدة قطاعات اقتصادية التي تستخدم مورد العمل بشكل عالي، وزيادة قدرة الدولة على دفع مزيد من الأجور، فإن تم توجيه صانع القرار في إلقاء مزيد من الاهتمام بالسياسة التعليمية والاستثمار في التعليم من زيادة أعداد المدارس ومعاهد التعليم والتدريب، لما له من مردود اقتصادي للمجتمع ككل ولل فرد خاصة؛ لأن ذلك سينعكس بالإيجاب على قدرة الدولة على دفع مزيد من الأجور.

وبالإضافة إلى العمل على تشجيع الطلبة في اكمال دراستهم اما الجامعية أو العليا؛ للحصول على مزيد من الأجور. وتشير الدراسة إلى أن ارتفع المستوى التعليمي سينعكس على مستوى الأجور، فإن زيادة المستويات التعليمية قد يحول عدد من الذين يعانون من بطالة إلى مشغلين، أو يمكنهم من الالتحاق بمزيد من فرص العمل. كما يوصي البحث بدراسة مزيد من البحوث المستقبلية، وخاصة في ما يتعلق بجانب الأجور في القطاع الخاص.

## المراجع:

## ١- المراجع العربية:

- إيرنبرج، رونالد وسميث، روبرت (١٩٩٤)، ترجمة: طاهر، فريد، اقتصاديات التعليم، دار المريخ للنشر، الطبعة العربية، الرياض.
- الديري، محمد (٢٠٠٤)، العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الأردن دراسة تطبيقية قياسية (١٩٦٧-٢٠٠١)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- الرشدان، عبدالله (٢٠٠١)، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- الشليل، بهية (١٩٩٩)، الاستثمار في رأس المال البشري: دراسة تطبيقية عن العلاقة بين مستوى التعليمي والأجر للموظفات السعوديات، دراسة ماجستير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية العلوم والإدارة، جامعة الملك سعود.
- العادلي، عادل (٢٠١٣)، "التنمية البشرية والجودة في قطاع التعليم"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد ٤٣، عدد الصفحات ٢٣٤-٢٥٥.
- القرشي، مدحت (٢٠٠٧)، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- المطوع، حسين (١٩٨٧)، اقتصاديات التعليم، دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دبي.
- النفيسة، محمد (١٩٩١)، الأجور وآثارها الاقتصادية في الاقتصاد الاسلامي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الشريعة والدراسة الاسلامية، جامعة أم القرى.
- ستراك، رياض (٢٠٠٨)، تخطيط التعليم واقتصادياته، اثره للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- صبيح، ماجد (٢٠١٥)، " تحليل العلاقة بين معدلات التضخم و الأجور الحقيقية في الإقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٣"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية - شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، مج ٢٣، ع ١، ص ص ٧٤-٩٦.
- عامر، طارق (٢٠٠٨)، اقتصاديات وتمويل التعليم، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، قاعدة البيانات على الإنترنت،  
<http://www.sama.gov.sa/arsa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>
- هيئة الإحصاءات العامة، قاعدة البيانات على الإنترنت،  
<http://www.stats.gov.sa/ar/413-0>
- وزارة التعليم، قاعدة البيانات على الإنترنت،  
<https://portal.mol.gov.sa/ar>
- وزارة العمل، قاعدة البيانات على الإنترنت،  
<https://portal.mol.gov.sa/ar/statistics>

## ٢-المراجع الأجنبية:

- Dumont, michal (2008), "wages and employment by level of education and occupation, belgim", **Federal Planning Bureau**: 8-22.
- El-hamidi, fatma (2009), "education-occupation mismatch and the effect on wages egytion workers", **Economic research forum**: 474.
- Levels mark, et al (2014), "educational mismatches and skills: new empirical tests of old hypotheses", **Asociacan de economia de la Educacion**: 655-680.

أثر الأجور على الإنتاجية في الصناعات التحويلية في المملكة العربية  
السعودية خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١٥)

**The Effect of Wages on Manufacturing  
Productivity in the Kingdom Of Saudi Arabia  
during (1991 – 2015)**

## أثر الأجور على الإنتاجية في الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥)<sup>٦٥</sup>

د. نشوى مصطفى علي محمد<sup>٦٧</sup>

حصة عبد الرحمن عبد العزيز الحمدان<sup>٦٦</sup>

**الملخص:** هدف هذا البحث إلى تحليل أثر الأجور على الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥). حيث كان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة أنها تناولت أثر الأجور على الإنتاجية في الصناعات التحويلية، وتناولت المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، على خلاف الدراسات السابقة التي تناولت محددات الإنتاجية بشكل عام، ولم تكن هناك دراسات عن المملكة العربية السعودية. واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات، كما اعتمد على الأسلوب القياسي من خلال صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت نتائج البحث إلى أن الأجور لا تؤثر إلى الإنتاجية في الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية.

**الكلمات المفتاحية:** الأجور، الإنتاجية، الصناعات التحويلية، المملكة العربية السعودية.

## The Effect of Wages on Manufacturing Productivity in the Kingdom Of Saudi Arabia during (1991 – 2015)

Hussah Abdulrahman Alhamdan

Dr. Nashwa Mostafa Mohammed

**Abstract:** The study aimed to analyze the effect of wages on manufacturing productivity in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (1991-2015). Where the main contribution of this study was that it studies the effect of wages on manufacturing productivity especially in the Kingdom of Saudi Arabia, while other studies focuses the determents on productivity in general, and no other study focused on the Kingdom of Saudi Arabia. The methodology based on descriptive analytical method in reviewing previous literature and exploring concepts. As well as the econometric method, through formulate multiple regression model, which has been estimated by ordinary least squares method (OLS). The result concluded that wages do not effect manufacturing productivity in The Kingdom of Saudi Arabia.

**Key words:** Wages, Productivity, Manufacturing, Kingdom of Saudi Arabia.

**Jel classification:** E24, J31, J24, J58, L26.

<sup>٦٥</sup> بحث أعد في مشروع تخرج، قسم اقتصاد، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود، ١٤٣٨-٢٠١٦.

<sup>٦٦</sup> طالبة مستوى ثامن، قسم اقتصاد.

<sup>٦٧</sup> أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد، كلية الإدارة، جامعة الملك سعود.

## ١ المقدمة:

يسهم ارتفاع مستوى الإنتاجية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. يوضح الإنتاجية مؤشر قدرة عناصر الإنتاج المختلفة على تحقيق مستوى معين من المخرجات. حيث أن الإنتاجية لا تعني تحقيق الكفاءة فقط بل تعني أن يجب أن يكون هناك استخدام أمثل للموارد المتوفرة.

تشارك الإنتاجية في قياس الناتج المحلي الإجمالي، حيث الإنتاجية تنعكس على الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يؤدي الى زيادة الدخل القومي مما يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الدخل الذي يتضمن الأجر.

ومن ناحية أخرى تتحدد الإنتاجية بعدد من العوامل من أهمها، المناخ والبيئة، والتقدم التقني والتضخم، وفيما يخص الأجور على وجه التحديد، فأنها تؤثر على أداء العامل بشكل مباشر حيث يمكن للأجور أن تمثل حافزاً للعامل لزيادة الإنتاجية، ذلك بأن ترتبط زيادة إنتاجية العمال بتقديم حوافز او زيادة في الأجر، مما يحفز الى ارتفاع إنتاجية العامل. وفي المقابل يمكن أن يكون الأجور غير مرتبطة بإنتاجية العامل، فعندما العامل يضمن مستوى معين من الأجر يتوافق مع معيشته، فلا يحفز ذلك على الإنتاجية.

أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بالقطاع الصناعي وتنويع القاعدة الصناعية حيث من أهم أهداف خطط التنمية السعودية هو تنوع الإنتاج الصناعي ورفع الإنتاجية. ويظهر ذلك في مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، فكانت مساهمة الناتج الصناعي عام ٢٠١٣ ما نسبته ١١,٧% مقابل ٧,٧% عام ٢٠٠٣. ومن أهم العوامل المؤثرة في الناتج الصناعي هي الإنتاجية الصناعية. ففي عام ٢٠١٣ كانت الإنتاجية الصناعية ٢٩,٩% في المقابل عام ٢٠٠٣ كانت الإنتاجية الصناعية ٢٤,١%، وهذا في الوقت الذي اشارت فيه الاحصائيات الى أن إجمالي الأجور في عام (٢٠١٣) ٣٠٢٩ مليار ريال وعام (٢٠٠٣) ١١٦ مليار ريال، مما يدل على أن هناك تأثير من الأجور على الإنتاجية. فنظراً لأهمية الأجور على الإنتاجية ولقيام المملكة العربية السعودية بسياسات اقتصادية عام ٢٠١٦ منها إلغاء البدلات، ظهر التساؤل التالي:

ما تأثير الأجور على الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية؟

يهدف هذا البحث للوصول الى تأثير الأجور على الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية، وذلك عن طريق استعراض الدراسات السابقة، ويتم تحليل العلاقة بين الأجور والإنتاجية بالنموذج القياسي، وذلك بهدف أن تصل نتائج هذا البحث لصانعي القرار والسياسات الاقتصادية لتسهم في اتخاذ لقرار.

يختلف هذا البحث عما سبقه من بحوث بتوضيح بشكل مفصل أثر الأجور على الإنتاجية في الصناعات التحويلية حيث أن البحوث السابقة لم تتخصص في إنتاجية الصناعات التحويلية، ويضيف هذا البحث تركيزه على المملكة العربية السعودية حيث أن لم تتطرق أي من البحوث السابقة على المملكة العربية السعودية، وتميزت بالحدث في الفترة الزمنية حيث أن البحوث السابقة ليست محدثة الى الفترة الحالية، كما تميز البحث بتطبيق الأسلوب القياسي بعكس البحوث السابقة التي قامت على الأسلوب الوصفي التحليلي. يعتمد البحث على فرضية: "يؤثر التغير في الأجور طردياً على مستويات الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية"

يطبق البحث في المملكة العربية السعودية بسبب اهتمامها بالتغيرات في سياسة الأجور المستحدثة، وذلك بدراسة الفترة الزمنية (١٩٩١-٢٠١٥) كأحدث بيانات زمنية متوفرة. كما يستخدم البحث منهج البحث الوصفي التي من خلالها يتم شرح مفاهيم الإنتاجية وأهميتها، كما ان البحث تستخدم الأسلوب القياسي لقياس العلاقة بين الأجور والإنتاجية، باستخدام طريقة المربعات الصغرى، عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد.

## ٢ الإطار النظري

يستعرض الإطار النظري التأسيس النظري، والدراسات السابقة، ومفهوم الإنتاجية والعمل والأجور ومحدداتها.

### ١.٢ التأسيس النظري:

تلقي جزئية التأسيس النظري الضوء على نظريات الأجور والإنتاجية، والدراسات السابقة التي درست العلاقة بين الأجور والإنتاجية. حيث تعددت النظريات المحددة للأجور والإنتاجية، والتي منها نظرية الأجور لدى آدم سميث، ولدى عند دايفد ريكاردو، ونظرية الإنتاجية الحدية عند الكلاسيك الجدد.

قامت نظرية آدم سميث على أن زيادة الأجور عند العمالة ترتبط بزيادة الطلب حيث انه بزيادة الطلب على العمالة يزيد الأجر، والعكس فلو قل الطلب على العمالة تنخفض الأجور. وذكر سميث أن للأجور ارتباطاً بعوامل أخرى منها طبيعة المهنة، والتكاليف اللازمة للحصول على المهارة والخبرة، وموسمية العمل<sup>٦٨</sup>. حيث كل ما صعبت وزادت المخاطر كان من الضروري أن يتبعها زيادة في الأجور، ولكما زادت التكاليف اللازمة للحصول على المهارة والخبرة الخاصة بالمهنة يجب ارتفاع الأجر معها، وترتبط زيادة الأجور مع موسمية العمل ارتباط طردي. (أبو عيدة، محمد وعبد الحميد، محمد ٢٠٠٩، شوير، إبراهيم ٢٠١٢، طاقة، محمد وحسن، حسين ٢٠٠٨)

<sup>٦٨</sup> "هو العمل الذي يتم في مواسم دورية متعارف عليها". مجلس الوزراء (٢٠٠٨)، "نظام العدل"، العدل (السعودية)، مجلد ١٠، عدد ٤٠، ص ٢٣٨ - ١٨٧.

اعتبر ريكاردو في نظريته للأجور أن الأجر يتحدد بالضروريات التي تبقى العامل على قيد الحياة مثل كمية الطعام الذي يحتاجه العامل، والوسائل الجوهرية في أسلوب حياة العامل وعاداته الحياتية. فبذلك يمكن القول إن أجر العامل يتأثر بأسعار السلع الضرورية في حياة العامل، وهذه الأسعار تتوقف على كمية العمل المطلوب لإنتاج تلك السلع. (أبو عيدة، محمد وعبد الحميد، محمد ٢٠٠٩، شوبر، إبراهيم ٢٠١٢، طاقة، محمد وحسن، حسين ٢٠٠٨)

تقوم نظرية الإنتاجية الحدية للكلاسيك الجدد على أن أجر العامل يزداد بزيادة الإنتاج، ولكن لا يدفع الأجر بإنتاجية العمل ككل ولكن بإنتاجية آخر عامل استخدم. يتم ربط الإنتاج الحدي بالغلطات سواء أكان تزايد أو تناقص، حيث يشير تزايد الغلة أنه لو كان العمل العنصر المتغير، فزيادة عامل إضافي، سيزيد الإنتاج الحدي وسيتم زيادة العمال إلى أن يتم الوصول إلى الحجم الأمثل. وأنه لو تم زيادة عامل إضافي بعد الحجم الأمثل يصبح هناك تناقص في الغلة حيث يكون في حالة زيادة عامل، تقل إنتاجيته عن العامل الذي قبله. (أبو عيدة، محمد وعبد الحميد، محمد ٢٠٠٩، شوبر، إبراهيم ٢٠١٢، طاقة، محمد وحسن، حسين ٢٠٠٨)

اقتصرت النظريات السابقة على الأجور ولم تتطرق إلى علاقة الأجور بالإنتاجية ماعدا نظرية الإنتاجية الاحدية لدى الكلاسيك الجدد، فقامت الدراسات السابقة بالبحث عن العلاقة بين الأجور والإنتاجية وتوصلت إلى العلاقة الطردية بين الأجور والإنتاجية، فزيادة الأجور تزداد الإنتاجية (خليل ١٩٦٥، Ali 2000، أبو شيخة ١٩٨٩، سليمان ٢٠٠٠، صالح ٢٠٠٩، العمري ٢٠١٣، المندلاوي ٢٠١٣، محمد وراضي ٢٠١٣) بالتطبيق في كل من مصر وكينيا والعراق والأردن والخرطوم واليمن. ولكن هناك حالات لم تزداد الإنتاجية بزيادة الأجور أي لم تكن هناك علاقة بين الأجور والإنتاجية وفقاً لدراسة (Hashim 2010، أبو الفضل ١٩٨٣، إبراهيم ١٩٩٦، Serneels ٢٠٠٥) تم اثبات عدم وجود علاقة بين الأجور والإنتاجية، وذلك بالتطبيق في مصر والأردن وغانا.

مما سبق يستنتج أن أغلب الدراسات السابقة درست بشكل مفصل علاقة الأجور بالإنتاجية وكان ما توصلت إليه تلك الدراسات بوجود إما علاقة طردية أو عكسية أو عدم وجود علاقة أبداً بين الأجور والإنتاجية. لكن يلاحظ أن الفترة الزمنية للدراسات السابقة قديمة. كما تطرقت بعض الدراسات إلى محددات أخرى مؤثرة في الإنتاجية ولكن هناك ندرة في الدراسات، أيضاً يتم ملاحظة أنه لا يوجد دراسات تطرقت إلى المملكة العربية السعودية مما يدل على وجود فجوة في الأدب الاقتصادي.

## ٢،٢ مفاهيم:

### ١.٢.٢ الأجور:

يعرف الأجر على أنه "ذلك المبلغ النقدي الذي يدفع للأفراد لقاء الأعمال التي يقومون بها في المنشأة بغض النظر عن أية امتيازات أخرى، بحيث تمكنهم من تأمين احتياجاتهم الأساسية بالدرجة



الأولى وتمكنهم من الادخار الذي يمكنهم من الاستثمار، بحيث تكون قادرة على تحفيز الأفراد لبذل المزيد من الجهد لإنتاج أفضل كماً ونوعاً، أو على الأقل المحافظة على مستوى الإنتاج الحالي ونوعيته، دون إلحاق الضرر بالمنشأة أو الأفراد". (ناصر ٢٠٠٣)

كما يعرف على أنه "المبلغ الذي يدفعه صاحب العمل للعامل مقابل ما قدمه من جهد ساهم به مع رأس مال والإدارة في زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج مع الأخذ بالاعتبار أن الأجر النقدي من وجهة نظر العامل هو المبلغ الصافي الذي يحصل عليه في الموعد المحدد لصرف الأجر". (صالح ٢٠٠٩). وهذا هو المفهوم الذي سيستند إليه البحث.

### ٢.٢.٢ الإنتاجية:

تعرف الإنتاجية بأنها "الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد (عناصر الإنتاج) في إنتاج سلع وخدمات مختلفة، فتحقيق إنتاجية مرتفعة يعني تحقيق إنجاز بالقدر نفسه من الموارد". (العمرى وحמידات ٢٠١٣) كما تعرف الإنتاجية بأنها هي "أداة يستخدمها مدير المؤسسة في المقارنة وقياس وفي تقييم مستوى الأداء في المنشأة ومقارنتها بغيرها من المنشآت المختلفة أو في فترات مختلفة". (منصور وعاشور ٢٠١٣)

### ٣.٢ العوامل المحددة للإنتاجية:

هناك دراسات تطرقت إلى محددات أخرى مؤثرة في الإنتاجية غير الأجور، منها التكنولوجيا والتعليم والتضخم. وفيما يخص تأثير التكنولوجيا على الإنتاجية كان الأثر الذي تم الوصول إليه هو أن التكنولوجيا لا تؤثر بشكل ملحوظ في الإنتاجية، وفي بعض الحالات كان من الممكن أن تؤثر تأثير سلبي على ربح المنشأة. حيث أن العمالة قد لا تكون مدربة بما فيه الكفاية، وليس لديها خبرة في التعامل مع التكنولوجيا واستخدامها الاستخدام الأمثل. (وادي ٢٠٠١، العتيبي ٢٠١٠، Isaksson، 2007، آل خطاب ٢٠١٤).

يضاف إلى ذلك دراسة (هاني ١٩٨٩، Isaksson 2007) التي تناولت أثر التعليم والتدريب على الإنتاجية. حيث توصل البحث إلى أن التعليم والتدريب يؤثر تأثير طردي على تخفيض تكلفة الإنتاج، وتحسين الإنتاجية الحدية للعمالة، حيث أن مهارة العامل المتعلم تختلف عن مهارة العامل غير المتعلم في العملية الانتاجية، أي أن هناك علاقة طردية بين التعليم والإنتاجية. بالإضافة للعوامل السابقة توجد عدة عوامل أخرى تتمثل في العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والعوامل الاجتماعية وعوامل التكنولوجيا.

أيضا ما يخص تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالعوامل الاقتصادية هي العوامل التي تنتج من تغيرات الأسواق، والمنافسة والخطط والسياسات الاقتصادية المؤثرة على الإنتاجية.

أيضاً فإن العوامل الاجتماعية المؤثرة على الإنتاجية فهي الجنس والعمر، حيث أن بعض الحرف تتناسب جنس الذكور ولو عملت فيها الأنثى لكانت الإنتاجية فيها متدنية مثل البناء. أيضاً العوامل السياسية هي مستوى الأمن فزيادة الاضطرابات السياسية أو الحروب تقل الإنتاجية. (منصور ٢٠١٣، الصبياني ٢٠١١، موسى ١٩٦٩، طاقة وحسن ٢٠٠٨)

### ٣ الإطار التحليلي

يتناول الإطار التحليلي الدولة محل التطبيق. حيث يستعرض نمو ناتج الصناعات التحويلية، أيضاً التطور في أعداد المصانع للصناعات التحويلية المنتجة وعدد العمالة، كذلك العوامل المحددة لإنتاجية العمالة الصناعية، التغير في مستويات الأجور<sup>٦٩</sup> والبدلات.

#### ١.٣ العوامل المحددة لإنتاجية العمالة الصناعية:

إنتاجية العمالة الوطنية لازالت في مراحلها الأولية. وذلك كما بينت خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية، إن إنتاجية العامل السعودي مقارنة مع إنتاجية العامل في ٢٦ دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لازالت مبتدئة، فاحتلت مرتبة منخفضة جداً لا يأتي بعدها إلا ثلاث دول. كما التطور في اعداد مصانع الصناعات التحويلية وعدد العمال، ونمو ناتج الصناعات التحويلية، الأجور والبدلات من العوامل المحددة للإنتاجية.

#### ١.١.٣ التطور في اعداد مصانع الصناعات التحويلية المنتجة وعدد العمالة:

اهتمت الدولة بالتنمية الصناعية، وأولت لها كثير من وسائل الدعم، منها صندوق التنمية الصناعية السعودية، والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية فهي أنشئت عام ٢٠٠١، وهي توفر التسهيلات والتبسيطات لبداية نشاط صناعي من إجراءات حكومية أو استيرادات للآلات أو تكلفة إنشاء، وبذلك زاد عدد المصانع والعمالة المشتغلة بنسبة عالية. ويمكن توضيح ذلك من الجدول (١) والجدول (٢)، الذي يوضح تطور عدد المصانع والعمالة خلال الفترة ١٩٩١ الى ٢٠١٥.

جدول(١) تطور عدد المصانع بين عامين ١٩٩١ و ٢٠١٥

٢٠١٥			١٩٩٩			السنة
أجنبية	مشتركة	سعودية	أجنبية	مشتركة	سعودية	القيمة
٥٠٩	٥٨٠	٥٩١٨	١٩٦	٦٥	٣١٨٢	العدد

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على هيئة الإحصاء العامة (١٩٩٩، ٢٠١٥).

جدول(٢) تطور عدد العمالة بين عامين ١٩٩١ و ٢٠١٥

<sup>٦٩</sup> الأجور عبارة عن أجور القطاع الحكومي للسعوديين وغير السعوديين، وهي أجور إسمية.

السنة	١٩٩٩		٢٠١٥	
القيمة	سعوديين	غير سعوديين	سعوديين	غير سعوديين
العدد	٨٦,٦٦١	٤٠٥,٢١٥	٢٠٦,٥٠٨	٦٩٠,٩٧٨

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على هيئة الإحصاء العامة (١٩٩٩، ٢٠١٥).

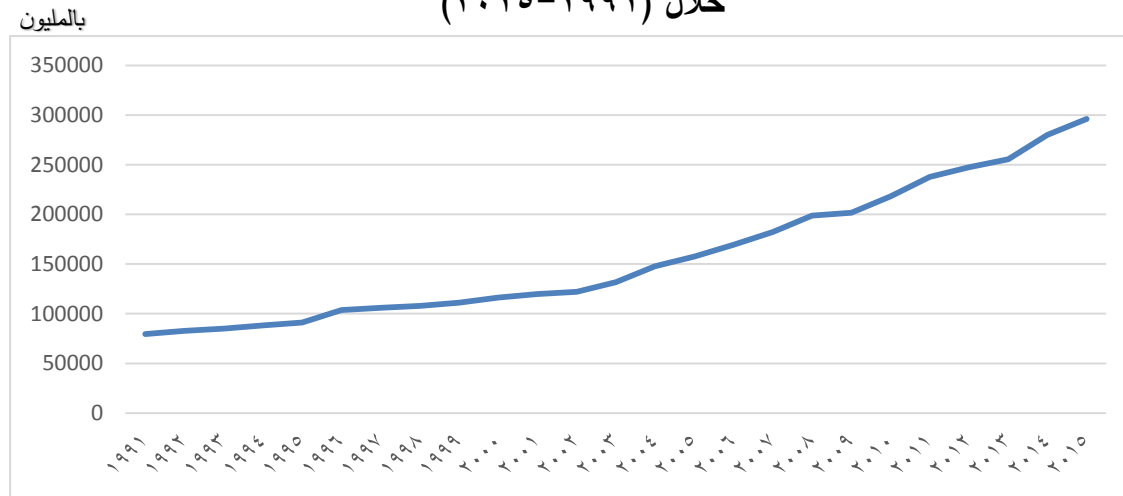
يلاحظ من الجدول (١) التطور في عدد المصانع، فمجموع المصانع عام ١٩٩٩ كان ما يعادل ٣٤٤٣ أما في عام ٢٠١٥ ارتفع إلى ٧٠٠٧، أي أن هناك زيادة بنسبة ١٠٤%. وأيضاً يتم ملاحظة التطور الهائل في أعداد المصانع المشتركة، وذلك يعود إلى تطور الدولة والانفتاح. ويلاحظ من الجدول (٢) أن هناك زيادة في عدد العمال حيث كان عدد العمال في ١٩٩٩ ما يعادل ٤٩٢ ألف عامل إلى ما يعادل ٩٦٢ ألف في عام ٢٠١٥، أي زيادة بنسبة ٩٥,٥٧%. ويمكن تفسير ذلك باهتمام الدولة بتخفيض نسب البطالة، وتنشيط القوة العاملة. يتم ملاحظة أن أعداد العاملين السعوديين مقارنة بأعداد الغير السعوديين أقل بنسبة ٧٩% وذلك عام ١٩٩٩، ويمكن تفسير ذلك بحاجه المملكة الى الخبرات الخارجية والأيدي العاملة الماهرة التي يمكن لها العمل على الآلات والتكنولوجيا. وفي مقابل عام ٢٠١٥ يلاحظ أن عدد العمالة الغير سعودية تزداد عن السعودية بنسبة ٧٠%، يمكن تفسير الانخفاض باهتمام الدولة بتخفيض البطالة، ولكن تعود هذه النسبة الكبيرة الى أن العمالة السعودية ليست حاصلة على خبرة في التعامل مع كافة التكنولوجيا.

### ٢.١.٣ نمو ناتج الصناعات التحويلية:

تأثر قطاع الصناعات التحويلية تأثيراً سلبياً عام ٢٠١٥ بسبب تراجع نمو نشاطات تكرير الزيت حيث كان نمو انتاج الصناعات التحويلية عام ٢٠١٥ يبلغ ٥,٧٧% في حين كان نمو القطاع عام ٢٠١٤ ما يعادل ٩,٥٤%. (التميري ٢٠١٥). ويوضح الشكل (١) نمو انتاج الصناعات التحويلية.

#### شكل (١) نمو انتاج الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية

خلال (١٩٩١-٢٠١٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على: مؤسسة النقد أعداد متفرقة.

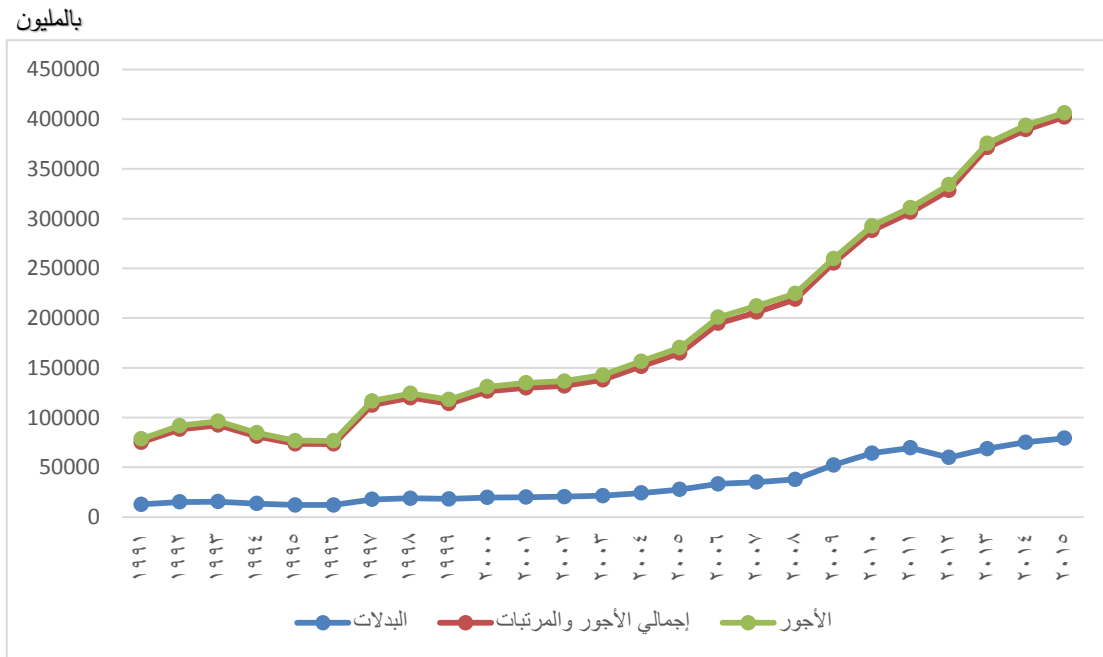
ما يعادل ٧٩,٤ مليار ريال وباستمرار التنمية في قطاع الصناعات التحويلية زاد الإنتاج حتى ٢٠١٥ ليصل الى ٢٩٦ مليار ريال. وذلك بسبب خطط التنمية السنوية<sup>٧٠</sup> التي كان من أهم أهدافها رفع النشاط الصناعي وتنويع القاعدة الاقتصادية. ويتم ملاحظة أنه لم يكن هناك أي انتكاسات في الإنتاج الصناعي، وهذا يفسر بضعف الروابط بين الإنتاج الصناعي والمتغيرات الأخرى المتذبذبة في الأسعار، مثل النفط الذي يحدث له تذبذبات في أسعاره.

### ٣.١.٣ التغير في مستويات الأجور والبدلات:

الحوافز المقدمة تتضمن حوافز معنوية وحوافز مادية، ولاهتمام البحث للحوافز المادية سوف يتم التطرق إليها بالتفصيل دون النظر الى الحوافز المعنوية. تتمثل الحوافز المادية البدلات أو أي زيادة في الأجر بدافع رفع الإنتاجية. أوضح تقرير التوظيف وحركة الأجور في الخليج الصادر من جالف تالنت (٢٠١٥)، أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الثانية في زيادة الرواتب، حيث بلغ متوسط الزيادة بنسبة ٧,٥%. ولا يختلف عن عمان التي تصدرت المركز الأول حيث تبلغ متوسط الزيادة في الرواتب ٧,٦%، مما يعني أن هناك منافسة على اجتذاب الكوادر المهيئة، والمواهب السعودية. ويوضح الشكل (٢) التغير في إجمال الأجور والبدلات في الفترة بين ١٩٩١ الى ٢٠١٥ ويوضح الشكل (٣) التغير في البدلات بين الفترة ١٩٩١ الى ٢٠١٥، ويوضح الشكل (٤) التغير في إجمالي الأجور خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠١٥.

#### الشكل (٢) التغير في مستويات (إجمالي الأجور والرواتب والبدلات) والتغير في البدلات

#### في المملكة العربية السعودية خلال (١٩٩١-٢٠١٥)



<sup>٧٠</sup> حيث ركزت الخطط على التنمية الصناعية من الخطة الثالثة للمملكة العربية السعودية حتى العاشرة.

يلاحظ من الشكل (٢) أن مستويات الأجور كانت في ارتفاع. حيث في ١٩٩١ كانت عند مستوى ٦٢,٥ مليار، ومع استمرار التطور والتنمية وتحسن الأحوال الاقتصادية والاهتمام بتطور القطاعات، وصل مستوى الأجور في ٢٠١٥ الى ٣٢٢,٨ مليار ريال. ويلاحظ وجود ارتفاع كبير في الأجور في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع ٢٠١٢، حيث كان مجموع ما صرف في الأجور في ٢٠١١ ما يعادل ٢٣٦,٩ مليار ريال وفي ٢٠١٢ كانت الأجور ٢٦٨,٥ مليار ريال. وهذا يعود الى الزيادة في الأنفاق الحكومي. أما ما يخص البدلات يلاحظ أن المملكة العربية السعودية لم تكن تمنح البدلات للموظفين فيلاحظ في عام ١٩٩١ أن البدلات كانت ما يعادل ١٢٦٨٣ مليون. ومع التطور وانفتاح المملكة ومعرفة حقوق العامل زادت البدلات.

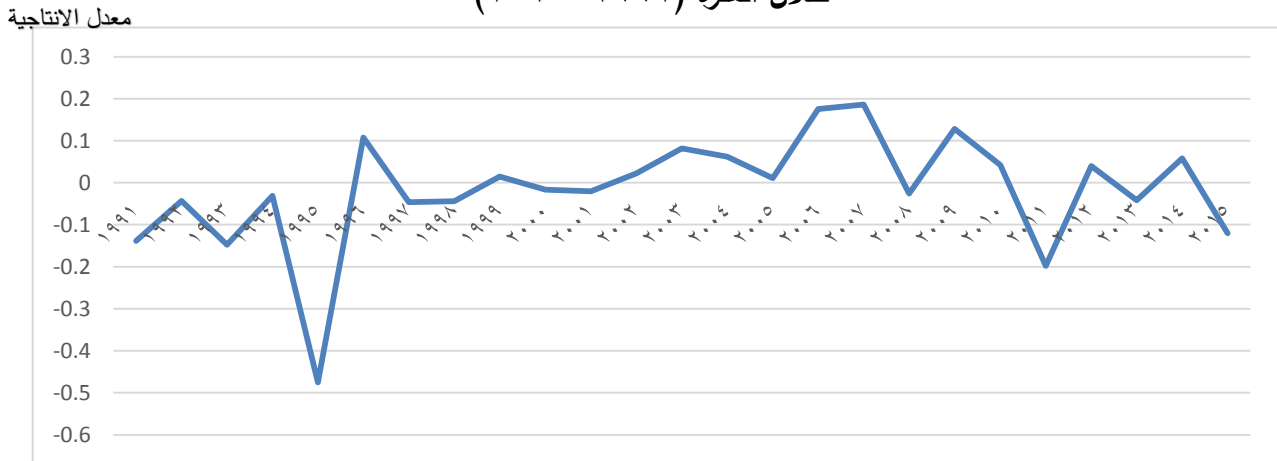
وفيما يخص الأجور، يلاحظ أن المملكة في بداية الفترة لم تكن تعاني من سوء أحوال الأجور ولكن كانت متذبذبة. فيمكن تفسير هذا التذبذب إلى التطور والتغير في اقتصاد المملكة واكتشاف النفط. حيث يتم ملاحظة ارتفاع الأجور في ٢٠١٢ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، وتحسن أوضاع المملكة العربية السعودية. حيث أن المملكة العربية السعودية قامت ببعض الإجراءات لتحافظ على الأجور من التقلب، حيث أوضح تقرير وزارة العمل لعام ٢٠١٣ بمجهودات المملكة في حفظ حقوق العامل وعدم تسرب أجره وضمان وصوله إليه. وكان ذلك عن تطبيق برنامج حماية الأجور وتحسين مستوى أجور السعوديين<sup>٧١</sup>.

### ٢.٣ تطور إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية:

تولي كل دولة اهتمام في رفع الإنتاجية لديها. ومن أهم محددات الإنتاجية هي الأجور والاعانات سيتم تحليل معدل الإنتاجية في المملكة خلال الفترة المحددة من الشكل (٣).

### شكل (٣) معدل تطور إنتاجية العمال في الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية

خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على: هيئة الإحصاءات العامة أعداد متفرقة.

<sup>٧١</sup> لمزيد من المعلومات عن البرامج التي قامت بها المملكة يتم الرجوع إلى وزارة العمل الكتاب الإحصائي ٢٠١٣

يمكن الملاحظة من الشكل (٣) أن هناك تقلب كبير في الإنتاجية في المملكة العربية السعودية حيث في بداية الفترة كنت الإنتاجية أقل من السنة السابقة ١٩٨٩م، حيث كانت بمعدل ٠,١٣-، لا يمكن تفسير هذا بانخفاض الأجور أو البدلات، حيث أن في نفس السنة كان هناك ارتفاع في كل من الأجور البدلات بمعدل ٠,١ للأجور ومعدل ٠,٠٢ وأيضاً في المقابل الناتج الصناعي شهد معدل ارتفاع يعادل ٠,٥. يمكن تفسير أن الانخفاض يرجع إلى الزيادة في عدد العمال، حيث أن هذه الزيادة في الأجر لم تكن حافز للعامل لأن أجره الحالي يشبع جميع حاجاته. ويلاحظ أيضاً انخفاض حاد في الإنتاجية عام ١٩٩٥ وكان في نفس السنة انخفاض لكل من الأجور والبدلات ولكن الإنتاج الصناعي ارتفع بمعدل ٠,٠٣، أي أنه لم يؤثر انخفاض البدلات على الإنتاج في نفس السنة ولكن أثر على الإنتاجية.

ويمكن توضيح من جدول (٣) معدلات التغير في كل من الأجور والبدلات والإنتاجية والإنتاج التي تم ذكرها فيما سبق من خلال الشكل (٣)

### جدول (٣) معدلات الأجور والإنتاج الصناعي والإنتاجية للمملكة العربية السعودية

في الفترة بين (١٩٩١-٢٠١٥)

السنة	معدل الأجور	معدل البدلات	معدل الإنتاجية	معدل الانتاج
١٩٩١	٠	٠,٠٢٢١	-٠,١٣٨٥	-٠,٠٢٦١
١٩٩٥	-٠,٠٧٤٢	-٠,٠٩٩٥	-٠,٤٧٥٥	٠,٠٣٣١
٢٠٠٠	٠,٠٦٤٢	٠,٠٧٧٠	-٠,٠١٦٣	٠,٠٤٤٣
٢٠٠٥	٠,٠٢٣٢	٠,١٤٨٢	٠,٠١٠٧	٠,٠٦٥٤
٢٠١٠	٠,٠١٤٠	٠,٢٢٨٣	٠,٠٤٢٢	٠,٠٨١٢
٢٠١٥	-٠,٠٢٨٦	٠,٠٥٣٢	-٠,١٢٠٠	٠,٠٥٧٦

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على: هيئة الإحصاءات العامة، مؤسسة النقد أعداد متفرقة.

ويتبين من تحليل الجداول والأشكال في الإطار التحليلي أن الأجور لم تؤثر على الإنتاجية، مما يخالف ما ورد في الأطر النظري والدراسات السابقة.

## ٤ الإطار القياسي

يهدف النموذج القياسي إلى قياس مدى تأثير الأجور على الإنتاجية في الصناعات التحويلية، في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥)، ويتناول وصف توصيف متغيرات النموذج، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = C + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \mu \quad (1)$$

حيث يعبر  $C$  عن القاطع، وتمثل  $\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4$  معاملات النموذج المراد تقديره، ويتضمن النموذج القياسي على متغير تابع  $Y$  يتمثل في معدل الإنتاجية في الصناعات التحويلية، وتم قياسه بمعدل التغير في الإنتاجية في الصناعات التحويلية. وتم استخراج الإنتاجية بالإنتاج في الصناعات التحويلية على عدد العمال في الصناعات التحويلية. وتم تجميع البيانات من الهيئة العامة للإحصاء. ويمثل  $X_1$  معدل الأجور للعاملين في القطاع الحكومي السعوديين وغير السعوديين وتم تجميع البيانات من الهيئة العامة للإحصاء.

وتوضح دراسة (AlHagari 2000) أن هناك علاقة طردية بين الأجور والإنتاجية حيث أن الأجور تعتبر محفز للعمالة وزيادتها يزداد حافزه العمل والإنتاجية. ويمثل  $X_2$  التعليم معبر عنها بمؤشر معدل الخريجين من الدراسات العليا. وبناء على دراسات سابقة منها (هاني ١٩٨٩) يظهر أن التعليم العامل يساعد في رفع الكفاءة في العمل وخلق الخبرات التي تساعد على التعامل مع الآلات والتكنولوجيا في العمليات الإنتاجية، ويتضح أيضاً أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين بحيث أن التعليم يؤثر على الإنتاجية طردياً. وتم تجميع البيانات من وزارة التعليم. وتمثل  $X_3$  التقنية المستوردة من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية واجزاؤها ومعدات النقل معبر عنها بقيمتها من مؤسسة النقد، وتظهر العلاقة الطردية بين التكنولوجي والإنتاجية، حيث أن زيادة مستوى التكنولوجي تسهل على العمالة الإنتاج في وقت أقل وجهد أقل وأكثر كفاءة. (العتيبي ٢٠١٠). وتمثل  $X_4$  الانفاق على الانفاق الحكومي على البنية التحتية حيث تم قياسها بمؤشر معدل الانفاق الحكومي على البنية التحتية، وتم تجميع البيانات من مؤسسة النقد التقرير الإحصاءات السنوية. ويلاحظ من بحث (Paquet, Joanis, Boccanfuso 2015)، Savard) أنه يوجد علاقة طردية بين المتغيرين حيث أن اجري البحث بالتطبيق على كوبيك.

## ١.٤ تحليل سكون السلاسل الزمنية:

يتطلب تقدير النموذج القياسي إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، المعبر عنها بـ  $X_1 X_2 X_3 X_4$  وهي تتمثل في معدل الأجور ومعدل التعليم العالي ومعدل التقنية ومعدل الانفاق على البنية التحتية على التوالي، والذي يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات خلال المدة الزمنية للدراسة، والتأكد من مدى استقرارها، حتى يمكن تقدير

النموذج القياسي لهذه الدراسة بطريقة المربعات الصغرى العادية. ويتضح من الجدول (٤) أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ساكنة.

جدول (٤) نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

Variables	t-statistic	Exogenous
Y	-4.882476 (1%)	Constant
$X_1$	-5.362233 (1%)	Constant
$X_2$	-5.386307 (1%)	Constant
$X_3$	-3.730948 (5%)	Constant
$X_4$	-3.464735 (5%)	Constant

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

وبالتالي يتطلب لتقدير النموذج القياسي علاج مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، للوصول الى أفضل نتائج للتقدير، بحيث تخلص من المشكلات القياسية التي قد تؤثر على جودة التقدير والنتائج المتحصل عليها، ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين المتغير التابع الإنتاجية في الصناعات التحويلية والمتغيرات المستقلة الأجور، التعليم، التكنولوجيا، البنية التحتية مرتبة على التوالي من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول (٤).

جدول (٥) مصفوفة الارتباط

	Y	$X_1$	$X_2$	$X_3$	$X_4$
Y	1.000000	0.129191	-0.051808	0.109164	0.367179
$X_1$	0.129191	1.000000	0.159289	0.279024	0.190144
$X_2$	-0.051808	0.159289	1.000000	-0.329099	0.206889
$X_3$	0.109164	0.279024	-0.329099	1.000000	0.089154
$X_4$	0.367179	0.190144	0.206889	0.089154	1.000000

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.



يتبين من الجدول (٥) أن علاقة الارتباط بين المتغيرات ضعيفة. أي أنه يتخفف احتمال وجود مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة بالتالي تؤثر سلباً على نتائج تقدير النموذج القياسي

### ٢.٣ تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية<sup>٧٢</sup>. وبعد محاولات عديدة لتقدير النموذج القياسي للوصول الى نتائج تخلو من المشكلات الاقتصادية تم ادخال متجه الانحدار AR (1) Auto Regressive كما يوضح جدول (٦) نتائج التقدير.

### جدول (٦) نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.110134	0.240663	-0.457626	0.6527
X2	0.015851	0.157657	0.100538	0.9210
X3	0.241905	0.174001	1.390253	0.1814
X4	0.322155	0.111432	2.891036	0.0097
C	-0.057343	0.032038	-1.789844	0.0903
AR(1)	-0.509794	0.202622	-2.515988	0.0216
R-squared	0.300909	Mean dependent var	-0.011603	
Adjusted R-squared	0.106717	S.D. dependent var	0.135092	
S.E. of regression	0.127681	Akaike info criterion	-1.066253	
Sum squared resid	0.293442	Schwarz criterion	-0.771740	
Log likelihood	18.79504	Hannan-Quinn criter.	-0.988119	
F-statistic	1.549543	Durbin-Watson stat	2.268301	
Prob(F-statistic)	0.224504			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

### جدول (٧) نتائج اختبار LM الارتباط التسلسلي بين البواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.730260	Prob. F(2,16)	0.4972
Obs*R-squared	2.007527	Prob. Chi-Square(2)	0.3665

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

وبعد إجراء اختبار Lm أتضح من قيمة Prob. F والتي تساوي 0.4972 أي عدم معنويتها، وبالتالي خلو النتائج من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

يتضح من الجدول (٦) العلاقة بين المتغير Y المتغير التابع المتمثل في الإنتاجية في الصناعات التحويلية والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية  $X_4$  المتمثل في عدل الانفاق الحكومي على البنية

<sup>٧٢</sup> تم استخدام برنامج (Eviews) في تقدير النموذج القياسي.

التحتية، وتتضح العلاقة الطردية بين الإنتاجية في الصناعات التحويلية والبنية التحتية كما أوضحت دراسة (Savard, Paquet, Joanis, Boccanfuso 2015)، فإذا زادت البنية التحتية بمعدل ١% تتغير الإنتاجية بالزيادة بمعدل ٠,٣٢%. يتضح أيضاً معنوية  $AR(1)$  فعند ارتفاع الإنتاجية في السنة السابقة بمعدل ١% فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الإنتاجية بمعدل ٠,٥% في السنة التالية. ويتم ملاحظة عدم معنوية المتغيرات المستقلة الأخرى  $X_1$   $X_2$   $X_3$ . وتشير  $R^2$  إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، فهي تفسر 30% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الذي يتمثل في الإنتاجية في الصناعات التحويلية، والنسبة المتبقية 70% تعبر عن متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج القياسي وهي ما يعبر عنها بالمتغير العشوائي ( $\mu$ ). ويتضح من التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية عدم معنوية المتغير المستقل  $X_1$  المتمثل في معدل الأجور، أي أن معدل الأجور لا يؤثر على الإنتاجية في الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، وهو عكس ما استندت عليه فرضية هذه البحث.

### النتائج والتوصيات

هدف البحث إلى تحليل أثر الأجور على الإنتاجية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٥). حيث اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال عرض وتوضيح المفاهيم والنظريات والدراسات السابقة، ومحددات الإنتاجية، والأسلوب القياسي في صياغة نموذج انحدار متعدد لبيانات سلسلة زمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

واعتمد البحث على فرضية "الأجور تؤثر طردياً على الإنتاجية". كما أن البحث أختص في المملكة العربية السعودية، وتخصص في تأثير الأجور على الإنتاجية في الصناعات التحويلية التي تم التطرق إليها البحوث في السابق. وتميز بالحدث في الفترة الزمنية وتميز بتطبيق الأسلوب القياسي.

وقد بين الإطار النظري، أن النظريات الاقتصادية منها نظرية آدم سميث ونظرية ريكاردو، فهي لم تتطرق إلى علاقة الأجور والإنتاجية. فهي اقتصر على الأجور وحدها دون التخصص في الإنتاجية. ماعدا نظرية الإنتاجية الحدية لدى الكلاسيك الجدد.

يستنتج أن أغلب الدراسات السابقة درست بشكل مفصل علاقة الأجور بالإنتاجية وكان استنتاج تلك الدراسات بوجود إما علاقة طردية أو عكسية أو عدم وجود علاقة أبداً بين الأجور والإنتاجية. لكن يلاحظ أن الفترة الزمنية للدراسات السابقة قديمة. كما تطرقت بعض الدراسات إلى محددات أخرى مؤثرة في الإنتاجية ولكن هناك ندرة في الدراسات، أيضاً يتم ملاحظة أنه لا يوجد دراسات تطرقت إلى المملكة العربية السعودية مما يدل على وجود فجوة في الأدب الاقتصادي.

وقد تناول الإطار التحليلي العوامل المحددة لإنتاجية العمالة الصناعية، والتي منها التطور في اعداد المصانع والعمالة في الصناعات التحويلية، ونمو ناتج الصناعات التحويلية، والتغير في البدلات والأجور. وتوصل إلى عدم تأثير الأجور والبدلات على الانتاجية في المملكة.

وتوصلت نتائج تقرير النموذج القياسي الى أنه لا يوجد علاقة بين الأجور والإنتاجية. وهذا ما يخالف ما جاء في نتائج الدراسات السابقة منها خليل ١٩٦٥، Ali 2000، أبو شيخة ١٩٨٩، سليمان ٢٠٠٠، صالح ٢٠٠٩، العمري ٢٠١٣، المندلاوي ٢٠١٣، محمد وراضي ٢٠١٣، ويوافق أيضا ماجاء في الدراسات التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين الأجور والإنتاجية منها Hashim 2010، أبو الفضل ١٩٨٣، إبراهيم ١٩٩٦، Serneels ٢٠٠٥.

ويوصي البحث صانعي القرار من خلال ما تم الوصول اليه من نتائج الى أن السياسات المطبقة من خفض البدلات في الغالب لن تؤثر في الإنتاجية. وهذا يفيد بان الأجور لا تعد من الحوافز المادية المؤثرة في الإنتاجية مما يشير إلى أهمية تأكيد الحكومة على الحوافز التي قد تكون معنوية، في رفع إنتاجية القطاع الصناعي. كما توصي وأن يتم مزيد من البحث بطبيعة الأجور في القطاع الخاص والتي لم يتم التطرق إليها نظرا لعدم توفر البيانات، حيث أن هذا البحث اقتصر على الأجور في القطاع العام.

## المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد، طلافحة، حسين (١٩٩٦)، إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة اليرموك.
- أبو الفضل، فتحي ولطفي، علي (١٩٨٣)، "استخدام الطرق الكمية لقياس مقارنة الأجر في قطاع الصناعة في جمهورية مصر العربية في الفترة ١٩٩٦ - ١٩٧٥" مجلة المال والتجارة، مجلد ١٤، عدد ١٦٦، ص ٣٥ - ٣٩.
- أبو عيده، محمد وشعبان، عبد الحميد (٢٠٠٩)، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، مصر.
- آل خطاب، سليمان والشوابكة، عدنان (٢٠١٤)، " أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الإنتاجية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين: دراسة حالة بلدية الطائف"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مجلد ٢٨ عدد ١، ص ٢٣٥ - ٢٧٧.
- الهيئة العامة للإحصاء (أعداد متفرقة)، "الكتاب الإحصائي السنوي".
- بارو، روبرت (٢٠١٣)، ترجمة عساف، أحمد وصادق، علاء، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- الشميري، إمتثال (٢٠١٦)، الاقتصاد السعودي ٢٠١٥ نظرة تحليلية، دار جامعة الملك سعود للنشر، الطبعة الأولى، السعودية.
- جالف تالنت (٢٠١٥)، "التوظيف وحركة الرواتب في الخليج".
- خلف، فليح (٢٠٠٧)، الاقتصاد الكلي، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- خليل، خليل (١٩٦٥)، "الحوافز وزيادة الإنتاجية في القطاع العام" مجلة مصر المعاصرة، مجلد ٥٦، عدد ٣١٩، ص ٥ - ٣٠.
- سليمان، عبد الرحمن، الباقر، خليفة (٢٠٠٠)، أثر الأجور على الإنتاج في شركات الغزل والنسيج بولاية الخرطوم في الفترة من ٥٩ - ٩٩١ م، رسالة ماجستير منشورة، كلية والعلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية.
- الصبياني، حسين (٢٠١١)، "العوامل المؤثرة على الإنتاج في صناعات الملابس الجاهزة بمدينة جدة" مجلة بحوث التربية النوعية، عدد ٢١، ص ٥٤٥ - ٥٧٦.
- طاقة، محمد وحسن، حسين (٢٠٠٨)، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة .

العتيبي، عزيزة (٢٠١٠) أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الأسترالية، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية البريطانية. مجلس الوزراء (٢٠٠٨)، "نظام العدل"، العدل (السعودية)، مجلد ١٠، عدد ٤٠، ص ص ١٨٧ - ٢٣٨.

محمد، فوزي وراضي، حسن (٢٠١٣)، "تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية (القطاع العام) في العراق في المدة (٢٠٠٠ - ٢٠١١)" مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد ٩٦، ص ص ١ - ١٤.

مشورب، إبراهيم (٢٠١٢)، مبادئ اقتصادية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، لبنان. المندلاوي، خضر، أبوعثم، عبد الرزاق (٢٠١٣)، تحليل أثر الحوافز في الكفاءة الإنتاجية في الشركات الصناعية في الأردن، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية. منصور، منصور وعاشور، محمود (٢٠١٣)، العوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين في بلديات قطاع غزة الكبرى، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية. منصور، هلا، عاشور، يوسف (٢٠١٣)، العوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين في بلديات قطاع غزة الكبرى، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية (غزة). مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦)، "الإحصائيات السنوية". ناصر، سومر (٢٠٠٣)، أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام الصناعي في سورية، رسالة ماجستير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

هاني، عبد الرزاق (١٩٨٩)، "أثر تعليم العمال وأصحاب العمل على الإنتاجية: دراسة حالة من القطاع الزراعي"، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ١٦، عدد ١، ص ص ١٧٠ - ١٩٤. وادي، عمار، نميري، سيد (٢٠٠١)، أثر التقدم التكنولوجي في نمو الإنتاجية والأرباح: دراسة تطبيقية على شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة للفترة ١٩٩٨ - ١٩٨٣، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل بيت. وزارة العمل (٢٠١٣)، "الكتاب الإحصائي السنوي".

#### المراجع الإنجليزية:

AlHagari, Ali" (٢٠٠٠) Prices Wages and Productivity in the General Theory. "مجلة الدراسات الاجتماعية، عدد ٩، ص ص ٧ - ١٦.

Baccanfuso, Dorothee, et al. (2015), "The impact of infrastructure on productivity new estimate for Quebec", **Gredi**, working paper 15-10, University of Sherbrooke, Canada.

Global Poverty Research Group (2005) "Do Wages Reflect Productivity?" Economic & Social Research Council, Serneels Peter, University of Oxford.

Hashem ،Eman" ، (٢٠١٠) Wages, Productivity and Prices in Egypt 1995-2007. ١٢ - ٣ ص ص ٥١، عدد ١٧، مجلد ١٧، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ٢٠٠٧.

أثر الأجور في المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمار الاجنبي  
المباشر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)

**The Impact of Wages in Saudi Arabia on  
Attracting Foreign Direct Investment From (1991-  
2015)**

## أثر الأجور في المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)<sup>٧٣</sup>

نشوى مصطفى علي محمد<sup>٧٥</sup>

أثير عبد الله محمد الزومان<sup>٧٤</sup>

**ملخص:** يهدف البحث إلى تحليل وقياس أثر الأجور على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، تنص الفرضية على أنه يؤدي خفض الأجور والرواتب إلى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، حيث كان الإسهام لهذا البحث انه تناول الأجور والاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص وفقاً لبيانات احدث. ويعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الاطار النظري وتحليل البيانات، كما اعتمد على الأسلوب القياسي من خلال صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وجاءت النتائج لتفيد بأنه لا يوجد اثر للأجور على الاستثمار الاجنبي المباشر.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الاجنبي المباشر، الأجور، المملكة العربية السعودية، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

رموز Jel: P33, E24, E44, J31, J58

## The Impact of Wages in Saudi Arabia on Attracting Foreign Direct Investment From (1991-2015)

Atheer Abdullah Mohammad Alzouma

Dr. Nashwa Mustafa Ali Mohammed

**Abstract:** The research aims to analyze and estimate the impact of Wages on the FDI in Saudi Arabia during the period (1991-2015). The hypothesis refers that the decrease on wages will increase the foreign direct investment in Saudi Arabia, Where the main contribution of this research was that it examined the relationship between the wages and FDI specifically with recent data. The methodology based on descriptive analytical method in reviewing previous literature and exploring concepts. As well as the econometric method through formulate multiple regression model, which has been estimated by ordinary least squares method (OLS). The results concluded that Wages don't effect on FDI in the Saudi Arabia.

**Keywords:** Foreign Direct Investment, Wages, Saudi Arabia, Determinants of Foreign Direct Investment.

**Jel classification:** P33, E24, E44, J31, J58

<sup>٧٣</sup> بحث معد في اطار مشروع تخرج ، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الفصل الدراسي الأول للعام ١٤٣٧-١٤٣٨

<sup>٧٤</sup> طالبة مستوى ثامن، بكالوريوس قسم الاقتصاد كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

<sup>٧٥</sup> أستاذ مشارك في كلية الاقتصاد، جامعة الملك سعود.



## ١١ / المقدمة :

تكمُن أهمية الإستثمار بشكل عام بانها قد تزيد عدد أنشطة الأعمال المتاحة ،كما قد يستخدم لتعديل الوضع الاقتصادي، ففي حالة تدهور إقتصاد بلد معين فإنه سيقدم التسهيلات لتحفيز الاستثمار كمحاولة لتوازن الأوضاع الاقتصادية فيها(بيري وزرقين، ٢٠١٤)، وتوفير العملات الأجنبية(أبوعيده والصويص، ٢٠١٥)، وينقسم الاستثمار حسب الموقع إلى استثمار وطني، حين يستثمر المواطن في بلده، وأجنبي حين يستثمر الاجنبي في بلد غير بلده ، كما يقسم إلى مباشر أي إستثمار في أصول حقيقية وغير مباشر عن طريق شراء أوراق مالية في الشركة من خلال سوق البورصة(هيئة الأوراق المالية).

إلا انه تختلف أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر عن أهمية الاستثمار المحلي ،فهو سبب في ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة والتي تنعكس بشكل إيجابي على اقتصاديات تلك الدول، كما انه يقوم بسد فجوة التمويل ،وتوفير التكنولوجيا، كما قد يحل جزء من مشكلة البطالة في البلد وما تحققه من تنمية بشرية ،فضلاً عن تشكيل علاقات اقتصادية بين البلدان، مما جعل الدول تتسابق على استقبال ذلك النوع من الاستثمارات وتقدم تسهيلات له(الحصادي، ٢٠١٥).

ويتحدد الإستثمار الأجنبي المباشر بمدى انفتاح اقتصاد البلد على العالم ، ومعدلات التضخم، مدى وفرة الموارد الاقتصادية سواءً كانت موارد طبيعية أو بشرية وكفاءتهما ، وحجم السوق في البلد المستهدف ، وتكلفة عناصر الإنتاج، وتعكس تكلفة الأجور تكلفة العنصر البشري والذي هو احد عناصر الإنتاج، فتخفيض تكلفة الأجور تخفض من تكلفة الإنتاج بالتالي تزيد جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

تسعى المملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يظهر واضحاً من البيانات في الفترة من (١٩٩١-٢٠١٥)، ففي الفترة(١٩٩٣-١٩٩٤) ارتفعت معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة(٢,٨٣%) فقد كان في العام ١٩٩٣ الاستثمار الأجنبي(675)مليون ريال سعودي(Unctad، ٢٠١٥)، وفي العام ١٩٩٤ الاستثمار الاجنبي(٢٥٨٧,٥) مليون ريال سعودي(Unctad، ٢٠١٥)، بينما انخفض ذلك المعدل في العام ٢٠١٣ والذي كان عنده الاستثمار الاجنبي المباشر (33243.75)مليون ريال (Unctad، ٢٠١٥)، بينما في العام ٢٠١٤ بلغ (30045)مليون ريال(Unctad، ٢٠١٥)، وكان التغير بمقدار (١٠%).

والذي تزامن مع انخفاض الأجور بنسبة(١٢%)، حيث بلغت معدلات الأجور والتي بلغت (٧٦٩٦٣,٧)مليون ريال، و(٦٧٧١٢,٧)(الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥) لكلا العامين(١٩٩٣-١٩٩٤) على التوالي، بينما نما معدل الأجور ب(٤%) للعامين (٢٠١٣-٢٠١٤) والتي بلغت (٣٠٢٨٥٤) و(٣١٤١٧٨)مليون ريال (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥)على التوالي.

ومع انتهاج المملكة سياسة تخفيض الأجور الجديدة لعام (٢٠١٦) ، فإن من الممكن زيادة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والذي من الممكن أن يحدث بسبب تخفيض الأجور ، ولبحث مدى تأثير سياسة تخفيض الأجور على جذب مزيد من الاستثمارات ، يجب الإجابة على التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير الأجور على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟

تتص فرضية البحث على أن: "يؤدي خفض الأجور والرواتب إلى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية"، ويهدف البحث إلى مساعدة صانعي القرار على معرفة بعض من آثار قرارهم بتخفيض الأجور على قرارات المستثمرين الأجانب.

والذي يشكل جزءاً من الاقتصاد ومعرفة بعض من آثاره على الإقتصاد السعودي بشكل عام من خلال تسليط الضوء على تجارب دول أخرى بناءً على دراسات سابقة ومدى انطباقها على المملكة العربية السعودية ، وأسباب تخفيض الأجور ، وآثارها على الاستثمارات الاجنبي المباشر ، وقياس ذلك التأثير عن طريق بناء نموذج قياسي للوصول إلى نتائج وتوصيات قد تساهم في توجيه صانعي القرارات.

حيث تبرز أهمية البحث بأنها تتميز عن الدراسات السابقة بأنها تتناول الأثر الناتج من تخفيض الأجور على الاستثمار الاجنبي المباشر، أما في الدراسات السابقة فقد تناولت آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على الإقتصاد ككل أو التشغيل أو أثر المخاطر أو أثر المساعدات الخارجية، كما يضيف البحث فترات زمنية احدث من الدراسات السابقة.

بالاضافه الى انه يتم تطبيق البحث في المملكة العربية السعودية بسبب السياسات الأخيرة التي اتخذتها المملكة لتخفيض الرواتب وإلغاء بعض البدلات وهذا في الوقت الذي تشجع فيه المملكة على الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) وفقاً لمدى توفر البيانات.

حيث ينتهج البحث الأسلوب الوصفي لتوضيح التأصيل النظري للاستثمار الاجنبي المباشر ومفهومه وأهميته وآثاره السلبية والإيجابية على الإقتصاد وأشكاله ومحدداته الاقتصادية، ولقياس العلاقة بين الأجور والاستثمار الاجنبي المباشر نتبع الأسلوب القياسي عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد يتم تقديره باستخدام المربعات الصغرى العادية.

## ٢/ الاطار النظري:

يتناول هذا الاطار التأصيل النظري، ثم مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، ثم التعرف على الآثار الاقتصادية السلبية والإيجابية.

## ١/٢ التأصيل النظري:

تعددت النظريات المفسرة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر واختلفت في أساس ارتكازها ومدة ظهورها، وذلك لدراسة العلاقة بين تكلفة الإنتاج والذي يعكس الأجور والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم تلك النظريات نظرية التحركات الدولية لرأس المال، ونظرية عدم كمال الأسواق، ونظرية عدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر، نظرية دورة حياة المنتج، ونظرية الموقع.

يعد ارتفاع أسعار الفائدة في الدولة المضيفة وارتفاع الأرباح المتوقعة احد الأسباب المفسرة لجذب الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك حسب ما توضحه نظرية التحركات الدولية لرأس المال (الجبوري، ٢٠١٣؛ شلغوم، ٢٠١٢؛ السلام، ٢٠٠٧).

إلا انه في الدول النامية يعد عدم وجود الميزة التكنولوجية والمهارات الإدارية والتسويقية فيها وانخفاض الرسوم الجمركية وغيرها أحد أسباب ارتفاع معدل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيها وذلك حسب نظرية عدم كمال الأسواق حيث تفترض انه نظرا لما يتمتع به المستثمر الأجنبي من تكنولوجيا وإدارة وتمويل متميز عن المستثمر المحلي فان هذا سيعطي المستثمر الأجنبي ميزه تنافسية (الجبوري، ٢٠١٣؛ شلغوم، ٢٠١٢؛ السلام، ٢٠٠٧).

وتتفق نظرية عدم توازن الاستثمار الأجنبي المباشر مع نظرية عدم كمال الأسواق، وتضيف إليها عوامل أخرى قد تؤثر بالسالب على الاستثمارات الوافدة، مثل صعوبة الوصول للمواد الخام وارتفاع تكاليف الأيدي العاملة الماهرة في نفس البلد الأم. فهي تركز على أهمية الأجور كتكلفة عمل في جذب الاستثمار الأجنبي (السلام، ٢٠٠٧؛ الجبوري، ٢٠١٣).

وهذا ما أكدته نظرية دورة حياة المنتج حيث ركزت على أن تخفيض الأجور الناتج من تخفيض تكلفة الإنتاج هو العامل الوحيد تقريبا لتحديد مستوى المنافسة بعد زوال الفجوة التكنولوجية بين دولتين، لرفع الأرباح والمحافظة على النصيب السوقي في الخارج (الجبوري، ٢٠١٣؛ شلغوم، ٢٠١٢؛ السلام، ٢٠٠٧).

كما أكدت نظرية الموقع على كون الأجور كأحد عناصر التكاليف من أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر للتوظيف في بلد ما، بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها تسويه وإجراءات الحماية وضوابط للتجارة من الخارج، والحوافز والتسهيلات من قبل الحكومة في الدولة المضيفة وعوامل أساسية مكونه لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، كدرجة تقييد الاستثمارات الأجنبية في البلد والاستقرار السياسي والضرائب وغيرها (الجبوري، ٢٠١٣؛ شلغوم، ٢٠١٢؛ السلام، ٢٠٠٧).

كما تعددت الدراسات التي تطرقت لمحددات وآثار الاستثمار الاجنبي المباشر (داوي، ٢٠١١؛ الشريف، ٢٠١٣؛ عوض والعوران، ٢٠١٣؛ بيري وزرقين، ٢٠١٤؛ لعلمي، ٢٠١٥؛ أبو عيده والصويص، ٢٠١٥؛ العذاري، ٢٠٠٩؛ أرشيد والغصين، ٢٠١٢) والتي لم تتطرق بصفه خاصه إلى الأجور، ولكن جاءت عدة دراسات لتناول العلاقة محل البحث بعضها يتفق وبعضها يختلف مع ما ورد في النظريات السابقة.

تؤكد بعض الدراسات السابقة نظريتي عدم توازن الاستثمار الاجنبي المباشر ونظرية الموقع، كما في دراسة (محمد والهجهوج، ٢٠٠٣) حيث بينت أن سبب انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي يعود لعدم وجود العمالة الماهرة منخفضة الأجور في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي دراسة (Abdel Rahman, 2004) حيث بينت العلاقة العكسية بين تكلفة الإنتاج الإجمالية والتي تعكس تكلفة الأجور وقرارات المستثمر الاجنبي بالاستثمار في المملكة العربية السعودية، كما بينت دراسة (الغالبي، ٢٠٠٧) العلاقة العكسية بين تكلفة العمالة والاستثمار بالإضافة الى مهارة العمالة.

بالإضافة الى دراسة (نوير، ٢٠١٠) والتي تقول بأن خفض دخل الفرد سيجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الأنشطة كثيفة العمل، كما يوضح (ديري، ٢٠١٥) أن البنية الاقتصادية المتمثلة في الأجور هي احد عوامل الجذب، حيث لاحظ وجود علاقه عكسيه بين الأجور والاستثمار.

تؤيد دراسة (عبد الجواد، ٢٠١٣) نظرية دورة حياة المنتج بأن أحد أهم عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر هو وفرة الأيدي العاملة الرخيصة وأن مصر تمتلك هذه الميزة كميزه تنافسيه مقارنة بالمملكة العربية السعودية .

كما تعارض بعض الدراسات ما توصلت إليه نظريتي التحركات الدولية لرأس المال والموقع كون العلاقة عكسيه دائماً بين الأجور والاستثمار الاجنبي المباشر، والتي تخلص إلى أن هناك علاقة طرديه بينهما، مثل دراسة (احمد، ٢٠٠٨) والتي توضح ان زيادة دخل الفرد سينعكس على قوة الطلب في السوق المحلي والذي يعتبر جاذب للاستثمار الاجنبي المباشر.

بالإضافة الى بحث (حامد، ٢٠١٥) أنه لو انخفضت تكلفة العمالة أو الأجور وكانت كفاءة العمالة منخفضة فإنها ستعتبر طارد للاستثمار الاجنبي المباشر حيث إن تدريب العمالة تعتبر من التكاليف الإضافية على المستثمر.

كما تتجه دراسات أخرى الى بحث الآثار المحتملة للاستثمار الاجنبي المباشر على الأجور والدخل مثل دراسة (سليمان، ٢٠١١) والتي توضح وجود مساوئ للاستثمار الاجنبي المباشر والتي احدها ظهور تباين في مستوى الأجور، ودراسة (الشمي، ٢٠٠٧) التي بينت رأي المؤيدين للاستثمار الاجنبي بكونه يحسن مستوى الأجور كأحد المنافع الاجتماعية للاستثمار الاجنبي.

ورأي المعارضين له بأنه يؤدي إلى سوء توزيع الدخل حيث ينقسم الاستثمار إلى اجنبي ذا فنون إنتاجيه متطورة تزيد الإنتاج مما يزيد دخول العاملين فيها واستثمار وطني ذات أساليب إنتاج غير متطورة تؤدي إلى انخفاض الإنتاج مقارنة بالاستثمار الاجنبي مما يؤدي إلى انخفاض أجور العمال.

ومما سبق اتفقت النظريات على أن الأجور مهمه في جذب أو طرد الاستثمار الاجنبي المباشر، إلا أن النظريات اختلفت في طبيعة العلاقة بينهم فيما اذا كانت علاقه طرديه أو عكسيه، وهذا ما توصلت إليه الدراسات السابقة بالتطبيق على بعض من الدول النامية والمتقدمة.

إلا انه توجد ندره في الدراسات التي تتطرق لدراسة المملكة العربية السعودية عدا دراسة وحيدة قديمة (Abdel Rahman، ٢٠٠٤) وهو ما وضع وجود فجوه في الأدب الاقتصادي مختص بدراسة العلاقة بين الأجور والاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

## ٢/٢ مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر:

تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقاً لوجهة نظر الشخص أو الجهة المعرفة له، حيث يعرف الاستثمار الاجنبي بأنه "امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين بجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع السيطرة الكاملة على إدارتها وذلك سعياً وراء ربح أوفر أو عماله ارخص أو لفتح أسواق جديدة فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كميته من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة وقد يكون مشروع للتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو لأي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي" (مندور، ٢٠١٠).<sup>٧٦</sup>

يقسم الاستثمار الأجنبي المباشر وفق عدة معايير، فحسب معيار الغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار الباحث عن الثروات والباحث عن الأسواق والباحث عن الكفاءة في الأداء والباحث عن أصول استراتيجية، أما معيار الملكية فيقسم إلى استثمار مشترك واستثمار مملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي، كما أنه هناك أشكال أخرى ليست تحت أي احد من المعيارين وهي

<sup>٧٦</sup> وللمزيد من التعريفات يرجى الرجوع الى (الجبوري، ٢٠١٣؛ حمزة، ٢٠١١؛ مندور، ٢٠١٠؛ شلغوم، ٢٠١٢؛ محمد، ٢٠٠٥؛ حمزه، ٢٠١١)

مشروعات أو عمليات التجميع والاستثمار في المناطق الحرة. (الجبوري، ٢٠١٣؛ شلغوم، ٢٠١٢؛ حمزه، ٢٠١١)

### ٣/٢ الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يؤثر الاستثمار الأجنبي على الدولة المضيفة بآثار إيجابية وسلبية (مندور، ٢٠١٠؛ الجبوري، ٢٠١٣؛ السلام، ٢٠٠٧؛ شلغوم، ٢٠١٢؛ حمزه، ٢٠١١)، تختلف في مدى تأثيرها على بلد دون الأخرى: ٣/٢/١ الآثار الإيجابية:

تعوض الاستثمارات الأجنبية المباشرة نقص الاستثمارات المحلية، كما أنها تخفض عجز ميزان المدفوعات، بزيادة تدفقات رؤوس الأموال وزيادة الصادرات من إنتاج المشروعات الأجنبية، بالإضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك بسبب ارتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني، حيث تحاول المشروعات المحلية مجارة ومحاكات المشروعات الأجنبية، مما يؤدي إلى تحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتجات والخدمات المقدمة، حيث تقل الاحتكارات مما يزيد المنافسة بينهم، كما تزيد من حصيلتها من الضرائب على الإيرادات وغيرها.

كما تقلص الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حجم البطالة وتزيد في الوفورات الاقتصادية، والذي سينعكس على زيادة في الأجور والقدرات الإنتاجية، يتوقف ذلك على عدة عوامل منها مستوى مهارة العمال في الدولة المضيفة وممارسات الشركة المستثمرة والبيئة التي تعمل فيها، فهناك أنشطة تتطلب عماله أكبر وهناك أنشطة تعتمد على الآلات، علاوة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال المحلية وأصحاب الكفاءات ويمدها بالأصول المختلفة والنادرة في تلك الدولة، مثل التكنولوجيا ورأس المال والمهارات الإدارية وغيرها.

### ١/٣/٢ الآثار السلبية:

قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة حيث أن بعض المستثمرين الأجانب يشترون شركات قائمه بالفعل، كما أنه وبسبب التقدم التكنولوجي فإنهم سيستبدلون العمال بالآلات كما أنه سينتج عنه تقدم على الشركات المحلية التي لا تستخدم التكنولوجيا في إنتاجه مما ينتج عنه إفلاس الشركات المحلية مما يؤدي لزيادة البطالة وتعميقها.

هذا بالإضافة إلى أنه وبسبب التفاوت في ظروف البيئة المحلية والطبيعية وتطور أساليب الإدارة والتنظيم فإنه سينعكس ذلك على أنه لن يكون هناك فرص كافية لاكتساب أو تطوير مهارات العمال

المحليين، كما انه أحيانا تكون الأرباح اكبر من واردات تدفقات رأس المال كما أن هذه الأرباح أو جزء منها قد تحول للخارج فتستنزف الموارد المحلية دون أحداث فائدة تذكر في اقتصاد الدولة المضيفة.

وما يزيده سوءاً كون هذه المشروعات ممولة من الأسواق المحلية، أو أن تكون الدولة قد أزلت أو قللت الرسوم الجمركية والضرائب على الأرباح لذلك النوع من الاستثمارات بهدف جذبها مما ينعكس سلباً على تخفيض الإيرادات العامة للدولة خصوصاً إذا كانت أهداف المستثمر الاجنبي تحقيق أهداف معينة لدولته الأم، بالإضافة الى انه قد تحتكر الشركات الأجنبية التكنولوجيا لأنها سر تنافسيتها.

أو أن تكون التكنولوجيا المحولة متقدمة جداً لدرجة أنه لا يمكن للدولة المضيفة أن تستوعبها، أو العكس بأن تكون متقدمة جداً بحيث لا يمكن للدولة المضيفة أن تستوعبها، فتبقي على الفجوة التكنولوجية بين البلد المضيف والبلدان المتقدمة، بالتالي فإن الدولة ستتحمل تكاليف تحويل التكنولوجيا الباهظة دون الاستفادة منها.

يخلق الاستثمار الاجنبي المباشر مشكلة القيمة المضافة التي تحصل عليها الدولة المضيفة وذلك في حالة ما اذا كان المستثمر يتركز في قطاع المواد الخام والمناجم، أو أن يكون يستورد كل مستلزماته من الخارج ليتم تصدير إنتاجها وأرباحها للخارج، كما تقوم المشروعات بضغوط من أجل تنمية المشروع حتى لو كان يتعارض مع مصالح الدولة المضيفة، كما إنه من الممكن أن تحاول تلك الشركات تعميق نفوذها سياسياً واقتصادياً بهدف الاستفادة منها.

### ٣/ الاطار التحليلي:

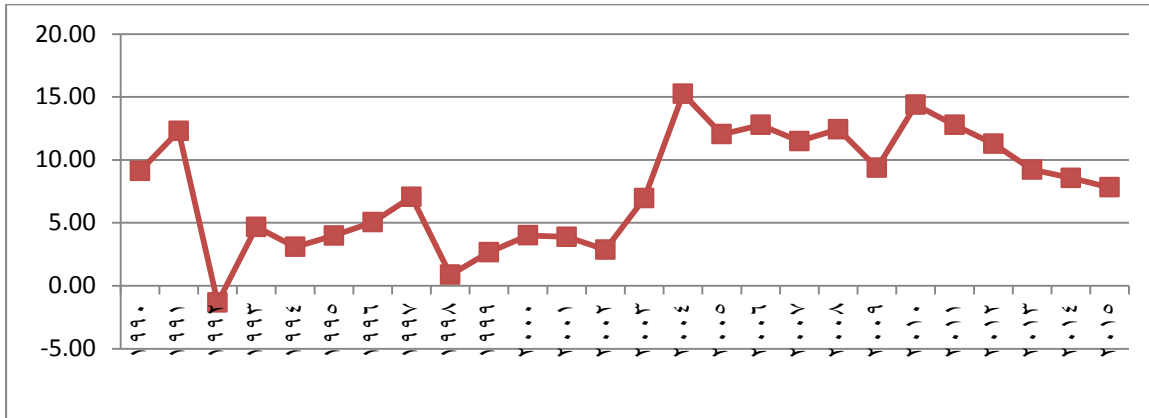
يتناول الاطار التحليلي للدولة محل البحث، حيث يستعرض أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، ومناخه، وتطوره، فضلاً عن التطرق إلى تطور الأجور<sup>٧٧</sup>.

#### ١/٣ تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أكثر فعالية في تخصيص الموارد، كما يعتبر مصدراً لنقل التكنولوجيا، مما يزيد النمو الإنتاجي والاقتصادي، حيث يوضح الشكل (١) الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي.

<sup>٧٧</sup> يقصد بها الأجور الحكومية وتتضمن الأجور النقدية وهي شامله أجور السعوديين وغير السعوديين ( الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٥ )

الشكل (١): الناتج المحلي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية في الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)



المصدر: أعد من قبل الباحثة، بالاعتماد على مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥

حيث يلاحظ من الشكل (١)، أنه خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥) ارتفعت معدلات النمو للناتج المحلي للقطاع غير النفطي ب ١٢,٠٣، وذلك نتيجة زيادة معدلات الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدل ٥٢٢,٩١% حيث تقدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الفترة (٧٢٨٢,٥ - ٤٥٣٦٣,٧٥) على التوالي.

حيث أنه تحدث هذه الزيادة في معدلات الاستثمارات بسبب اهتمام الحكومة بتقديم تسهيلات لتشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي بشكل اكبر، بالاضافه إلى ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، وانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية .

وينتج عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كزياده في معدلات الأجور حيث بلغ معدل نمو إجمالي الأجور في نفس الفترة ٩,٣٣%، بالاضافه إلى هذا يصل عدد العاملين في نفس الفترة (٧٦٣,٢٦٥ - ٧٨٣,٢٧٦) بمعدل نمو قدره ٣%، والذي يعني زيادة فرص العمل.

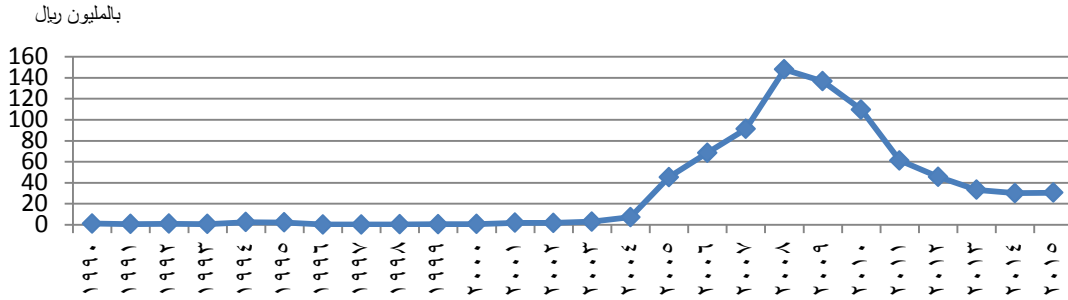
كما تزيد الواردات الرأسمالية للمملكة في نفس الفترة بقيمة (31,143 - 41,872) مليون ريال سعودي على التوالي بمعدل نمو قدره ٣٤%، هذا يعني أن هناك تطور تكنولوجي حدث في تلك السنه والذي ترافق مع زياده في الاستثمار الاجنبي المباشر والذي تجسد في زيادة الواردات من الآلات. (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠٠٦؛ مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥؛ unctad statistics، 2015)

حيث يظهر اهتمام المملكة بالاستثمار الاجنبي المباشر، في السماح للمستثمر الاجنبي بالاستثمار، إما عن طريق التملك التام أو بالاشتراك مع مستثمر وطني، بالاضافه إلى السماح لهم بالاستثمار في



جميع القطاعات ما عدا المجالات المستثناة<sup>٧٨</sup>، وهذا ما انعكس إيجاباً على الاستثمار الاجنبي المباشر فيها (الناجم والقدير، 2009)، ويوضح الشكل (٢) تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

الشكل (٢): تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)



المصدر: أعد من قبل الباحثة، بالاعتماد على unctad statistics (٢٠١٦)

يلاحظ من الشكل (٢) أنه في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦) كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد بدأت عند ١١٧٠، حتى وصلت إلى ٢٤٠، بمعدلات نمو متناقصة بلغت ٩٨%، ومنخفضه نسبياً وذلك قبل بدء الخطط التنموية فلم تكن البنية الأساسية جاذبة للاستثمار.

أما في الفترة من (١٩٩٧-١٩٩٩) فقد ظهر أول نظام ينص على عدم مرونة الاستثمار داخل البلد للمستثمر الاجنبي باستثناء النشاطات التي تحتاجها التنمية مع توفر الخبرة اللازمة، وقد تراوحت معدلات الإستثمار الاجنبي المباشر بين 213.75 و 461.25 بمعدل نمو متزايد ٣١% . (الناجم والقدير، ٢٠٠٩)

وفي الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٠) ارتفع معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 48.78% وذلك عقب فتح المجال للمستثمرين الأجانب للمنافسة بالدخل في جميع المجالات بشرطين أن لا تكون ضمن الأنشطة المستثناة وأن لا يقل حجم تمويلها عن الحدود الدنيا وفقاً للنشاط<sup>٧٩</sup>. (الناجم والقدير، ٢٠٠٩)

يبدأ ارتفاع الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل كبير في الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٥) بمعدل ٥٢٢,٩١%، وذلك عقب تقديم الحكومة تسهيلات لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية. (الناجم والقدير، ٢٠٠٩)

تزايد الاستثمار الاجنبي المباشر حتى وصل أوجه في العام ٢٠٠٨ حيث وصل معدل نموه إلى ٦٢,٢٥%، ثم بدأ بالتناقص بمعدل ٧,٦٠%، وذلك بسبب الأزمة العالمية حتى وصل إلى أدنى

<sup>٧٨</sup> قائمة الأنشطة المستثناة يصدرها دورياً المجلس الاقتصادي الأعلى. (الناجم والقدير، ٢٠٠٩)

<sup>٧٩</sup> مليون ريال للنشاط الخدمي، ٥ ملايين ريال للنشاط الصناعي، ٢٥ مليون ريال للنشاط الزراعي، ٣٠ مليون ريال لاستثمار وتملك العقار. (الناجم والقدير، ٢٠٠٩)

درجاته في العام ٢٠١٢ فقد وصل معدل نموه إلى -٢٥,٣٠%، إلا أنه في ٢٠١٤ بدأ في التزايد مرتاً أخرى بمعدل ٥,٢٠%. (2015, unctad statistics)

### ٢/٣ مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر:

تستدعي أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر البحث في مناخ الاقتصادي للمملكة والمميزات والمعوقات لمناخ المملكة الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر .

#### ٢/٣/١ معوقات مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر:

تعتبر المملكة احدى الدول التي لم يتأثر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها بالرغم من كون معوقات الاستثمار الاجنبي في دول الخليج العربي تركزت في معوقات عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، والعوامل الكامنة، والمتطلبات الأساسية. (تقرير مناخ الاستثمار، ٢٠١٦)

إلا أن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على النمو للقطاع النفطي، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما استدعى وضع أنضمة تجاريه حره تتيح الاستيراد بسرعه وذلك لسد الطلب، بالاضافه إلى أن زيادة العمالة الأجنبية يزيد من عرض العمالة فيقلل أجور العمال. (الغنيم والمحيميد، ٢٠١٠)

كما يصعب الحصول على التراخيص لممارسة الأعمال، أو حصولهم على أذونات إصدار صكوك أو المستندات المحلية، خصوصا في ظل ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، إلا أن المملكة سعت جاهده في سبيل تسهيل عملية تخليص التراخيص والبدء بممارسة الأعمال.

وقد كانت المملكة في المركز الأول عربيا والمركز ١٢ عالميا وذلك حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. (الناجم والقدير، ٢٠٠٩؛ الغنيم والمحيميد، ٢٠١٠؛ المالكي والعسيري، ٢٠٠٦؛ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠١٢).

حيث تطبق المملكة قرار السعودية بعد صدور القرار عام ١٩٩٠ بعد الخطة التنموية الخامسة، فبالرغم من ارتفاع أجورهم إلا أنه وبسبب انخفاض كفاءة العمالة المحلية انخفضت الإنتاجية، فكان لابد من أن تقدم المملكة برامج تدريب تزيد من كفاءة العمالة المحلية، بالاضافه إلى اتباعها لسياسات تقلل من أجور العمالة. (الناجم والقدير، ٢٠٠٩؛ الغنيم والمحيميد؛ تقرير الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠)

#### ٢/٣/٢ مميزات مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر:

تحتل المملكة المركز الثاني بالنسبة لدول الخليج العربية بعد الامارات العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار ٣٠,٣٧٥ مليار ريال سعودي، والتي كان للقطاع العقاري الجزء الأكبر، حيث تتصدر دول الخليج العربي الدول العربية الجاذبة للاستثمارات للعام ٢٠١٦ والتي احتلت

الدول العربية المركز الرابع عالمياً من أصل ٧ مجموعات جغرافية<sup>٨٠</sup> حول العالم، وذلك حسب مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار. (تقرير مناخ الاستثمار، ٢٠١٦)

حيث تتميز المملكة بالاستقرار الاقتصادي ووجود الأمن والاستقرار حتى السنتين الأخيرتين أثر الحروب التي تخوضها المملكة، وانفتاح اقتصادها حتى قبل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وتعدد علاقاتها الاقتصادية الخارجية، ووجود الأسواق الخليجية بالقرب من سوق المملكة والتي يمتاز كل منهما بارتفاع القوة الشرائية فيها بسبب ارتفاع أعداد سكانها وارتفاع معدلات أجورها والذي يتيح للاستثمار الاجنبي المباشر بالعبور بين تلك الأسواق، حيث يشير مؤشر مستوى أداء الاقتصادي الكلي بأداء عالمي جيد جداً للخليج، كما يشير مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه بأداء متوسط عالمياً لدول الخليج والتي تصدرت الدول العربية. (الغنيم والمحيميد، ٢٠١٠؛ المالكي وعسيري، ٢٠٠٦؛ تقرير مناخ الاستثمار، ٢٠١٦)

كما تتميز المملكة بأفضل بنيتها التحتية في الشرق الأوسط وذلك عقب قراراتها في كل من الخطط التنموية الأولى إلى الرابعة للفترة (١٩٧١-١٩٩٠)، بالإضافة إلى إنشاء المدن الصناعية في الرياض والدمام والجبيل وينبع وغيرها، بهدف تقليص تكاليف وحدات العمل حيث يتم تأجير الأراضي وتقديم الخدمات بأسعار رمزية، كما أنها مزودة بمرافق متطورة تحتوي الصناعات البتروكيميائية ومصافي النفط وغيرها، حيث يشير مؤشر عوامل التميز التكنولوجي بأداء جيد عالمياً لدول الخليج حيث تصدر قائمة الدول العربية. (المالكي والعسيري، ٢٠٠٦؛ الناجم والقدير، ٢٠٠٩؛ الغنيم والمحيميد، ٢٠١٠؛ آل عبيه وعرب، ٢٠١١؛ تقرير مناخ الاستثمار، ٢٠١٦)

حيث تبسط المملكة الإجراءات الجمركية وتقدم إعفاءات من الضرائب الجمركية على السلع الرأسمالية، وتخفيض الضرائب على الأرباح، ومنع الازدواج الضريبي عليها وذلك حسب اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات، كما تسمح بترحيلها في حال وجود خسائر على الشركة، كما توفر تسهيلات تمويلية لتغطية متطلبات رأس المال يقدم من صندوق التنمية الصناعي، خصوصاً وأنها تتميز باستقرار أسعار الفائدة المحلية فيها، حيث يشير مؤشر عناصر التكلفة بأداء جيد جداً عالمياً للدول الخليجية والتي تصدر قائمة الدول العربية، كما يشير مؤشر الأداء اللوجستي بأداء جيد عالمياً حيث تصدرت المملكة قائمة الدول العربية. (الناجم والقدير، ٢٠٠٩؛ الغنيم والمحيميد، ٢٠١٠؛ تقرير الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٦؛ تقرير مناخ الاستثمار، ٢٠١٦)

كما تتوفر في المملكة المواد الخام، معادن تعدينه وصناعيه، مما يخفض التكاليف التشغيلية، بالإضافة إلى كون إنتاجية العامل مرتفعة مقارنة بالعمالة في الدول العربية الأخرى، إلا أنها تعتبر منخفضه مقارنة بإنتاجية العامل في الدول المتقدمة، وهذا ما يشير له مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

<sup>٨٠</sup> المجموعات الجغرافية: دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أفريقيا، أمريكا اللاتينية، شرق آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا ووسط آسيا، جنوب آسيا، والدول العربية.

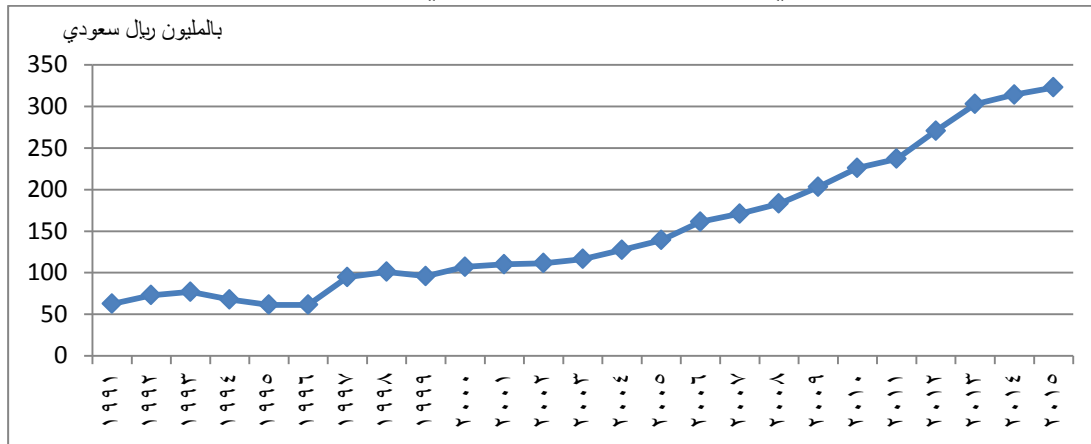
لدول الخليج والتي كان أدائها جيد عالمياً. (الناجم والقدير، ٢٠٠٩؛ الغنيم والمحيميد، ٢٠١٠؛ تقرير مناخ الاستثمار، ٢٠١٦)

بالإضافة إلى أنها توفر مجالاً أوسع لتسوية المنازعات التجارية والاستثمارية، وذلك وفق ما نص عليه في نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية والتي تتيحها المملكة للمستثمرين المحليين والأجانب وذلك من العام ١٩٦٢، كما أنها تساوي في تخليص المعاملات بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث يشير مؤشر البيئة المؤسسية بأداء متوسط عالمياً لدول الخليج والتي هي في المرتبة الأولى بالنسبة لقائمة الدول العربية. (الناجم والقدير، ٢٠٠٩؛ المالكي وعسيري، ٢٠٠٦؛ تقرير مناخ الاستثمار، ٢٠١٦)، كما تمثل الأجور محدداً مهماً، والذي سيتم تحليل علاقته بالاستثمار الاجنبي المباشر بالتفصيل في النقطة التالية.

### ٣/٣ جاذبية تكلفة الأجور للاستثمار الاجنبي:

يمكن القول أن مستوى الأجور في المملكة يتصاعد بشكل منتظم وبشكل متصاعد، لأنها تعتمد بشكل اكبر على الناتج المحلي الإجمالي والذي عادةً ما يكون إيجابياً، وذلك بسبب اعتماده على النفط، ويوضح الشكل (٣) تطور إجمالي الأجور في المملكة العربية السعودية.

الشكل (٣): تطور الأجور في المملكة العربية السعودية في الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)



المصدر: أعد من قبل الباحثة، اعتماداً على الهيئة العامة للإحصاء (سنوات متفرقة)

يلاحظ من الشكل (٣)، أنه في الفترة (١٩٩١-١٩٩٣) ينمو إجمالي الأجور<sup>٨١</sup> بمعدلات نمو متزايدة ٦% حيث بلغت في تلك الفترة (62484.5-76963.7) على التوالي، وقد يعود ذلك لزيادة معدلات أعداد العاملين الحكوميين في تلك الفترة بـ ٢% حيث بلغ عددهم (٥٨٠٢٦٥ - ٥٨٩٢٩٨) على التوالي. (تقرير الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٦؛ الهيئة العامة للإحصاء)

ثم تبدأ الأجور بعد تلك الفترة بالتناقص وهي الفترة الوحيدة التي تناقصت فيها الأجور (١٩٩٤-١٩٩٦) بمعدلات نمو -١٢% و -٩% للعامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بأجور قدرها 67712.7 و 61408.7

<sup>٨١</sup> إجمالي الأجور عباره عن أجور القطاع الحكومي مضاف إليها البدلات و المرتبات.

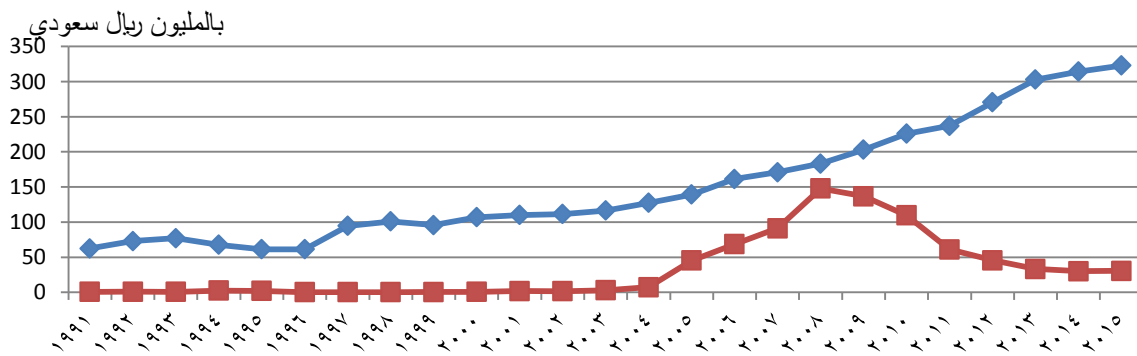
على التوالي، حتى تستقر معدلات النمو عند الـ ١٩٩٦، وقد يكون بسبب ارتفاع في أعداد الموظفين الجدد خصوصاً بعد حرب الخليج في ظل الاستصلاح والسعي للنمو الاقتصادي، حيث بلغ عدد العمال خلال لفته (١٩٩٥-١٩٩٦)، (٦٧٤٥٥٤-٦٩٤٧٧٠) على التوالي بمعدل نمو ٣% (تقرير الاقتصاد والتخطيط؛ الهيئة العامة للإحصاء؛ مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥).

ثم يبدأ إجمالي الأجور بالتزايد بمعدلات نمو متزايدة من الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥) بمعدلات نمو تتراوح بين ١% و ١٦% ويرجع هذا التزايد في معدلات الأجور الى الاستصلاحات المتزايدة وتطور الوزارات المهمة بالصناعة والاستثمار، حيث ارتفع عدد العاملين في القطاع الحكومي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) الى (١٠٨٩٥٠١-١٢٢٤٨٢١) عامل ليصل معدل النمو للعاملين الى ١٢% (تقرير الاقتصاد والتخطيط؛ الهيئة العامة للإحصاء؛ مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥).

### ٣/٤ علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالأجور:

يتم تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومستويات الأجور، وذلك لتوضيح طبيعة العلاقة بينهما ومدى تأثيرها ببعض لذلك توجب عرض الشكل (٤) والمتمثل بإجمالي الأجور والاستثمار الاجنبي المباشر .

شكل (٤): الاستثمار الاجنبي المباشر والأجور في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥):



المصدر: اعد من قبل الباحثة، اعتماداً على الهيئة العامة للإحصاء (أعداد مقترقة)؛ unctad statistics (٢٠١٦)

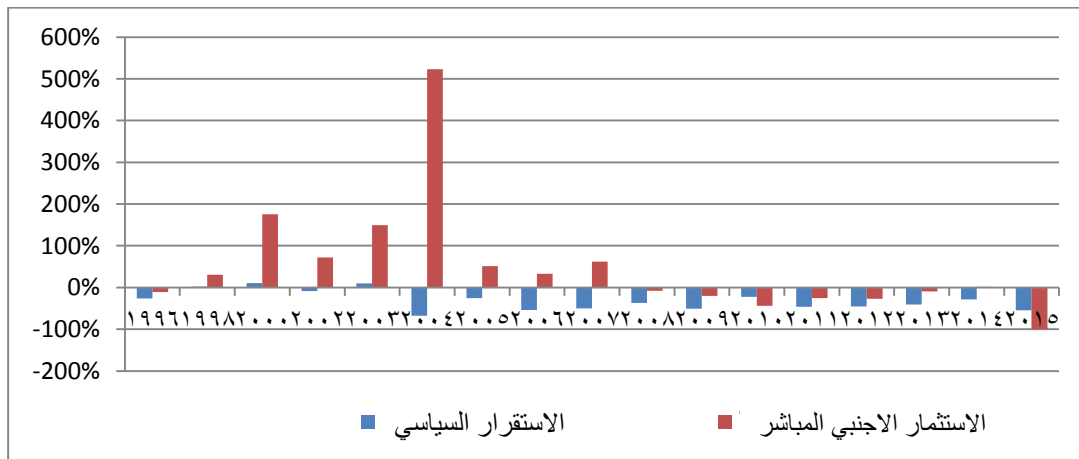
ويتضح من الشكل (٤) انه لم تظهر العلاقة العكسية الا في الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥) وذلك عقب الازمه المالية العالمية، حيث شهدت الاستثمارات انخفاضاً تزامن مع ارتفاع الاجور، الا انه في الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤) نجد ان العلاقة طردية بشكل عام، مما يوضح عدم وجود علاقه ارتباط بين حركة المنحنيات.

وهذا يستدعي لبحث العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي كأحد المحددات التي قد تكون هي السبب في انجذاب المستثمرين الاجانب.

### ٣/٥ الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي:

يلاحظ في الفترة الأخيرة تأثر اقتصاد الدول العربية متأثراً بالربيع العربي، وتبعاً لذلك تأثرت المملكة كأحد الدول العربية بالإضافة الى خوضها الحروب شمالاً وجنوباً، مما استدعى الرجوع الى بيانات الاستقرار السياسي كأحد المحددات وذلك حسب البيانات المتوفرة<sup>٨٢</sup>، وذلك من خلال استعراض الشكل (٥).

الشكل (٥): الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٥):



المصدر: اعد من قبل الباحثة، بالاعتماد على بيانات World governance Indicators (٢٠١٦)؛ unctad statistics (٢٠١٦).

يلاحظ من الشكل (٥)، كون العلاقة بينهما طردية اغلب الفترات خصوصا في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)، حيث بلغ كلا من الاستقرار السياسي في تلك الفترة ما بين (-0.22) و (-0.54)، (World Governance Indicators, 2016) خلال تلك الفترة للعامين (٢٠١٠) و (٢٠١٥)، والذي كان في نفس الفترة معدل الاستثمار الاجنبي المباشر عنده (-0.44) و (-1) (unctad statistics , ٢٠١٦).

بينما كانت العلاقة عكسية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، حيث بلغ الاستقرار السياسي في تلك الفترة ما بين (-0.68) و (-0.25) (World Governance Indicators, 2016) للعامين (٢٠٠٤) و (٢٠٠٥) على التوالي، والذي كان معدل الاستثمار الاجنبي المباشر عنده (٥,٢٣) و (٠,٥١) unctad statistics, ٢٠١٦) مرتبه على التوالي.

<sup>٨٢</sup> توفرت البيانات من (٢٠١٥-١٩٩٦) باستثناء بيانات الأعوام (١٩٩٧، ١٩٩٩، ٢٠٠١)

ومما سبق نستنتج انه قد يكون احد اهم الأسباب الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية هو الاستقرار السياسي والذي لوحظ انهما يرتبطان بعلاقة طردية.

#### ٤/ النموذج القياسي :

يهدف النموذج القياسي إلى قياس مدى تأثير انخفاض الأجور على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، ويتناول توصيف متغيرات النموذج، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = C + \beta_1 X_1 - \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 - \beta_4 X_4 + \mu \quad (1)$$

حيث يعبر  $C$  عن القاطع، وتمثل  $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$  معاملات النموذج المراد تقديره، ويتضمن النموذج القياسي على متغير تابع  $Y$  يتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر المدين .

ويمثل  $X_1$  الأجور، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في الأجور، ويمثل  $X_2$  الصادرات، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في الصادرات، ويمثل  $X_3$  التراكم الرأسمالي، وتم قياسه بمعدل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي حسب نوع البضائع الرأسمالية بقيم المشتريين بالأسعار الجارية، كما يمثل  $X_4$  التضخم، وتم قياسه بمؤشر معدل التغير في التضخم.

وتشير دراسة (AbdelRahman، ٢٠٠٤) إلى وجود علاقة عكسية بين تكلفة الإنتاج الإجمالية والتي تعكس تكلفة الأجور وقرارات المستثمر الاجنبي، كما أشارت (عمر، ٢٠٠٧) إلى أن العلاقة طردية بين الصادرات والاستثمار الاجنبي المباشر، كما وضحت دراسة (AbdelRahman، ٢٠٠٤) أن العلاقة طردية بين التراكم الرأسمالي والاستثمار الاجنبي المباشر، كما بينت دراسة (سليمان، ٢٠١١) العلاقة العكسية بين التضخم والاستثمارات الأجنبية المباشرة كجزء من عناصر الاقتصاد، ويعبر  $\mu$  عن المتغير العشوائي للنموذج.

وقد تم الاعتماد في الحصول على بيانات النموذج على مؤسسة النقد للحصول على بيانات الصادرات والتضخم والتراكم الرأسمالي، كما تم الرجوع للهيئة العامة للإحصاء في إيجاد بيانات الأجور، وUNCTAD للحصول على بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر.

## ١/٤ تحليل سكون السلاسل الزمنية وتحليل الارتباط:

يتطلب تقدير النموذج القياسي إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة، والذي يهدف الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات خلال المدة الزمنية للبحث، والتأكد من مدى استقرارها، حتى يمكن تقدير النموذج القياسي لهذا البحث بطريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك لتجنب الانحدار الزائف، وذلك كما في الجدول (١):

جدول (١): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

variables	Prob.	t-statistic	Exogenous
Y	0.0074	3.867254	Constant
X1	0.0069	3.986129	Constant
X2	0.0057	٣,٩٨٥٥٨٩	Constant
X3	0.0649	2.861737	Constant
X4	0.0078	3.847010	Constant

المصدر: اعد بواسطة الباحثة.

ويتضح من الجدول (١) أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ساكنة، حيث تم استخدام اختبار augmented Dickey fuller فقط في هذا البحث.

ويتطلب لتقدير النموذج القياسي التأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، ولتجنب هذه المشكلة أثناء التقدير وللوصول إلى افضل نتائج للتقدير بحيث تخلو من المشكلات القياسية التي قد تؤثر على جودة التقدير والنتائج المتحصل عليها، يتطلب تطبيق مصفوفة الارتباط كما في الجدول (٢):

جدول (٢): مصفوفة الارتباط

Correlation					
	Y	X1	X2	X3	X4
Y	١,٠٠٠٠٠٠	٠,٢٠٧٢٣٢	٠,٢٦٦٦٨١	٠,٢٢٧٠٢٥	-٠,٢٥٩٤٤٨
X1	٠,٢٠٧٢٣٢	١,٠٠٠٠٠٠	٠,١٠٧٢١٧	-٠,٢٤٥٠٩٩	-٠,١٤٤٤٦٨
X2	٠,٢٦٦٦٨١	٠,١٠٧٢١٧	١,٠٠٠٠٠٠	٠,٤٨١٤٧١	-٠,٢٢٥٤١٢
X3	٠,٢٢٧٠٢٥	-٠,٢٤٥٠٩٩	٠,٤٨١٤٧١	١,٠٠٠٠٠٠	٠,١٨١٨٨٠
X4	-٠,٢٥٩٤٤٨	-٠,١٤٤٤٦٨	-٠,٢٢٥٤١٢	٠,١٨١٨٨٠	١,٠٠٠٠٠٠

المصدر: اعد من قبل الباحثة.



يتبين من الجدول (٢) أنه لا توجد علاقة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، مما يفيد إمكانية إجراء التقدير بدون تأثر النتائج بمشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

#### ٢/٤ نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي في هذا البحث على طريقة المربعات الصغرى العادية<sup>٨٣</sup>. حيث يمكن معرفة ما إذا كان هناك مشكلة ارتباط تسلسلي بين البواقي من قيمة (Durbin-Watson)، كما يمكن معرفة طبيعة ونوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع وذلك بالنظر الى معنوية كل داله، بالإضافة الى معرفة نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع بالنظر إلى قيمة  $R^2$ ، ثم يتم النظر الى  $\text{prob}(F\text{-statistic})$  والتي تعكس جودة النموذج القياسي ككل، وذلك بالنظر الى نتائج التقدير في الجدول (٣).

جدول (٣): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-.٢٢٣٩٦٠	١,٢٠٢٤٥٦	-.١٨٦٢٥٢	٠,٨٥٤٢
X2	٠,١١٩٠٥٣	١,٠٦١٨١١	٠,١١٢١٢٣	٠,٩١١٩
X3	١,٧٦٣٣٧٤	٢,٠٧٨٠٨٦	٠,٨٤٨٥٥٧	٠,٤٠٦٧
X4(-١)	-١٩,٣٩٦٠٢	٦,٠٩٤٨٣٤	-٣,١٨٢٣٧١	٠,٠٠٤٩
C	٠,٤٩٣٥٣٦	٠,٢٨٧٩٧٥	١,٧١٣٨١٥	٠,١٠٢٨
R-squared	٠,٤٣٧٤٧٥	Mean dependent var	٠,٤٦١٤٧٢	
Adjusted R-squared	٠,٣١٩٠٤٩	S.D. dependent var	١,٣١٧٢٢٠	
S.E. of regression	١,٠٨٦٩٦٧	Akaike info criterion	٣,١٨٧٧١١	
Sum squared resid	٢٢,٤٤٨٤٤	Schwarz criterion	٣,٤٣٣١٣٩	
Log likelihood	-٢٢,٢٥٢٥٣	Hannan-Quinn criter.	٣,٢٥٢٨٢٣	
F-statistic	٣,٦٩٤٠٧٧	Durbin-Watson stat	٢,٢١٧٨٨١	
Prob(F-statistic)	٠,٠٢١٨١٠			

المصدر: اعد بواسطة الباحثة.

فكما يُلاحظ من الجدول (٣)، أن قيمة اختبار (Durbin-Watson) تساوي (٢,٢١)، ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين البواقي.

وتوضح النتائج علاقه المتغير التابع  $Y$  والمتمثل بالاستثمار الاجنبي المباشر وباقي المتغيرات المستقلة، حيث يلاحظ أن العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والأجور  $X_1$  غير معنويه، وهذا ينفي ما ذكر في فرضية البحث والتي فرضت وجود علاقه في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥)، كما يلاحظ أنه لا توجد علاقه معنويه بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الأخرى، ما عدا التضخم والمتمثل في  $X_4(-١)$ ، والذي يوضح كون العلاقة معنويه عكسيه بين المتغيرين، فزيادة التضخم بـ ١% سيقبل توافد الاستثمار الاجنبي المباشر بـ ١٩,٣%، وقد تم تطبيق الإبطاء الزمني

<sup>٨٣</sup> تم استخدام برنامج (E-views) في تقدير النموذج القياسي.

عليها، وذلك لان التضخم في السنة السابقة تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب في السنة التالية وليس في نفس تلك السنة.

وعند النظر إلى قيمة ( $R^2$ )، والتي تساوي (٠,٤٣٧٤٧٥) فهذا يعني أن المتغيرات المستقلة جميعها تفسر ٤٣% من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Y) والذي يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، والنسبة المتبقية تعبر عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي وهو ما يعبر عنها بالمتغير العشوائي  $\mu$ ، كما تشير  $\text{prob}(F\text{-statistic})$  والتي تساوي (0.021810) الى جودة النموذج القياسي ككل عند مستوى معنويه (٥%)، أي أن النموذج القياسي معنوي إحصائياً.

### النتائج والتوصيات :

هدف البحث إلى تحليل الآثار التي قد تنتج من تغير الأجور على انجذاب الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٥) وذلك لمعرفة الأثر الذي قد ينتج عن السياسات الأخيرة التي اتبعتها الحكومة السعودية خلال العام ٢٠١٥ بتخفيض بعض من أجور العاملين وبدلاتهم على تدفقات وقرارات المستثمرين الأجانب في الاستثمار فيها أو عدمه. حيث تنص الفرضية على أنه يؤدي خفض الأجور والرواتب إلى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، حيث تكمن أهميته بكونه يضيف سنوات احدث من الدراسات السابقة بالاضافه الى كونه يتناول العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص على الأجور والذي لم تتناوله دراسات سابقة من قبل، حيث اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال توضيح مفهوم الاستثمار الاجنبي وأشكاله، وأثاره الاقتصادية الإيجابية والسلبية على الدولة المضيفة له، والأسلوب القياسي في صياغة نموذج انحدار متعدد لبيانات سلسله زمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

حيث بين الاطار النظري، النظريات للأسباب المفسرة لظهور أو انجذاب المستثمرين الأجانب لبلد معين، مثل نظرية التحركات الدولية لرأس المال، وعدم كمال الأسواق، وعدم التوازن للاستثمار الأجنبي المباشر، ودورة حياة المنتج، والموقع والتي قد لا تكون بالضرورة تنطبق في بعض الدول كما حصل في الفترة الأخيرة للمملكة، والذي لعب الاستقرار السياسي فيها الدور الأساسي، ومدى اتفاق أو عدم اتفاق الدراسات السابقة مع ما ذكر في النظريات، إلا انه وبالرغم من اتفاق النظريات على أهمية الأجور في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن فجوة الأدب تظهر في اختلاف الدراسات على طبيعة العلاقة بين المتغيرين كما توجد ندره في الدراسات التي تتطرق لبحث العلاقة في السعودية، هذا بالإضافة الى إيضاح مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله وفق اكثر من معيار، وإيضاح الآثار الاقتصادية الإيجابية على الدولة المضيفة مثل تعويض نقص الاستثمارات المحلية وغيرها من آثار إيجابية، كما

يوضح البحث بعض من الآثار السلبية التي تحصل نتيجة زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية على البطالة مثلا وغيرها من الآثار السلبية الأخرى.

كما يبين الإطار التحليلي، تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة حيث يلاحظ ارتفاع معدلات النمو للقطاع غير النفطي وأثره الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وانعكاس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كزياده في معدلات الأجور، كما أثر طرديا على معدل البطالة والتطور التكنولوجي، وكونه كان مستقر تم ارتفاع بشكل كبير حتى وصل لأعلى مستوياته ثم بدء بالانخفاض بعد الأزمة العالمية ليستقر بعدها خلال السنتين الأخيرتين وأسباب ذلك، كما يوضح مميزات ومعوقات مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، حيث وضح مميزات مناخ الاقتصادي في المملكة بمركز المملكة عالميا وبين الدول العربية والخليجية في قائمة الدول الجاذبة للاستثمارات للعام ٢٠١٦، وكون المملكة تتمتع بالاستقرار والأمن والانفتاح الاقتصادي وغيرها، أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه المملكة فقد تركزت على عوامل التقدم التكنولوجي، وتطبيقها لنظام السعودة وغيرها. كما بين جاذبية تكلفة الأجور للاستثمار وكونه لا يتأثر كثيرا بمعدلات الاستثمارات الأجنبية فهو متصاعد بمعدل متزايد.

إلا انه في الإطار القياسي، توصل البحث الى انه لا توجد علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والأجور، وهذا ما تعارض مع ما ورد في الفرضية السابقة، وقد يكون سبب ذلك ما تمر به المملكة العربية السعودية في الفترة الأخيرة من حروب وعدم استقرار سياسي أدى الى ابتعاد المستثمرين الأجانب عن المملكة هذا بالإضافة على انخفاض أسعار النفط وغيرها، وهذا ما اتفقت معه الدراسة التحليلية بعدم وجود علاقة بين المتغيرين، والذي تم إثباته بنتائج التقدير النموذج القياسي.

يستنتج مما سبق كون الأجور لا تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب والذي تم إثباته في كلا الإطارين التحليلي والقياسي والذي لم يتوافق مع ما ذكر في دراسة (AbdelRahman, 2004) حيث أكدت كون الأجور تأثر عكسيا على قرارات المستثمرين الأجانب، كما انه لم يتوافق مع ما فرض في فرضية البحث، وقد يكون ذلك بسبب انه في الفترة الأخيرة لم تكن المملكة مستقرة سياسيا والذي لم يظهر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار حيث ضمت المملكة مع باقي دول الخليج كلها والتي قد تكون لم تخوض تلك الحروب معها بنفس الدرجة مما اسفر عنها ارتفاع ذلك المؤشر، بالاضافه الى كون المستثمرين الأجانب ينظرون الى العالم العربي بشكل عام والذي كان متأثرا بالاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تبعت الربيع العربي والذي ابعد المستثمرين الأجانب عن العالم العربي بشكل كلي.

ومما سبق، يوصي البحث صانعي القرار بالاستمرار في سياسة تخفيض الأجور فهي لا تؤثر على قوة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لعدم وجود علاقة بينهم، كما يوصي البحث بأهمية دعم

الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية والمنطقة العربية بشكل عام لأنها قد تكون المؤثر الأكثر تأثيراً على جذب المستثمرين الأجانب، كما توصي بالمزيد من الدراسات المستقبلية حول موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى يمكن توجيه صانعي القرار إليها.

## أولاً: المراجع العربية:

أبو عيده والصويص، عمر وخالد (٢٠١٥)، "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الفلسطيني: دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٤-٢٠١٢"، مجلة البحوث والدراسات العربية، مصر، العدد ٦٢، ص ص ٦٧-١٠١.

احمد، فايز (٢٠٠٨)، "الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر"، مجلة البحوث الإدارية، مصر، المجلد ٢٦، العدد ٢، ص ص ١٠٠-١٣٥.

البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (٢٠١٢)

الجبوري، عبدالرزاق (٢٠١٣)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، ص ص ٣١-٧٤.

الحسن، حاتم (٢٠١٤)، الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، لبنان، ص ص ٣٢-٣٦.

الحصادي، ايمان (٢٠١٥)، "الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل جذبه للاقتصاد الليبي"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، عدد خاص.

السلام، رضا (٢٠٠٧)، محدثات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، الطبعة الاولى، مصر، ص ص ٣٨-١٠٧.

العذاري، عدنان (٢٠٠٩)، "اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الاردني"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، مجلد ١٦، العدد ٤٦، ص ص ١٥٦-١٧٦.

الغالب، عبدالمحسن (٢٠٠٧)، "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وسياسات اجتذابه نحو العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، عدد ٨، ص ص ٧-٢٤.

الغنيم، وليد. المحميد، أحمد (٢٠١٠) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

المالكي، مالك. عسيري، أحمد (٢٠٠٦) محددات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية ودولة ماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

المؤسسة العامة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (٢٠١٦)

الناجم، اعتدال. القدير، خالد (٢٠٠٩) التزاخم بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

النداوي والشبوط، خضير ومحمد (٢٠١٥)، دور الاستثمار الاجنبي في تطور الاقتصاد التركي بعد عام ٢٠٠٢، دار دجلة، الطبعة الأولى، الأردن، ص ص ٩٥-١٠٠.

الهيئة العامة للإحصاء (أعداد متفرقة). "التقرير السنوي"

آل عييه، حسين. عرب، عاصم (٢٠١١) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

حامد، نور (٢٠١٥)، "استراتيجية الاستثمار الاجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرء : الفرص والقيود"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الاردن، ١٩-١ أكتوبر.

حمزه، حسن (٢٠١١)، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، ص ص ٦٩-١٥٧.

داوي، محمد (٢٠١١)، "محددات الاستثمار الاجنبي في الجزائر: دراسة قياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت، مجلد ١٣، العدد ٢، ص ص ٦-٢٢.

سليمان، حسان (٢٠١١) "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في سورية : دراسة قياسية"، فكر وإبداع، مصر، مجلد ٦٣، ص ص ٣٢٥-٣٢٥٣١٨.

شلغوم، عميروش (٢٠١٢)، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الاولى، لبنان، ص ص ١٥-١٠١.

عبدالمجيد وخميس، عبدالفتاح ويوسف (٢٠١٥)، "الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق (المعوقات-المحفزات)"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، مصر، مجلد ٣٩، العدد ٣، ص ص ٤٣١-٤٥٠.

عمر، دينا (٢٠٠٧) "أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول عربيه مختاره"، *تنمية الرفادين*، العراق، مجلد ٢٩، عدد ٨٦، ص ص ١٢٩-١٤٦.

عوض والعوران، طالب واحمد (٢٠١٣)، "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الصناعة التحويلية الأردنية (١٩٩٥-٢٠١٠) باستخدام نموذج الجاذبية (model gravity)"، *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، السعودية، مجلد ٦، العدد ٢، ص ص ٢٥١-٢٧٠.

محمد، اميره (٢٠٠٥)، *محددات الاستثمار المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية*، الدار الجامعية، لم يذكر الطبعة، مصر، ص ص ٤٣-٥٥.

محمد والهجهوج، محمد وحسن (٢٠٠٣)، "اتجاهات ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي"، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر، مجلد ٢٥، عدد ١، ص ص ٥١٢-٥١٥.

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠٠٦)، "الصادرات غير البترولية والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية عام ٢٠١٦"

مندور، عصام (٢٠١٠)، *محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية*، دار التعليم الجامعي، لم يذكر أي طبعة، مصر، ص ص ١١-١٠٠.

مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٦). "التقرير السنوي" رقم ٥٢.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير الاقتصاد السعودي (٢٠١٤)

## ثانياً: المراجع الأجنبي:

Abdel-Rahman، Abde-Imahmod (٢٠٠٤) , "Determinants Of Foreign Direct Investment In The Kingdom Of Saudi Arabia", **Scientific Journal of Administrative Sciences**, Kuwait, Vol. 11, No. 2, pp. 274-275.

Unctad Statistics, data base online, <http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx>

World Governance Indicators, data base online, <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home>

أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي: الدروس المستفادة من  
التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٥)

**The Impact of Wages on The Nominal Exchange  
Rate " the Egyptian Case" During the Period  
(1990-2015)**



## أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي: الدروس المستفادة من التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٥)

د. نشوى مصطفى علي محمد<sup>٨٥</sup>

أسماء فيحان المورقي العتيبي<sup>٨٤</sup>

**الملخص:** يهدف البحث إلى دراسة أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، من خلال تقديم رؤية واضحة للأثار المحتملة للمتغيرات الاقتصادية المستجدة في المملكة على سعر الصرف في حال تحول المملكة إلى النظام المرن. حيث كان الإسهام البحثي يتمثل بندرة الدراسات السابقة التي تطرقت لدراسة تأثير الأجور على سعر الصرف بشكل مباشر، وإنما تم أخذ الأجور وسعر الصرف كل على حدة مع متغيرات أخرى، وكذلك في البحث الحالي تم أخذ الفترة من عام ١٩٩٠م/٢٠١٥م. واعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال ربط آثار تغيرات الأجور على التغير في سعر الصرف في جمهورية مصر العربية، وكذلك الأسلوب القياسي لتحليل أثر الأجور كمتغير مستقل على سعر الصرف الإسمي كمتغير تابع من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت نتائج البحث إلى عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات محل البحث، حيث أن تغيرات الأجور لن يكون لها تأثير على سعر الصرف الإسمي.

**الكلمات المفتاحية:** الأجور، سعر الصرف الإسمي، ميزان المدفوعات، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية.

رموز Jel: F3. F31. E24. J31. N25.

## The Impact of Wages on The Nominal Exchange Rate " the Egyptian Case" During the Period (1990-2015)

Asma Faihan Almorgi Alotaiby

Dr. Nashwa Mostafa Mohammed

**Abstract:** The study aimed to analyze the effect of Wages on The Nominal Exchange Rate " the Egyptian Case" During the Period (1990-2015). The methodology based on descriptive analytical method in reviewing previous literature and exploring concepts. As well as the econometric method through formulate multiple regression model, which has been estimated by ordinary least squares method (OLS). where the main contribution of this study was that it examined the relationship between the wages and the nominal exchange rate while previous studies focused only on the impact of wages or nominal exchange rate on other variables. As

well as in the current study were taken from (1990/ 2015). The results concluded that the Wages do not support private Nominal Exchange Rate.

**Keywords:** Nominal Exchange Rate, Wages, Balance of Payment, Egypt, kingdom of Saudi Arabia.

**Jel classification:** F3. F31. E24. J31. N25.

<sup>٨٤</sup> باحثة في الاقتصاد، عنوان البريد الإلكتروني: asmaalmorgi@gmail.com

<sup>٨٥</sup> أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، وأستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة حلوان

## ١ . المقدمة

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأجنبي عن طريق ربط العملة المحلية بالعملة الأجنبية، وينقسم سعر الصرف إلى ثلاثة أقسام، وهي: سعر الصرف الثابت، سعر الصرف المرن، سعر الصرف المدار.

ويتحدد سعر الصرف المرن، بصفة خاصة، عن طريق طلب العملة المحلية عرضاً للعملة الأجنبية في حالة التصدير، أو عرض العملة المحلية طلباً للعملة الأجنبية عند زيادة الطلب على الواردات من السلع والخدمات.

تعتبر علاقة الواردات بالدخل علاقة طردية استناداً على النظرية الكنزية، وبناءً على ذلك كلما ازدادت دخول الأفراد فإن طلبهم على الواردات من السلع الأجنبية يزداد.

وحيث تشكل الأجور المصدر الرئيسي للدخل فإن ذلك يدل على وجود علاقة بين الأجور والواردات، وبالتالي فإن الطلب على الواردات سيؤثر على سعر الصرف، مما يشير إلى وجود علاقة بين سعر الصرف والأجور.

حيث تمر المملكة العربية السعودية بتدهور الظروف الاقتصادية؛ بسبب تدهور أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض الواردات النفطية في عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٣% عن المقدّر في العام المالي السابق ٢٠١٤، وكذلك زيادة المصروفات كالإنفاق الحكومي على القطاع العسكري بنسبة ١٧% في عام ٢٠١٥ بسبب الأوضاع السياسية الراهنة في المنطقة، وزيادة المصروفات مع انخفاض الإيرادات نتج عنه عجز في ميزان المدفوعات بمقدار ٣٢٦,٢ مليار ريال (وزارة المالية، ٢٠١٦)، حيث بلغت الإيرادات العامة بمبلغ ٥١٣,٨ مليار ريال (وزارة المالية، ٢٠١٦) و المصروفات العامة بمبلغ ٨٤٠ مليار ريال (وزارة المالية، ٢٠١٦).

نظراً لما سبق، فإنه تم تخفيض المخصصات المالية، وأبرزها الأجور والبدلات للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص، بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٥٥١ الصادر في تاريخ ٢٥/١٢/١٤٣٧هـ.

ويشكل عجز ميزان المدفوعات ضغطاً على سعر الصرف حيث يستدعي استمرار اتباع المملكة لنظام سعر الصرف الثابت الوقوف بجانب الريال وتدعيم قيمته من خلال الاحتياطات النقدية الموجودة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تمثل الغطاء النقدي.

غير أن هذه الاحتياطات قد تآكلت من ٢٧٤٦,٣ مليار ريال في الربع الرابع من عام ٢٠١٤ (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٤) إلى ٢٥٢٠,٤ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٥ (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥) حتى وصلت إلى ٢١٣٧,٧ مليار ريال في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٦)، وهذا يشكل تحدي أمام المملكة العربية السعودية في الاستمرار في اتباع هذا النظام.

بناءً على ما سبق قد تتخلى المملكة عن نظام سعر الصرف الثابت وتتحول إلى نظام سعر الصرف المرن، الأمر الذي يستدعي تقييم ذلك من خلال إلقاء الضوء على علاقة بعض السياسات الحكومية وفي مقدمتها سياسة الأجور على نظام سعر الصرف المرن، وبالتالي فسيتم تطبيق البحث على جمهورية مصر العربية في محاولة للإجابة على التساؤل التالي:

ما تأثير الأجور على سعر الصرف؟

كما يقوم البحث على الفرضية التالية:

"تؤثر الأجور طردياً على سعر الصرف"

ويهدف البحث الوصول إلى نتائج قد تسهم في توجيه صانعي السياسة باتخاذ القرار فيما يتعلق بأثر الأجور على سعر الصرف، وتقديم رؤية واضحة للأثار المحتملة للمتغيرات الاقتصادية المستجدة في المملكة على سعر الصرف في حال تحول المملكة إلى النظام المرن، وذلك من خلال استعراض الدراسات السابقة، وتقديم إطار نظري لمتغيرات البحث الأجور وسعر الصرف، وكذلك بناء نموذج قياسي لتحليل أثر الأجور على سعر الصرف.

ويتمثل الاسهام البحثي بندرة الدراسات السابقة التي تطرقت لدراسة تأثير الأجور على سعر الصرف بشكل مباشر، وإنما تم أخذ الأجور وسعر الصرف كل على حدة مع متغيرات أخرى، وكذلك في البحث الحالي تم أخذ الفترة من عام ١٩٩٠م/ ٢٠١٥م.

يطبق البحث الحالي على جمهورية مصر العربية (كدراسة حالة تطبيقية)؛ لإتباعها نظام سعر صرف مرن، وتم أخذ الفترة من عام ١٩٩٠ م / ٢٠١٥ م نظراً لتوافر البيانات فيها.

كما يعتمد منهج البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال ربط آثار تغيرات الأجور على التغير في سعر الصرف في جمهورية مصر العربية، وكذلك الأسلوب القياسي لتحليل أثر الأجور كمتغير مستقل على سعر الصرف الإسمي كمتغير تابع من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

## ٢. لإطار النظري:

يستعرض الإطار النظري التأسيس النظري، ومفاهيم سعر الصرف وأنواعه، أهمية ومحددات سعر الصرف، مفهوم ومحددات الأجور.

## ١،٢ التأسيس النظري:

سيتم في هذا الجزء تناول النظريات المتعلقة بالأجور وسعر الصرف، التي وردت في المدارس الاقتصادية حيث تناولت العلاقة بين المتغيرين بشكل غير مباشر. ومن أهم هذه النظريات النظرية الكلاسيكية، والنظرية العامة للتشغيل والفائدة، ونظرية الانتاجية، ونظرية كمية النقود، ونظرية تعادل القوة الشرائية، كما سيتم عرض الدراسات السابقة.

يعرف آدم سميث، في المدرسة الكلاسيكية، الأجور على أنها "العائد الذي يحصل عليه العمال"، حيث تتحدد الأجور على أساس التفاعل بين العرض والطلب، وتوجد علاقة طردية بين الطلب على العمل ومعدل الأجور، ويرى أنه عند ثبات الأجر الحقيقي فإن الاستثمار ينخفض، وهذا يعني أن سعر الفائدة سيرتفع لوجود العلاقة عكسية بينهما؛ وبالتالي نظرا لارتفاع العرض من الصرف الأجنبي فإن قيمة العملة المحلية سترتفع مما يعني انخفاض سعر الصرف. (شعبان، ٢٠٠٩)

يستنتج كينز في النظرية العامة للتشغيل والفائدة وجود علاقة طردية بين الأجور وسعر الفائدة، حيث أن تخفيض الأجور سيعمل على زيادة التشغيل، مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار، ونظرا للعلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة؛ فإن سعر الفائدة ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية ومن ثم إلى ارتفاع سعر الصرف. (كينز، ٢٠١٠)<sup>٨٦</sup>

تستعرض النظرية الإنتاجية العلاقة بين سعر الصرف والأجور عن طريق زيادة انتاجية الفرد، حيث تؤدي الأخيرة إلى تحسن مستواه المعيشي من خلال الزيادة في مستوى أجره، أي ارتفاع تكلفة الانتاج وبالتالي الأسعار. ونظرا لذلك تنخفض الصادرات ويزداد الطلب على الواردات مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف. (بوخاري، ٢٠١٠)

يستعرض ميلتون فريدمان نظرية كمية النقود بقوله "ليس هنالك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة واحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس"، وتوجد علاقة طردية بين كمية النقود والأجور حيث اعتبر الأجور محدد لقيمة النقود، وعند زيادة كمية النقود يرتفع المستوى العام للأسعار المحلية مما يضعف من القوة التنافسية للدولة مع الدول الأخرى، وبالتالي يرتفع الطلب على الواردات والذي يقابله انخفاض في الصادرات. وينتج عن ذلك

<sup>٨٦</sup> وللمزيد من المراجع يمكن الرجوع إلى (القريشي، ٢٠٠٨؛ النجفي، ١٩٨٨؛ عبدالقادر، ٢٠١١)

زيادة الطلب على العملات الأجنبية مع انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف. (بوخاري، ٢٠١٠)

تتناول نظرية تعادل القوة الشرائية العلاقة بين الأجور الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي بشكل غير مباشر عن طريق علاقة كل منهما مع التضخم، حيث يرى كوستاف كاسل عند انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية فإن التضخم يزداد ونتيجة للعلاقة العكسية بين التضخم والأجور الحقيقية تنخفض الأجور الحقيقية. (عبدالقادر، ٢٠١١)

تضمن التأصيل النظري العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الأجور وسعر الصرف بشكل غير مباشر، وتوافقت الدراسات التالية مع النظريات حيث يوجد علاقة بين استقرار سعر الصرف وتدفق الاستثمارات بحيث أن استقرار سعر الصرف يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي، كما يؤثر نظام سعر الصرف المتبع على مستويات الأجور. (Mathias, 2005؛ سليمان، ٢٠٠٠)

كما تشير دراسة (زيرار، ٢٠٠٩) إلى وجود مرونة الطلب بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، أما الأجور فتعتبر غير مرنة، كذلك يتصف الطلب المحلي على المستوردات بانعدام المرونة بالنسبة لكل من سعر الصرف الحقيقي والأجور، علاوة على أن تخفيض قيمة العملة قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

تناولت عدة دراسات محددات سعر الصرف والتي أهمها حالة ميزان المدفوعات (الحسن، ٢٠١٥؛ العشي، ٢٠١٦) والتي أوضحت تأثير سعر الصرف بشكل عكسي لتغيرات ميزان المدفوعات، ففي حال الفائض لميزان المدفوعات لا يتأثر سعر الصرف، أما في حال عجز ميزان المدفوعات يرتفع سعر الصرف.

يتحدد سعر الصرف بالإنفاق الحكومي بعلاقة عكسية بحيث أن زيادة الإنفاق تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، وهو ما يساهم في تدهور قيمة العملة، علاوة على وجود العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي والأجور. (الحسني، ٢٠٠١؛ بكر، ٢٠١٤)

يتضح مما سبق أن النظريات والدراسات السابقة تناولت عددا من محددات سعر الصرف ومنها الإنفاق الحكومي الكلي، دون النظر إلى الأجور تحديداً، وهذا ما يعبر عن فجوة في الأدب الاقتصادي.

**٢,٢ مفاهيم سعر الصرف وأنواعه:**

يعرف الصرف الأجنبي على أنه "عملية تبادل النقود الأجنبية"، وقد تعددت مفاهيم سعر الصرف حيث يوجد سعر الصرف الاسمي، وسعر التعادل، وسعر الصرف الحقيقي والذي يمكن تحديده بواسطة سعر الصرف الفعلي الاسمي، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي. (جليل، ٢٠١١)<sup>٨٧</sup>

حيث يعرف سعر الصرف الإسمي بعدة تعاريف منها "وحدة النقد الأجنبي بدلالة العملة المحلية"، "قيمة العملة المحلية مقومة بالعملة الأجنبية" (جليل، ٢٠١١)، ويعتبر سعر التعادل هو "السعر الرسمي الذي تحدده الدولة لقيمة عملتها من الذهب والذي يتم بموجبه التبادل على وفق ما تحتويه العملة من كمية الذهب" ويعتبران سعر الصرف الإسمي وسعر التعادل أسعار معلنة، ويتم التبادل وفقاً لهما في أسواق الصرف. (جليل، ٢٠١١)

كما يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه "نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة".

**٣,٢ أهمية ومحددات سعر الصرف:**

تتمثل أهمية سعر الصرف في اعتباره مؤشر قوي لمعرفة الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية للدولة (بوخاري، ٢٠١٠)، ويتحدد سعر الصرف بعدد من العوامل سيتم ذكر أهمها وهي كمية النقود، أسعار الفائدة، التضخم، ميزان المدفوعات، الأجور.

حيث تحدد كمية النقود بعاملين، وهما الأجور وتكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تعبر عنها أسعار الفائدة. كما تتحدد أسعار الصرف بالتضخم، من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية<sup>٨٨</sup> (جليل، ٢٠١١). ويمثل ميزان المدفوعات أحد محددات سعر الصرف، بحيث أنه في حالة العجز يرتفع الطلب على العملات الأجنبية، يقابله انخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية أي يرتفع سعر الصرف (عجام، ٢٠٠١).

أما الأجور عند ارتفاعها، تحدد سعر الصرف من خلال زيادة الطلب على الواردات مع ثبات الصادرات، مما يؤدي زيادة الطلب على العملات الأجنبية يقابله انخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية أي يرتفع سعر الصرف. (العقاد، ١٩٨٣؛ عجام، ٢٠٠١)

<sup>٨٧</sup> ويوجد تنوع في تسميات سعر الصرف حيث ذكرت عند (جليل، ٢٠١١) بسعر الصرف الحر، وسعر التعادل، وسعر الصرف الحقيقي والذي

يمكن تحديده بواسطة سعر الصرف الفعلي الاسمي، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، أما في (بوخاري، ٢٠١٠) ذكرت كالتالي سعر الصرف

الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف التوازني.

<sup>٨٨</sup> تم ذكرها سابقاً بالتفصيل في التأصيل النظري

## ٤،٢ مفهوم ومحددات الأجور:

يعرف آدم سميث الأجور على أنها "العائد الذي تحصل عليه طبقة العمال". (شعبان، ٢٠٠٩)، كما يعرف الأجر من الناحية القانونية على أنه "ثمن العمل الذي يعطيه أصحاب الأعمال للعامل لقاء قيامه بالعمل الذي كلف بأدائه، وهذا المقابل عادة ما يدفع بالنقود، وقد يكون كله أو بعضه في صورة مزايا عينية كالسكن والغذاء والملبس". (الدين، ٢٠١٤)

وتتحدد الأجور بعدد من العوامل منها مستوى الأجر السائد في السوق وإنتاجية العمل والتدخل الحكومي الذي يتمثل في فرض حد أدنى للأجور، كما يتمثل أيضا بالقدرة المالية للدولة والتي يمكن معرفتها من حالة ميزان المدفوعات عجز أو فائض وهذا يعتمد على الصادرات المتمثلة في الجهاز الانتاجي للدولة والواردات من السلع والخدمات الأجنبية التي يلعب سعر الصرف دورا كبيرا في تحديدها. (مذكور، ١٩٨٦)

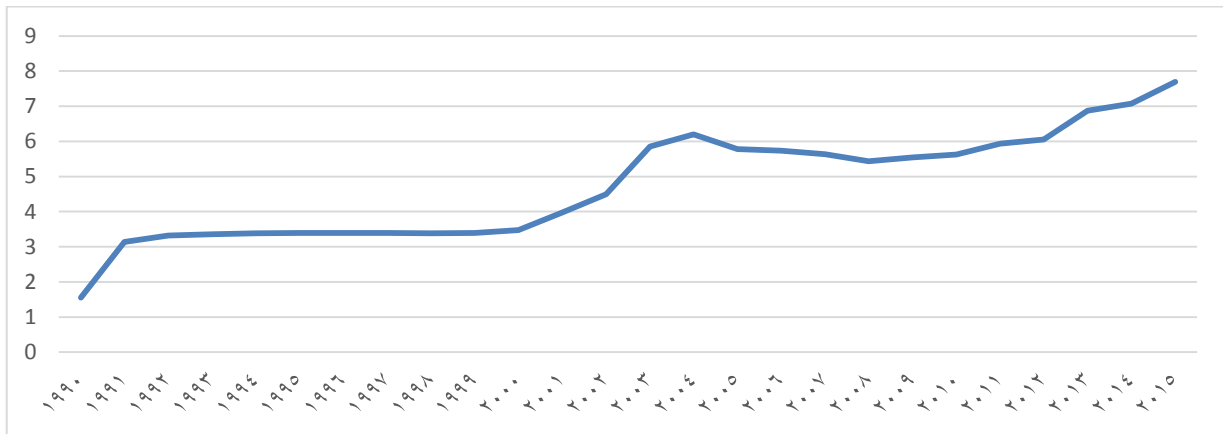
## ٣. الإطار التطبيقي:

يتناول الإطار التطبيقي الدولة محل البحث، حيث يستعرض مراحل تطور نظام سعر الصرف الأجنبي في جمهورية مصر العربية، ويتضمن ذلك محددات سعر الصرف.

## ١،٣ تطور نظام سعر الصرف الأجنبي:

شهد نظام الصرف الأجنبي المتبع في دولة مصر عديد من التغيرات خلال فترة البحث والممتدة من عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٥، والتي سيتم تقسيمها إلى عدة فترات زمنية توضح أبرز التغيرات، كما يعكسها الشكل (١):

شكل رقم (١) تطور سعر الصرف الرسمي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي.

حيث أن في الفترة (١٩٩١-١٩٩٣) قامت مصر بتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي تتبنى فيها سياسة إصلاح لنظام سعر الصرف، تعتمد على التحول من سياسة تعدد سعر الصرف المتبعة في فترة الثمانينات، إلى نظام موحد لسعر الصرف.

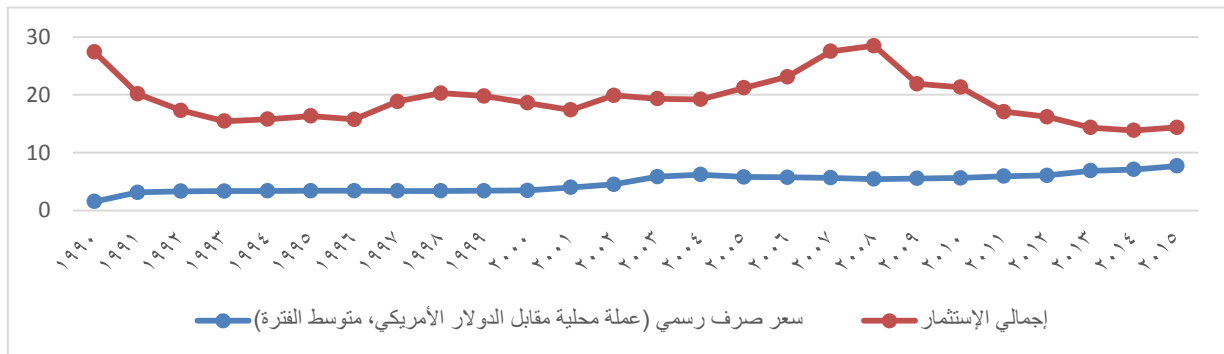
١،١،٣ الفترة من عام ١٩٩٠-١٩٩١:

تمت فترة الإصلاح على مرحلتين، بدأت المرحلة الأولى فبراير ١٩٩١ وتضمنت إنشاء السوق الحرة والسوق الأولي للنقد الأجنبي<sup>٨٩</sup>، وأدى ذلك إلى ارتفاع الاحتياطات النقدية، ونظرا لتقارب سعر الصرف في كل من السوق الحرة والسوق الأولية، بدأت المرحلة الثانية من الإصلاح النقدي في أكتوبر من عام ١٩٩١ حيث تم دمج سعر الصرف لكلا السوقين وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين البنوك على مستوى العالم ليصبح ٣،٣ جنيه مقابل دولار أمريكي. (طایل، ٢٠٠٤)

تضمنت المرحلة الأولى التي استمرت ثمانية أشهر، كما شهد نفس العام على بداية المرحلة الثانية والتي تعتبر بداية تعويم العملة فعلياً، ويعود ذلك بسبب تضمن المرحلة الأولى على القرارات المصدرة والاتفاقيات والتشريعات، ولكن بدأ التطبيق في المرحلة الثانية حيث أصبحت جميع تعاملات النقد الأجنبي تحت إطار السوق الحرة، وتم ربطه بالدولار الأمريكي في جميع تعاملاته. (طایل، ٢٠٠٤)

علاوة على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الموضحة في الشكل (٢)، حيث بلغ سعر الصرف الرسمي ل عام ١٩٩٠ وهي أول سنة في فترة البحث ١،٥٥ جنيه مقابل الدولار الواحد، ويعتبر هذا السعر قبل فترة بداية الإصلاح يقابله ٢٧،٤١٣ قيمة إجمالي الاستثمار، وبالنظر للسنة التي تليها ١٩٩١ وهي بداية الفترة الأولى من الإصلاح، بلغ سعر الصرف ٣،١٣ جنيه مقابل الدولار الواحد، يقابله انخفاض في إجمالي الاستثمار حيث بلغ ٢٠،١٤١. ويمكن توضيح العلاقة بالشكل التالي:

شكل رقم (٢) العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وإجمالي الاستثمار خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)



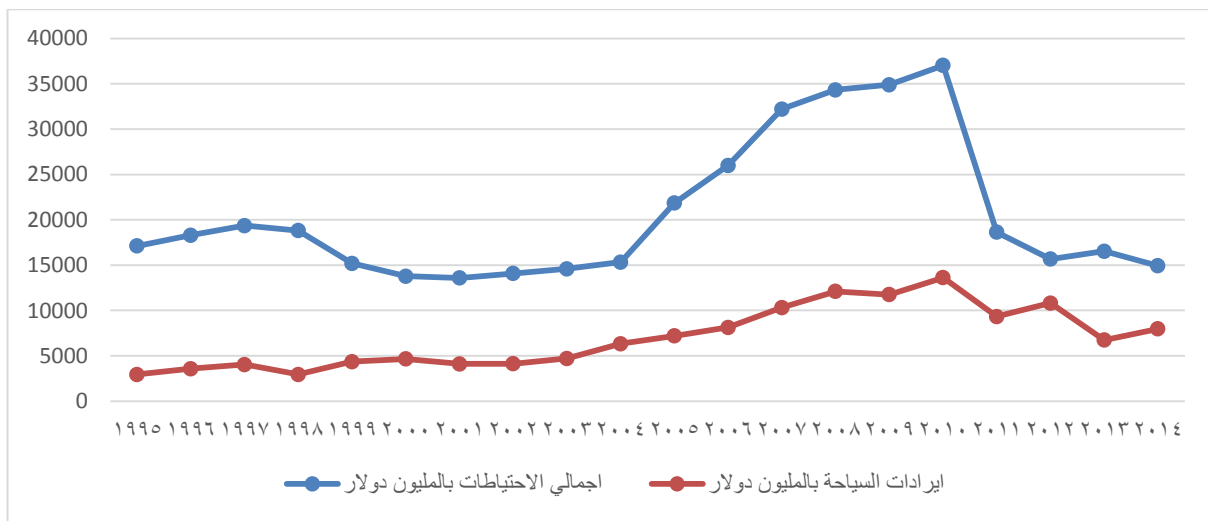
المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي

<sup>٨٩</sup> "تم اعطاء المصارف المعتمدة الحق في تحديد أسعار شراء وبيع النقد الأجنبي في ضوء ظروف العرض و الطلب، كما تم الترخيص لجهات غير مصرفية، بالتعامل في النقد (شركات الصيرفة)" (طایل، ٢٠٠٤)



## ٣،١،٣ الفترة من عام ١٩٩٢-٢٠٠٠:

يوضح الشكل (١) استقرار سعر الصرف من العام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٠ بقيمة ٣،٣ جنيه مقابل الدولار ثم عاد للنمو مرة أخرى<sup>٩٠</sup>، وبالتالي تطور الاقتصاد المصري، من خلال ارتفاع تدفق موارد النقد الأجنبي على البلاد، والذي أدى إلى ارتفاع الاحتياطات النقدية، والذي عزز من ذلك توقيع مصر على اتفاقية الجات التي زادت من التبادل التجاري للسلع والخدمات مع الدول الأخرى، وارتفاع إيرادات السياحة مؤدية إلى ارتفاع بالاحتياطي النقدي، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

شكل رقم (٣) إجمالي الاحتياطات وإيرادات السياحة خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٤)<sup>٩١</sup>

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي.

## ٣،١،٣ الفترة من عام ٢٠٠٣-٢٠٠٨:

اتخذت السلطات النقدية قرار تحرير سعر الصرف في يناير من عام ٢٠٠٣، حيث أصبح يتحدد على أساس قوى العرض والطلب، وأدى ذلك إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة ٢٥% عن السنة السابقة ٢٠٠٢، ولتعزيز استقرار سعر الصرف تم إلغاء العمل بسعر الصرف المركزي والعمل بسعر صرف في نطاق السوق الحرة. (طایل، ٢٠٠٤)

وبالتالي تأثرت قيمة العملة بالانخفاض، مما زاد من الانخفاض التراكمي لقيمة الجنيه إلى أكثر من ٩٤% عن قيمته بداية التسعينات، حيث أصبحت قيمة الدولار تعادل أكثر من ٦ جنيهات، ونظرا لاستمرار نقص المعروض من العملة الأجنبية أعادت السلطات النقدية تطبيق شروط حصيلة الصادرات والسياحة. (ابراهيم، ٢٠٠٦)

<sup>٩٠</sup> يعود سبب استقرار سعر الصرف في الفترة المذكورة أعلاه في جدول رقم (١) في الملحق

<sup>٩١</sup> تم أخذ الفترة من من عام (١٩٩٥-٢٠١٤) وذلك لعدم توفر بيانات إيرادات السياحة لجمهورية مصر العربية للفترة (١٩٩٠) وحتى عام (١٩٩٤)، وأيضا لعام (٢٠١٥).

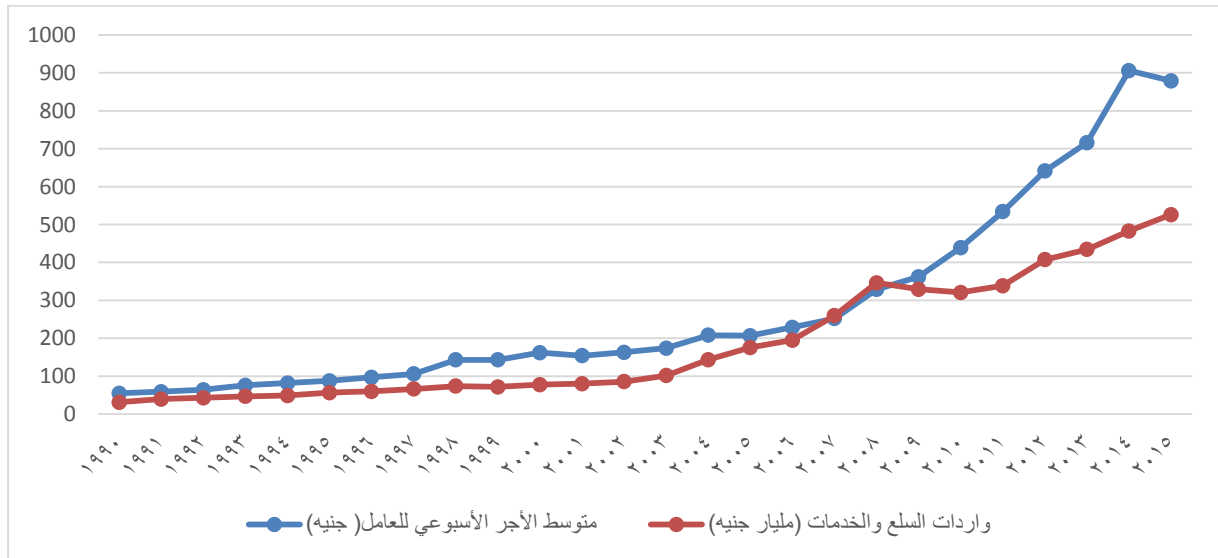
٣،١،٤ الفترة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٥:

تشهد قيمة سعر الصرف الرسمي انخفاضا في عام ٢٠١٥<sup>٩٢</sup>، مقابل الاستقرار النسبي لسعر الصرف الحقيقي<sup>٩٣</sup>، ويعود ذلك بسبب خروج قدر كبير من الاستثمارات وتراجع الإيرادات السياحية<sup>٩٤</sup>؛ تأثرا بالظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد في عام ٢٠١١ وحتى نهاية الفترة عام ٢٠١٥. (CBE)

٣،٢ الأجور:

تؤثر الأجور على سعر الصرف من خلال الواردات، حيث أدى ارتفاع سعر الصرف إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وانخفاض الواردات تحديدا واردة السلع الاستهلاكية، والتي تعتمد بدورها على ثلاثة متغيرات: الأجور، نسبة الاستهلاك المرغوب إلى الأجر المتاح، وأخيرا القيمة الحقيقية للسلع المستوردة داخل ميزانية الاستهلاك الحقيقية. (خليفه، ١٩٩٥)، ومن هنا يمكننا معرفة أثر الأجور بالاعتماد على متوسط الأجر الأسبوعي للعامل على سعر الصرف الإسمي من خلال علاقة الثاني بالواردات تأثرا بالأجر والمبينة في الشكلين التاليين:

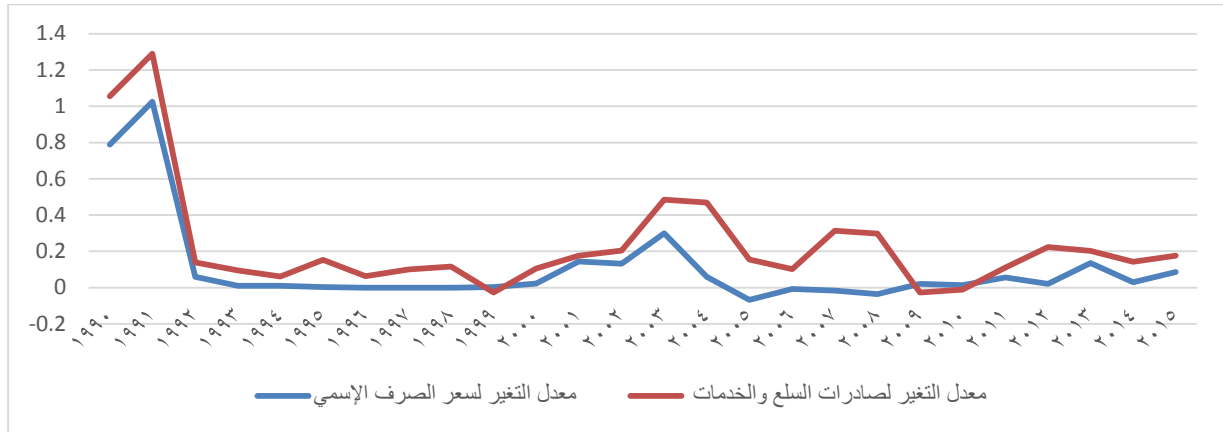
شكل رقم (٤) أثر الأجور على الواردات من السلع والخدمات خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٥)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي.

<sup>٩٢</sup> يبينها الشكل رقم (١).<sup>٩٣</sup> كما هو موضح في الشكل رقم (٥).<sup>٩٤</sup> في شكل رقم (٤).

شكل رقم (٥) أثر سعر الصرف الإسمي على الواردات من السلع والخدمات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)



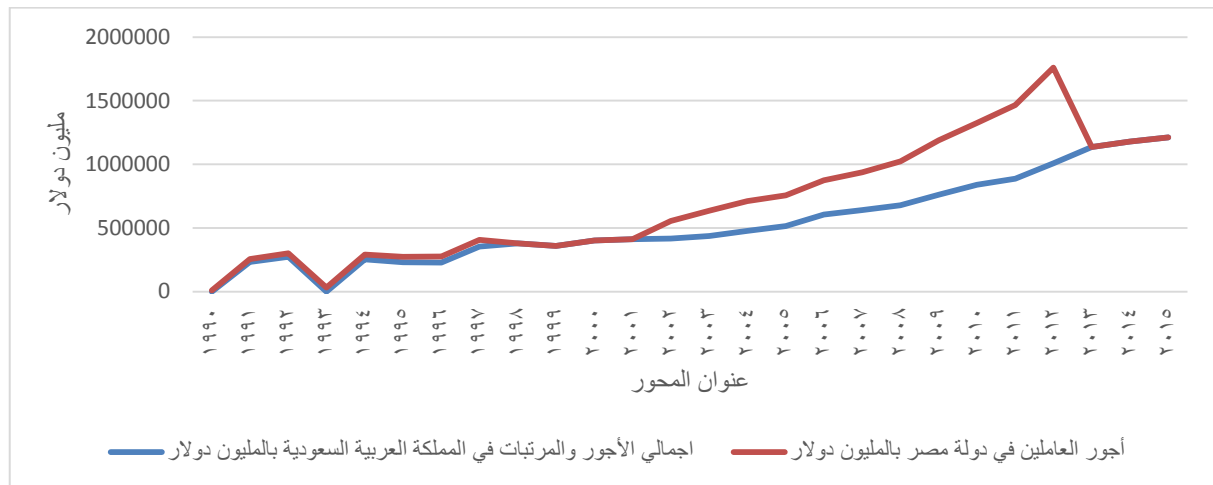
المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي UNCTAD.

توجد علاقة طردية بين مستويات الأجور والواردات من السلع والخدمات بناءً على الشكلين السابقين، وأيضاً علاقة طردية بين سعر الصرف الإسمي والأجور.

### ١،٢،٣ مقارنة بين الأجور في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية:

يمكن المقارنة بين الأجور في المملكة العربية السعودية والأجور في جمهورية مصر العربية؛ لفهم اتجاه كل منهما؛ تمهيداً للوصول لحل مشكلة البحث عن طريق النموذج القياسي، والشكل التالي يوضح طبيعة التغيرات في كلا منهما في الشكل التالي:

شكل رقم (٦) مقارنة الأجور في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على بيانات مصر، البنك الدولي، وبيانات مؤسسة النقد العربي السعودي.

<sup>١٥٩٥</sup> تم تحويل البيانات في الشكل إلى الدولار لتوحيد القيم.

من الشكل رقم (٦) يوجد تشابه كبير بين مستوى الأجور في كلا الدولتين، وفقا لما سبق في الإطار التطبيقي، من المتوقع عند تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف على الريال السعودي كما طبقت على الجنيه المصري فستحدث نفس النتائج.

#### ٤. الإطار القياسي

يتناول النموذج القياسي توصيف متغيرات النموذج، واختبار سكون السلاسل الزمنية، وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي ككل، كما يهدف إلى قياس مدى تأثير الأجور على سعر الصرف، جمهورية مصر العربية "دراسة حالة" خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٥)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ويمكن صياغة المعادلة على الشكل التالي:

$$Y = c + \beta_1 X_1 - \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 - \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$$

حيث يعبر C عن القاطع، وتمثل  $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$  معاملات النموذج المقدر، ويتضمن النموذج القياسي على متغير تابع Y يتمثل في سعر الصرف تم تعريفه سابقا في الإطار النظري، وتم قياسه بسعر الصرف الرسمي عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي. كما يمثل  $X_1$  الأجور مقاسة بمعدل متوسط الأجر الأسبوعي للعامل، وبناء على ما ورد في (شعبان، ٢٠٠٩)، توجد علاقة طردية بين معدل الأجور والمتغير التابع سعر الصرف.

كما يمثل  $X_2$  الواردات وتم قياسها بمؤشر معدل واردات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية، حيث توجد علاقة طردية بين الواردات وسعر الصرف، كما تمثل  $X_3$  الصادرات والتي تم قياسها بمؤشر معدل صادرات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية، توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات. (بوخاري، ٢٠١٠)

ويمثل  $X_4$  معدل إجمالي الاستثمار، وبناء على دراسة (سليمان، ٢٠٠٠) يؤثر استقرار سعر الصرف تأثيرا ايجابيا في جلب المزيد من الاستثمارات عن طريق انتقال الأثر من سعر الصرف مروراً بأسعار الفائدة منتهية بالاستثمار، كما يوجد علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الصرف. (كينز، ٢٠١٠)<sup>٩٦</sup>

كما تمثل  $X_5$  إجمالي الاحتياطات وتم قياسها بمؤشر إجمالي الاحتياطات بما فيه الذهب بالأسعار الجارية للعملة المحلية، ومن المتوقع أن يكون اتجاه العلاقة ايجابي مع المتغير التابع، بحيث انه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية؛ مما يشجع على زيادة التبادل التجاري وإيرادات السياحة، وبالتالي يزداد تدفق الاحتياطات للداخل لتعدد مواردها.

<sup>٩٦</sup> وللمزيد من المراجع يمكن الرجوع إلى (القرشي، ٢٠٠٨؛ النجفي، ١٩٨٨؛ عبدالقادر، ٢٠١١)

وتم الاعتماد على بيانات البنك الدولي لجمهورية مصر العربية للمتغيرات  $Y, X1, X2, X3, X5$ ، كما تم الاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي لبيانات المتغير  $X4$ .

#### ٤،١ تحليل سكون السلاسل الزمنية:

يعتبر إجراء اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية من أهم متطلبات تقدير النموذج القياسي، حيث يهدف الاختبار إلى فحص خواص السلسلة الزمنية وتحديدًا إذا كانت المتغيرات ساكنة ومستقرة، ويوجد عدة اختبارات للتعرف على سكون السلاسل الزمنية بدلالة جذر الوحدة، حيث تم في هذا البحث استخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller.

جدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

variable	t-statistic	Prob.	Exogenous
Y	-3.688673(5%)	0.0108	Constant
X1	-5.764662(1%)	0.0001	Constant
X2	-3.576962(5%)	0.0140	Constant
X3	-3.178552(5%)	0.0335	Constant
X4	-4.866166(1%)	0.0007	Constant
X5	-2.550450(5%)	0.0131	None

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على بيانات البحث.

يتضح من جدول (1)، أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة جميعها ساكنة، حيث أن المتغير التابع  $Y$  والمتغيرات المستقلة  $X2$  و  $X3$  و  $X5$  ساكنة عند مستوى معنوية 5%، أما المتغيرين المستقلين  $X1$  و  $X4$  مستقلين عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي يمكن تقدير النموذج القياسي استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

#### ٤،٢ تحليل الارتباط:

يمكن توضيح علاقة الارتباط بين المتغير التابع ( $Y$ ) سعر الصرف، والمتغيرات المستقلة ( $X1, X2, X3, X4, X5$ )، وعلاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، من خلال مصفوفة الارتباط والتي يوضحها الشكل التالي:

جدول (2): مصفوفة الارتباط

X5	X4	X3	X2	X1	Y	
					1.000000	Y
				1.000000	-0.156700	X1
			1.000000	0.226604	0.295830	X2
		1.000000	0.733330	-0.115697	0.649373	X3
	1.000000	0.005659	0.327550	-0.052755	-0.129801	X4
1.000000	0.047778	0.554161	0.319711	-0.263288	0.467519	X5

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على بيانات البحث.

يبين الجدول (2) وجود ارتباط خطي ضعيف سالب بين المتغير التابع Y وكل من المتغيرات المستقلة X1, X4 والذي يعبر عن إجمالي الاستثمار، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط للأول (-0.1567)، بينما بلغت قيمة معامل الارتباط للثاني (-0.129801).

ويتضح أيضاً وجود ارتباط خطي ضعيف موجب بين المتغير التابع والمتغير المستقل X2 والذي يعبر عن الواردات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.295830)، كما يوجد ارتباط خطي متوسط بين المتغير التابع والمتغير المستقل X5 والذي يمثل إجمالي الاحتياطات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.467519)، كما يوجد ارتباط خطي متوسط موجب بين المتغير التابع والمتغير المستقل X3 والذي يعبر عن الصادرات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.649373).

كما يمكن توضيح الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يوجد ارتباط خطي ضعيف موجب بين X1 و X2 حيث بلغ معامل الارتباط (0.226604)، كما يوجد أيضاً ارتباط خطي سالب ضعيف بين المتغير المستقل X1 وكل من المتغيرات المستقلة X3, X4, X5، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط على التوالي (-0.263288)، (-0.052755)، (-0.115697).

يبين الجدول وجود ارتباط خطي قوي نسبياً موجب بين المتغيرين المستقلين X2, X3، حيث بلغ معامل الارتباط (0.733330) وحيث أنه أصغر من 0.75 يمكن إدراجه في المعادلة وعدم استبعاده، كما يوضح الجدول وجود ارتباط خطي ضعيف موجب بين المتغير المستقل X4 وكل من المتغيرات المستقلة X2, X3, X5، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط على التوالي (0.047778)، (0.005659)، (0.327550).

وتفيد هذه النتائج بانخفاض احتمال وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات، والتي تعتبر من المشكلات القياسية التي قد تؤثر سلباً على دقة نتائج التقدير.

## ٣،٤ نتائج تقدير النموذج القياسي:

يعتمد تقدير النموذج القياسي على طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث تم تقدير قيم المتغير المستقل وكل من المتغيرات المستقلة بمعدلات التغير، لوجود مشاكل في التقدير بالأرقام الصحيحة، ويمكن توضيح أبرز النتائج من الجدول التالي:

بلغت قيمة اختبار DW (1.533683) ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج في طبيعة ونوع العلاقة، ويعبر الجدول (3) أيضاً عن العلاقة بين المتغير التابع (Y) الذي يمثل سعر الصرف الإسمي، والمتغيرات المفسرة له حيث يتضح معنوية X3 والذي يعبر عن الصادرات عند مستوى معنوية 5%، في حين لم تثبت معنوية باقي المتغيرات المستقلة.

جدول (3): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (سعر الصرف الإسمي)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.187448	0.489785	0.382716	0.7060
X2	-0.888033	0.677078	-1.311568	0.2045
X3	1.247297	0.441394	2.825813	0.0104
X4	-0.001146	0.371814	-0.003082	0.9976
X5	0.112588	0.176976	0.636180	0.5319
C	0.011766	0.073472	0.160144	0.8744
R-squared	0.504227	Durbin-Watson stat		1.533683
Adjusted R-squared	0.380284			
F-statistic	4.068208			
Prob(F-statistic)	0.010382			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على بيانات البحث.

وبالتالي فإنه إذا زاد X3 الذي يعبر عن الصادرات بمعدل 1% زاد سعر الصرف الإسمي بمعدل 1.24% بنفس الاتجاه، والنموذج معنوي ككل عند مستوى معنوية 5%، والمتغيرات المستقلة تفسر سلوك المتغير التابع بنسبة 50%.

وعند تقدير النموذج باستبدال سعر الصرف الإسمي بسعر الصرف الحقيقي (Y2)، بتقديره بالاعتماد على بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الولايات المتحدة CPIUS، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في جمهورية مصر العربية CPIEG، سعر الصرف الإسمي عن طريق العلاقة

$$Y2 = Y \times \left( \frac{CPIUS}{CPIEG} \right)$$

والموضحة بالجدول التالي:

## جدول (4): نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (سعر الصرف الحقيقي)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.932136	0.813627	-1.145655	0.2655
X2	13.35467	6.026304	2.216063	0.0384
X3	-4.044273	4.170856	-0.969650	0.3438
X4	-4.289799	3.631133	-1.181394	0.2513
X5	-2.852935	1.808923	-1.577146	0.1304
C	2.681464	0.637729	4.204707	0.0004
R-squared	0.327295	Durbin-Watson stat		0.719304
Adjusted R-squared	0.159118			
F-statistic	1.946140			
Prob(F-statistic)	0.131318			

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، بالاعتماد على بيانات البحث.

من الجدول (4) يتضح وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، كما يوضح أن التغيرات في المتغيرات المستقلة لا تفسر التغيرات في المتغير التابع (Y2) والذي يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، كما يوضح عدم معنوية أي من المتغيرات المستقلة، بالتالي لن تؤخذ النتيجة في الاعتبار، كما سيتم الاعتماد على نتائج الاختبار باعتبار سعر الصرف الإسمي المتغير التابع.

## النتائج والتوصيات

يهدف البحث إلى تقديم رؤية واضحة للأثار المحتملة للمتغيرات الاقتصادية المستجدة في المملكة على سعر الصرف في حال تحول المملكة إلى النظام سعر الصرف المرن، حيث يعتمد منهج البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال ربط آثار تغيرات الأجور على التغير في سعر الصرف في جمهورية مصر العربية، وكذلك الأسلوب القياسي لتحليل أثر الأجور كمتغير مستقل على سعر الصرف الإسمي كمتغير تابع من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

وقد بين الإطار النظري، أن النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة تناولت العلاقة بين المتغيرين بشكل غير مباشر، حيث حلت أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي من خلال تحليل أثر كل من الاستثمار، وميزان المدفوعات، وكمية النقود على سعر الصرف. مما يشير إلى وجود فجوة في الأدب الاقتصادي، يسعى البحث الحالية لسدها، من خلال دراسة أثر الجور على سعر الصرف الإسمي بشكل مباشر.

وقد توصل الإطار التطبيقي من خلال تتبع أثر الأجور على تطور سعر الصرف وأيضاً محددات الأخرى له، إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين محل البحث، وهذا عكس ما جاء في نتائج النموذج



القياسي، حيث لم تثبت معنوية الأجور، عند تقدير النموذج مع سعر الصرف الإسمي، وكذلك عند إعادة تقديره مع سعر الصرف الحقيقي.

بالتالي يمكن الاستنتاج أن تغيرات الأجور لا تفسر تغيرات سعر الصرف الإسمي في جمهورية مصر العربية، كما يمكن تفسير تغيرات سعر الصرف بالتغير في الصادرات، حيث توجد علاقة طردية بينهما، عند مستوى معنوية 5%.

وبالنظر إلى حالة المملكة العربية السعودية، ونظرا لاستمرار العجز في الموازنة وتآكل الاحتياطي النقدي، وارتفاع عجز الميزان التجاري، قد تضطر المملكة إلى التحول إلى نظام سعر الصرف المرن. وفي هذا الصدد فإن من الضروري لصانع القرار معرفة أن سياسة الأجور لن تمارس أثرا محتملا على سعر الصرف في المملكة في حال التحول إلى النظام المرن، كما يوصي البحث بدراسة العلاقة بين الأجور وسعر الصرف الحقيقي في المملكة العربية السعودية.

#### ١. الملحق:

الجدول رقم ( ١ )  
تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ( ١٩٩٢ / ٩١ - ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ )

البيان	٩١ / ١٩٩٢	٩٢ / ٩٣	٩٣ / ٩٤	٩٤ / ٩٥	٩٥ / ٩٦	٩٦ / ٩٧	٩٧ / ٩٨	٩٨ / ٩٩	٩٩ / ٢٠٠٠	٢٠٠٠ / ٢٠٠١	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣
الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنيه)	١٣١,١	١٣٤,٣	١٣٩,٦	١٤٦,١	١٥٥,٤	٢٣٩,٥	٢٥٣,١	٢٦٨,٤	٣١٦,٤	٣٣٦,٦	٣٦٣,١	٣٧٤,٥
معدل نمو الناتج المحلي %	—	١٠٠	٤٠	٤,٦	٥٠	٥,٣	٥,٧	٦٠	٥,٩	٣,٤	٣,٢	٣,٢
معدل التضخم %	٢١٠	١١,١	٩٠	٩,٣	٧,٣	٦,٢	٣,٨	٣,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٧	٤,٥
الادخار المحلي (مليار جنيه)	١٤٠	٢٧,٩	٤١,٨	٤٠,٥	٣٨,٣	٥١,٨	٤٨٠	٥٣٠	٥٦٠	٥٩٠	٦٧٠	٧٤٠
معدل الادخار المحلي كنسبة من الناتج القومي %	—	٢٠,٧	٢٩,٩	٢٧,٧	٢٨,٢	٢١,٦	١٩,٠	١٩,٧	١٧,٧	١٧,٥	١٨,٤	١٩,٧
قيمة الاستثمار المحلي (مليار جنيه)	٢٥,١	٣١,٦	٢٩,٠	٣٣,١	٣٦,٨	٤٥,٢	٦٢,٠	٦٧,٠	٦٧,٠	٦٦,٠	٦٨,٠	٦٨,٠
معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي %	—	٢٣,٥	٢٠,٧	٢٢,٦	٢٧,٢	١٨,٩	٢٤,٥	٢٥,٠	٢١,٢	١٩,٦	١٨,٧	١٨,٢
الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	٨,١	١١,٧	١٣,٧	١٦,٠	١٦,٧	١٨,٨	١٨,٦	١٨,٤	١٥,١	١٤,٢	١٤,١	١٤,٨
الدين الخارجي (مليار دولار)	٣١,١	٣٠,٨	٣٠,٩	٣٣,٠	٣١,٠	٢٨,٨	٢٨,١	٢٩,٨	٢٧,٨	٢٦,٦	٢٨,٧	٢٨,٧
عجز الموازنة (مليار جنيه)	٦,٢	٥,٥	٣,٧	٢,٥	٣,٠	٢,٣	٢,٨	٢,٦	٤,٢	٨,٠	٩,٦	١٠,٠

المصدر: (طایل، ٢٠٠٤)

## المراجع العربية:

- الحسن، ت. ج. ا. (٢٠١٥). قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات: دراسة تطبيقية على إقتصاد السودان للفترة من ١٩٧٠ - ٢٠١٣. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- الحسني، أ. ب. ح. (٢٠٠١). تقدير أثر إنفاق الحجاج على سعر صرف الريال السعودي (Vol. 13). مصر: آفاق جديدة للدراسات التجارية.
- الدين، م. ش. م. ج. (٢٠١٤). الأجور وعلاقتها بالمستوى العام للأسعار مجلة البحوث الإدارية، ٣٢ (١)، ٦١-٦٠.
- العشّي، هـ. (٢٠١٦). دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠.
- العقاد، ص. ق. و. (١٩٨٣). النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية بيروت دار النهضة العربية.
- القرشي، م. (٢٠٠٨). تطور الفكر الاقتصادي: دار وائل.
- النجفي، ح. (١٩٨٨). النظام النقدي الدولي وأزمة دول الخليج بغداد: بيت الموصل.
- بكر، ن. م. ا. (٢٠١٤). محددات سعر الصرف في مصر خلال الفترة من ١٩٩١ - ٢٠١٠.
- بوخاري، ل. م. (٢٠١٠). سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية لبنان: مكتبة حسن العصرية.
- جليل، ا. ع. (٢٠١١). سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- زيار، س. (٢٠٠٩). أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري.
- سليمان، ع. ع. (٢٠٠٠). تأثير استقرار سعر الصرف على تدفق الاستثمارات الاجنبية
- المباشرة إلى مصر. ٩١، ٥-٣١.
- شعبان، م. أ. ع. و. (٢٠٠٩). تاريخ الفكر الاقتصادي: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة
- عبد القادر، ا. م. (٢٠١١). الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات: دار الفكر.
- عجام، م. ص. (٢٠٠١). نظرية التمويل. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- علاوين، م. ع. (٢٠٠٩). تحليل قياسي لأثر سعر الصرف الحقيقي الفعال في النشاط الاقتصادي في الأردن. (٣)، ١٦-٥.

- كينز، ج. (٢٠١٠). النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود دار العين للنشر
  - مذكور، ق. ش. (١٩٨٦). مفهوم ومبادئ الأجور. مجلة المدير العربي، ٩٤، ١١٤-١٢١.
  - ابراهيم، ف. م. (٢٠٠٦). سعر الصرف الموعوم واستقرار الاقتصاد الكلي مجلة مصر المعاصرة، ٩٧ (٤٨٢)، ٢٨٧-٢٥٥.
  - خليفه، ف. خ. ع. (١٩٩٥). تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصري على بعض المتغيرات الاقتصادية. ١٥ (٢١)، ١٥٧-١٩٩.
  - طایل، م. ك. أ. (٢٠٠٤). تطورات تحرير سعر صرف الجنيه المصري. مجلة البحوث الادارية، ٢٢ (٢).
  - سليمان، ع. ع. (٢٠٠٠). تأثير اسقرار سعر الصرف على تدفق الاستثمارات الاجنبية
  - المباشرة إلى مصر. ٩١، ٥-٣١.
  - شعبان، م. أ. ع. و. (٢٠٠٩). تاريخ الفكر الاقتصادي: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة
- المراجع الأجنبية:

- Mathias, H. (2005). Compensating wages under different exchange rate regimes. University of Cologne, Centre for Financial Research.